فلسفة
عبد القاهر الجرجاني النحوية
في دلائل الإعجاز

تأليف
دكتور/ فؤاد علي مخيمر مخيمر

مدرس اللغويات
بكلية الدراسات الاسلامية والعربية
جامعة الأزهر

١٩٨٣

دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهراني
تليفون ٩٠٤٦٩٦

فلسفة
عبد القاهر الجرجانى النحوية
فى دلائل الإعجاز

تأليف
دكتور/ فؤاد على مخيمر مخيمر

١٩٨٣

بة المصطفى العامة
الخاص ١ و ٤١٥ (م ف)
الرقم ٨٨٩٦
الورود ٨ / ١٠ / ٢٠٠٩

دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهرانى
تليفون ٩٠٤٦٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــــدمة

الحمد لله الذى لا ينسى من ذكره ، ولا يضيع من شكره • والصلاة والسلام على خير نبى أرسله الله لخير أمة أخرجت للناس ، نطق بأفصح لسان ، وآتاه الله الحكمة وفصل الخطاب •••

أمـــا بعـــــد ••••

فان علم النحو موضع اهتمام العلماء منذ أقدم العصور ، من بداية فشو اللحن وانتشاره ، وبخاصة عندما سمع بعض الاعراب يلحن فى قراءة بعض آيات الذكر الحكيم ، فأسرع القراء من فورهم يضعـــون قواعـــد علم النحـــــو •

وقد قيض الله عبد الله بن أبى اسحاق الحضرمى المتوفى ســـنة ١١٧ هـ ليقود هذه المسيرة ، ويضع أول لبنة لبنـــاء هذا الصرح ، ثـــم حمل الأمانة من بعده تلاميذه من القراء واللغويين حتى جاء سيبويه ، ووضع أول كتاب فى هذا الفن جمع فيه آراء السابقين ، فأبى عمر وبن العلاء ويونس والخليل وغيرهم ، فأضحى كتابه منارة يهتدى بها كل من سلك هذا الطريق ، فقد تتلمذ عليه كل النحاة الذين أتوا من بعده من البصريين والكوفيين والبغداديين وغيرهم •

ومن أبرز مميزات هذا الكتاب أنه غنى بخصائص التراكيب النحوية التى تحمل فى طياتها خصوصيات المعانى،فضلا عن الحشد الهائل للشواهد الشعرية التى نطق بها العرب الخلص ، الأمر الذى جعل هذا الكتاب مرتعا خصبا لكل من يشتغل فى شتى علوم العربية ، يقبلون عليه شـــارحين ومعلقين ومؤلفين ، والكل ينهل من هذا المعين الفياض •

وعلم النحو بما له من أهمية خاصة ينفرد بها عن جميع فروع علوم العربية الأخرى ، حيث يعد الميزان الحساس لجميع العلوم التى تكتب بالعربية ، لأن الألفاظ مغلقة على معانيها والأغراض كامنة فيها ، ولم يفهم المراد منها الا اذا عرضت على أصح الجهات لتأديتها وابراز ثمارهـا ، وأصح الجهات هو القانون النحوى ، فهو يعد المعيار الدقيق ، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم حتى يعرض عليه ، الأمر الذى جعلنـا نقول : ان النحاة أصحاب ذوق رفيع وفهم دقيق لأسرار هذه القواعد، وما تنطوى عليه التراكيب النحوية من خصوصيات المعانى •

وفى منتصف القرن الخامس الهجرى حمل لواء المسيرة النحويـة عبد القاهر الجـرجانى امـام عصره فى النحـو فأدرك هـذه الحقيقة ، وأوقف نفسه على التأليف والشرح فى علم النحو ، حتى اختمرت القواعد النحوية فى ذهنه ، فتربت عنده ملكة الذوق الرفيع والحس المرهف ، وقد تصفح كتب النحاة الأوائل وغاص فى محيطها ، فكان من نتاج غوصه أن خرج بزبدة كلام القوم وفهم مرادهم وتوجيهاتهم للتراكيب النحوية ، وتذوقها بحسه المرهف ، ثم ألف كتابيه « دلائل الاعجـاز ، أسرار البلاغة » وأقام عمد هذين الكتابين على نظريته التى نعتهـا بنظرية « النظم » وقد عرضها عرضا دقيقا ساق لها من الأدلة والبراهـين التى أثبت بها أنها نظرية نحوية بيئتها النحو والنحاة •

ومن هذا المنطلق بدأ يطوع القواعد النحوية لخدمة المعانى التى يستلهمها من التراكيب بمنهجه الفريد الذى تميز بالبسط والعـرض والتحليل والتعليل والاستنباط ، وقد حظى كتابه « دلائل الاعجاز » بتوطيد أركان هذه النظرية ، وان المستعرض لهذا الكتاب ، يجد أن جميع القضايا والمسائل التى عرضها ، نابعة من الأصول والقواعد النحويـة ولم يخرج عبد القاهر فى أثناء عرضه عن القانون النحوى ، الأمر الذى جعلنا نقول : ان كتابيه « الدلائل والأسرار » ما هما الا ثمرة لجهود نحوية وهما أيضا لم يخرجا عن محيط النحو ، فيعدان ضمن مؤلفاته النحويـة

وبخاصة وأنه واضح من تقديمه لكتاب الدلائل ، ومن اشاراته المبثوثة فيه ، أنه لم يشأ ليؤلف فى النقد أو البلاغة اللهم الا بعض الألفاظ أو العبارات التى كان يذكرها فى ثنايا عرضه للمسائل النابعة من تذوقه للمعانى النحوية ، فأخذها البلاغيون والنقاد وعدوها أصولا عندهم •

ومن هنا تزاحم كل من البلاغيين والنقاد على هذين الكتابين واختلفوا فيما بينهم فى منهج عبد القاهر أهو بلاغى ؟ أم أديب ناقد ؟ وكل فريق يحاول أن يجتذبه ، ويضمه الى بيئته ، وقد نشرت فى ذلك أبحاث كثيرة، ولكل وجهته فيما ذهب اليه وجهده المشكور •

ففريق يرى أن عبد القاهر استطاع أن يضع نظرية البيان العربى لأول مرة فى العربية وضعا دقيقا ، كما وضع أيضا قوانين المعانى لأول مرة فيعد فى نظر هؤلاء هو المؤسس لعلم البلاغة •

ويرى فريق آخر ، أن موضع عبد القاهر الحقيقى يجب أن يكون بين نقاد الأدب ، وأن يكون فى طليعة النقاد العرب •

وكلا الفريقين أغفل ثقافة عبد القاهر النحوية ، اللهم الا اشارات أن للنحو أثرا على ثقافة عبد القاهر وجهوده فى علمى « المعانى والبيان »

وقد وصل الأمر ببعضهم أنه صرح بأن نظم عبد القاهر ليس طريقا لنحو جديد ، وأنكر على الشيخ جهوده النحوية ، وبعضهم الآخر أرجع ثقافته الى أصول غير عربية ، وأنه تتلمذ على مؤلفات أرسطو وتلاميذه الذين تأثروا به من فلاسفة العرب وأدبائهم كابن سينا وقدامة بن جعفر الذين يعدون معبرا للثقافة اليونانية لغزو الثقافة العربية •

وفريق ثالث يدلل على أنه سبق بنظرية « النظم » عند علماء بعضهم أصل ثقافته نحوية ، وبعضهم الآخر من علماء الكلام كالقاضى عبد الجبار ، وأكدوا أنه كان أكثر تأثرا بفكر القاضى عبد الجبار ، الى غير ذلك من الآراء التى ذكرت حول عبد القاهر وكتابيه « الدلائل والأسرار » • ولما

كان عبد القاهر قد وضع نظريته فى « النظم » فى كتابه « الدلائل » والتى تقوم على أساس نحوى ، وقد بسط القول فيما عرضه من مسائل تتصل بها ، وأشار الى بعض المسائل بقول مجمل ترك تفصيله لكتابه « أسرار البلاغة » وجدت أنه من الخير أن اقتصر فى بحثى على كتاب الدلائل بوصفه الأصل لنظرية النظم وأيضا فانه لما كان عبد القاهر الجرجانى امام عصره فى النحو ، وله مصنفات وشروح فيه ، وأنه قد أخذ جذور نظريته من النحاة أنفسهم لا من غيرهم ، لأن النحاة هم أصحاب ذوق رفيع فى فهم المعانى من خصائص التراكيب النحوية ، من أجل ذلك وجدت أنه من الواجب أن نقف لنثبت الحقائق الآتية :

أولا :

ان النظم قبل عبد القاهر كان له وجود فى المحيط النحوى ، وأن جذوره متأصله وثابته عند النحاة الأولين وهم أصحاب الفضل فيه وهذا مبثوث فى كتبهم ، وان كان هناك حديث عنه فى غير كتب النحو ، فالحق أنه مأخوذ من النحو والنحاة ، لأن النحاة هم أهل ذوق فى فهم أسرار المعانى من خصائص التراكيب النحوية .

ثانيا :

عبد القاهر الجرجانى فيلسوف نحوى ، له منهجه الفريد فى علم النحو ، فقد استطاع بما أوتى من الحكمة أن يلبس الكلام ثوبه اللائق به فى المعانى النحوية . وأن كتابه « دلائل الاعجاز » يعد ثمرة لجهود نحوية جديدة ؛ لأنه خرج بالنحو من دائرة التعليلات العقيمة عند بعض النحويين الى محيط المعانى التى تكمن فى طيات التراكيب ، أو نقول : انه تخطى بالنحو من مرحلة وقوف بعض النحويين عند القاعدة الى الانطلاق فى أفاق المعانى التى هى ثمار وضع القواعد النحوية .

ثالثا :

ان فلسفة عبد القاهر النحوية قد ظهر أثرها فى شتى علوم العربية عامة وفى التفسير خاصة ، فتفحص منهجه كثير من المفسرين والنحاة

وتأثروا به ، واستعملوا ضوابطه وتوجيهاته فى مؤلفاتهم ، فكانت بمثابة المعيار الدقيق فى تقنين المعانى عندهم ، مما ساعد على تقدم مؤلفاتهم عن غيرهـــا .

رابعـــا :

عبد القاهر صاحب منهج جديد فى النحو ، اقتبسه من أصـــول ثقافته النحوية ، وأن الاعتراف بالفضل لأهله — وهم النحـــاة — واجب.

والله خير موفق ومعين ..

د / فؤاد على مخيمر

الباب الأول

عبد القاهر الجرجاني

ان شهرة عبد القاهر الجرجانى فى ميدان علوم العربية تغنى عن الترجمة له ولكن المقام يقتضى أن أتكلم فى عجالة كلمة عن حياته ، للتعرف على البيئات العلمية التى عايشها طوال فترة تلقيه علم النحـــو حتى امامته بعد ذلك فيه ، وتصنيف العديد من المؤلفات النحوية ، وبذلك يمكننا متابعة المسيرة معه فى ميدان فلسفته النحوية ، التى عبرت عن نبوغ عقله ، وثقافته الواسعة ، الأمر الذى دفع الباحثين والمفكرين أن يغوصوا فى أعماق هذه الفلسفة ، ويخرج كل باحث بنتاج قيم ، كل حسب وجهة نظره ، وجهده المشكور •

من أجل ذلك جعلت هذا الباب فى فصلين •

* * *

الفصل الأول

نبذة عن نشأته وحياته

اسمه ونشـــأته :

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ، الجرجانى ، الامام النحوى اللغوى المشهور الفقيه الشافعى ، المتكلم الأشعرى ، الفارسى الأصل [1] .

نشأ وتربى فى ربوع جرجان (وهى بلد بين طبرستان وخراسان) عاش حياته فى ظل أسرة متواضعة ، بعيدة عن رغد العيش ، فبدأ حياته بالتقشف والزهد والورع ، وانصرف عن اللهو والترف ، بل وصـل بـه الحال أنه كان يشكو الزمان وأهله ، فأنشد يقول :

أى وقت هذا الذى نحن فيـه ... قد دجا بالقياس والتشبيـــه

كمـا سـارت العقـول لكـى تقـ ... ـطع تيها توغلت فى تيـــه [2]

وعلى الرغم من كونه لم يخرج من جرجان فى طلب العلم ، كما ورد فى (نزهة الألباء) [3] الا أنه أقبل على المؤلفات ، وأمهات الكتب يلتهمها وينهل منها ، وبخاصة كتب النحو واللغة والأدب ، فتربت عنده ملكة حب العلم .

---

(١) انظر انباه الرواة على انباه النحاة ٢ : ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ . وبغية الوعاة ١ : ٣١٠ ، ٣١١ ، وشذرات الذهب ٣ : ٣٤٠ ، ٣٤١ ، والاعـلام ٤ : ٤٨ ، ٤٩ . ونزهة الالباء ٤٣٤ — ٤٣٦ . وفوات الوفيات ٣ : ٣٦٩ ، ٣٧٠ . وطبقات الشافعية ٣ : ٢٤٢ ومعجم المؤلفين ٥ : ٣١٠ . ومرآة الجنان ٣ : ١٠١ . والنجوم الزاهرة ٥ : ١٠٨ وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان ٣ : ٤٤ .

(٢) انباه الرواة ٢ : ١٩٠ .

(٣) انظر ص ٤٣٥ .

أســـاتذته :

لقد كان من حسن الطالع لعبد القاهر أن تتلمذ على يد أستاذين كبيرين من أعـلام علم النحو آلا وهما :

ـ أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث ، النحوى ، الفارسى ، نزيل جرجان والمتوفى سنة احدى وعشرين وأربعمائة من الهجرة (٤) .

وأبو الحسين هذا تتلمذ على يد خاله الشيخ أبى على الفارسى ، المتوفى سنة سبع وسبعين وثلاثمائة من الهجرة ، وهو صاحب كتـــاب (الايضـــاح) فى النحو ، وقد أجمعت كتب التراجم على أن عبد القاهر أخذ النحو عن الشيخ أبى الحسين .

ويبدو أن أبا الحسين قرأ كتاب (الايضاح) لتلميذه عبد القاهر ، الذى عنى بهذا الكتاب عناية بالغة ، فقد وضع عليه شرحا كبيرا ، يبلـغ زهاء ثلاثين مجلدا ، وسماه (المغنى) ثم اختصر هذا الشرح فى كتـاب آخر ، سماه (المقتصد) فى نحو ثلاثة مجلدات .

٢ ـ أبو الحسن على بن عبد العزيز بن اسماعيل ، قاضى الرى ، الجرجانى ، المتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة من الهجرة (٥) .

كان أديبا أريبا كاملا ، اغترف عبد القاهر من علمه وبحره ، وكان اذا ذكره فى كتبه تبخبخ به أى قال : بخ بخ ـ وشمخ بأنفه بالانماء اليـه(٦) . هذا فضلا عن اطلاعه على المؤلفات النحوية ذات الطـابع الأصيل فى قواعد النحو وأصوله ، الأمر الذى جعل عنده ملكة الاقتدار على النظم الدقيق ، والاسهاب فى تطبيق القواعد النحوية ، بعد أن ألف فيـه مصنفات ، وكان من ثمار ذلك ما خلفه من ثقافة واسعة ، فتحت آفاقـا

(٤) انباه الرواة ٣ : ١١٦ ـ ١١٨ . وبغية الوعاة : ٣٨ .
(٥) معجم الادباء ١٤ : ١٤ .
(٦) معجم الادبـاء ١٤ : ١٦ .

جديدة أمام المشتغلين فى حقلى النقد والبلاغة ، فدعموا قضاياهم ، وأخذوا ضوابطهم من محيط فلسفته النحوية فى كتابيه (دلائل الاعجاز) و (أسرار البلاغة) .

علمه وفضله وشهادة العلماء له :

لقد بلغ عبد القاهر مبلغا كبيرا ، جعل العلماء يفدون اليه ينتفعون بعلمه ، فاشتهر وزاع صيته فى الآفاق ، وشدت اليه الرحال ، وقصده طلاب العلم من جميع الأرجاء ، الأمر الذى جعلهم يهتمون بمؤلفاته ويعكفون على شرحها والتعليق عليها . فكتابه (الجمل) اهتم بشرحه أكثر من خمسة عشر علما من أعلام العربية [٧] . وكذا كتابه (العوامل المائة) شرحه زهاء ثلاثة عشر علما [٨] ، فضلا عن مؤلفاته النحوية التى سأتعرض لها بالحديث عنها فى الفصل الثانى .

هذا ، ولقد شهد له العلماء وأصحاب كتب التراجم ، فأبرزوا مؤلفاته النحوية وغيرها وعدوها من التصانيف الجليلة [٩] ، وذكروا له بعض أبيات من الشعر ، قالها فى مناسبات مختلفة[١٠] .

وشهدوا له بالبراعة ، وطول الباع ، وسعة الأفق ، وقالوا : انه كان يلقب بالنحوى فعدوه من أئمة كبار النحو واللغة[١١] ، حتى قال عنه صاحب (طبقات المفسرين) انه لم ير له شبيها فى النحو[١٢] .

وبذلك صار الامام النحوى المشهور ، المقصود من جميع الجهات[١٣] ، فصار امام عصره فى النحو هذا بالاضافة الى ما ذكره عنه بعض المؤرخين أنه مؤسس علم البيان .

---

(٧) كشف الظنون ١ : ٦٠٢
(٨) كشف الظنون ٢ : ١١٧٩
(٩) انباه الرواه ٢ : ١٨٨
(١٠) انباه الرواة ٢ : ١٨٩
وبغية الوعاة ١ : ٣١١ ، وشذرات الذهب ٣ : ٣٤١ .
(١١) نزهة الالباء ٤٣٤ . وتاريخ آداب اللغة ٣ : ٤٤ .
(١٢) طبقات المفسرين : ١٤٠
(١٣) طبقات الشافعية ٣ : ٢٤٢

ولكننى أقول : ان شهرته فى علم البلاغة ، لم تأته الا من ثمار ثقافته النحوية التى اشتهر بها فى عصره .

يقول عنه يوسف بن تغرى بردى : انه النحوى اللغوى ، شيخ العربية ، كان اماما مقننا انتهت اليه رئاسة النحاة فى زمانه[١٤] .

وقال السلفى : سمعت أبا محمد الأبيوردى يقول : ما مقلت عينى لغويا ، وأما فى النحو فعبد القاهر الجرجانى[١٥] . الى غير ذلك من الأقوال التى تجعلنا نقول :

ان عبد القاهر الجرجانى بحق يعد من علماء العربية الأفذاذ ، الذين قدموا بمؤلفاتهم خدمات جليلة للقرآن الكريم ، وعلوم اللغة بشتى فروعها ، وبخاصة فى علم النحو الذى اشتهر به وهو أصل ثقافته ، الذى اعتمد عليه فى عرض نظرياته العلمية .

تلاميـــــذه :

تتلمذ على يد عبد القاهر الكثير من طلاب العلم ، وكان من أبرزهم فى علم النحو :

١ — على بن زيد الفصيحى النحوى ، ورد الى العراق ، وتصـــدر حلقات العلم ، فاستفاد منه طـــلاب العلم كثيرا ممـــا اســـتفاده من عبد القاهر [١٦] .

٢ — أبو نصر أحمد بن ابراهيم بن محمد الشجرى ، النحوى ، الفقيه ، قرأ على عبد القاهر كتاب (المقتصد) الذى ألفه عبد القاهر اختصارا لكتابه (المغنى) فى شرح (الايضاح) لأبى على الفارسى ، قراءة ضبط وتحصيل [١٧] .

---

(١٤) النجوم الزاهرة ٥ : ١٠٨

(١٥) طبقات الشافعية ٣ : ٣٤٢ .

(١٦) انباه الرواة ٢ : ١٨٨ . ونزهة الالباء ٤٣٤ . وشذرات الذهب ٣ : ٣٤١ .

(١٧) انباه الرواة ٢ : ١٨٩ ، ١٩٠ .

مذهبـــه النحـــوى :

ان جميع الكتب التى ترجمت لعبد القاهر ، لم تصرح بمذهبه النحوى ، ولكن هناك من القرائن ما يدلنا عليه وهى :

١ ــ ان المستعرض لكتابه (دلائل الاعجاز) يجد أنه يذكر سيبويه كثيرًا ، يسترشد بآرائه بل يجعلها فى كثير من المواضع أصلا ينطلق من خلالها ، ويدعم بها قضاياه ، وكان يستشهد بكثير من آراء نحاة البصرة مثل أبى الحسن الأخفش ، والزجاج ، وابن السراج وغيرهم •

٢ ــ لقد تتلمذ على يد أبى الحسين الفارسى ، وأبو الحسين هـذا تتلمذ على يد خاله أبى على الفارسى ، الذى يعد من مؤسسى المذهب البغدادى ، ومن أئمته ، وعلى الرغم من كونه تتلمذ على يد بعض نحـاة البصرة كابن السراج والأخفش الصغير والزجاج وغيرهم ، وكذلك حضر حلقة أبى بكر بن مجاهد تلميذ ثعلب ، وشيخ القراء فى عصره • الا أن نزعته كانت بصرية تميل الى المذهب البصرى فى الكثير الغالب ، ولا يغيب عنا أن عبد القاهر تتلمذ على مؤلفات أبى على النحويه •

٣ ــ اذا تأملنا فى عرض عبد القاهر لبعض مؤلفاته التى سنذكرها فيما بعد ، والتى استطعنا الاطلاع على بعضها،نجد أنه فى منهجه وعرضه يتفق مع المذهب البصرى •

لذلك يمكننا أن نقول : ان عبد القاهر على الرغم من كونه تتلمذ على يد نحاة بغداد ومؤلفاتهم الا أنه قرأ كتب النحو البصرى ، وتفحصهـا ، وأخذ زبدتها ، وكانت جذورا لفلسفته النحوية فى كتابه (دلائل الاعجاز) ــ حسبما سأوضح ذلك فى الباب الثانى ان شاء الله ــ وبخاصة الكتاب لسيبويه ، وكتب أبى سعيد السيرافى ، ومناظرته مع متى بن يونس •

الأمر الذى يجعلنا نقرر أن مذهبه النحوى يميـل الى المذهـب البصرى •

مذهبـــه الفقهـــى والاعتقـــادى :

لقد أجمعت كتب التراجم على أن عبد القاهر شافعى المذهب ، متكلم على مذهب الأشعرى ، الأمر الذى يعطينا دلالة واضحة على أنه كان فقيها، عالما بالفقه الشافعى ، وأنه من المتكلمين على أصول المذهب الأشعرى ، حيث اعتدال العقيدة ، مما ساعده على الوقوف بجانب الحق ، والدفاع عن القرآن الكريم ، بمنهج فلسفى منطقى بعيد عن الجدل ، الذى يدفـــع المتكلم أحيانا الى التعصب ، وهذا واضح فى منهجه الذى اختطه لنفسه فى كتابه (دلائل الاعجاز) •

وفـــــاته :

ظل عبد القاهر الجرجانى مقيما بجرجان يفيد الراحلين اليـــه ، والوافدين عليه ويصنف الكتب ، ويقرؤها لطلابه ، ويقرؤونها عليه ، حتى أدركته المنية ، فتوفى بجرجان سنة احدى وسبعين وأربعمائة من هجرة من له العز والشفاعة ، على أرجح الأقوال — عليه سحائب الرحمة والغفران •

* * *

الفصل الثانى

مؤلفاته

ان مما تجدر الاشارة اليه أن الذين أرخوا لعبد القاهر وقفوا جميعا عند مؤلفاته العلميـة واهتموا بعدها ، وجلها فى علم النحـو ، بل أستطيع أن أقول : ان كتابيه (دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة) على الرغم مما قيل فى شأنهما أنهما فى علمى (المعانى والبيان) ، الا أننى أعدهما فى مصاف مؤلفاته النحوية ، كثمرة لجهوده فى علم النحو ، وبخاصة وأنه بنى منهجه النحوى الجديد فيهما على أصـول النحو وقواعده ــ حسبما سأوضح ذلك ان شاء الله تعالى وهاك بيان مؤلفاته :

١ ــ المغنى :

يعد كتاب (المغنى) فى النحو من أهم مؤلفات عبد القاهر ، لأنه شرح مبسوط لكتاب (الايضاح) لأبى على الفارسى ، شرحه فى زهاء ثلاثين مجلدا .

والذى دفعه الى تأليف هذا الكتاب ، هو اعجابه بكتاب (الايضاح) الذى قرأه عليه شيخه أبو الحسين الفارسى ، فرأى عبد القاهر فيـه حسن الأداء ، وسماحة التأليف فأعجب بما حصله منه ، حيث وجد فيه ثمرة النحو ، التى نبتت من منبعها الأصيل ، فقام بتأليف هـذا الشرح المبسـوط ، وفى ذلك دلالة على موهبته النحوية الفـذة ، حيث أجاد السـباحة فى هـذا المحيط ، وغاص فى عمقه ، فكان من نتاج غوصه ، أن خرج بهذا المؤلف النحوى الضخم .

هـذا ، وان لم نقف على مكان هـذا الكتاب ، لأنه من الكنوز المفقودة ، الا أن حجمه يدلنا على أن ما فيه من علم يعرف بأصله الذى

نبع منه ، واعتمد عليـــه ، آلا وهو كتاب (الايضاح) الذى يشتمل على مائة وستة وتسعين بابا ، منها مائة وستة وستون فى النحو ، والباقى الى آخره فى الصرف •

وكذلك فان ما بدا لى من اعجاب المؤرخين به ، وشـــهادة العلماء لهذا الكتاب ، وتقديمه فى الذكر على جميع مؤلفات عبد القاهر ، كل ذلك يعطينا دلالة واضحة على أن هـــذا الشرح الكبير أبرز جهود عبد القاهر فى ميدان النحو ، فأحرز اعجاب المعاصرين له ، ومن أتوا من بعده •

٢ ــ المقتصـــد :

هو أحد مؤلفات عبد القاهر النحوية ، وقد جعله شرحا ملخصا لكتابه (المغنى) فى ثلاثة مجلدات ، هـــذا كما ورد فى معظم كتب التراجم ، بخلاف ما ذهب اليه صاحب كتاب (كشف الظنون) من أنه فى مجلد واحد ، وربما كان مجلدا واحدا ضخما يمكن تقسيمه ثلاثة أقســـام ، وقد قرأه عليـــه ، أبو نصر أحمد بن ابراهيم الشـــجرى ، أحـــد تلاميذه •

وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم (١١٠٣) نحو ، غير أنها تبدأ من الجزء الثانى •

ومنهج عبد القاهر فى هـــذا الشرح ، أنه يأتى بنص كتـــاب (الايضاح) كاملا فى الموضوع الذى يعالجه ، ثم يشرع فى شرح ألفاظ (الايضاح) واضعا نص (الايضاح) مسبوقا بعبارة (قال ، صاحب الكتاب) يعنى به : الشيخ أبا على الفارسى ، وبعد تمام نص كتاب (الايضاح) تأتى عبارة (قال المفسر) سابقة شرح عبد القاهر •

وان المتأمل فى هـــذا الكتاب يجد أنه قد أجاد فى شرحه ، حيث اختصر فيه شرحه لكتاب (المغنى) بأسلوب ســـهل ، بسط فيه المسائل النحوية من غير تقصير مخل ، ولا تطويل ممل ، فكان الاعتدال مذهبه ،

فنراه يستعرض القضية النحوية مستشهدا بآراء ومذاهب السابقين من أئمة النحو فى البصرة والكوفة وبغداد ، فضلا عن استشهاده بكثير من آيات الذكر الحكيم ، والشعر العربى الجيد ، وأقوال العرب .

وبهذا نرى أن شرحه هـذا قد كشف عن الغامض فى كتـاب (الايضاح) وقدم خدمات جليلة فى هـذا المجال .

٣ ــ العوامل المـائة فى النحو :

هو كتاب مشـهور متداول ، توجد منه أربع نسخ خطية بدار الكتب المصرية تحت أرقام (٣١ ، ٧٨ لغة) و (٧٩٢ مجاميع نحو) و (١٨٣ نحو) كتبت بخط النسخ المعتبر .

وذكر صاحب كتاب (تاريخ آداب اللغة العربية) أن لعبد القاهر كتاب (العوامل المـائة ، أو مائة عامل) منه نسخ فى أهم مكتبات أوروبا ، وطبع فى ليدن سـنة ١٦١٧ م وفى كلكته سـنة ١٨٠٣ ، ١٨١٤ وغيرها ، وله شروح عديدة منها نسخ فى هذه المكاتب وقد ترجمت الى التركية[١] .

ولقد عكف على شرح هـذا الكتاب واعرابه ، والتعليق عليـه ، وترجمته الى اللغات الأخرى ، ووضع الحواشى عليـه ، الكثير من فحول علم النحو المبرزين[٢] .

فهذه العناية التى أحاطت بهذا الكتاب ، المتواضع فى مبناه ، الغزير فى معناه ، ان دلت على شىء ، فانما تدل على مدى أهميته فى خدمة القواعد النحوية بتيسيرها والمساهمة الفعالة فى وضع الضوابط الموجزة لعلم النحو .

وها أنذا أعرض جانبا من هـذا الكتاب ، ليتضح الأمر جليا ،

(١) تاريخ آداب اللغة العربية ٣ : ٤٤

(٢) كشف الظنون ٢ : ١١٧٩

ونعرف قدر المؤلف ، ونقر بنبوغ عقله ، واسـهامه الفعال فى علم النحو ، فأقول :

ذكر — رحمه الله — أن العوامل المـائة تنقسم قسمين ، لفظية ومعنوية .

فاللفظية منها تنقسم قسمين — سماعية وقياسية .

فالسماعية منها : أحد وتسعون عاملا .

والقياسية منها : سبعة عوامل .

فالجملة : مائة عامل .

ثم شرع فى توضيح السماعية ، فذكر أنها تتنوع على ثلاثة عشر نوعا ، أذكر منها خمسة على سبيل التمثيل :

النـوع الأول :

حروف تجر الاسم فقط ، وهى سبعة عشر حرفا : (الباء ومن والى وفى واللام ورب وعلى وعن والكاف ومذ ومنذ وحتى وواو القسم وباؤه وتاؤه وحاشا وعدا وخلا) .

ثم ذكر معانى هـذه الحروف ، وطريقة استخدامها ، وساق لذلك الأمثلة من نصوص القرآن الكريم ، أو من كلام العرب ، وذلك بايجاز غير مخل بالمراد .

النـوع الثانى :

حروف تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهى ستة : (ان وأن وكأن ولكن وليت ولعل) . وأوضح معانى كل ، ومثل ، وذكر العلة التى من أجلها وجه معنى كل حرف بايجاز يحمل فى طياته المعنى الجم الغزير .

النـــوع الثالث :

حرفان يرفعان الاســـم وينصـــبان الخبر وهمـــا : (ما ولا) المشبهان بليس •

النـــوع الرابع :

حروف تنصب الاسم المفرد فقط ، وهى سبعة أحرف : (الواو بمعنى مع ، و (الا) الاستثنائية ، ويا وايا وأى والهمزة وهيا) •

ووقف عند المعانى المتصلة بكل حرف على حدة ، مع التمثيل والتوجيه لهـــذه المعانى •

النـــوع الخامس :

حروف تنصب الفعل المضارع ، وهى أربعة : (أن ولن وكى واذن) وبـــين معانيها •

ثم تابع — رحمه الله — عرض باقى العوامل بأسلوب ســـهل ، يدعو القارىء الى الفهم والاستيعاب ، ويســـتوى فى ذلك المتخصص وغيره ، مما يجعلنا نقول : انهـــا براعة التأليف التى تنبع من أعمـــاق فكر المؤلف •

٤ — الجمل فى النحو :

ويسمى الجمل فى عوامل الاعراب ، ويقال له : الجرجانية[٣] • وقد جعله عبد القاهر جملا رتبها ترتيبا قريب التناول ، وضمنها جميع العوامل التى تهذب ذهن المبتدىء وفهمه ، وتعرفه سمت الاعراب ورسمه، وتفيد المتوسط فى حفظ الأصـــول المفترقة ، والأبواب المختلفة ، لنظمها فى أقصر عقـــد ، وجمعها فى أقرب حد ، هـــذا هو هدف عبد القاهر من تأليف هـــذا الكتاب •

---

(٣) تاريخ آداب اللغة ٣ : ٤٤

أما عن منهجه فيه ، فقد جعله فى خمسة فصول ، أعرض موجزا لها لنعرف قيمة الكتاب ومؤلفه •

الفصـــل الأول

فى المقدمات ، ويعنى بالمقدمات : مقدمات علم النحو ، أى : تقسيم الكلمة الى ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف) مع بيان علامات كل من المعرب والمبنى منها ، وتكلم عن الملحق بالمثنى والجمع ، وذكر أن الجر والنصب يستويان فى خمسة مواضع هى :

الأول : التثنية •

الثانى : جمع المذكر بالياء والنون •

الثالث : جمع المؤنث بالألف والتاء •

الرابع : ما لا ينصرف •

الخامس : الضمير فى أكرمتك ، ومررت بك •

ثم ذكر فى هـــذه المقدمات ، حروف المد واللين فى الفعل المعتل الآخر ، واستأنف الكلام فى الأسماء ، وعدها على ضربين : معرب ومبنى ، ثم المعرب على ضربين منصرف وغير منصرف ، وعرف كلا منها ، وبين أقسام غير المنصرف ، ثم أوضح المبنى والمعرب من الأفعال •

الفصـــل الثانى

العوامل من الأفعال ، وقد بدأ بالأفعال معللا ذلك بأنها الأصل فى العمل ، فهى تعمل الرفع والنصب فى الأسماء ، وبسط القول فى ذلك ، ثم شرع فى تقسيم العوامل من الأفعال فقال :

ومن الأفعال أفعال تجرى مجرى الأدوات ، وتختص بأحـــكام مختلفة ، ولابد من عدها :

أولها : كان وأخواتها •

الثانى : أفعال المقاربة •
الثالث : فعلا المدح والذم[٤] •
الرابع : فعل التعجب •

الخامس : **فى ثلاثة** ــ منصوبات هى ، المفعول به ، والخبر المنصوب، والتمييز •

ثم ذكر أقسام الفعل المتعدى ، وأنها على أربعة أضرب :
الأول : متعد الى مفعول واحـد •
الثانى : متعد الى مفعولين ثانيهما عبارة عن الأول •
الثالث : متعد الى مفعولين الثانى غير الأول •
الرابع : متعد الى ثلاثة مفعولين •

وأما العام من النصب ، ففى خمسة أشـياء :
(المصدر ، وظروف الزمان ، وظروف المكان المبهمة ، والحال ، وكل صفة منصوبة بمعنى فى حال كذا) •

الفصـل الثالث

فى العوامل من الحروف ــ وهى أربعة أضرب :
الأول ضرب يرفع وينصب ، وهو (ان وأخواتها ، وما ولا)[٥] •
الثانى : ما ينصب فقط وهو سبعة : (الواو بمعنى (مع) و (الا) فى الاستثناء وحرف النداء ، والأربعة الباقية ، النواصب للفعل المضارع •
الثالث : ما يجزم فقط ، وهو خمسة : (لم ولمـا ، ولا الناهية ، ولام الأمر ، وان للشرط والجزاء) •
الرابع : ما يجر فقط ، وهو سبعة عشر حرفا ، سبق ذكرها فى النوع الأول من العوامل المـائة •

---

(٤) المراد أفعال المدح والذم •
(٥) يريد المشبهات بليس •

الفصـــل الرابع

في العوامل من الأسماء — وهي على ضربين :

الأول : ضرب يعمل عمل الفعل اما مجازا ، نحو : عشرون درهما ، وكذا جميع الأسماء التي يكون لها تمييز •

وضرب يعمل عمل الفعل حقيقة ، وهو خمسة :
(اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصـــدر ، وكلمات تسمى أسماء الفعل) •

الثاني : ضرب يعمل عمل الحروف ، وهي تعمل عمل الجر والجزم ، والجر في الاضافة ، والاضافة على ضربين ، بمعنى اللام ، وبمعنى (من) •

الفصـــل الخامس

في أشـــياء منفردة — ويتضمن هـــذا الفصل أبوابا :

— باب المعرفة والنكرة •
— باب التذكير والتأنيث •
— باب التوابع •
— باب العـــدد •

— باب الاعراب الأصلي وغير الأصلي ، وقد تناول في هـــذا الباب معظم أبواب النحو ، وما يتصل منها باعراب الأسماء والأفعال ، وتحدث فيه عن الاعراب الصريح وغير الصريح •

— باب المفرد والجملة •

هـــذه عجالة عرضت فيها لمحة عن فصول كتاب (الجمل) ، ومن خلال هـــذا العرض قد وضح فكر عبد القاهر النحوي العميق ، فضلا عن مواهبه الفائقة في فن التأليف حيث نرى أنه جمع شتات علم النحو في جمل قصيرة ذات بال ومفيدة ، وكل ذلك يشهد باختمار علم النحو في عقله النابغ ، الأمر الذي دفع الكثير من علماء العربية الى شرح هذا الكتـــاب والتعليق عليـــه ، ووضع الحواشي ، وفي مقـــدمة هؤلاء ،

شمس الدين محمد بن أبى الفتح بن أبى الفضل على اليعلى ، المتوفى سنة ٧٠٤ هـ .

فقد قام بشرح (الجمل) فى كتاب سماه (الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر)[٦] . وهو عبارة عن شرح جمل عبد القاهر فى زهاء (١٦١) ورقه من الحجم الكبير ، وتوجد منه نسخة خطية فى دار الكتب المصرية ، تحت رقم (١٩٢٠ نحو) .

ومن وجهة نظرى أن هـذا الشرح على غرار شرح الرضى لكافية ابن الحاجب ، وشرح ابن يعيش لمفصل الزمخشرى .

٥ ــ التلخيص :

هو شرح عبد القاهر لكتابه (الجمل)[٧] السابق ذكره آنفا ، ويعد هذا الكتاب من الكنوز المفقودة ، الا أن أهمية كتاب الجمـل وما فيه من مـادة علمية تجعلنـا نتعرف على أهميـة كتاب (التلخيص) ، وبخاصة وأن مؤلف كتاب (الجمل) هو الشارح له ، وحسبى أن يكون ما فيـه من فوائد ونفـع وكشف للغموض ، أوقع مما فى غـيره من الشروح الأخرى .

٦ ــ الايجـاز :

هو كتاب لعبد القاهر ، اختصر فيه كتاب (الايضاح) لأبى على الفارسى[٨] . ومما تجدر الاشـارة اليه أن كتاب الايضاح هـذا من كتب النحو البارزة ، ولا يخفى علينا فضله فى خدمة علوم العربية .

وعلى ضوء هذا نستطيع أن نقول : ان كتاب (الايجاز) لو وقع فى يد القارىء لأفاد منه فائدة عظيمة ، لأنه تلخيص لكتـاب مفيد ، وبخاصـة وأنه قد اهتم بشرحه علم من أئمة النحو ، هو الشـيخ جمال الدين ، أبو عمرو عثمان بن عمر ، المعروف بابن الحاجب المتوفى

---

(٦) كشف الظنون ١ : ٦٠٢
(٧) نزهة الالبـاء ٤٣ .
(٨) كشف الظنون ١ : ٢١٢

سنة ٦٤٦ هـ ، حيث شرح هذا المختصر فى كتاب له سماه (المكتفى للمبتدى)[٩] .

٧ ــ التكملة :

لم يذكر هذا الكتاب فيما اطلعت عليه من كتب التراجم الا صاحب كتاب (انباه الرواة) حيث قال : (ولما تبرع فى التكملة لم يقصر نسبته الى ما عهد منه ، فلو شاء لأطال)[١٠] .

ويعد هذا الكتاب من الكنوز المفقودة ، ولكن العبارة السابقة ، فضلا عن تسمية الكتاب بالتكملة ، يدفعنى الى القول بأنه ربما أنه أراد أن يضيف بعض الموضوعات النحوية رأى أن أبا على الفارسى قد أغفلها فى كتابه (الايضاح) أو ربما كان مراده من تأليفه على ما يبدو لى أنه زيادة فى التوضيح لبعض المسائل النحوية التى ذكرها صاحب (الايضاح) من باب استكمال القول .

وأستطيع القول أيضا : أنه ربما ألف هذا الكتاب على غرار ما ألفه الشيخ أبو على الفارسى فى كتابه (الاغفال) وكان أبو على يعنى به توضيح ما أغفله الزجاج من المسائل النحوية فى كتابه (معانى القرآن) .

والأمر الذى جعلنى أستبعد أن يكون هذا الكتاب تكملة لبعض مؤلفاته وبخاصة ما اطلعت عليها (كالمقتصد والعوامل والجمل) أنه لم يترك فيها شيئا من الأبواب والفصول الا أعطاها حقها من العرض والايضاح .

٨ ــ التذكرة :

ذكره صاحب (انباه الرواة) فى قوله : (وله مسائل منثورة أثبتها فى مجلد واحد هو (كالتذكرة) له ، لم يستوف القول حق الاستيفاء

---

(٩) كشف الظنون ١ : ٢١٢
(١٠) انباه الرواة ٢ : ١٨٩

فى المسائل التى سطرها ، ومع هـذا كله فان كلامه وغوصه على جواهر هـذا النوع يدل على تبحره وكثرة اطلاعه)[١١] .

ونظراً لأنه تتلمذ على مؤلفات الشيخ أبى على ، فيبدو لى أنه جمع كتابه هذا على غرار كتاب (التذكرة) لأبى على . ويرجح الدكتور / أحمد بدوى أن الكتاب فى اعجاز القرآن[١٢] .

٩ ــ التتمـة :

ذكره صاحب (كشف الظنون) تحت عنوان (التتمة فى النحو) ولم يذكر مؤلفه[١٣] . وعده الزركلى فى (الأعلام) ضمن مؤلفاته النحوية[١٤] . وصاحب (تاريخ آداب اللغة العربية) ذكره فى مصاف كتب النحو ، وأضاف أنه موجود بالمتحف البريطانى[١٥] .

١٠ ــ العمـدة :

هو كتاب فى فن التصريف[١٦] ، وان لم تقع يدى على هذا الكتاب ، الا أن اهتمام أصحاب كتب التراجم بذكره والتنويه على أنه فى هـذا الفن ، يعطينا اشـارة الى أهميته .

١١ ــ دلائل الاعجاز :

هو كتاب مشهور متداول ومطبوع ، غنى عن التعريف به ، اشتهر فى بيئتى النقـد والبلاغة ، ولكن من وجهة نظرى ــ على ما سوف أوضح ان شاء الله تعالى ــ أن هـذا الكتاب يعد ثمرة لجهود عبد القاهر النحوية بفلسفة جديدة فى علم النحو ، قد تمخضت نتيجة لتبحره فى هـذا الفن ، وجهوده التى بذلها فى تأليف مصنفاته السـابق ذكرها ،

---

(١١) انباه الرواة ٢ : ١٨٩
(١٢) عبد القاهر الجرجانى : ٦٨
(١٣) كشف الظنون ١ : ٣٤٤
(١٤) الأعلام ٤ : ٤٨ ، ٤٩ .
(١٥) تاريخ آداب اللغة العربية ٣ : ٤٤
(١٦) كشف الظنـون ١ : ١١١٦ وبغية الوعـاة ١ ٣١٠ وطبقـات الشافعية ٣ : ٢٤٢ وفوات الوفيات ٣ : ٣٦٩ .

وعلى ذلك أعده فى مصاف مؤلفاته النحوية ، التى لها دلالتها فى المنهج التطبيقى لقواعد علم النحو وأصوله لابراز معانيه .

١٢ ــ اعجاز القرآن :

لقد عد المؤرخون ضمن مؤلفات عبد القاهر (اعجاز القرآن) يقول بعضهم : وله اعجاز القرآن[١٧] وبعضهم استخدم واو العطف على ما قبله من المؤلفات ، بعبارة (واعجاز القرن)[١٨] الا صاحب كتاب (نزهة الألباء) فقد صرح بقوله : (وكتاب اعجاز القرآن)[١٩] الأمر الذى جعلنى أتساءل ، هل له كتاب ضمن مؤلفاته فى اعجاز القرآن أم أن هذا هو كتاب الدلائل ، أم هذا تعبير عن شرحية لكتاب (اعجاز القرآن) لأبى عبد الله الواسطى ، أم يعد المؤرخون كل ما كتبه فى الاعجاز تحت قولهم : (وله اعجاز القرآن) أى : ألف مصنفات فى اعجاز القرآن ؟

وأرجح من جانبى أنه كتاب (دلائل الاعجاز) حيث لم يصرح بذكره أكثر كتب التراجم ، أو شرحه لكتاب أبى عبد الله الوسطى ، بل أستطيع أن أقول : ليس ببعيد أن يكون له كتاب آخر فى الاعجاز ومنهجه فى ذلك واضح ، وخير دليل وشاهد على براعته فى هذا الميدان ، هو ما نلمسه فى كتابه الدلائل .

١٣ ــ المقتصد :

هو شرح كبير لعبد القاهر على كتاب (اعجاز القرآن) لأبى عبد الله محمد بن يزيد الواسطى ، المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، وله شرح مختصر آخر على هذا الكتاب[٢٠] .

---

(١٧) انباه الرواة ٢ : ١٨٨

(١٨) فوات الوفيات ٣ : ٣٦٩ ومعجم المؤلفين ٥ : ٣١٠ ، والاعلام ٤ : ٤٩

(١٩) نزهة الالباء ٤٣٤ ، ٤٣٥ .

(٢٠) كشف الظنون ١ : ١٢٠ وبغية الوعاة ١ : ٣١٠ ، ٣١١ .

١٤ ــ الرسالة الشافية فى الاعجاز :

نشرتها دار المعارف ضمن مجموعة (ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن) ومنهجه فيها ، بيان عجز العرب حين تحدوا الى معارضة القرآن[٢١] .

١٥ ــ أسرار البلاغة :

كتاب مشهور ومطبوع ومتداول فى بيئتى النقد والبلاغة، وهذا الكتاب، من وجهة نظرى ، يعد امتدادا لفلسفة عبد القاهر النحوية فى (دلائل الاعجاز) .

١٦ ــ تفسير سورة الفاتحة :

من أهم كتب عبد القاهر التى أجمعت على ذكره كتب التراجم ، وقد جعله فى مجلد واحد .

١٧ ــ المفتاح :

لم يذكر هذا الكتاب لعبد القاهر الا صاحب (شذرات الذهب)[٢٢] وصاحب (فوات الوفيات)[٢٣] . ولا أستطيع أن أنوه بالذكر عما اذا كان فى النحو أو التصريف ، لعدم وجود قرائن تعيننى على ذلك ، ولكن على ما أعتقد أنه لا يخرج عن هذا الفن ــ أعنى : فن النحو .

١٨ ــ كتاب فى العروض :

لم يذكره الا صاحب (فوات الوفيات)[٢٤] .

مما سبق عرضه لمؤلفات عبد القاهر ، يتبين أن جميعها فى علم النحو ، وتطبيق قواعده وأصوله ، مما يدلنا على أصالته فى هذا الميدان ، وتبحره فيه .

---

(٢١) ثلاث رسائل ص ١٠٧ .
(٢٢) انظر ٣ : ٣٤٠ .
(٢٣) انظر ٣ : ٣٩٦ .
(٢٤) انظر ٣ : ٣٦٩ .

ومع هـذا العلم الغزير ، والنتاج القيم ، والمواهب الفائقة ، والمتعددة ، لست أدرى ، لمـاذا أغفل الكثير من النحاة جهوده النحوية ، ومؤلفاته الغزيرة فى مادتها ، وبخاصة الشروح التى يوجد بعضها ، والتى يمكن أن يكون لها أثر فعال فى خدمة علوم العربية •

فعبد القاهر الجرجانى بحق ، امام نحوى أديب أريب ، يعد من أئمة النحاة ، فقد أدلى بدلوه فى هـذا المحيط ، وكان من نتاجه أن أخرج هذه الدرر النفيسـة •

— غفر الله له ونفعنا بعلمه آمين —

* * *

الباب الثانى

خصائص التراكيب النحوية قبل عبد القاهر

لقد كتب الباحثون والكتاب كثيرا عن نشأة النحو ، وبداية اللحن ، وأبرزوا اهتمام العرب فى الحفاظ على لغتهم ، فتسارعوا فى ميادين البحث للكشف عن دقائق الأمور حتى وضعوا قواعد وأصول هذا العلم ، ففتحوا آفاقاً جديدة أمام الباحثين •

وكانت البصرة والكوفة هما كعبة الباحثين ، وميدان المتناظرين فى المحيط النحوى ليبرز كل عملاق فى هذا الفن سبقه فيه ، وبراعته فى المساهمة بارساء عمده •

ومما لا شك فيه أن البصرة كانت رائدة السباق ، وكعبة المريدين لأصول النحو ومقاييسه •

وانى اذ أجد أنه من لوازم هذا البحث أن أعطى لمحة موجزة عن جهود بعض النحاة السابقين واضعى علم النحو والمجتهدين فيه ، وكيف كانوا يهتمون بابراز المعانى النحوية من خصائص التراكيب ، ليكون هناك صلة بين المعنى والقاعدة ، وذلك حتى عصر عبد القاهر الجرجانى الذى أدلى بدلوه فى هذا المحيط ، وكان له جهوده التى بذلها فى فهم دقائق الأمور من الأسرار واللطائف التى هى ثمار القاعدة النحوية ، وذلك بفلسفة جديدة لها أصالتها فى كتابه « دلائل الاعجاز » وقد خصصت لذلك الفصل الأول من هذا الباب •

هذا ، ولقد كان « النظم » موضع اهتمام الباحثين وبخاصة المشتغلون منهم فى بيئتى الأدب والبلاغة ، وكان لكل وجهته التى رآها من خلال بحثه وفهمه لقضية (النظم) عند عبد القاهر ، وقد أفرد بعضهم بحوثاً ، انتهوا فيها الى أن الفضل فى وضع النظم والكلام

عنه يرجع لعلماء أصحاب ثقافات مختلفة غير النحو ، سبقوا عصر عبد القاهر ، وأنه تأثر بثقافة هؤلاء عند إرساء نظريته فى النظم •

ولما كان هذا البحث يدور حول « فلسفة عبد القاهر النحوية » فى « دلائل الاعجاز » وأن النظم هو القاعدة التى بنى عليها عبد القاهر فلسفته فى الدلائل رأيت أنه من الخير أن ألقى الضوء حول قضية النظم قبل عبد القاهر لنصل الى جذور النظم ومنبعه الأصيل ، ثم أبرز جهود عبد القاهر فى وضعه لنظريته ، والى أى حد كان يقصد بها ، وذلك تمهيد لمتابعة فلسفته النحوية فى كتابه ، وقد خصصت لذلك الفصل الثانى من هذا الباب •

* * *

الفصل الأول

لمحة عن المعانى النحوية قبل عبد القاهر

ان كل عمل يقوم به الانسان لابد له من دافع يدفعه للقيام به ، وهدف يرمى اليه ، حتى تحصل الفائدة من العمل بعد الوصول الى الهدف .

ولقد كان الدافع لوضع علم النحو يرجع الى أسباب أهمها اللحن ، الذى كانت له مظاهر متعددة منها :

١ — ظهور اللحن فى اللغة فى عهد الرسول — ﷺ — وازدياده فى عهد الصحابة — رضوان الله عليهم — فقد روى أن أحد ولاة عمر بن الخطاب ، كتب اليه كتابا به بعض اللحن ، فكتب اليه عمر (أن قنع كاتبك سوطا)[1] الى غير ذلك من الروايات التى ذكرها مؤرخو هذا الفن .

٢ — ان كثيرا من أبناء العرب ولدوا لأمهات أجنبيات أو أعجميات ، فكانوا يتأثرون بهن عند نطقهن لبعض الحروف ، وتعبيرهن ببعض الأساليب الأعجمية[2] .

٣ — امتزاج الثقافة العربية بالثقافات الأجنبية ، كان عاملا فعالا فى انتشار اللحن وشيوعه ، الى غير ذلك من الدوافع التى جعلت العرب يتسارعون الى الحفاظ على لغتهم القومية ، ومبعث ثقافتهم ، ومنشأ فصاحتهم ، فقد كانوا يعتزون بها ، ويحرصون عليها حرصا شديدا .

أما الهدف الأسمى ، فهو حفاظهم على لغة القرآن ، ليؤدوا نصوصه أداء صحيحا ، وفصيحا ، ليصلوا به الى أبعد حدود الصحة والفصاحة ،

---

(١) الخصائص لابن جنى ٢ : ٨

(٢) البيان والتبيين ١ : ٧٢ ، ٢ : ٢١٠ .

ولترتبط القواعد النحوية بالمعانى القرآنية ، وبذلك يكون العرب قد احتفظوا بأصل لغتهم التى نالت الشرف العظيم بنزول الذكر الحكيم بها ، وكذلك ببيان الاعجاز القرآنى نظما وفصاحة .

ولما تفاعلت الدوافع فى نفوس الغيورين على تحقيق هذا الهدف ، وهم طائفة من الذين اصطفاهم الله فأورثهم كتابه « **ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا** »(٣) جندوا أنفسهم لوضع حجر الأساس لبناء هذا الصرح ، وقاد هذه المسيرة ، أول واضع للنحو البصرى بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، عبد الله بن أبى اسحاق الحضرمى، المتوفى سنة ١١٧ هـ .

ولقد اختلف الناس حول أول من رسم النحو ، فمنهم من قال : أبو الأسود الدؤلى ، المتوفى سنة ٦٩ هـ . ومن قائل : هو نصر بن عاصم ، المتوفى سنة ٨٩ هـ . وبعضهم قال : هو عبد الرحمن بن هرمز ، المتوفى سنة ١١٧ هـ . وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلى .

والحق أن أبا الأسود ، ليس هو أول من وضع علم النحو ، ولكن هو أول من وضع نقط الاعراب ، أى أنه رسم اعراب القرآن الكريم عن طريق نقط أواخر الكلمات فيه .

أما أول نحوى بصرى حقيقى ، نجد عنده طلائع النحو هو ابن أبى اسحاق الحضرمى المتوفى ، سنة ١١٧ هـ ، وهو ليس تلميذ أبى الأسود ، ولكنه من القراء .

ومما هو جدير بالذكر أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه يسلكون فى القراء ، فتلميذاه عيسى بن عمر الثقفى ، المتوفى سنة ١٤٩ هـ ، وأبو عمرو بن العلاء ، المتوفى سنة ١٥٤ هـ . وتلميذا عيسى ، الخليل بن أحمد ، المتوفى سنة ١٧٥ هـ ، ويونس بن حبيب ، المتوفى

---

(٣) فاطر : ٣٢ .

سنة ١٨٢ هـ ، كل هؤلاء من القراء ، وبكثر سيبويه ، المتوفى سنة ١٨٠ هـ ، فى كتابه للتعرض للقراءات ، وكأن ما كان بينها من خلافات فى الاعراب هو الذى أضرم الرغبة فى نفوس قراء البصرة كى يضعوا النحو قواعده وأصوله ، حتى يتضح للقارىء مواقع الكلم فى آى الذكر الحكيم من الاعراب المضبوط الدقيق ، فتنسجم المعانى القرآنية مع القواعد النحوية .

من أجل ذلك قام ابن أبى اسحاق وتلاميذه البصريون بالاستقراء الدقيق ثم وضعوا لذلك القواعد المحكمة(٤) . وبذلك يكون قد تحقق الهدف الذى قد أشرت اليه آنفا .

هذا ، ولقد قيض الله لهذا العلم رجالا برعوا فى ارساء قواعده ، وأدلوا بدلائهم كل حسب مواهبه الفائقة ، وغاصوا فى أعماق هذا المحيط فكان من نتاجهم ارساء قواعد وأصول هذا الفن ، التى أسسوها على عمد ثابتة ، ظلت فى أيدينا حتى الآن وستظل — ان شاء الله تعالى — حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، لم تؤثر فيها تيارات الأعاجم ، ولا محاولات الحاقدين على الاسلام ولغته ، فقد تكفل الله بحفظ القرآن الكريم ، قال سبحانه : « **انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون** »(٥) وحفظ القرآن حفظ للغته .

وها أنذا أذكر نبذة عن المعانى النحوية وانسجامها مع القواعد عند النحاة الأوائل فى كل من البصرة والكوفة وبغداد ، الى أن نلتقى بعصر عبد القاهر الجرجانى .

* * *

(٤) المدارس النحوية ص ١٨ — والمحكم فى نقط المصاحف للدانى ص ٣ وما بعدها .
(٥) الحجر : ٩ .

المبحث الأول
البصرة منـارة النحو ومعـانيه

ذكرت فيما سبق أن أول النحاة البصريين ، هو عبد الله بن أبى اسحق الحضرمى ، المتوفى سنة ١١٧ هـ • يقـول عنه ابن سـلام : (هو أول من بعج ــ أى : فتق ــ النحو ، ومد القياس وشرح العلل)[1] •

ولكى يؤسس النحو على أسس صحيحة ، لابد وأن يصاغ صياغة دقيقة ، تقوم على منهج الاستقراء الدقيق ، وأن يكفل له التعليل لتصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا ، وهذا كله لا يتأتى الا اذا كانت المعانى النحوية لها تصور ووجود فى ذهن واضع هذه الأصـول •

ولمـا كانت التراكيب النحوية تسـتلزم وجود الألفاظ اللغوية الصحيحة ، والمسموعة عن العرب الخلص ، حيث تعد اللبنات لهـذه التراكيب ، قيض الله لذلك أبا عمرو بن العلاء ، المتوفى سنة ١٥٤ هـ • ويونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٢ هـ تتـلمذا فى النحو على يـد ابن أبى اسحاق •

فأبو عمرو هذا هو أحد القراء السبعة ، وكانت براعته فى اللغة ، ومعرفته بالغريب منها ، وبرواية الشعر أكثر من عمقه فى النحو ، واللغة من ضروريات النحو ، يقول عنه ابن جنى : (كان ممن نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا)[2] يريد نظروا فى النحو والصرف •

ويلاحظ أن سيبويه لم يرو عنه فى كتابه مسائل كثيرة فى علم النحو ، الا أن النحاة استفادوا منه فائدة كان لها أثر فى وضع أصول هـذا العـلم •

---

(١) المدارس النحوية ٢٣ •
(٢) الخصائص ١ : ٢٤٩ •

وأما يونس بن حبيب ، فهو من الثقات فى اللغة ، وله فى كتاب سيبويه آراء كثيرة ، ولكن أكثرها فى اللغة • فهولاء جميعا قدموا خدمات جليلة ومساهمات فعالة فى وضع علم النحو وغرس الجذور الأولى لمعانيـــه •

صلة المعنى بالقاعدة النحوية عند القراء :

مما سبق ذكره نعلم أن الذين وضعوا اللبنة الأولى لتأسيس صرح البناء النحوى كانوا من قراء الذكر الحكيم ، وقد ذكرت فى أول هذا الفصل أن الهدف الأسمى الذى دفع هؤلاء الى وضع أصول وضوابط لعلم النحو ، هو الحفاظ على لغة القرآن ومعانيه ، وذلك لأداء نصوصه أداء فصيحا وسليما •• الخ •

ومما هو جدير بالذكر أن هؤلاء القراء عندهم من الذوق الرفيع ما يجعلهم يفهمون مواطن الوقف والابتداء ، فالوقف يقتضى أن يكون عند أداء المعنى أداء صحيحا بحيث يفهم القارىء صلة موطن الوقف بما قبله وما بعـــده ، وصلة الكلام ببعضه ، أو تعلق بعضه ببعض ، ولا يتأتى هذا الا اذا كان للقارىء دراية بقواعد النحو والاعراب حتى لا يحـــدث خللا فى أثناء القراءة عن طريق اللحن ، وعدم أدائه للمعانى التى يفهمها السامع عند وقوف القارىء •

ولذا نرى أن الذين أتوا من بعدهم وضـــعوا ضـــوابط للوقف والابتداء ، مراعين فى ذلك القواعد النحوية التى تبرز لهم جمال المعنى النحوى الذى يخدم المعانى القرآنية ، فقسموا الوقف الى أربعـــة أقســـــام : —

١ — الوقف التام :

هو الذى يحسن الوقف عليه ، والابتداء بما بعـــده •

٢ ــ الوقف الكافى :

هو الذى يحسن الوقف عليه أيضا ، والابتداء بما بعده ، غير أن الذى بعده متعلق به من جهة المعنى ، دون تعلق شىء من جهة الاعراب نحو قوله ــ تعالى : « **أم لم تنذرهم لا يؤمنون** »[٣] ثم قال : « **ختم الله على قلوبهم** »[٤] فآخر الآية كلام تام ليس له تعلق بما بعده من جهة الاعراب ، لكن تعلق من جهة المعنى ، لأن قوله : « **ختم الله على قلوبهم** » **اخبار عن حال الكفار ، وقوله : « ان الذين كفروا »**[٥] اخبار عن حالهم أيضا .

٣ ــ الوقف الحسن :

هو الذى يحسن الوقف عليه ، وفى الابتداء بما بعده خلاف لتعلقه به من جهة اللفظ ، اذ كثيرا ما تكون آية تامة ، وهى متعلقة بما بعدها ، ككونها مستثنى والأخرى مستثنى منها ، لأن ما بعده مع ما قبله كلام واحد من جهة المعنى ، أو نعتا لما قبله ، أو بدلا ، أو حالا ، أو توكيدا .

وقد يكون الوقف حسنا ، والابتداء قبيحا ، نحو قوله ــ تعالى ــ : « **يخرجون الرسول** »[٦] فالوقف حسن ، والابتداء بـ (**اياكم**) قبيح لفساد المعنى ، اذ تصير تحذيرا عن الايمان بالله ــ تعالى ــ .

وقد يتأكد الوقف الحسن لبيان المعنى المقصود ، كالوقف على قوله : « **ألم تر الى الملأمن بنى اسرائيل من بعد موسى** »[٧] والابتداء بقوله : « **اذ قالوا لنبى لهم ابعث لنا** » لئلا يوهم أن العامل فيه « **ألم تر** » .

---

(٣) البقرة : ٦
(٤) البقرة : ٧
(٥) البقرة : ٦
(٦) الممتحنة : ١
(٧) البقرة : ٢٤٦

٤ ــ الوقف القبيح :

نوعان ــ الأول : هو الوقف على كلام لا يفهم منه معنى لشدة تعلقه بما بعده لفظا ومعنى ، كالوقف على **(الحمد) من (الحمد لله)**[٨] لأن المقصود تبيين معانى كتاب الله ــ تعالى : ــ

والثانى : ــ ما يوهم الوقف عليه أو الابتداء ، وصفا لا يليق به ــ تعالى ــ أو يفهم معنى غير ما أراد الله ــ تعالى ــ كالوقف على قوله : **« لقد كفر الذين قالوا »**[٩] .

وبذلك يتضح أن الذين وضعوا هذه الضوابط كانت درايتهم بتقنين المعانى تتفق مع أصول القواعد النحوية ، التى وضعها المؤسسون من قراء الذكر الحكيم .

هذا ، فضلا عن الأحرف السبعة ، وما فيها من وجوه اعرابية ، فقد تقرأ الكلمة الواحدة أحيانا فى بعض المواضع بالرفع والنصب والجر ، ولكل قراءة موضع من الاعراب ، منضبط بقاعدة نحوية ، ولها توجيه من جهة المعنى ، وليس من العلماء من هو أقدر على توجيه المعانى وتعليلها من هؤلاء القراء ، فانه مما لا شك فيه أن درايتهم بقواعد النحو تقتضى دراية واسعة فى توجيه المعانى وفقا لهذه الوجوه الاعرابية فى الآية الواحدة ، أو الكلمة الواحدة ، ومن أراد مزيدا من هذا ، فليرجع الى كتب القراءات ، واعراب القرآن ومعانيه ليوقن أن الذين أسسوا علم النحو كان عندهم ذوق بالمعانى ، وكانت صلتهم وثيقة بالمعنى مع وضع القاعدة النحوية ، وقد ظلوا على حالهم ، حتى سلموا الراية والأمانه لطلابهم ليتمموا بناء الصرح النحوى ، وسأقتصر بالوقوف مع كل من الخليل وسيبويه لأبرز جانبا من جهودهما فى خدمة

---

(٨) فاتحة الكتاب : ١

(٩) المائدة : ١٧ ــ انظر نهاية القول المفيد فى علم التجويد ــ ص ١٩٩ ــ ٢١٧ .

المعانى النحوية عند وضعهما للقواعد فى مهدها الأول ، وحتى يعلم الجميع أن بذور وجذور المعانى النحوية أصحاب الفضل فى وضعها هم النحـــاة .

أولا : الخليل بن أحمد :

هو الخليل بن أحمد الفراهيدى ، النحوى ، البصرى ، المتوفى سنة مائة وخمس وسبعين من الهجرة[١٠] . تتلمذ على يد امامين بارزين هما عيسى بن عمر الثقفى ، النحوى ، وأبى عمرو بن العلاء ، اللغوى النحوى ، وبذلك يكون قد نهل من منبعين أصيلين لتوطيد ثقافته ، وامداد عقله النابغ بالنحو واللغة . فتسلط بعقله الخصيب النابغ على المسائل اللغوية والنحوية ، فكشفها وابتكر فيها ابتكارا ، فاق به ما قبله وما بعده ،

واذا كان الخليل قد سبق بخطوات فى النحو والتصريف ، وبخاصة عند ابن أبى اسحاق وأستاذه عيسى بن عمر ، الا أنه هو الذى وطـد أركان النحو وأسس قواعده ، وأقام عمده وجعله محكما بحيث لم يترك لمن أتى من بعده أن يضيف اليه شـيئاً ، اللهم الا بعض خلافات فى الفروع ، والمصطلحات .

وبذلك نجـد أن جهـوده النحوية بارزة وواضـحة فى الكتـاب لسيبويه[١١] ، وأمهات كتب النحو[١٢] . فما من قاعدة الا وله فيها باع ، وقد غذيت بأنفاسه الطاهرة .

وهو صاحب الفضل الأول فى وضع نظرية (العوامل والمعمولات) وله باع طويل فى هذه القضية ، وقد اعتمد سيبويه عليه فى كتابه ، لتوطيدها ومعرفة أصولها وفروعها .

---

(١٠) مراتب النحويين ٢٧ . وطبقات النحـويين واللغويين ٤٣ . وانباه الرواة ١ : ٣٤١ . وطبقات القراء ١ : ٢٧٥ .

(١١) انظر بعض آراء الخليل فى الكتاب لسيبويه ١ : ٤٨ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٣٧٩ ، ٤٠٧ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٤٩ ، ٢ : ٣٧٩ .

(١٢) الايضاح في علل النحو للزجاجي ١٣٠ ، ١٤١ .

ومن الأصول التى اعتمد عليها الخليل فى ارساء صرح النحو (السماع والقياس والتعليل) سماع من ثقات العرب أهل الفصاحة سماعا مباشرا ، وبنى سماعه على الاستقراء التام للغة العرب ، فاستقامت سليقته .

وكان قياسه يطرد على الأصول الصحيحة من كلام العرب ، وينص على الخطأ والشاذ المخالف للقياس ، وهو بذلك يهدف الى توسيع المصادر التى كان يعتمد عليها فى ضبط القواعد .

أما التعليل فكان يستخدمه ليبرز مقدار فهمه لأسرار اللغة ، ومواطنها التى استقرت فى دخائل العرب من قديم ، وفى تعليله أيضا اظهار للمعانى النحوية المنسجمة مع القاعدة . وقد أشاد النحاة ببراعته فى هذا الميدان[١٣] .

وبهذا نرى أن الخليل هو الذى وضع علم النحو والتصريف ، وأرسى قواعده ، وعرض مقاييسه سواء فيما يتصل بالعامل والمعمولات ، الظاهرة منها والمقدرة ، وما بنى عليه ذلك من شواهد وأقيسة وتعليلات ، وكذلك ما يتصل بالصرف من جميع وجوهه .

المعانى النحوية عند الخليل :

لقد كان للخليل بن أحمد نظرة فاحصة فى المعانى النحوية ، لأنه لم يضع القواعد فى قوالب جامدة ، بل كان يقف عند القاعدة ، ويوجه المعنى النحوى ، ولو على سبيل الاشارة أو التنبيه مراعيا فى ذلك مقتضيات عصره . وهو بذلك يفتح آفاقا لمن يأتى من بعده للنظر فى هذه الأصول من المعانى ، وهو اللغوى النحوى ، الذى سمع عن العرب مباشرة ، فكان له ذوق فى اختيار الألفاظ والشواهد التى يدعم بها القاعدة النحوية ، وتكون مؤدية للمعنى حسب مقتضى الحال .

---

(١٣) الايضاح فى علل النحو ٦٥ وطبقات النحويين واللغويين ٤٣ .

أقول : ان الخليل كان صاحب ذوق رفيع فى فهم المعانى النحوية ، وفقه أسرارها فنراه يشير الى المعنى الذى يهدف اليه من وراء حذف العامل أو المعمول ، أو تعليل القاعدة ، لأنه كان يستعمل التعليل لتوطيد القاعدة ، وابراز قيمة المعانى التى استلهمها من التراكيب النحوية • فنجده يحذف المبتدأ العامل فى الخبر ، وسيبويه يوجه مراده من هذا الحذف فى مثل : مررت به المسكين — برفع المسكين — أى : هو المسكين ، ومثل : انه المسكين ، أى : هو المسكين أيضا[١٤] ، والحذف هنا مراده فيه الايجاز •

يقول سيبويه : وزعم الخليل أنه يقول : مررت به المسكين ، على البدل ، وفيه معنى الترحم • وقال :

فاصبحت بقرقرى كواشا فلا تلمه أن ينام البائسا[١٥]

فنصب البائس باضمار فعل على معنى الترحم ، وهو فعل لا يظهر •

ومن مواضع حذف الفعل الناصب للمفعول عنده ، قول الشاعر :

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

فهذا مما يجوز فيه الحذف والاضمار لقيام القرينة ، فالتقدير عنده : ألا ترونى رجلا جزاه الله خيرا[١٦] فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى •

هذا ، ولا يخفى علينا أن الفعل قد يحذف وجوبا كما هو منصوص عليه فى باب التحذير والاختصاص ، ويكون من مواضعه المدح أو الذم كما فى الاختصاص •

فنرى الخليل يقف عند قوله — تعالى — : « **لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين**

---

(١٤) الكتاب ١ : ٢٥٥

(١٥) الكتاب ١ : ٢٥٥ يصف ابلا بركت بعد الشبع فنام راعيها ، لأنه غير محتاج الى رعيها . وقرقرى : موضع مخصب باليمامة ، وأصل الكنوس : للظباء وبقر الوحش فاستعار للابل .

(١٦) الكتاب ١ : ٣٥٩ .

الصلاة والمؤتون الزكاة »[١٧] ليبرز المعانى التى يجب أن تفهم من حذف الفعل وجوبا ، فيقول :

قد جاءت كلمة (والمقيمين الصلاة) بالنصب ، ولو كانت معطوفة على ما قبلها ، لكان حقها الرفع ، ولكنها منصوبة هى وأمثالها من الشعر ، على أنك لم ترد أن تحدث الناس ، ولا من تخاطب بأمر جهلوه ، ولكنهم علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعلت نصبه بفعل محذوف قصـــدا للثناء والتعظيم ، كأنه قيل : اذكر أهل ذاك ، واذكر المقيمين • ويقول : وهذا شبيه بقولهم : — أى فى الاختصاص — انا بنى فلان نفعل كذا ، لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدرى بأنهم من بنى فلان ، وانما يذكرون ذلك افتخارا وابتهاء[١٨] •

ويزيد الأمر وضوحا فى تعليقه على قول أمية بن أبى عائذ : —

ويـــأوى الى نســـوة عطـــل وشـــعثا مراضيع مثل الســـعال

فيقول : انه نصب (شعثا) باضمار فعل لا يصح اظهاره[١٩] لأن ما قبله دل عليه فوجب حذفه على ما يجرى عليه تعبيرهم فى المدح والذم •

ومن مواضع الفطنة عند الخليل ، أنه كان يلتقط المعانى من اللفظ اللغوى المنسبك مع القاعدة ، فيقول فى مثل : (حنانيك ولبيك وسعديك) مفعولات مطلقة لفعل محذوف وقد صيغت على التثنية قصدا للتكثير ، فمعنى حنانيك مثلا : تحننا بعد تحنن ، كأنه قال : كلما كنت فى رحمـــة وخير منك فلا ينقطعن وليكن موصولا بآخر من رحمتك[٢٠] •

فالثناء والتعظيم والافتخار والتكثير والمدح والذم والترحم كلها معان استعملها البلاغيون فيما بعد أغراضا بلاغية ، والخليل يشـــير

---

(١٧) النســـاء : ١٦٢ .
(١٨) الكتاب ١ : ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
(١٩) الكتاب ١ : ٢٥٠ .
(٢٠) الكتاب ١ : ١٧٤ ، ١٧٥ .

بهذه المعانى الموجزة ، اعتمادا منه على أنه يخاطب فصحاء ، يعرفون فقه الكلام وتوجيه المعانى •

وحسبى فى هذا المقام أن أشير الى موضع ذكره سيبويه فى كتابه عن الخليل يبين فيه حسن تعليله ، ودقته فى فهم مواطن الكلام ، وتقنينه للمعانى التى تبرز من ثنايا القاعدة النحوية • فلا يجوز عند الخليل العطف على الضمير المرفوع مستترا أو ظاهرا متصلا ، فلا يقال : أفعل وعبد الله ، ولا فعلت وعبد الله ، بل لابد فى ذلك من توكيد الضمير ، أو الاتيان بفاصل مثل : كنتم أنتم وأصحابكم ، ويكتبونه ومن معهم[٢١] •

وقد وقف سيبويه يستعرض ما ذكره الخليل فى هذه المسألة من توجيهات وتعليلات لعبت دورا فعالا فى ابراز المعانى النحوية ، يفهم من هذا البيان الشافى أن قبح الكلام وحسنه يتوقف على وضع الكلام وضعا صحيحا متفقا والقواعد النحوية فان كان موافقا حسن الكلام ، وان خالف قبح • وفهم الحسن والقبح فى الكلام لا يتذوقه الا من فقـه علوم العربيـة •

ولقد أعجب بالخليل بعض معاصريه وهو يستنبط علل النحـو ، ويعرف دقائقها ، فسأله : أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال :

(ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، وان لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لمـا عللته منه فان أكن أصبت العلة ، فهو الذى التمست ، وان تكن هناك علة أخرى ، فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم ، دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها قال : انما فعل هذا هكذا لعلة كـذا

---

(٢١) الكتاب ١ : ٣٨٩ — ٣٩١ •

وكذا ، وجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، الا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فان سنح لغيرى علة لمـا عللته من النحو هى أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها)(٢٢) .

من هذا النص المحكم الذى قاله امام من الأئمة المؤسسين لعلم النحو نخلص منه الى ما يلى : —

١ — ان صاحب السجية العربية الفصيحة الذى يعرف مواطن الألفاظ اللغوية ، ويملك مقدرة الصياغة النحوية ، ويفقه مواقع الكلام حسب ما تقتضيه سليقته والمقام ، مثل هذا تكون عنده القدرة على فلسفة المعانى عن طريق التعليل والاستنباط .

٢ — قوله : (واعتللت أنا بما عندى أنه علة) يلفت أنظار الباحثين الى الاجتهاد والتنقيب للكشف عن حقائق المعانى مع توطيد القواعد والأصول النحوية ، وذلك بمنهج التعليل الذى يخدم المعنى والقاعـدة عن طريق التوجيه والاستنباط .

٣ — قوله : (فان أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وان تكن هناك علة له أخرى ..) هذا القول يوجه الباحثين الى وجوب البحث العلمى وأمانته ، وأن التنقيب وراء الحقيقة واجب ، فان أصاب الباحث وتوصل الى هدفه فبها ونعمت ، وان لم يصل اليه ، فليس ذلك بعيب ، بل حسب الباحث أن يقول ما قاله الخليل : (فان سنح لغيرى علة لمـا عللته من النحو هى أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها) .

وحسبه فى قوله هذا التواضع ، لأنه يعلم بأن الكمال لله وحـده ، وعلى ضوء هذا يمكننى أن أقول : ان الذين يبحثون فى قضية ما ، ثم يتوصلون الى نتيجة هى الصواب من وجهة نظرهم ، فلا يكون هناك عيب فى بحثهم ان قرءوا بحثا آخر فى نفس القضية يخالفهم من وجهة نظر

(٢٢) الايضاح فى علل النحو للزجاجى ٦٥ .

جديدة ، وبفلسفة جديدة ، بل يجب أن يوقنوا بأن هذا من اعجاز الله فى خلقه ، وبخاصة اذا كان البحث فى محيط القرآن الكريم ، فان القرآن فى ذاته معجز فى لفظه ومعناه • فهذا الذى ذكرته ، ما هو الا قطرة من محيط الخليل بن أحمد فى تقنينه للقواعد والأصول النحوية ثم تعليلها تعليلا دقيقا بعيدا عن التعقيد ، للوصول من خلالها الى فهم المعانى المرادة كثمار لهذه القواعد •

ثانيا : ــ سيبويه :

هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، النحوى الفارسى ، البصرى ، المتوفى سنة مائة وثمانين من الهجرة(٣٣) •

تتلمذ على أعلام النحو واللغة ، وفى مقدمتهم ، **عيسى بن عمر الثقفى المتوفى سنة ١٤٩ هـ والأخفش الأكبر المتوفى سنة ١٧٧ هـ • ويونس بن حبيب ، المتوفى سنة ١٨٢ هـ • واختص بالخليل بن أحمد ، المتوفى سنة ١٧٥ هـ •**

وبذلك نرى أنه أخذ عن الخليل كل ما عنده فى الدراسات النحوية والصرفية عن طريق الاستملاء والتدوين والسؤال والاستفسار ، فنقل عنه كل القواعد والأصول النحوية والصرفية ، والشواهد التى سمعها الخليل من العرب ، فأصبح كتابه سجلا ذاخرا باستلهامات الخليل العقلية، فكان خير خلف لأعظم سلف حيث حمل الراية بعد أستاذه ، فخلفه فى حلقته ، وتتلمذ عليه نخبة من أعلام النحو المبرزين من بعده من بينهم **الأخفش الأوسط ، المتوفى سنة ٢١١ هـ • وقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ هـ •**

ثم بدأ فى تأليف كتابه بعد وفاة الخليل ، والقرائن فيه تصدق هذا ، ولقد بلغ كتابه فى الدقة الفائقة ، ما جعل العلماء يشهدون له بالبراعة ، وطول الباع ، ونبوغ العقل •

---

(٣٣) مراتب النحويين ٦٥ وطبقات النحويين ٦٦ ونزهة الالبـاء ومعجم الأدباء ١٦ : ١١٤ وانباه الرواة ٢ : ٣٤٦ وطبقات القراء ١ : ٦٠٢ ..

ذكر صاعد بن أحمد الجيانى من أهل الأندلس فى كتابه قال : (لا أعرف كتابا ألف فى علم من العلوم قديمها وحديثها ، فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب — أحدها : المجسطى لبطليموس فى علم هيئة الأفلاك ، والثانى : كتاب أرسطاطاليس فى علم المنطق ، والثالث : كتاب سيبويه ، البصرى النحوى ، فان كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شىء الا ما لا خطر له وكان اذا أراد انسان قراءة كتاب سيبويه على المبرد يقول له أركبت البحر ؟ تعظيما واستصعابا)[٢٤] .

ومهما وصفنا كتاب سيبويه لم نوفه حقه ، فهو بين المؤلفات النحوية كالنجم الساطع يهتدى به كل من طرق باب النحو ، مؤلفا كان أو شارحا ، فهو قرآن النحو كما ذكر أبو الطيب اللغوى نقلا عن ألسنة الناس .

ولقد نهج سيبويه فى تأليف كتابه منهج أستاذه الخليل ، حيث جعل أصول قواعده ترتكز على (السماع والقياس والتعليل) كما اهتم بالتعريفات فى أول أبوابه ، وكذلك بالعوامل والمعمولات ، وهى أكثر من أن تعد ، فهى منثورة فى أبواب الكتاب .

القاعدة والمعنى فى الكتاب :

ان مما يجب أن نجعله على ذكر منا ، أن الهدف الأسمى من وضع القاعدة ، هو الوصول الى المعانى وآدائها أداء صحيحا .

فسيبويه الذى وضع أصول النحو ، وتمم قواعده ، وهو النحوى اللغوى ، لم تخف عليه المعانى عند ارساء القاعدة النحوية . فاذا استعرضنا أبواب كتابه ، نرى أنه يضع عنوانا للباب ترتكز عليه القاعدة النحوية ، وتبرق المعانى المرادة من وضع الباب فى ثنايا العنوان .

---

(٢٤) معجم الأدباء ١٦ : ١١٧ .

ولما أتى النحاة من بعده وتفحصوا كتابه ، استنبطوا تسمية جديدة للأبواب النحوية ، أخذوها من منطوق أبواب الكتاب ، ميلا مع القاعدة الشكلية ، وذلك تيسيرا على المبتدئين فى هذا الفن .

من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، أنه يقول : (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك) وهو قولك : ضربت وضربنى زيد ، وضربنى وضربت زيدا[٢٥] . وجاء النحاة من بعده فأطلقوا عليه (باب التنازع) .

— ويقول : (هذا باب ما يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل قدم أو أخر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم) فاذا بنيت الاسم عليه قلت ضربت زيدا ، واذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته[٢٦] . وقد أطلق عليه النحاة (باب الاشتغال) .

— ويقول : (هذا باب نظائر ضربته ضربة ، ورميته رمية)[٢٧] فأطلق عليه النحاة (اسم المرة) .

— ويقول : (هذا باب ما عالجت به)[٢٨] فأطلق عليه (اسم الآلة) .

ويقول : (هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التى ليست فيها زيادة من لفظها)[٢٩] وأطلق عليه (اسم المكان المشتق) . وكل أبواب الكتاب تسير على هذا المنهج .

أما انسجام القاعدة النحوية مع المعنى فهذا أمر يجعلنى أقف مع بعض أبواب الكتاب ، أسوق منها بعض النماذج والنصوص التى تصور هذه المسألة بوضوح ، ليوقن الجميع أن المعانى النحوية نابعة من أصولها ، وهذا يرجع الى ذوق النحاة كل حسب مواهبه العلمية .

---

(٢٥) الكتاب ١ : ٣٧
(٢٦) الكتاب ١ : ٤١
(٢٧) الكتاب ٢ : ٢٤٦
(٢٨) الكتاب ٢ : ٢٤٩
(٢٩) الكتاب ٢ : ٢٤٦

فقد خصص سيبويه فى أول الكتاب بعض الأبواب ، ذكر فيها قواعد مجملة ، ترك تفصيلها لأبواب الكتاب ، وهو بذلك يلفت أنظار المستعملين للكلام ، أن يضعوا كلامهم فى موضعه ، بحيث يؤدى من الحسن والاستقامة ما يفيد السامع كلاما له معنى فيقول :

(هذا باب الاستقامة من الكلام والاحالة) فمنه ، مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب .

فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسآتيك غدا . وأما المحال : فأن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غدا ، وسآتيك أمس .

وأما المستقيم الكذب : فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر .

وأما المستقيم القبيح : فأن تضع اللفظ فى غير موضع ، نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكى زيد يأتيك ، وأشباه هذا .

وأما المحال الكذب : فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس[٣٠] .

فهذه كليات مجملة وضعها سيبويه بمثابة ضوابط لمن أراد أن يطرق باب التأليف فى شتى المصنفات التى تكتب بالعربية ، فضلا عن المتخصصين فى ميدانها ، والأمر يقتضى ذوق الكاتب وسبكه للتراكيب ، وحسن اختياره للكلمات ، ووضعها الموضع الذى يجذب السامعين .

وأن من بين هذه التراكيب ما حسن لفظه ، واستحال معناه ، وهو مع قبح معناه واستحالته جيد حسن ، وهذا يقرب من تعريف بعضهم للبلاغة: (بأنها تصوير الحق فى صورة الباطل وتصوير الباطل فى صورة الحق)[٣١] .

وفى (باب الفاعل الذى يتعدى فعله الى مفعول) يقول . (وان قدمت المفعول ، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول ، وذلك قولك : ضرب زيدا عبد الله ، لأنك انما أردت به مؤخرا ما أردت بـــه

(٣٠) الكتاب ١ : ٨

(٣١) بغيه الايضاح ١ : ٤

مقدما ، ولم ترد أن تشغل الفاعل بأول منه ، وان كان مؤخرا فى اللفظ ، فمن ثم كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما ، وهو عربى جيد كثير ، كأنهم انما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم)[٣٢] .

فنجده هنا تكلم عن أهمية التقديم وفائدته كلاما مجملا ، وترك التفصيل فى القول لأبواب الكتاب كل فى موضعه ، ثم ذكر فى نفس الباب على سبيل الاستطراد فى ذكر المعانى المستنبطة من التراكيب ، فيما يتصل بالفعل اللازم ، ونراه لم يقف عند التعبير عن الفعل اللازم أنه يرفع فاعلا ، ولم يتعد الى مفعول الا بواسطة حرف الجر ، بل بسط القول ووجهه على وجوهه التى يمكن أن يتعدى اليها الفعل اللازم بدون واسطه، مخرجا بذلك المعانى التى يمكن أن تفهم من التراكيب النحوية ، مستخدما لذلك منهج التعليل لما يقول ، وهذا منهجه فى كل كتابه [٣٣] .

ولكن المقام هنا يقتضى أن أعرض بعض النماذج من بعض أبواب الكتاب الأخرى لنصل القول عن أهمية التقديم بما سبق أن ذكرناه آنفـــا .

يقول سيبويه : (هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعـل قدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم) فاذا بنيت الاسـم عليه قلت : ضربت زيدا ، وهو الحد ، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليـه الاسم ، كما كان الحد ، ضرب زيد عمرا ، حيث كان زيد أول تشـغل به الفعل ، فكذلك هذا اذا كان يعمل فيه . وان قدمت الاسم فهو عربى جيد ، كما كان ذلك عربيا جيدا وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمـام والعناية هاهنا فى التقديم والتأخير ، سواء مثله فى ضرب زيد عمـرا ، وضرب عمرا زيد .

---

(٣٢) الكتاب ١ : ١٤

(٣٣) الكتاب ١ : ١٥ ، ١٦

واذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته ، فلزمته الهـاء ، وانما تريد بقولك : مبنى عليه الفعل أنه فى موضع منطلق ، اذا قلت : عبد الله منطلق ، فهو فى موضع هذا الذى بنى على الأول وارتفع به ، فان قلت : عبد الله ، فنبهته ، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء[٣٤] ..

وفى الباب كثير من ضوابط التقديم والتأخير ، مع توجيه القول بما يفيد تقنين القاعدة مصطبغة بالمعنى النحوى .

ويخصص سيبويه بابا (يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة أخرى على اسم مبنى على الفعل) يقول : أى ذلك فعلت جاز .

فان حملته على الاسم الذى بنى عليه الفعل كان بمنزلته اذا بنيت عليه الفعل مبتدأ ، يجوز فيه ما يجوز فيه ، اذا قلت : زيد لقيتـه ، وان حملته على الذى بنى عليه الفعل ، اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله ، وجاز فيه كما جاز فى الذى قبله ، وذلك قولك : عمرو لقيته وزيد كلمته ، ان حملت الكلام على الأول ، وان حملته على الآخر قلت : عمرو لقيته ، وزيد كلمته [٣٥] ...

وقولك : أزيدا أنت ضاربه ، وما زيدا أنا ضاربه ، فهذا نحو : مررت بزيد ، فكأنك قلت : مررت زيدا ، وتقول : ضربت زيدا وعمرا أنا ضاربه ، تختار هذا كما تختار فى الاستفهام[٣٦] .

فى (باب ما يختار فيه النصب ، وليس قبله منصوب بنى على الفعل، وهو باب الاستفهام)[٣٧] .

وفى هذا الباب من التوجيهات التى تخدم المعانى النحوية فى باب

---

(٣٤) الكتاب ١ : ٤١ — ٤٣
(٣٥) الكتاب ١ : ٤٧
(٣٦) الكتاب ١ : ٤٨
(٣٧) الكتاب ١ : ٥٠ — ٥٢

التقديم بعد الاستفهام ما لا يخفى على أصحاب العقول الحساسة ، والبصائر الواعية .

وكذلك فى (باب ما ينتصب بعد الألف) تقول : أعبد الله ضربته ؟ وأزيدا مررت به ؟ وأعمرا قلت أخاه ؟ ففى كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره ، كما فعلت ذلك فيما نصبته[٣٨] فى هذه الأحرف فى غير الاستفهام ، وقال جرير :

أثعلبة الفـــوارس أم رياحـــا عدلت بهم طهية والخشـــــابا

(استشهد به بنصب ثعلبة باضمار فعل دل عليه ما بعده ، كأنـــه قال : أظلمت ثعلبة عدلت بهم طهية) .

فاذا أوقعت عليه الفعل ، أو على شىء من سببه نصبته ، وتفسيره هاهنا هو التفسير الذى فسر فى الابتداء ، أنك تضمر فعلا هذا تفسيره ، الا أن النصب هو الذى يختارها هنا ، وهو حد الكلام فأما الانتصـــاب ثم وهاهنا ، فمن وجه واحد .... ومثل ذلك : ما أدرى أزيدا مررت به أم عمرا ... وتقول : أعبد الله ضربت أخوه زيدا ؟ لا يكون الا الرفع ، لأن الذى من سبب عبد الله مرفوع فاعل ، والذى ليس من ســـــببه مفعول ، فيرتفع اذا ارتفع الذى من سببه [٣٩] . كما ينتصب اذا انتصب، ويكون المضمر ما يرفع ، كما أضمرت فى الأول ما ينصب ، فانما جعل هذا المظهر بيان ما هو مثله[٤٠] ....

---

(٣٨) يعنى : أضمرت فعلا ينصب الاسم فى الاستفهام ، كما اضمرت فيما قبل الاستفهام فعلا ينصب ، لأن الاستفهام غير عامل ، ولم يعن بالحروف حروف المعانى ، وانما اراد الاسماء والافعال التى أشار اليها . شرح السيرافى للكتاب ١ : ٥٢

(٣٩) يعنى انه يجوز أن تنصب (عبد الله) ، لأن نصبه يكون من وجهين ، اما أن يكون الفعل الذى بعده واقعا على ضميره ، فيضمر فعل ينصبه ، واما أن يكون الفعل الذى بعده واقعا على سببه فيضمر ما ينصبه ، وفى هـــذه المسألة الفعل واقع من سببه بزيد ، فوجب رفع (عبد الله) اما بالابتداء ، واما باضمار فعل يرفع ، كأنك قلت : الا بس عبد الله زيدا ضرب أخوه زيدا . شرح السيرافى للكتاب ١ : ٥٣

(٤٠) الكتاب : ١ : ٥٢ ، ٥٣

وان المتتبع لهذا الباب وما يشابهه من الأبواب الأخرى ، يجد من توجيهات سيبويه للمعانى النحوية المستلهمة من القواعد والأصول ، ما يجعله يقول : انها بذور وجذور لها أصالتها فى محيط المعانى النحوية، واذا أردنا مزيدا من الايضاح ننظر قوله فى :

(باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد) فاننا نلحظ الى أى مدى كانت عنايته بالقاعدة والمعنى النحوى معا (وذلك قولك : زيد كم مرة رأيته ؟ عبد الله هل لقيته ؟ وهلا لقيته ؟ وكذلك سائر حروف الاستفهام ، والعامل فيه الابتداء ، كما أنك لو قلت : أرأيت زيدا ؟ هل لقيته ؟ كان أرأيت هو العامل)[٤١] .

فنراه يقدم بعد حرف الاستفهام الاسم مرة ، والفعل أخرى ، ويبتدىء بالاسم أو الفعل . ويأتى بعدهما بحرف الاستفهام ، وكل ذلك لغرض سام وهدف أصيل ، وهو خدمة المعانى النحوية . وليس لمجرد وضع القاعدة ، بل نرى الأمر يتضح جليا فى توجيهاته وتعليلاته ذات الطابع المحكم المترابط .

واذا انتقلنا الى موضع آخر من الكتاب ، نجد أنه عند الكلام على (كان) وأخواتها خصص لها بابا سماه (هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد)[٤٢] فالفعل (كان) يتعدى الى مفعول ، واسم (كان) فى مكان الفاعل ، ويؤدى معناه ، وخبرها فى مرتبة المفعول ، ويؤدى غرضه ، واسم الفاعل واسم المفعول من (كان) كائن ومكون ، ويؤديان العمل ، كما كان ضارب ومضروب .

وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ، تقول :كان عبد الله ، أى : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أى : وقع[٤٣] .

---

(٤١) الكتاب ١ : ٦٤
(٤٢) الكتاب ١ : ٢١
(٤٣) الكتاب ١ : ٢١

ثم أراد أن يبرز فائدة الخبر فى الكلام ، لأدائه للمعنى الـذى من أجله وضع فى هذا الموضع ، وأن كلا من المبتدأ والخبر فى حاجة الى أخيه ، وذلك من تمام الفائدة فى المعنى ، وكذلك التنبيه على أنه يجب الابتداء بالأعرف ، فقال :

قولك : كان زيد حليما ، وكان حليما زيد ، لا عليك أقدمت أم أخرت، الا أنه على ما وصفت لك فى قولك : ضرب زيدا عبد الله ، فاذا قلت : كان زيد ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ، فانما ينتظر الخبر فاذا قلت : حليما ، فقد أعلمته مثل ما علمت ، واذا قلت : كان حليمـا ، فانما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به فى الفعل ، وان كان مؤخرا فى اللفظ ، فاذا قلت : كان حليم أو رجل ، فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذى ينزل به المخاطب منزلتك فى المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب لبس ، وقد تقول: كان زيد الطويل منطلقا ، اذا خفت التباس الزيدين ، وتقول : أسفيها كان زيد أم حليما ؟ وأرجلا كان زيد أم صبيا ؟ تجعلها لزيد ، لأنـه انما ينبغى لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده ، كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك ، فالمعروف هو المبدوء به ، ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة[٤٤] ...

فهذه التوجيهات من سيبويه تعد من وجهة نظرى أصولا يهتدى بهـا من أراد أن يتعمق فى فلسفة المعانى النحوية . ولم يقف عند هـذا الحـد ، بل نراه فى آخر باب (كان) يقول :

(اجتمعت أهل اليمامة ، لأنه يقول فى كلامه : اجتمعت اليمامة ، يعنى : أهل اليمامة فأنت الفعل فى اللفظ ، اذ جعله فى اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ على ما يكون عليه فى سعة الكلام)[٤٥] .

---

(٤٤) الكتاب ١ : ٢٢

(٤٥) الكتاب ١ : ٢٦

وقد خصص سيبويه لمثل هذا بابا سماه : (هذا باب ما جرى مجرى الفاعل الذى يتعدى فعله الى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى) وذلك قولك :

« يا سارق الليلة أهل الدار »

وتقول على هذا الحد : سرقت الليلة أهل الدار ، فتجرى الليلة على الفعل فى سعة الكلام ، كما قيل : صيد عليه يومان ، وولد له ستون عاما ، فاللفظ يجرى على قوله : هذا معطى زيد درهما ، والمعنى : انما هو فى الليلة ، وصيد عليه فى اليومين ، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام ... ومثل ما أجرى مجرى هذا فى سعة الكلام قوله — عز وجل —: « بل مكر الليل والنهار » (٤٦) فالليل والنهار لا يمكران ، ولكن المكر فيهما (٤٧) ....

ويزيد الأمر وضوحا فى باب سماه (هذا باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى) لاتساعهم فى الكلام ، وللايجاز والاختصار ، فمن ذلك أن تقول على قول السائل . كم صيد عليه ؟ وكم غير ظرف ... فتقول : صيد عليه يومان ، وانما المعنى : صيد عليه الوحش فى يومين ، ولكنه اتسع واختصر ، ولذلك أيضا وضع السائل (كم) غير ظرف (٤٨) ..

ومن مواضع الجمال فى الايجاز والاختصار مع الاحتفاظ بالمعنى الأصلى ، اضمار الفعل المستعمل اظهاره ، وقد خصص سيبويه لذلك بابا سماه :

(هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على اضمار الفعل المستعمل اظهاره اذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل) وذلك قولك : زيدا وعمرا ورأسه وذلك أنك رأيت رجلا يضرب ، أو يشتم ، أو يقتل ، فاكتفيت

---

(٤٦) سبأ : ٣٣
(٤٧) الكتاب ١ : ٨٩
(٤٨) الكتاب ١ : ١٠٨

مما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله ، فقلت : زيدا ، أى : أوقع عملك بزيد .. أو رأيت رجلا يحـدث حديثا فقطعه ، فقلت : حديثك .... استغنيت عن الفعل بعمله .

وأما النهى : فانه التحذير ، كقولك : الأسد الأسد ، والجدار الجدار ، فانما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائل ، أو يقرب الأسد[٤٩] ...

هذا ، وقد يضمر الفعل بسبب قبح يكون فى الكلام ، اذا حمل آخره على أوله ، وهو من أبواب الكتاب ، كقولك : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا ، فانما حد الكلام ها هنا ما شأنك وشأن عمرو ، فان حملت الكلام على الكاف المضمرة ، فهو قبيح ، وان حملته على الشأن لم يجز ، لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، انما يلتبس به الرجل المضمر فى الشأن ، فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل ، فقالوا : ما شأنك وزيدا ، أى : ما شـــأنك وتناولك زيدا [٥٠] ...

هذه لمحة فى عجالة سريعة ، ذكرت فيها جانبا من بعض نصوص الكتاب لسيبويه ، أبرزت فيها بعض مواطن المعانى النحوية عند سيبويه ، وكل أبواب كتابه تنطق بهذه الحقيقة ، وهذا واضح فى توجيهاته وتعليلاته للمسائل النحوية ، توطيدا للقاعدة ، واظهارا للمعنى .

وبذلك نستطيع أن نقول : ان سيبويه لم يضع القواعد جامدة ، كما توهم بعضهم ، ولكن كان للمعنى وجود فى ذهنه قبل أن يضع القاعدة النحوية ، فانه لم يقدم أو يؤخر أو يحذف أو يضمر الا لأجل خدمـة المعانى ، فنراه يضمر الفعل المستعمل اظهاره لضرب من الايجـاز والاختصار ، ويستعمل الفعل فى اللفظ ويتركه فى المعنى ، اتساعا فى الكلام مع الايجاز والاختصار ، وقد يحمل الكلام على الاضمار قبحا يكون فى الكلام .. فهذا وغيره كثير منثور فى كتابه لمن أراد أن يتزود من

---

(٤٩) الكتاب ٤ : ١٢٨
(٥٠) الكتاب ١ : ١٥٥

المعانى النحوية ، فالذى يملك هذه المواهب لا شك أنه على دراية واسعة بكل المعانى التى تدور حول التراكيب النحوية .

وعلى هذا المنهج الدقيق المحكم المترابط ، أسس سيبوية مملكة النحو البصرى ، وتركها مبسوطة فى كتابه ، ثم عاجله الموت فى سنة ألف وثمانين للهجرة على أرجح الأقوال .

وتتابع نحاة البصرة جيلا بعد جيل ، ينهلون من كتابه ، شارحين ومؤلفين فى النحو على هديه حتى أصبحت المكتبة العربية غنية بتراث هؤلاء العلماء ، وكان اهتمامهم بالمعانى النحوية عند صياغة القاعدة ، أمرا ضروريا ، ومؤلفاتهم التى بين أيدينا خير شاهد على ذلك ، وبخاصة منها ما يتعلق باعراب القرآن ومعانيه ، والقراءات وتوجيهها ، ومعانى الشعر وشرح الشواهد من الشعر ، وكذلك مؤلفاتهم فى العلل النحوية ، كل ذلك خدمة لمعانى النحو ، والكلام يطول لو تتبعنا بعض مؤلفاتهم .

ومما يجدر ملاحظته أن نحاة هذه الحقبة تركوا لنا ذوقهم الحساس، وضوابطهم المحكمة فى استنباط المعانى النحوية ، التى هى ثمار هذه القواعد ، بل أستطيع أن أقول : انهم غرسوا هذه الجذور ليجنى ثمارها الأجيال التى تتابع من بعدهم ، ولقد كان التأثر واضحا عند الذين حملوا على عاتقهم الدفاع عن اعجاز القرآن ، وبيان مواضع الفصاحة والبيان فيه ، والتى شيد علماء البلاغة عليه أصول علمهم فيما بعد ، وأيضا فتحوا آفاقا جديدة فى ميدان النقد الأدبى ، وكل ذلك يرجع الى النحو ومعانيه.

* * *

المبحث الثانى

المعـانى النحوية فى الكوفة

قلت فيما سبق : ان البصرة قد انفردت بوضع نقط الاعراب ، وأسست علم النحو قواعده وأصوله . فى الوقت الذى كانت الكوفة مشغولة بدراسة الفقه والقراءات وروايتها فنبع من أبنـاء الكوفة (عاصم وحمزة والكسائى) .

وكذلك كانت العناية فى الكوفة براوية الأشعار ، وان كان شعرها لا يعتد به أحيانا لكثرة الخلط فيه ، وعدم الدقة فى التثبت من الرواية ، وفى ذلك يقول أبو الطيب : (الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب الى من لم يقله وذلك بين فى دواوينهم)[1]

ولسنا بصدد التأريخ لوضع النحو الكوفى ، ولكن ما نستطيع أن نقوله : ان النحو الكوفى بدأ حقيقيا بالكسائى وتليمذه الفراء ، فهمـا اللذان رسما النحو الكوفى ، ووضعا أسسه وأصوله وأعداه بحذقهمـا وفطنتهما ، لتكون له خواصه التى يستقل بها عن النحو البصرى ، مرتبين لمقدماته ، ومدققين فى قواعده ، ومتخذين له الأسـباب التى ترفع بنيانه [2] .

سـمة النحـو الكوفـى :

ان الحقائق التاريخية تفرض نفسها ، ولا ندع لأهواء بعض الباحثين مجالا للشطط ، فمما لا شك فيه أن نحاة البصرة هم الذين شيدوا صرح النحو ، وأقاموا عمده ، وأسسوا قواعده الكلية ، ولم يتركوا لأحد بابا يدخل منه للاخلال بهذا البناء ، أو استكماله ، اللهم

---

(١) مراتب النحويين : ٧٤

(٢) المدارس النحوية : ١٥٣ ، ١٥٤

بعض الجزئيات والفرعيات ، والاتساع فى الروايات ، وكذلك فى القياس ، والمخالفة فى بعض المصطلحات ، وما يتصل بها من العوامل والمعمولات .

كل هذا شكل بعض المخالفات ، والتى على أنقاضها ، نشأ المذهب الكوفى ، وان كنا نعلم أن الذى بدأ هذا الخلاف هو الأخفش الأوسط ، تلميذ سيبويه ، والمتوفى سنة ٢١١ هـ . وقد حمل كل من الكسائى المتوفى ١٨٩ هـ ، والفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ لواء هذا الخلاف ، فضلا عن كونهما تتلمذا على أئمة النحاة واللغويين البصريين .

وعلى هذه السمات الواضحة ، والخلافات ، تأسس المذهب الكوفى ، ولكن ما يجب أن نجعله على ذكر منا ، أن نحاة الكوفة كان عندهم ملكة الاقتدار على تذوق المعانى النحوية وابرازها فى توجيهاتهم للقواعد ، وبخاصة وأن معظمهم كانوا من قراء الذكر الحكيم ، وأتخير من بين علمائهم الفراء ، لأبرز جانبا من المعانى النحوية فى كتابه (معانى القرآن) .

الفـــراء :

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ، من أصل فارسى ، النحوى الكوفى ، ولد بالكوفة ، وتوفى سنة سبعة ومائتين من الهجرة[٣] .

تربى عقله على ثقافات متعددة ، فتتلمذ على القراء والفقهاء المحدثين ، ورواة الأشعار والأخبار والأيام ، والفلسفة والمنطق ، ودعم هذه العلوم بضابط كيانها وسلطانها ، وهو علم النحو . وكتب التراجم فيها أقوال العلماء الذين يشهدون له بطول الباع فى هذه الميادين .

---

(٣) مراتب النحويين ٨٦ . وتاريخ بغداد ١٤ : ١٤٩ وطبقات النحويين ١٤٣ ومعجم الأدباء ٢٠ : ٩ وطبقات القراء ٢ : ٣٧١ . وبغية الوعاء ٤١١ ومرآة الجنان ٢ : ٣٨

ولقد تتلمذ على أقطاب النحو واللغة فى البصرة ، وأخذ كل ما عند الكسائى ، حتى تشبع بآرائه •

وبعد أن بلغت ثقافاته المتعددة ذروتها ، بدأ يجنى ثمارها ، فأخذ يصنف مؤلفات فى فروع شتى من المعارف العربية ، وكلها فى خدمة القرآن الكريم ولغته ، وتبلغ مؤلفاته زهاء سبعة عشر مؤلفا ، أبرزها كتابه (معانى القرآن) •

المعانى النحوية فى معانى القرآن للفراء :

يعد كتاب (معانى القرآن) للفراء من أبرز مؤلفاته التى بين أيدينا ، وقد برع فيه ، فأوضح آراءه النحوية التى تعبر عن مذهبه الكوفى •

وفى هـذا الكتاب من المعـانى النحوية ، التى برع الفراء فى استلهامها ، فى أثنـاء تطبيقه لقواعد النحو فى منهجه الاعرابى ، وتوجيهه للقراءات ، ما يجعلنا نحكم بنبوغ عقله ، وحسن تعليله الدقيق للمسائل النحوية ، وتخريج المعانى منها ، وذلك فى اشارات سريعة ، لأن مقتضيات عصره تقتضى ذلك •

فنجده يقف عنـد توجيه اسم الاشـارة فى قوله — تعالى : « **ذلك الكتاب** »(٤) توجيها له مدلوله فى أداء المعنى القرآنى ، وبخاصة عند توضيح الفرق بين استعمال اسم الاشـارة (هـذا) فى مكان (ذلك) وتوجيه القول فى صلاحية كل منهما مكان الآخر ، وذلك (فى كل كلام اذا ذكر ثم أتبعته بأحدهما بالاخبار عنه)(٥) • وضرب لذلك مثـلا بقوله :

(ألا ترى أنك تقول : قد قدم فلان ، فيقول السامع : قد بلغنا ذلك ، وقد بلغنا هذا الخبر ، فصلحت فيه (هـذا) لأنه قد قرب من

---

(٤) البقرة : ٢

(٥) معانى القرآن للفراء ١ : ١٠

جوابه ، فصار كالحاضر الذى تشـير اليه ، وصلحت فيه (ذلك) لانقضائه ، والمنقضى كالغائب • ولو كان شـيئا قائما يرى لم يجز مكان (ذلك) (هـذا) ولا مكان (هـذا) (ذلك) ، وذكر لذلك نصوصا من كتاب الله ــ تعـالى ــ)[٦] •

ثم قرر أن هنـاك مواقف لا يجوز فيها (هـذا) فى موضـع (ذلك) ولا (ذلك) فى موضع (هذا) (فلو رأيت رجلين تنكر أحدهما ، لقلت للذى تعرف : من هـذا الذى معك ؟ ولا يجوز ها هنا من ذلك ؟ لأنك تراه بعينه)[٧] •

ولم يكتف بتوضيح موقع اسم الاشـارة من الاعراب ، ولكنه وجـه القول فى استعماله ، والفرق بينه وبين (هـذا) ومؤدى كل منهما للمعنى بحسب موقعه ومقتضى الحال ، ومقام الكلام •

ونراه عنـد اعراب قوله ــ تعـالى ــ : « **مثلهم كمثل الذى استوقد نارا** »[٨] يقول : (فانما ضرب المثل ــ والله أعلم ــ للفعل ، لا لأعيان الرجال ، وانما هو مثل للنفاق ، فقال : « **مثلهم كمثل الذى استوقد نارا** » ولم يقـل : الذى استوقدوا ، وهو كمـا قال الله : «**تدور أعينهم كالذى يغشى عليـه من الموت** »[٩] • وقوله : « **ما خلقكم ولا بعثكم الا كنفس واحدة** »[١٠] فالمعنى ــ والله أعلم ــ الا كبعث نفس واحـدة ، ولو كان التشـبيه للرجال ، لكان مجموعا كما قال : « **كأنهم خشب مسـندة** »[١١] أراد القيم والأجسـام ، وقال : « **كأنهم أعجاز نخل خاوية** »[١٢] فكان مجموعا اذ أراد تشـبيه أعيان الرجال ، فأجرى الكلام على هـذا)[١٣] •

---

(٦) معانى القرآن للفراء ١ : ١٠ ، ١١
(٧) معانى القرآن للفراء ١ : ١١
(٨) البقرة : ١٧
(٩) الأحزاب : ١٩
(١٠) لقمان : ٢٨
(١١) المنافقون : ٤
(١٢) الحاقة : ٧
(١٣) معانى الفراء ١ : ١٥

ولم يتوقف عند هـذا القدر من التوجيه للمعانى النحوية ، بل نجد أنه يضع ضابطا لمثل هـذه المواقف من التشبيهات ، وكأنه يجعل هـذه القواعد والمعانى المأخوذة من كتاب الله أصلا يجب أن يضبط عليـه كل ما عداه فيقول :

(وان جاءك التشبيه للواحد مجموعا فى شعر ، فهو أيضا يراد به الفعل فأجزه ، كقولك : ما فعلك الا كفعل الحمير ، وما أفعالكم الا كفعل الذئب ، فابن على هذا ، ثم تلقى الفعل فتقول : ما فعلك الا كالحمير وكالذئب)[١٤] .

وعلى ضوء هـذا المنهج الدقيق الذى يربط فيه بين القاعدة النحوية والمعنى ، تابع الفراء توجيهاته وتعليلاته ، واذا كنت أذكر بعض النماذج من كتابه ، فان ذلك على سـبيل التمثيل فقط ، والحق أن صـفحات الكتاب ، تنطق بهـذه الحقيقة ، ومن أبرز أمثلته فى ذلك عند اعراب قوله ـ تعالى ـ « **أو كصيب من السماء** »[١٥] يقول : (مردود على قوله : « **مثلهم كمثل الذى اسـتوقد نارا** »[١٦] أو كصيب أو كمثل صيب ، فاستغنى بذكر « الذى استوقد نارا » فطرح ما كان ينبغى أن يكون مع الصيب من الأسماء ، ودل عليـه المعنى ، لأن المثل ضرب للنفاق ، فقـال : « **فيه ظلمات ورعد وبرق** »[١٧] فشـبه الظلمات بكفرهم ، والبرق اذا أضاء لهم فمشوا فيه بايمانهم)[١٨] .

ثم قال : « **يجعلون أصـابعهم فى آذانهم من الصـواعق حذر المـوت** »[١٩] فنصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليـه ، لم ترد يجعلونها حذرا ، انما هو كقولك : أعطيتك خوفا وفرقا ، فأنت لا تعطيه

---

(١٤) معانى الفراء ١ : ١٥
(١٥) البقرة : ١٩
(١٦) البقرة : ١٧
(١٧) البقرة : ١٩
(١٨) معانى الفراء ١ : ١٧
(١٩) البقرة : ١٩

الخوف ، وانما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل ، كقوله — عز وجل — : « **يدعوننا رغبا ورهبا** »[٢٠] وكقوله : « ادعوا ربكم تضرعا وخيفة »[٢١] والمعرفة والنكرة تفسران فى هذا الموضع ، وليس نصبه على طرح (من) وهو مما قد يستدل به المبتدىء للتعليم[٢٢] .

وهذه اشارة لطيفة من الفراء ، كأنه يقول : هذه كليات المعانى النحوية والتوجيهات قد صرحت باشارات منها ليسترشد بها من أراد أن يجول فى هذا الميدان ، فالأصول عند النحاة لمن أراد أن يأخذ ذلك منهم .

ويظهر نبوغ عقل الفراء فى توجيه المعانى على وجوهها المحتملة حسب القوانين النحوية ، وذلك عند اعراب قوله — تعالى — : « **ان الله لا يستحى أن يضرب مثلا ما بعوضه فما فوقها** »[٢٣] حيث دقق القول ، وقنن المعانى ، وضرب الأمثلة من القرآن الكريم ، وكلام العرب .

ثم وقف مع نصب (بعوضة) ووجه فيها القول من ثلاثة أوجه ، موضحا القول فى الفرق عند أداء المعنى باستعمال (ما) و (من) الموصولتين ، مستشهدا بآيات من القرآن والشعر .

وأجاز رفع (بعوضة) لأن الصلة ترفع ، واسمها منصوب ومخفوض[٢٤] .

وعندما وقف عند الوجه الثالث من الأوجه الجائزة فى نصب (بعوضة) قال : (وهو أحبها الى)[٢٥] وهنا تظهر عبقريته فى توجيه

---

(٢٠) الأنبياء : ٩٠
(٢١) الأعراف : ٥٥
(٢٢) معانى الفراء ١ : ١٧
(٢٣) البقرة : ٢٦
(٢٤) معانى الفراء ١ : ٢١ ، ٢٢
(٢٥) معانى الفراء ١ : ٢٢

المعانى مرتبطة بالقواعد النحوية فيقرر (أن تجعل المعنى على : ان الله لا يستحى أن يضرب مثلا ما بين بعوضة الى ما فوقها)[٢٦] .

ويقول : (ان العرب اذا ألقت (بين) من كلام تصلح (الى) فى آخره ، نصبوا الحرفين المخفوضين ، اللذين خفض أحدهما بـ (بين) والآخر بـ (الى) فيقولون : (مطرنا ما زبالة فالثعلبة)[٢٧] واه عشرون ما ناقة فجملا .

وهى : « احسن الناس ما قرنا فقد ما »[٢٨]

يراد به ما بين قرنها الى قدمها . ويجوز أن تجعل (القرن والقدم) معرفة ، فتقول : هى حسنة ما قرنها فقدمها .

فاذا لم تصلح (الى) فى آخر الكلام ، لم يجز سقوط (بين) من ذلك أن تقول : دارى ما بين الكوفة والمدينة ، فلا يجوز أن تقول : دارى ما الكوفة فالمدينة ، لأن (الى) انما تصلح اذا كان ما بين المدينة والكوفة كله من دارك ، كما كان المطر آخذا ما بين زبالة الى الثعلبة)[٢٩] .

ثم يبنى على ذلك قاعدة أخرى لخدمة المعانى النحوية ، وهى : (أن الفاء لا تصلح مكان الواو فيما لا تصلح فيه (الى) ، كقولك : دار فلان بين الحيرة فالكوفة ، محال ، وجلست بين عبد الله فزيد ، محال ، الا أن يكون مقعدك آخذاً الفضاء الذى بينهما .

وانما امتنعت الفاء من الذى لا تصلح فيه (الى) لأن الفعل فيه لا يأتى فيتصل ، و (الى) تحتاج الى اسمين يكون الفعل بينهما ، كطرفة

---

(٢٦) معانى الفراء ١ : ٢٢

(٢٧) زبالة والثعلبة : موضعان من منازل طريق مكة من الكوفة .

(٢٨) هذا صدر بيت لبشار ، والبيت بتمامه :

يا احسن الناس ما قرنا الى قدم ولا حبال محب واصل تصل

اراد ما بين قرن ، فلما اسقط (بين) نصب (قرنا) على التمييز لنسبة احسن .

(٢٩) معانى الفراء ١ : ٢٢

عين ، وان قصر قدر الذى بينهما مما يوجد ، فصلحت الفاء فى (الى) لأنك تقول : أخذ المطر أوله فكذا وكذا الى آخره .

فلما كان الفعل كثيرا شيئا بعد شىء فى المعنى ، كان فيه تأويل من الجزاء ، ومثله أنهم قالوا : ان تأتنى فأنت محسن ، ومحال أن تقول : ان تأتنى وأنت محسن ، فرضوا بالفاء جوابا فى الجزاء ، ولم تصلح الواو)[٣٠] .

هذه براعة أبى زكريا الفراء ، النحوى الكوفى الضليع ، الذى لا يحتاج الى تعليق على توجيهاته وتعليلاته الدقيقة التى لا تدع مجالا للشك أن صلة المعنى بالقاعدة النحوية صلة وثيقة ، وأن القاعدة اذا انفصلت عن المعنى ، ولم تراع القواعد عند أداء المعانى ، كان ذلك ضربا من العبث الذى تأباه اللغة العربية التى لها أصالتها الممتدة فى أعماق الزمن ، والفراء على وفق هذا المنهج يسير فى كتابه مراعيا أوجه القراءات وتوجيهها ومطابقتها مع القانون النحوى ، ثم يخرج بالمعانى التى هى ثمار هذه القواعد .

وأرى أن الحديث يطول بنقل الكثير من نصوص هذا الكتاب ، فهذه نماذج عرضتها على سبيل التمثيل ، وأختمها بموقف آخر مع قول الله — تعالى — : « **ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق** »[٣١] يقول :

(أضاف المثل الى الذين كفروا ، ثم شبههم بالراعى ، ولم يقل : كالغنم ، والمعنى — والله أعلم — مثل الذين كفروا كمثل البهائم التى لا تفقه ما يقول الراعى أكثر من الصوت ، فلو قال لها : ارعى أو اشربى لم تدر ما يقول لها : فكذلك مثل الذين كفروا فيما يأتيهم من القرآن وانذار الرسول ، فأضيف التشبيه الى الراعى ، والمعنى — والله

(٣٠) معانى الفراء ١ : ٢٢ ، ٢٣

(٣١) البقرة : ١٧١

أعلم — : فى المرعى ، وهو ظاهر فى كلام العرب أن يقولوا : فلان يخافك كخوف الأســـد ، والمعنى : كخوفه الأسد ، لأن الأسد هو المعروف بأنه المخوف •

وفيها معنى آخر : تضيف المثل الى الذين كفروا ، واضافته فى المعنى الى الوعظ كقولك : مثل وعظ الذين كفروا وواعظهم كمثل الناعق ، كما تقول : اذا لقيت فلانا فسلم عليـــه تسليم الأمير ، وانما تريد به كما تســـلم على الأمير)[٣٢] •

وبعد ••• فهذا هو المنهج الكوفى فى خدمة المعانى النحوية ، فى الوقت الذى لم يكن هناك ما يسمى بعلم البلاغة ، وهو بذلك يعد امتدادا للمنهج البصرى فى الربط بين القاعدة والمعنى • فلا غرو فى ذلك ، فنحاة الكوفة تتلمذوا على أئمة النحو البصرى ، وتفصحوا مصنفاتهم ، فالمنبع واحد ، والأصول واحدة ، وان كان هناك خلاف ففى الفروع فقط ، ومما لا شك فيه فقد كان لذلك أثره على خدمة النحو ومعانيه •

وعلى موائد نحاة البصرة والكوفة تربى نحاة بغداد ، كأبى على الفارسى وابن جنى وغيرهما ، مما جعل النحو ومعانيه سلسلة متصلة يرثها الخلف عن السلف حسبما سأوضح فى المبحث الثالث — ان شاء الله تعـــالى — •

* * *

(٣٢) معانى القرآن للفراء ١ : ٩٩ ، ١٠٠

المبحث الثالث

المعـانى النحوية فى بغـداد

ان النحو فى بغـداد كان له طابعه المميز عن المذهبين البصرى والكوفى ، وذلك لأن آراء نحاة المذهب البغدادى ، انتزعوها من المذهبين ، وقد بنوا آراءهم وعللهم ومقاييسهم على ما أخذوه من هذين المذهبين .

ويرجع ذلك الى أن نحاة بغـداد المتقدمين ، تتلمذوا على يد المبرد ، النحوى البصرى ، المتوفى سـنة ٢٨٥ هـ ، وثعلب ، النحوى الكوفى ، المتوفى سـنة ٢٩١ هـ ، وغيرهما ، فكان من هـذا الجيل من يغلب عليه النزعة الكوفية وهم ، ابن كيسان ، المتوفى سـنة ٢٩٩ هـ ، وابن شقير ، المتوفى سنة ٣١٥ هـ ، وابن الخياط ، المتوفى سنة ٣٢٠ هـ أمـا الزجاجى أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ، المتوفى سنة ٣٣٧ ـ أو ـ ٣٤٠ هـ ، فقد تتلمذ على يد الزجاج ، البصرى ، المتوفى سـنة ٣١٠ هـ . وقد خلف الزجاجى مصنفات منها ، كتاب (الايضاح) الذى فيه فلسفة النحاة فى تعليل القواعد النحوية والصرفية لمذهبى البصرة والكوفة ، ولكن كانت نزعته تميل الى المذهب البصرى .

فوجود النزعتين البصرية والكوفية لدى نحاة بغداد ، قد جعل عندهم ملكة الاستنباط والتحليل والتعليل ، فكان من ثمار ذلك انفرادهم بآراء جديدة ، ان لم تكن فى الأصـول ، الا أن لهـا أثرها فى تقنين القواعد النحوية لتيسيرها على طلاب هـذا الفن ، كما كان لذوقهم أثر فى استنباط المعانى النحوية ، ومؤلفاتهم زاخرة بهـذه المعانى : التى كان لها عظيم الأثر فى عقول المشتغلين فى ميدان البلاغة .

ولقد برع من أبناء هـذا المذهب نخبة ، كان لهـا أثرها الفعال على اللغـة العربية عامة ، وعلى النحو ومعانيه خاصـة ، أتخير من

بينهم نجمين لامعين فى سماء بغـداد وفى المحيط النحوى ، ألا وهما : الشيخ أبو على الفارسى ، وتلميذه أبو عثمان ابن جنى •

أولا ــ أبو على الفارسى :

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، النحوى ، الفارسى أبا ، وأمه عربية ، توفى ســنة سبع وسبعين وثلاثمائة من الهجرة[1] •

اشتهر من صغره بالذكاء والفطنة ، ونفاذ البصيرة ، وقد تشبع من نحاة البصرة حيث كان يعكف على حلقاتهم من أمثال الأخفش الصغير ، والزجاج ، وابن السراج وغيرهم ، كما أخذ عن ابن الخياط البغدادى ، وحضر حلقة أبى بكر بن مجاهد شيخ القراء فى عصره ، وتلميذ ثعاب ، وبذلك تكونت ثقافته من منابع النحو الأصلية فى البصرة والكوفة وبغـداد ، فضلا عن علمه الواسع فى القراءات •

وقد اشتهر بكثرة رحلاته الى بلدان كثيرة ، وكان ينسب املاءاته فى كل بلد اليها ، وله فى ذلك مسـائل كثيرة ، أشـهرها الحلبية ، والشيرازية ، وله أيضا مصنفات كثيرة أشهرها (الايضاح والتذكرة والاغفال والحجة) فكل هـذه المؤلفات مدعمة بالمعانى النحوية التى تبرز من ثنايا القاعدة •

ومن الدوافع التى جعلتنى أقدم أبا على الفارسى فى الحديث عنه عن غيره من نحاة بغـداد هو أن عبـد القاهر الجرجانى تتلمذ على مؤلفات أبى على ، وعلى يد أحد تلاميذه أبى الحسـين الفارسى •

فيعد أبو على هو الرافد الأصيل لنحو عبد القاهر ، وكان له أثره الفعال على عقليته ، فقد جمع روافد هـذا العلم ، من لدن الخليل وسيبويه ، والكسائى والفراء ، الى أن وصل بهذه الروافد والخيوط الى

وطبقات القراء ١ : ٢٠٦ وطبقات النحويين واللغويين ١٣٠.

(١) نزهة الالباء ٢١٥ وتاريخ بغـداد ٧ : ٢٧٥ وانباه الرواة ١ : ٢٧٣

مصبها حيث المنبع ، وتشبع من معين هـذا العلم ، حتى تكونت عقليته النحوية الفذة ، وبخاصة وأن أبا حيان قال فى شأن أبى على : انه (أشد تفردا بالكتاب — يعنى كتاب سيبويه — وأشد اكبابا عليـه ، وأبعد من كل ما عداه من علم الكوفيين)[٢] ففى هـذا دليل قاطع على أصل ثقافة أبى على ، وتأصلها فى نفس عبد القاهر .

هـذا ، ولقد كان أبو الفتح عثمان بن جنى ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، من أبرع تلاميذ أبى على ، فقد بنى أصـول كتابه (الخصائص) على كنوز أبى على فى اللغـة والنحو ومعانيه ، ولذا نجد أن آراء أبى على فى كتاب (الخصائص) منثورة بكثرة ، وكلها أصول يضعها ابن جنى ، وينطلق من خلالها ، لتوجيه المعانى ، وتقعيد القاعدة النحوية واللغوية ، وحسبنا أن نلتقط من كتاب (الخصائص) بعض الدرر النفيسـة لأبى على .

المعـانى النحوية عند أبى على :

ان مما تجدر الاشـارة اليه أن ابن جنى كما قلت آنفا ، كان يعد كلام أبى على أصولا يبنى عليها فكرته ، وينطلق من خلالها لتوجيه المعانى التى يهدف اليها ، فمن ذلك ما ذكره عن أبى على فيما خصص له (بابا فى مشابهة معانى الاعراب معانى الشعر)[٣] يقول :

(نبهنا أبو على — رحمه الله — من هـذا الموضع على أغراض جسنة ، من ذلك قولهم فى (لا) النافية للنكرة : انها تبنى معهـا فتصير كجزء من الاسم ، نحو : لا رجل فى الدار ، ولا بأس عليك ، وأنشد فى هـذا المعنى قوله[٤] :

خيط على زفرة فتم ولم يرجع الى دقة ولا هضم[٥]

---

(٢) الامتاع والمؤانسة لأبى حيان ١ : ١٣١
(٣) الخصائص ٢ : ١٦٨
(٤) هو النابغة الجعدى كما فى اللسان (هضم) .
(٥) الهضم : استقامة الضلوع ، ودخول أعاليها ، وهو عيب .

وتأويل ذلك أن هـذا الفرس لسعة جوفه ، واجفار محزمه[٦] ، كأنه زفر ، فلما اغترق نفسه[٧] بنى على ذلك فلزمته ، تلك الزفرة ، فصيغ عليها لا يفارقها ، كما أن الاسم بنى مع (لا) حتى خلط بهـا لا تفارقه ولا يفارقها • وهـذا موضع متناه فى حسـنة ، آخذ بغاية الصنعة من مستخرجه •••)[٨] •

وما جرى مثل هـذا كثير ، ذكره ابن جنى عن أبى على ، وهو باب عظيم النفع كثير الفوائد ، اذ فيه توجيه المعانى النحوية ، ومقابلتها مع المعانى الشعرية ، وكلاهما منسجم مع القاعدة النحوية ، ولم يتمكن من هـذا التوفيق ، الا من ملك الذوق والحس المرهف •

وخصص ابن جنى (بابا فى زيادة الحروف وحذفها) وفيه يقول : (أخبرنا أبو على — رحمه الله — قال : قال أبو بكر : حذف الحرف ليس بالقياس ، قال : وذلك أن الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها ، لكنت مختصرا لها هى أيضا ، واختصار المختصر اجحاف به)[٩] •

أخذ ابن جنى هـذا الأصل وانطلق من خلاله يوضح مراد أبى على وأبى بكر ، وذلك مراعاة للمعانى ، فيقول :

(وتفسير قوله : انما دخلت لضرب من الاختصار ، هو أنك اذا قلت : ما قام زيد ، فقد أغنت (ما) عن (أنفى) ، وهى جملة فعل وفاعل ، واذا قلت : قام القوم الا زيدا ، فقد نابت (الا) عن (أستثنى) وهى فعل وفاعل)[١٠] •

---

(٦) أى : سـعة وسطه •
(٧) أى : استوعب فى الزفير •
(٨) الخصائص ٢ : ١٦٨ ، ١٦٩
(٩) الخصائص ٢ : ٢٧٣
(١٠) الخصائص ٢ : ٢٧٣ ، ٢٧٤

ومضى يوضح المعانى المفهومة من الحروف ، موجها القول ، ومعللا ما يقول ، ثم قال : (ولأجل ما ذكرنا من ارادة الاختصار بها ، لم يجز أن تعمل فى شىء من الفضلات ، الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك ، وعلته ، أنهم قـد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار ، فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد ، لنقضوا ما أجمعوا وتراجعوا عما اعتزموا • فلهذا لا يجوز ، ما زيد أخوك قائما ، على أن تجعل (قائما) حالا منك ، أى : أنفى هذا فى حال قيامى ، ولا حـالا من (زيد) أى : أنفى هـذا عن زيد فى حال قيامه ...)[١١] •

ومن الأبواب التى ضبطها ابن جنى من الأصول التى نقلها عن أبـى على (باب فى الاكتفـاء بالسبب عن المسبب ، وبالمسبب عن السبب)[١٢] قال :

(هـذا موضع من العربية شريف لطيف ، وواسع لمتأمله كثير ، وكان أبو على — رحمه الله — يستحسنه ويعنى به • فمن ذلك قول الله — تعـالى — : **« فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله »**[١٣] وتأويله — والله أعلم — فاذا أردت قراءة القرآن ، فاكتفى بالمسبب الذى هو القراءة ، عن السبب الذى هو الارادة ، وهـذا أولى من تأول من ذهب الى أنه أراد : فاذا استعذت فاقرأ ، لأن فيه قلبا لا ضرورة بك اليه ، وأيضا ، فانه ليس كل مستعيذ بالله واجبة عليه القراءة)[١٤] وفى الباب توجيهات كثيرة لمن أراد •

وفى (باب جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه)[١٥] ومن ذلك أن يقال : من أين يجمع بين قوله — تعـالى — : **« قل ان الموت الذى**

---

(١١) الخصائص ٢ : ٢٧٤ ، ٢٧٥

(١٢) الخصائص ٣ : ١٧١

(١٣) النحل : ٩٨

(١٤) الخصائص ٣ : ١٧٣

(١٥) الخصائص ٣ : ٢١٩

تفرون منه فانه ملاقيكم »[١٦] وبين قوله — تعالى — : **« فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون »**[١٧] والتقاؤهما من قبل أن الفاء فى قوله : « فانه ملاقيكم » انما دخلت لما فى الصفة التى هى قوله : « الذى تفرون منه » من معنى الشرط ، أى : ان فررتم منه لاقاكم ، فجعل — عز وجل — هربهم منه سببا للقيه اياهم على وجه المبالغة ، حتى كان هذا مسبباً عن هذا ، كما قال زهير :

ومن هاب أسباب المنايا نلنه[١٨]

فمعنى الشرط اذا ، انما هو مفاد من الصفة لا من الموصوف...)[١٩] واستطرد ابن جنى فى عرض النماذج الرائعة من هذا النوع .. الى أن قال : (وقال لى أبو على — رحمه الله — انى لم أودع كتابى فى (الحجة) شيئا من انتزاع أبى العباس غير هذا الموضع ، أعنى : قوله : « قل ان الموت الذى تفرون منه ، فانه ملاقيكم » مع قوله :

ومن هاب أسباب المنايا نلنه

وكان — رحمه الله — يستحسن الجمع بينهما)[٢٠] . وكلها كما نرى مأخوذة من معانى النحو وأحكامه .

وكل هذا وغيره كثير ، وآراء أبى على منثورة فى (الخصائص) فضلا عن مؤلفاته ، وكلها تعد قواعد عامة ، لها مدلولها فى محيط المعانى النحوية ، وفى تصانيف المواد اللغوية ، وأيضا فان لكتابه (الايضاح) الذى عنى بشرحه عبد القاهر الجرجانى فى زهاء ثلاثين مجلداً ، أثرا على عقول النحاة ، وكتابه (الحجة) فى القراءات السبع ، الذى ينبىء عن خصوبة عقله ومدى ادراكه ودرايته الواسعة بلغات العرب ، وحجته

---

(١٦) الجمعة : ٨
(١٧) الماعون : ٤ ، ٥
(١٨) هذا صدر البيت وعجزه : « ولو رام أسباب السماء بسلم » .
(١٩) الخصائص ٣ : ٣٢٤ ، ٣٢٥
(٢٠) الخصائص ٣ : ٣٢٥

فى رواية القراءات ، ومواضع الوقف والابتداء ، التى تحتاج الى عمق فى القواعد النحوية ومعانيها ، ليكون التوجيه والتعليل على دراية صحيحة ، كل هـذا خدمة للغة القرآن الكريم •

فلا غرو أن يتأثر به وبأمثله من جاء بعده من أمثال عبد القاهر •

* * *

ثانيا ــ ابى جنى :

هو أبو الفتح عثمان بن جنى ، النحوى ، الموصلى ، المتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة من الهجرة[٢١] •

تتلمذ على يد أعلام النحو البصرى والكوفى والبغدادى فى عصره ، ولكنه لزم أبا على الفارسى زمنا طويلا ، وأخذ عنه الكثير ، حتى أنه أوقف بعض مصنفاته على تسـجيل ما سمعه من أبى على •

وتبلغ مصنفاته زهاء تسعة وأربعين مصنفا ــ حسبما ذكر فى مقدمة كتابه (الخصائص) ــ وكلها من أروع ما حظيت به المكتبـة العربية ، وفى ذلك دلالة واضـحة على مبلغه العلمى ، وسعة أفقه ، وتعدد ثقافاته •

هـذا ، وقد اشتهر ابن جنى ببلاغة العبارة ، وحسن تصريف الكلام ، والابانة عن المعانى ، بأحسن وجوه الأداء ، وهو يسمو فى عبارته ، ويبلغ بها ذروة الفصاحة ، ويبدو على مباحثه طابع الاستقصاء ، والغوص فى التفاصيل ، والتعمق فى التحليـل واستنباط المبـادىء والأصـول من الجزئيات[٢٢] •

---

(٢١) انباه الرواة ٢ : ٣٣٥ ومعجم الادباء ١٢ : ٨١ ونزهة الالباء ٣٣٢ وتاريخ بغداد ١١ : ٣١١ وبغية الوعاة ٣٢٢ وابن خلكان ١ : ٣١٣

(٢٢) مقدمة الخصائص ١ : ٢٦ ، ٢٧

وعلى الرغم من أن كتاب الخصائص من كتب اللغة القيمة ، الا أنه يعد فى نظرى ثمرة من ثمار ثقافة ابن جنى النحوية ، حيث يبرز فيه المعانى النحوية ، التى يستلهمها من تتبعه للجزئيات النحوية ، اعتمادا منه على المبادىء والأصـــول التى أخذها ونقلها عن أستاذه أبى على وغيره ، فضلا عن ثقافته الواسعة .

ومما لا شك فيه أن المـــادة العلمية التى سجلها فى خصائصه ، تعد أصولا يهتدى بها فى محيط المعانى النحوية .

نماذج من المعانى النحوية فى الخصائص :

ذكرت فيما سبق عند الحديث عن أبى على ، جانبا من بعض أبواب كتاب (الخصائص) ومما لا يخفى علينا أن شخصية ابن جنى بارزة فى عرض آراء أبى على ومناقشتها .

وحسبى فى هـــذا المقام أن أذكر بعض أسماء أبواب كتـــاب (الخصائص) التى يظهر فى ثناياها ثقافة ابن جنى ، وجهوده فى توجيه المعانى النحوية ، مع ذكر بعض آرائه كنماذج .

فمن هـــذه الأبواب (باب القول على النحو)[٢٣] و (باب القول على الاعراب) وقرر فيه أنه الابانة عن المعانى بالألفاظ ، وبين فيـــه أصل كلمة اعراب فى اللغة ، وذكر بعض الوجوه الاعرابية من التقـــديم والتأخير[٢٤] .

وفى موطن اهتمامه بالاعراب ، حيث انه فرع المعنى ، خصص لذلك بابا (فى الفرق بين الاعراب وتفسير المعنى) يقول فيه :

(هذا الموضع كثيرا ما يستهوى من يضعف نظره الى أن يقوده الى افساد الصنعة ، وذلك كقولهم : فى قولنا : أهلك والليل ، معناه :

---

(٢٣) الخصائص ١ : ٣٤
(٢٤) الخصائص ١ : ٣٥ ، ٣٦ .

ألحق أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذاك من لا دربة له الى أن يقول : أهلك والليل ، فيجره ، وانما تقديره : ألحق أهلك وسابق الليل .

وكذلك قولنا : زيد قام ، ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل فى الصنعة ، كما أنه فاعل فى المعنى)[٢٥] . وذكر على ذلك أمثلة كثيرة من الشعر ، وجه فيها القول فى الفرق بين تقدير الاعراب ، وتفسير المعنى ، مستنبطا ذاك كله من تطبيق القواعد النحوية[٢٦] .

ومن الأبواب التى تبرز شخصيته وثقافته الواسعة فى الفقه والفلسفة ، مع استخدام القواعد النحوية فى التعليل (باب علل العربية أكلامية هى أم فقهية) وذكر أمثلة توضح أفكار الفريقين[٢٧] .

ونراه يستعير من المتكلمين حديثهم عن السبب والمسبب ، ويخصص له بابا ، وقد ذكرت مثالا له عند الحديث عن أبى على[٢٨] .

هـذا ، وقد خصص بابا (فى المستحيل وصحة قياس الفروع على فسـاد الأصول) وفيه يرى أن من ورائه تحصينا للمعانى ، وتحريرا للألفاظ ، وتشجيعا على مزاولة الأغراض وأن الكلام فيه من موضعين — أحدهما : ذكر استقامة المعنى من استحالته والآخر : الاستطالة على اللفظ بتحريفه ، والتلعب فيه ، وضرب لذلك الأمثلة أوضح فيهـا مراده من الموضعين[٢٩] .

وعقد بابا سماه (شـجاعة العربية) فرع عنه فصولا ، أفاض الحديث فيها عن (الحذف ، والتقديم والتأخير ، والفروق والفصول ، والحمل على المعنى ، والتحريف فى الفعل أو الحرف) وكل هـذه

---

(٢٥) الخصائص ١ : ٢٧٩ ، ٢٨٠
(٢٦) الخصائص ١ : ٢٨٢ ، ٢٨٣
(٢٧) الخصائص ١ : ٤٨ — ٩٦
(٢٨) الخصائص ٣ : ١٧٣
(٢٩) الخصائص ٣ : ٣٢٨ وما بعدها .

الفصول علاقتها وثيقة بالقواعد النحوية ، بل الأصل فيها هو النحو ، والمعانى ناشئة عن تطبيق قواعده[٣٠] .

وأوقف بابا لبيان الفرق بين الحقيقة والمجاز ، وفيه أفاض الحديث عن الاتساع والتوكيد ، والتشبيه ، وذكر لذلك الأمثلة ووجه القول فيها [٣١] .

وحتى يتمم القول فى ذلك عقد بابا (فى أن المجاز اذا كثر لحق بالحقيقة)[٣٢] .

وتتجلى براعته فى (باب تجاذب المعانى والاعراب) يقول : (هذا موضع كان .. أبو على — رحمه الله — يعتاده ويلم كثيرا به ، ويبحث على المراجعة له ، والطاف النظر فيه ، وذلك أنك تجد فى كثير من المنثور والمنظوم ، الاعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك الى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى ، وارتجت لتصحيح الاعراب . فمن ذلك قول الله — تعالى — : « **انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر** »[٣٣] فمعنى هذا : انه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر ، فان حملته فى الاعراب على هذا كان خطأ ، لفصلك بين الظرف الذى هو (يوم تبلى) وبين ما هو معلق به من المصدر الذى هو (الرجع) والظرف من صلته ، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبى أمر لا يجوز .

فاذا كان المعنى مقتضيا له والاعراب مانعا منه ، احتلت له ، بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف ، ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل ، حتى كأنه قال فيما بعد : يرجعه يوم تبلى السرائر ، ودل (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله [٣٤] .

---

(٣٠) الخصائص ٢ : ٣٦٠ — ٤٤١
(٣١) الخصائص ٢ : ٤٤٢
(٣٢) الخصائص ٢ : ٤٠٧
(٣٣) الطارق : ٨ ، ٩
(٣٤) الخصائص ٣ : ٢٥٥ ، ٢٥٦

ان الذى يملك موهبة الاحتيال على القاعدة لخدمة المعنى ، لا شك أنه حاذق فى فنه ، وهـذا واضح فى أن القواعد النحوية هى صاحبة الأثر فى توجيه المعنى •

وفيما يتعلق بالتقديم والتأخير ، تعرض للحديث عنه ابن جنى فى باب سماه (نقض المراتب اذا عرض هناك عارض) وفيه تعرض لحكم امتناع تقديم الفاعل فى نحو : ضرب غلامه زيدا ، لتقدم المضمر على مظهر لفظا ومعنى ، وأوجب تقديم المفعول على فاعله ، فيصح ضرب زيدا غلامه وعليه قول الله — تعالى — : « **واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات** »[٣٥] وذكر على ذلك شواهد من الشعر الجيد[٣٦] •

ثم قال : (وقد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم — يعنى النحاة — كثرة تقديم المفعول على الفاعل حتى دعا ذلك أبا على الى أن قال : ان تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه ، وان كان تقديم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا ، نحو قوله — عز وجل — : « **انما يخشى الله من عباده العلمـاء** »[٣٧] ••• وساق على ذلك الأمثلة والنماذج الشعرية[٣٨] • ولم يكن التقديم فى نظره وتوجيهاته الا لخدمة المعانى •

وحتى يؤكد ما ذهب اليه فى ذهن السامع ، استأنس بقول سيبويه فى هـذا الصدد ، وفى ذلك تأكيد لقولنا : ان المعانى النحوية نابعة من عقول وفصاحة واضعى علم النحو ، يقول ابن جنى :

(ألا ترى أن سيبويه أجاز فى جر الوجه من قولك : هـذا الحسن الوجه أن يكون من موضعين — أحدهما : باضافة الحسن اليه • والآخر : تشبيه له بالضارب الرجل ، هـذا مع أنا قد أحطناعلما بأن الجر فى

---

(٣٥) البقرة : ١٢٤
(٣٦) الخصائص ١ : ٢٩٣ ، ٢٩٤
(٣٧) فاطر : ٢٨
(٣٨) الخصائص ١ : ٢٩٥ ، ٢٩٦

(الرجل) من قولك : الضارب الرجل ، انما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم اياه بالحسن الوجه ، لكن لما اطرد الجر فى نحو : هذا الضارب الرجل هو الشاتم غلامه ، صار كأنه أصل فى بابه ، حتى دعا سيبويه الى أن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل ، من الجهة التى انما صحت للضارب الرجل تشبيها بالحسن الوجه ، وهذا يدلك على تمكن الفروع عندهم حتى أن أصولها التى أعطتها حكما من أحكامها ، قد جارت فاستعادت من فروعها ما كانت هى أدته اليها ، وجعلته عطية منها لها ، فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر ، كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل)[٣٩] .

فلو لم يكن عند هؤلاء القوم من المواهب والذوق ، لما استطاعوا أن يقيسوا ويعللوا ويوجهوا الكلام من خلال القاعدة النحوية لخدمة المعانى المرادة .

وبعد .. فهذه قطرة من محيط زاخر كنبذة فى عجالة سريعة ، قدمتها لنعلم أحوال النحو والنحاة قبل عبد القاهر الجرجانى ، والى أى مدى كانت جهودهم فى توجيه المعانى النحوية من منطلق القاعدة وجزئياتها ، مستخدمين فى ذلك منهج التحليل والتعليل والتوجيه ، حتى يصلوا الى استلهام المعنى النحوى مع المحافظة على القاعدة .

وواضح أيضا مما سبق عرضه فى هذا الفصل ما قدمه النحاة من خدمات جليلة لبيان معالم الحقيقة حول (اللفظ والصنعة والمعنى) وأننا فى حاجة الى كل ذلك . فاللفظ لابد منه فبمجموع الألفاظ تتم التراكيب ، مع حسن اختيارها ، (وما جعلت الألفاظ الا أدلة على اثبات معانيها)[٤٠] ، واللفظ وحده بدون صنعة لا قيمة له ، فالصناعة هى التى تؤثر فى الألفاظ حتى تجعلها أدلة على اثبات معانيها ، فاذا لم تراع

---

(٣٩) الخصائص ١ : ٢٩٧ ، ٢٩٨

(٤٠) الخصائص ٣ : ١٠٠

الصنعة فى التركيب ، فلا يؤدى المعنى الذى من أجله وضع ، والنحاة القدامى كانوا أجدر الناس على فهم هذه المعايير وتطبيقها •

فاللفظ المناسب يختار للمعنى المراد ، ثم يعرض التركيب على الصناعة ، ليأخذ صيغته التى يخرج بها المعنى ، ومن هنا قدم ابن جنى الصناعة على المعنى ، لأن اللفظ ، أو مجموع الألفاظ تنسبك مع الصناعة ، فيصير التركيب كالجزء الواحد ، يكون ثماره المعنى ، والنحاة هم أقدر الناس على اختيار اللفظ ، وصياغة التركيب ، ثم استلهام المعنى ، الذى نسميه المعانى النحوية •

فلا غرو أن يستقى عبد القاهر الجرجانى — وهو النحـوى الضليع — ثقافته النحوية ويقف على بذور وجذور قضيته فى (النظم) عند أولئك الذين بذلوا قصارى جهدهم فى وضع علم النحو ، وتوجيه معانيه على أصول ثابته وراسخة ، ونلمس هذا من خلال ما سبق عرضه من النصوص لبعض أئمة هذا الفن ، وسوف أوضح فى الفصل التالى جهود النحاة الذين تعرضوا للحديث عن النظم قبل القاهر ، وقد حمل لواءهم ، وسار على ضريهم ، وتابع المسيرة من بعدهم ، حتى أرسى عمد قضيته فى (النظم) حسبما سأوضح ذلك — ان شاء الله تعالى — فى الباب الثالث •

* * *

الفصـــل الثانى

النظم قبل عبد القاهر

ان الحق دائما وأبدا يفرض نفسه على عقول أصحابه ، والأمانة العلمية هى وسام الباحث ، فالباحث يتحرى الصدق والأمانة أينمـا كانا ، وعلى ضوء هذا نرى أن الباحثين ، دائما يبحثون عن وجه الحقيقة ، ويردونها الى أصحابها ، مراعين فى ذلك الوقوف بجانب الحق ، والالتزام بالأمانة العلمية التى هى عماد كل بحث •

واذا كان لقلمى من سطور يكتبها عن (النظم) قبل عبد القاهر ، فالحق واضح من وجهة نظرى ، لا يختلف عليه اثنان ، وهو أن (النظم) كنظرية لها ضابطها ، ومفهومها الواسع ، بل ولها أثرها الواضح فى محيط علوم العربية ، لم تعرف الا بعبد القاهر الجرجانى ، حيث وضعها ، وبسط القول فيها ، وساق لذلك الأدلة ، وأفاض فى شرحها فى كتابه (دلائل الاعجاز) بمنهج دقيق محكم ، لفت أنظار الباحثين ، وجعل كل باحث يقف مع النظرية وقفة متأنية ، ثم يقول رأيه فيها ، وفى أصل ثقافة واضعها ، بما يتفق ووجهة نظره •

والحق من وجهة نظرى ، أنها نظرية نحوية ، لها أصالتها وجذورها البعيدة فى محيط القواعد والأصول النحوية ، وثمارها ما نجنيه من المعانى النحوية الخصوصية ، فلا غرو أن يكون عبد القاهر هو الامام النحوى المبرز فى هذا الميدان •

موقف الباحثين من النظم :

لقد وقف الكثير من الباحثين وقفة طويلة عند نظرية (النظم) وأخذوا ينقبون عن جذورها ، ويتساءلون هل سبق بها عبد القاهر ، أم هى وليدة فكره ؟

فيرى بعضهم [١] أن عبد القاهر قد سبق بعلماء ألفوا فى اعجاز القرآن ، وكتبوا عن نظمه ، وعجيب تأليفه ، كأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ فى كتابه (نظم القرآن) •

ثم قرر قائلا : ونظرا لفقد هذا الكتاب ، فلم نستطع القول بأن عبد القاهر قد تأثر به ، أو لم يتأثر عند حديثه عن النظم •

وكذلك لأبى هلال العسكرى ، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ ، فى كتابه (الصناعتين) حديث مقتضب عن النظم حين عقد بابا (فى البيان عن حسن النظم وجودة الرصف والسبك) وذكر مثالا من هذا الباب[٢] •

ولكنه عاد وقرر أن ما نقله من الباب لا يجد فيه سوى ما يتبادر الى الذهن من المعنى اللغوى لكلمة (النظم) فلم تأخذ عنده مفهوما اصطلاحيا محددا يمكن ارجاع أمر البلاغة اليه •

ثم ذكر أن كلمة النظم قد ترددت بعد ذلك على ألسنة الكثير من العلماء ، وتصدرت عناوين بحوثهم ، وانبثت فى كتبهم ، من هؤلاء أبى عبد الله محمد بن زيد الواسطى المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، كتب كتابا بين فيه اعجاز القرآن فى نظمه ، وقد اهتم به عبد القاهر وشرحه مرتين ، مما يجعلنا نظن أنه انتفع مما جاء به من آراء فى الاعجاز ، وربما حول المراد من كلمة النظم عنده أيضا •

ثم رجع الباحث فقال : لا نستطيع أن نرتفع بهذا الظن الى مرتبة اليقين ، نظرا لعدم وجود كتاب الواسطى ، أو شرحى عبد القاهر بين أيدينا •

---

(١) هو الأستاذ الدكتور / سيد عبد الفتاح حجاب ، صاحب بحث نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجانى وصلتها بقضية اللفظ والمعنى) ص ٢٨٣ — ٣٠٢ نشر فى مجلة كلة للغة العربية — جامعة الامام محمد بن سعود — العدد التاسع ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م •

(٢) انظر المصدر السابق ، والصناعتين : ١٥٤ •

وبعد هذا العرض ذكر أربعة ممن تحدثوا عن النظم من خلال البحث فى قضية الاعجاز ، وحفظ لنا التاريخ تراثهم من الضياع ، وهم :

١ — أبو الحسن على بن عيسى الرمانى ، المتوفى سنة ٣٨٦ هـ .

٢ — أبو سلمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابى ، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ .

٣ — أبو بكر محمد بن الطيب ، المعروف بالباقلانى ، المتوفى سنة ٤١٥ هـ .

وقد وقف عند كل واحد من هؤلاء ، وذكر لهم أمثلة من مؤلفاتهم ، فندها وقومها تقويما يوحى أنه الى أى حد كان لمؤلفاتهم أثر على عبد القاهر فى نظريته . وأرى أنه لا داع للتكرار بذكر النصوص التى ذكرها ، واكتفى بذكر مصادرها لمن شاء[٣] .

وقد انتهى فى نهاية عرضه لهذه الآراء ومناقشتها ، الى أن كتاب (المغنى) من أهم المصادر التى اعتمد عليها عبد القاهر فى نظريته فى النظم ، وذهب الى القول بأن آراء عبد الجبار كان لها من التأثير على عبد القاهر أقوى ، مما كان الآراء الخطابى والرمانى فيه . ويرى مثل هذا الرأى صاحب كتاب (البلاغة تطور وتاريخ)[٤] .

وذهب بعضهم[٥] الى أن عبد القاهر مسبوق بهذه النظرية فى

---

(٣) انظر البحث السابق ٢٨١ — ٣٠٢ ومصادره التى نقل عنها :
— ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن للخطابى والرمانى وعبد القاهر ص ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٧٠ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ .
— اعجاز القرآن للبقلانى من ص ٧٥ — ٢٨٢ .
— المغنى فى أبواب التوحيد والعدل — الجزء السادس عشر — للقاضى عبد الجبار ج ١٦ ص ١٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢٢٤ ، ٣٢١ .

(٤) انظر ص ٢٢٠ .

(٥) هو الأستاذ الدكتور / احمد نصيف الجنابنى ، صاحب بحث (نظرية النظم النحوى) نشرته مجلة كلية الشريعة واللغة العربية بأبها ص ٢٩٢ — جامعة الامام محمد بن سعود ، عدد رجب ١٣٩٨ هـ — ١٣٩٩ هـ .

الجانب النحوى المتصل بالأساليب الخاص بموضوع (الفصل والوصل) أو ما يسمى عند القراء بالوقف والابتداء ، أو (القطع والائتناف) .

وقرر أن عبد القاهر عدل عن مصطلح البلاغيين — وهو منهم — فى أثناء بحثه موضوع (الفصل والوصل) فى الدلائل ، الى مصطلح القراء ، وقد عد الباحث هذه قرينة من بين حججه فى اثبات ما يدل على أن صاحب الدلائل ، مسبوق بالجزء الذى ذكره من نظرية النظم .

ويرى الباحث أن صاحب نظرية (النظم) قبل عبد القاهر فى الجزء الذى ذكره ، هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل ، المرادى ، المعروف بالنحاس ، والمتوفى سنة ٣٣٨ هـ ، حيث بسط نظريته فى كتابه (القطع والائتناف) أى : الوقف والابتداء ، والذى ما زال مخطوطا بمعهد المخطوطات بمصر — القاهرة ، تحت رقم (٥٧ — ٥٨ قراءات) .

وقد بسط القول فى بحثه مدعما ما يقول بنصوص من القرآن الكريم ، مما ذكره صاحب كتاب (القطع والائتناف) .

ومن بين ما ذكره أن أبا جعفر حدد الوسائل التى يستعين بها قارىء القرآن أو المتكلم بغير القرآن ، حتى يحقق الغايتين معا .

فمن الأدوات التى يجب أن يتسلح بها من يتصدى لموضوع وقف التمام ، أن يعرف قوانين النحو ، لأنه اذا لم يعرف ذلك وقع فى الخطأ والوهم ، ولم يستطع أن يفرق بين المعانى ، وخلط بين العذاب والرحمة ، فقارىء الآية الكريمة : « **يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما** »(٦) لا ينبغى أن يصل (والظالمين) بما قبله ، بل يقف على (فى رحمته) لأن (الظالمين) منقطع مما قبله منصوب باضمار فعل ،

(٦) الانسان : ٣١ .

أى : ويعذب الظالمين ، أو وأوعد الظالمين عذابا أليما[٧] . فمعرفة النحو حاجة ملحة لمن أراد معرفة القطع والائتناف[٨] .

ومن الأدوات التى يجب أن يتسلح بها (اللغة) وما دام القرآن نزل بلغة العرب فلا بد لمن أراد أن يفهمه مجرد فهم أن يعرف هذه اللغة معرفة جيدة ، ويعرف أساليبها ، فكيف بمن أراد أن يعرف أسرار هذه المعانى ومراميها البعيدة والمفاضلة بينها[٩] ؟

ويحدد مفهوم البيان عند النحاس أنه (تفصيل الحروف ، والوقف على ما قد تم ، والابتداء بما يحسن الابتداء به ، وتبيين ما يتجنب من ذلك .

وعلى ذلك فان المعايير التى تضبط مواطن وقف التمام ، التى نحكم بها ما يمتنع من الوقف ، انما هى قوانين النحو ، بحيث تكون تلك القوانين المرجع النهائى لبيان تلك الحالات ، وما يتفرع منها ، وتصبح هذه القوانين أداة المفاضلة بين المعانى[١٠]) .

ثم ذكر عديدا من الأمثلة أبرز فيها ما يهدف اليه النحاس ، وفى نهاية البحث عقد مقارنة بين عبد القاهر والنحاس ، انتهى فيها الى تأثير نظرية النظم عند النحاس فى النظم عند عبد القاهر الجرجانى[١١] .

هذا ، وهناك بحوث أخرى فى هذا المجال ، يطول المقام بذكرها ، ولكل وجهته فيما ذهب اليه ، وجهده المشكور[١٢] .

---

(٧) القطع والائتناف لوحة ٨ ب نقلا عن البحث السابق .

(٨) القطع والائتناف لوحة ١٢٣ ب نقلا عن البحث السابق .

(٩) القطع والائتناف لوحة ٢ ب نقلا عن البحث السابق .

(١٠) انظر البحث السابق ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(١١) انظر البحث السابق ٣١٠ ، ٣١١ .

(١٢) معالم النقد الأدبى ١٤٩ ، ١٥٠ .
— وقدامة بن جعفر والنقد الأدبى ٤٣٤ .
— والبيان العربى ٢١٩ .
— والنقد الأدبى الحديث ٢٧٢ .

تنفيذ رأى صاحب (نظرية النظم عند عبد القاهر) والرد عليه :

بعد هذا العرض الموجز لآراء بعض الباحثين حول النظم قبل عبد القاهر أقول :

أولا :

ان ما ذهب اليه صاحب بحث (نظرية النظم عند عبد القاهر) من أن أهم المصادر التى استفاد منها عبد القاهر فى نظريته فى (النظم) انما هو كتاب (المغنى) للقاضى عبد الجبار ، لست معه ولا أوافقه على رأيه لما يأتى :

١ — ان عبد القاهر لم ينكر فضل السابقين عليه ، ممن تتلمذ عليهم ، أو على كتبهم ، فلم أر ما يدعو عبد القاهر الى أن يتتلمذ على مصنفات القاضى عبد الجبار ثم يتحامل عليه كما ذكر الباحث ، فعبد القاهر تتلمذ على يد النحاة فى عصره ، وعلى كتبهم وكتب السابقين منهم كسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج وابن السراج وثعلب وابن الأنبارى والشيخ أبى على الفارسى ، وكلهم من أئمة النحو فى البصرة والكوفة وبغداد ، وكذلك استفاد من أبى عبيدة فى مجال اللغة ، وحماد من الرواة ، وغيرهم ، واستنار بآرائهم ، بل كان يجعلها أصولا فى كتابه (دلائل الاعجاز) ثم ينطلق من خلالها ، يفلسف المعانى النحوية وفقا لمنهجه النحوى التطبيقى الجديد •

٢ — ان التاريخ والمؤرخين يشهدون بأن علماء الكلام والفلاسفة ، استفادوا كثيرا من النحاة ، وقد جعلوا النحو واللغة ، أساسا ومعيارا لهم فى مؤلفاتهم ، ودفاعهم عن العقيدة والذب عنها ، وعن القرآن الكريم ، وهذا واضح فى مؤلفات القاضى عبد الجبار ، ومنها كتابه (تنزيه القرآن عن المطاعن) • واضرب لذلك مثلا لبيان وجه الحقيقة •

بين النحاة والفلاســفة :

ان مما تجدر الاشارة اليه ، أن النحاة كانت لهم مواقفهم المشرفة فى مناظراتهم مع الفلاسفة وغيرهم ، ممن يقللون من شأن علم النحو ، ويقصرون مهمته على سلامة العبارة وصحتها فقط من غير مراعاة للمعانى ،

ولكن الحق واضح ، فليس لعبد القاهر من سبيل لتوجيه المعانى التى قررها فى (دلائل الاعجاز) الا علم النحو ، فقد وجــد جذور نظريته عند النحاة — حسبما ذكرت فى الفصل الأول من هذا الباب — وحتى تتضح الحقيقة ، ولا يكون هناك مجال للشك ، أضيف فى هذا المقام بعض مقتطفات من المناظرة المشهورة بين **أبى سعيد السيرافى ، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ، ومتى بن يونس القنائى ، الفيلسوف** • وكــان موضوعها : (النحو والمنطق ، أيهما أدق فى معرفة صحيح الكلام من سقيمه وسديده من مدخوله) •

مقتطفات من المناظرة(١٣) :

بدأت المناظرة بالرد على متى وافحامه ، وبيان فضل النحو ، وقد دافع عنه أبو سعيد السيرافى ، وأفصه بريقه ، ثم وجه الســيرافى أسئلته المسكتة والمحيرة لمتى ، فقال :

أسألك عن حرف واحد هو دائر فى كلام العرب ومعانيه متميزة عند أهل العقل ، فاستخرج أنت معانيه من ناحيه منطق أرسطا طاليس ، الذى تدل به ، وتباهى بتفخيمه ، وهو (الواو) وما أحكامه ؟ وكيف مواقعه ؟ وهل هو على وجه واحد ، أو وجوه ؟ فبهت متى وقال : هذا نحو والنحو لم أنظر فيه ، لأنه لا حاجة بالمنطق الى النحو ، وبالنحو حاجة الى المنطق ، لأن المنطق يبحث عن المعنى ، والنحو يبحث عن اللفظ ، فان مر المنطقى باللفظ ، فبالعرض ، وان عبر النحوى بالمعنى فبالعرض ، والمعنى أشرف من اللفظ ، واللفظ أوضع من المعنى •

(١٣) انظر المناظرة فى معجم الادباء ج ٨ : ١٩٠ — ٢٢٧ •

قال أبو سعيد : أخطأت ، لأن المنطق والنحو واللفظ والافصاح ، والاعراب والبناء ، والحديث والاخبار والاستخبار ، والعرض والتمنى ، والحض والدعاء ، والنداء والطلب ، كلها من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة ... ثم ساق على ذلك أمثلة أسكتت متى وأفحمته .

ثم رجع متى وقال : يكفينى من لغتكم هذه (الاسم والفعل والحرف) فانى أتبلغ بهذا القدر الى أغراض قد هذبتهالى يونان .

قال أبو سعيد : أخطأت ، لأنك فى هذا الاسم والفعل والحرف ، فقير الى وضعها ، وبنائها على الترتيب الواقع فى غرائز أهلها ، وكذلك أنت محتاج بعد هذا الى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف ، فان الخطأ والتحريف فى الحركات ، كالخطأ والفساد فى المتحركات ، وهذا باب أنت وأصحابك ورهطك عنه فى غفلة ، على أن هاهنا سرا ما علق بك ، ولا أسفر[١٤] لعقلك ، وهو أن تعلم أن لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرى من جميع جهاتها ، بحدود صفاتها فى أسمائها وأفعالها ، وحروفها وتأليفها ، وتقديمها ، وتأخيرها ، واستعارتها وتحقيقها وتشديدها ، وتخفيفها وسعتها وضيقها ، ونظمها ونثرها ، وسجعها ووزنها وميلها ، وغير ذلك مما يطول ذكره ... وأخذ يذكر له نماذج حية ، ثم نعى عليه جهله ... الى أن طلب الوزير ابن الفرات من السيرافى قال له :

أيها الشيخ الموفق ، أجبه بالبيان عن مواقع الواو ، حتى تكون أشد فى أفحامه[١٥] .

فقال أبو سعيد : للواو وجوه ومواقع ، منها : معنى العطف ، فى قولك : أكرمت زيدا وعمرا ، ومنها : القسم فى قولك : والله لقد كان

---

(١٤) اسفر لعقلك : أى : أضاء وأشرق .

(١٥) افحامه : اسكاته بالحجة .

كذا وكذا ، ومنها : الاستئناف كقولك : خرجت وزيد قائم[١٦] ، لأن الكلام بعدها ابتداء وخبر ، ومنها معنى (رب) التى هى للتقليل نحو قـــوله :

* وقائم الأعماق خاوى المخترق *

ومنها : أن تكون أصيلة فى الاسم ، كقولك : واقد ، واصـــل ، وفى الفعل ، كقولك : وجل يوجل • ومنها : أن تكون مقحمة ، نحـــو قوله تعالى : « **فلما أسلما وتله للجبين وناديناه** »[١٧] ومنها : معنى الحال ، فى قوله — عز وجل — : « **ويكلم الناس فى المهد وكهلا** »[١٨] أى : يكلم الناس حال صغره بكلام الكهل فى حال كهولته ، ومنها : أن تكون بمعنى حرف الجر ، كقولك : استوى المـــاء والخشبة ، الخشبة ، أى : مع الخشبة ••• ولم يقف أبو سعيد عند هذا الحد ، بل بدأ يذكر بعض المسائل النحوية التى يتعلق توجيهها بالمعنى العقلى أكثر من علاقتها بالشكل اللفظى قال :

ما تقول فى قول قائل : زيد أفضل الاخوة ، قال متى : صحيح • قال أبو سعيد : فما تقول : ان قال : زيد أفضل اخوته ، قال متى : صـــحيح •

قال أبو سعيد : فما الفرق بينهما مع الصحة ، فبلح[١٩] وجنح ، وعصب ريقه[٢٠] •

قال أبو سعيد : أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة ، المســألة الأولى ، جوابك عنها صحيح ، وان كنت غافلا عن وجه صـــحتها •

---

(١٦) هذه الواو تعرب للحال ، والشيخ يجعلها استئنافا لأن بعدها ابتداء وخبرا ، ويسمى هذا وجها • والمعنى : على الحال ، اى : فى حال خروج زيد •

(١٧) الصفات : ١٠٣ ، ١٠٤ .

(١٨) آل عمران : ٤٦

(١٩) بلح بلوحا : اعيا وعجز .

(٢٠) عصب ريقه : جف ، مستعار للتحير .

والمسألة الثانية ، جوابك عنها غير صحيح ، وان كنت أيضا ذاهلا عن وجه بطـــلانها .

قال متى : بين ما هذا التهجين .

قال أبو سعيد : اذا حضرت المختلفة[٢١] استفدت ، ليس هذا مكان التدريس ، بل هو مجلس ازالة التلبيس ، مع ما عادته التمويه والتشبيه ، والجماعة تعلم أنك أخطأت ، فلم تدعى أن النحو انما ينظر فى اللفظ لا فى المعنى ، والمنطقى ينظر فى المعنى لا فى اللفظ ، هذا كان يصح لو كان المنطقى يسكت ويحيل فكره فى المعانى ...

قال ابن الفرات : يا أبا سعيد تمم لنا كلامك فى شرح المسألة ، حتى تكون الفائدة ظاهرة لأهل المجلس ، والتبكيت عاملا فى نفس أبى بشر ...

فقال أبو سعيد : اذا قلت : زيد أفضل اخوته ، لم يجز ، واذا قلت : زيد أفضل الاخوة ، جاز ، والفصل بينهما أن اخوة زيد هم غير زيد ، وزيد خارج من جملتهم ، دليل ذلك ، أنه لو سأل سائل فقال : من اخوة زيد ؟ لم يجز أن تقول : زيد وعمرو وبكر وخالد ، وانما تقول : بكر وعمرو وخالد ، ولا يدخل زيد فى جملتهم ، فاذا كان زيد خارجا عن اخوته صار غيرهم ، فلم يجز أن يكون أفضل اخوته ، كما لم يجز أن حمارك أفضل البغال ، لأن الحمار غير البغال ، كما أن زيدا غـــير اخوتـــه .

فاذا قلت : زيد أفضل الاخوة ، لأنه أحد الاخوة ، والاسم يقع عليه وعلى غيره ، فهو بعض الاخوة ، عددته فيهم فقلت : زيد وعمرو وخالد وبكر ، بمنزلة قولك : حمارك أفره الحمير ، فلمـــا كان على ما وصفنا ، جاز أن يضاف الى واحد منكور يدل على الجنس ، فنقول : زيد أفضل رجل ، وحمارك أفره حمار ، فيدل رجل على الجنس كمـــا يدل الرجال ...

---

(٢١) يريد التلاميذ لاختلافهم الى الدرس وترددهم عليه .

فقال ابن الفرات : ما بعد هذا البيان مزيد ، ولقد جل علم النحو عندى بهذا الاعتبار وهذا الانقياد •

قال أبو سعيد : معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخى الصواب فى ذلك ، وتجنب الخطأ ، وان زاغ شىء عن النعت ، فانه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر ، والتأويل البعيد ، أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم •

ثم أقبل أبو سعيد على متى ، فقال : ألا تعلم يا أبا بشر أن الكلام اسم واقع على أشياء قد ائتلفت بمراتب ، مثال ذلك أنك تقول : هذا ثوب ، والثوب يقع على أشياء بها صار ثوبا ، ثم به نسج ، بعد أن غزل فسداته[٢٢] ، ثم تأليفه كنسجه ، وبلاغته كقصارته ، ودقة سلكه ، كرقة لفظه ، وغلظ غزله ، ككثافة حروفه ، ومجموع هذا كله ثوب ، ولكن بعد تقدمة كل ما يحتاج اليه فيه •••

وأخذ يذكر كثيرا من المسائل النحوية ، والتراكيب التى منها نستطيع فهم المعانى النحوية الخصوصية ، مع سبكها بالقاعدة النحوية •• الى أن قال :

هذا قولكم فى فعل وينفعل ، ولم تستوضحوا فيهما مراتبهما ومواقعهما ، ولم تقفوا على مقاسمهما — أى : أقسامهما ، لأنكم قنعتم فيهما بوقوع الفعل من (يفعل) وقبول الفعل من (ينفعل) ، ومن وراء ذلك غايات خفيت عليكم ، ومعارف ذهبت عنكم ، وهذا حالكم فى الاضافة •

فأما البدل ووجوهه ، والمعرفة وأقسامها ، والنكرة ومراتبها ، وغير ذلك مما يطول ذكره ، فليس لكم فيه مقال ولا مجال •••

---

(٢٢) السدى من الثوب : ما مد من خيوط •

واذا قال لك قائل : كن نحويا لغويا فصيحا ، فانما يريد أفهم عن نفسك ، ثم رم أن يفهم عنك غيرك ، وقدر اللفظ على المعنى ، فلا ينقص عنه ، هذا اذا كنت فى تحقيق شىء على ما هو به ، فأما اذا حاولت فرش المعنى وبسط المراد ، فاجعل اللفظ بالروادف الموضحة ، والأشباه المقربة ، والاستعارات الممتعة ، وسدد المعانى بالبلاغة ، أعنى : لوح منها شيئا حتى لا تصاب الا بالبحث عنها ، والشوق اليها ، لأن المطلوب اذا ظفر به على هذا الوجه عز وجل وكرم وعلا ، واشرح منها شيئا حتى لا يمكن أن يمترى فيه ، أو يتعب فى فهمه ، أو ينزح عنه لاغتماضه ، فبهذا المعنى يكون جامعا لحقائق الأشياء ، ولأشباه الحقائق ، وهذا باب ان استقصيته خرج عن نمط ما نحن عليه فى هذا المجلس ، على أنى لا أدرى أيؤثر عنى ما أقول أم لا ؟

ما أظن بعد هذا العرض المستفيض لهذه المقتطفات التى استوضحت بها معالم الحقيقة عند أبى سعيد السيرافى ، النحوى البصرى ، الذى تربى على موائد أئمة النحو البصرى وكتبهم واننا اذ نرى الى أى حد ومدى وصل ذوقه لفهم المعانى النحوية الخصوصية ، وادراكه لكنه التراكيب النحوية ، وليس بعد بيانه وتوجيهاته من بيان ، فقد أجاد وأفاد وأفصح عن الأسرار النحوية ، التى لا يتذوقها الا رجالها .

واذا قال البيانيون : ان المعانى الأولية هى ما تفهم من النحـو ، وأما المعانى الثانوية أى : الخصوصية فهى اختصاص البلاغيين ، فهذا كلام السيرافى فى توجيهه لمعانى التراكيب النحوية ، وبيانه الشـافى للمعانى النحوية يرد عليهم ، ليظهر فضل النحو والنحاة فى تذوقهم لمعانى النحو ، فيقول :

(فأما اذا حاولت فرش المعنى ، وبسط المراد ، فاجعل اللفظ بالروادف الموضحة والأشباه المقربة ، والاستعارات الممتعة ، وسـدد المعانى بالبلاغة ...) .

ونراه قد ذهب أبعد من هذا ، فأوضح حقيقة (النظم) الذى تبناه

عبد القاهر ، وبسط القول فيه ، قال السيرافى : (معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخى الصواب فى ذلك ، وتجنب الخطأ ...) الى غير ذلك من النصوص التى وجد فيهـا عبد القاهر جذور قضيته .

فمما لا شك فيه أن أصول (النظم) عند النحويين ، وهم أصحاب الفضل فى توجيه هذه المعانى ، فلا يليق بنا بعد عرض هذه المناظرة ، ومواقف الحكمة النحوية فيها ، وبيان فلسفة أصحاب الأصول والقواعد النحوية ، أن نقول : ان أصول هذه النظرية أخذها عبد القاهر من القاضى عبد الجبار أو غيره من أصحاب الثقافات الأخرى ، مع وجود الأصول عند أصحابها وهم النحـــاة .

٤ — مما يؤكد ما سبق ذكره أن الجاحظ ينقل نصا عن الكســائى المتوفى سنة ١٨٩ هـ يتضح منه الى أى حد كان العرب الخلص ، يعترفون للنحاة بالفضل الأسبق فى فهم المعانى وأنهم أقدر الناس على تأليف الكلام ، وفهم مراميه ، يقول الجاحظ : قال الكسائى :

(لقيت أعرابيا فجعلت أسأله عن الحرف بعد الحرف ، والشىء بعد الشىء أقرنه بغيره ، فقال : تا لله ما رأيت رجلا أقدر على كلمة الى جنب كلمة أشبه شىء بها وأبعد شىء منها منك)[٢٣] .

٥ — على ضوء منهج النحاة السابق ، تابع عبد القاهر المسيرة ، وقرر فى كتابه (دلائل الاعجاز) أنه استفاد من سابقيه بقوله :

(... وقد علمت اطباق العلماء على تعظيم شأن النظم ، وتفخيم قدره ، والتنويه بذكره ، واجماعهم أن لا فضل مع عدمه ، ولا فضل لكلام اذا هو لم يستقم له ، ولو بلغ فى غرابة معناه ما بلغ ، وبتهم الحكم بأنه لاتمام دونه ...)[٢٤] .

---

(٢٣) البيان والتبيين ٢ : ٢٩٧ .
(٢٤) الدلائل ٦٣ ، ٦٤ .

فهذا تصريح واضح ، أفصح فيه عبد القاهر برجوع الفضل لأصحابه الذين استفاد منهم ، وعلى ما أعتقد بعد وضوح الرؤية ، أنهم النحاة ، بل أستطيع أن أجزم بالقول بأنه ليس غير النحو والنحاة أصلا ومصدرا لنظرية (النظم) عند عبد القاهر • وان قيل : لماذا ؟ أقول :

(أ) ان أصل ثقافته نحوية ، وله فيه مؤلفات ، فـذوقه للمعانى نابع من أصل ثقافته •

(ب) البذور والجذور التى غرسها النحاة الأول للمعانى النحوية ، ليس فى مقدور أحد أن يفلسفها بهذا المنهج الا من تربع على موائد النحـو •

(ج) ان المستعرض لكتاب (دلائل الاعجاز) يجد أنه كان يجعل أقوال النحاة السابقين كسيبويه والمبرد والأخفش والزجاج وأبى على الفارسى وغيرهم ، أصولا يهتدى بها ثم ينطلق لعرض نظريته — حسبما سأوضح ذلك ان شاء الله تعالى فى الباب الثالث •

ثانيـا :

ان من بين الذين ذكرهم صاحب بحث (نظريـة النظم عنـد عبد القاهر) أن عبد القاهر قد استفاد منهم ، أو سبقوه فى (النظم) هو على بن عيسى الرمانى ، المتوفى سنة ٣٨٦ هـ صاحب (النكت فى اعجاز القرآن) ، أقول :

يجب ألا يغيب عنا أن على بن عيسى هذا من أئمة النحاة فى عصره ، وله مؤلفات كثيرة فى النحو والتفسير وعلم الكلام[٣٥] • فكل ما ذكر من آراء فى معانى النحو وما يتعلق بالصياغة والنظم فى كتابه (النكت) ما هو الا ثمار تمخضت عنه ثقافته النحوية •

ونزيد الأمر وضوحا وهو ، أن على الرمانى النحوى ، كان معاصرا لأبى سعيد السيرافى وقد روى المناظرة السابق ذكرها فى هذا الفصل

(٢٥) معجم الأدباء ١٤ : ٧٣ وتاريخ بغداد ١١ : ١٦ •

وشرحها[٢٦] . فمما لا شك فيه أنه تشبع بآراء السيرافى ، فلا غرو فهو نحوى وأخذ عن نحوى .

ثالثا :

فيما يتصل بعلماء الاعجاز كأبى سلمان الخطابى ، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ . وأبى بكر الباقلانى المتوفى سنة ٤٠٧ هـ ، فأمر بديهى أنه ما دام كل منهما يكتب عن الاعجاز لابد وأن يقول : ان اعجاز القرآن من ناحية نظمه وتأليفه يكون كذا وكذا ...

وأما تكرير الباقلانى لكلمة (النظم) فى أثناء ذكره للأوجه العشرة ، التى ذكرها وقرر فيها اعجاز القرآن من ناحية نظمه وتأليفه لا يكون الا بها ...

فقد قرر الباحث أنها لم تأخذ بعد طابع المصطلح العلمى المحدد الذى وضعه عبد القاهر .

وحتى لا نغمط هؤلاء العلماء حقهم ، نستطيع أن نقول : ان عبد القاهر اطلع على مؤلفات سابقيه فى الدفاع عن الاعجاز القرآنى ، ولكنه اتجه وجهة جديدة ، وله منهجه الخاص به ، وقد جعل عماد هذا المنهج علم النحو متكئا على ما غرسه له أئمة النحو الأول ، حيث أصل ثقافته ومنبعه الأصيل ، وفى ذلك يكون بيانا لوجه الحقيقة .

تفنيد رأى صاحب (نظرية النظم النحوى) والرد عليه :

لقد قرر الباحث أن عبد القاهر مسبوق بنظرية (النظم) فى الجانب المتصل بالأساليب الخاصة بموضوع (الفصل والوصل) أو ما يسمى عند القراء (بالوقف والابتداء) وأنه عدل عن مصطلح البلاغيين ، وهو منهم ، فى أثناء بحثه موضوع (الفصل والوصل) الى مصطلح القراء ، وقد عد هذه قرينة من بين حججه فى اثبات ما يدل على أن عبد القاهر مسبوق بهذه النظرية ، أقول :

---

(٢٦) معجم الأدباء ٨ : ١٩١ .

أولا :

من أين أتى بأن عبد القاهر من البلاغيين ؟ وهل كانت هناك ضوابط لما يسمى بعلم البلاغة الا بعد عصره بزمن طويل ؟ حيث لم يكن فى عصر عبد القاهر ما يسمى بعلم البلاغة وهل ألف عبد القاهر كتابه (دلائل الاعجاز فى البلاغة) ؟

لقد غاب عن الباحث أن عبد القاهر من أئمة النحاة ، وأنه ألف كتابه (الدلائل) فى الدفاع عن الاعجاز القرآنى ، وبنى ذلك على نظرية (النظم) وجعل عمادها النحو ومعانيه وهذا أمر لم يختلف عليه أحد •

ثانيا :

واضح من البحث أن المعايير التى تضبط بها مواطن الوقف والابتداء ، انما هى قوانين النحو ، لأنها المرجع النهائى لبيان تلك الحالات ، وما يتفرع منها ، وهى أداة المفاضلة بين المعانى ، وأن الذين يحكمون بهذه المفاضلة هم النحاة ، اذن فلابد وأن نرجع الفضل لأصوله وأصحابه •

ثالثا :

ان عدول عبد القاهر الى مصطلح القراء ، كما ذكر الباحث ، ليس فى ذلك عيب ، لأنه لم يعدل عن مصطلح البلاغيين كما قرر ، بل الحق أنه تابع مسيرة القراء ، ونهج نهجهم فقد ذكرت فى الفصل الأول من هذا الباب ، أن أصحاب الفضل ، الذين لهم السبق فى وضع علم النحو انما هم القراء ، وفى طليعتهم عبد الله بن أبى اسحاق الحضرمى المتوفى سنة ١١٧ هـ وتبعه فى هذه الأولوية ، عيسى بن عمر الثقفى ، المتوفى سنة ١٤٣ هـ • وأبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤هـ • ويونس بن حبيب ، المتوفى سنة ١٨٢ هـ ، وكل هؤلاء من القراء وكان هدفهم الأسمى — كما سبق أن ذكرت — هو الحفاظ على أداء الذكر الحكيم أداء صحيحا من غير لحن فيه •

وذكرت أيضا أن هؤلاء القراء ، مما لا شك فيه ، هم أجدر الناس بمعرفة موادان الوقف والابتداء ، وهم أقدر من غيرهم على فهم معيار المفاضلة بين أسلوب يصح الوقف عنده أو يجب ، وأسلوب لا يصح الوقف عنده ، لأنه يتعارض مع قانون من تلك القوانين المتصلة باللغة والأصول النحوية ، وذلك مراعاة لأداء المعانى أداء صحيحا ، وتوجيهها توجيهـا صـحيحا •

فاذا وقفنا عند أبى جعفر النحاس — وهو النحوى الأصيل فى ثقافته — لا نعده الا رافدا نبع من بيئة القراء الذين وضعوا علم النحو وهو يتابع المسيرة على هديهم •

واذا قلنا : ان عبد القاهر أخذ هذا الجانب من نظريته ، الذى أشار اليه الباحث فليس فى ذلك عجب ، ولا بعـد عن الحقيقـة ، فعبد القاهر بسط نظريته امتداداً لمـا كان عليه النحاة •

شهادة عدل لابد منهـا :

ان الحق دائما تبرق معالمه فى ساحة العدالة ، ولابد وأن يرجع الى صاحبه مهما طا لالزمن وأن ترد الروافد الى منابعها التى نبعت منها ، وعلى ذلك يتقرر الحق بشهادة البلاغيين أنفسهم •

أولا :

يقول صاحب (نظرية النظم عند عبد القاهر) : (ان ثقافـة عبد القاهر النحوية وامامته فى هذا العلم ، وشهرته فيه ، كانت من أهم الروافد التى أمدته فى أثناء بحث (النظم) اذ أن دائرة البحث فى مصادرها الأولى التى اطلع عليها ، لم تكن تقف عند حدود النظر فى أواخر الكلمات ، وانما تناولت مع ذلك فى كثير من الأحيان النظر فى الأسلوب من ناحية صحته وفساده ومطابقته لغرض المتكلم ، ولذا فان كثيرا من البحوث التى خلصت للبلاغة فيما بعد ، نجد أصولها الأولى فى كتابات النحويين الكبار ، من أمثال سيبويه والفراء وغيرهما ، وقد ساعد ذلك عبد القاهر فى الجانب النظرى ، حين جعل (النظم) عبارة عن

توخى معانى النحو فيما بين الكلم ، وبذلك ارتبط النظم بالنحو ، وقل ان شئت : ارتبطت البلاغة بالنحو ارتباطا لا ينفصم ، كما ساعده فى الجانب التطبيقى حين أقام نقده للنصوص وبيان نواحى الحسن أو القبح فيها على أساس من النظر فى العلاقات النحوية بين أجزاء الكلم ، ومدى التوفيق فى آدائها للمعنى الذى يراد التعبير عنه)[٢٧] .

ثانيـــا :

يقول صاحب (البلاغة القرآنية فى كشاف الزمخشرى) : (ان النظر فى صياغة الجملة ، ودلالات اختلاف الصوغ فيها ، موضع اهتمام البلاغيين والنحاة ، وبذل النحاة فى ذلك جهودا خصبة ، وكانت كتبهم تشتمل على كثير من المباحث البلاغية فى هذا الباب)[٢٨] .

يقول الأستاذ شعراوى : اذا كان النحو ، هو انتحاء كلام العرب فى تصرفه من اعراب وغيره ، ليلحق من ليس بأهل العربية بأهلها فى الفصاحة ، كما يقول ابن جنى[٢٩] .

فلا غرابة أن نجد الاعراب فى كتبه الأولى ممزوجا بكثير من التراكيب ، اذ مهمة النحو فى نظرهم لا تقف عند حدود الاعراب ، بل هو أكبر من هذا وأعظم ، يوضحها أبو سعيد السيرافى فيقول :

(معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخى الصواب فى ذلك وتجنب الخطأ)[٣٠] .

---

(٢٧) انظر البحث المقدم من ا . د / سيد عبد الفتاح حجاب حول (نظرية النظم عند عبد القاهر ..) ص ٣٠٢ .

(٢٨) البلاغة القرآنية فى كشاف الزمخشرى ٩٥ .

(٢٩) الخصائص ١ : ٣٤ .

(٣٠) معجم الأدباء ٨ : ٢١٤ ، ٢١٥ — وسبق ذكر هذه الفقرة فى هذا الفصل فى المناظرة بين أبى سعيد ومتى بن يونس .

ثم يعلق صاحب (البلاغة القرآنية) قائلا : (وأنت حين تتبرأ فى كتب النحاة الأولين تجدهم فى الغالب يحاولون أن يحددوا لكل تركيب حالا تختص به ولا يغنى غيره فيه غناه •

وكانت جهودهم — يعنى النحاة — فى هـذا الباب أكثر وأعمق من جهودهم فى دراسة صور البيان ، وألوان البديع •

وقد فحص عبد القاهر الجرجانى كلام القوم — يريد النحاة — وأخرج زبدته فى كتابه دلائل الاعجاز)[٣١] •

* * *

وبعد هذا العرض الموجز لآراء بعض الباحثين حول قضية (النظم) وتفنيدها والرد عليها ، وشهادة بعض المشتغلين فى حقل البلاغة أقول :

ليس هناك أدنى شك فى أن النظم قبل عبد القاهر كان له وجود فى المحيط النحوى ، وأن جذوره متأصلة عند النحاة الأولين ، وهذا واضح فى كتبهم • واذا كان من علماء الاعجاز وبعض المتكلمين من تحدث عن (النظم) فجهدهم فى ذلك مشكور •

ولكن لابـد بأن نجزم بأنهم أخـذوه عن أهله ، ومن منبعـه الأصـيل عنـد النحاة • وأيضـا فان الذين تعرضوا للحـديث عن (النظم) مثل أبى سعيد السيرافى وعلى بن عيسى الرمانى ، وأبى جعفر النحاس ، فهؤلاء من أعلام النحو ، الذين تتلمذوا على أكابر النحاة ، ومصنفات الأولين منهم ، ومع هذا فهم لم يتعرضوا فى أثناء حديثهم عن (النظم) على أنه نظرية ، أو قضية لها منهجها وضابطها المحكم ، ولم يبسطوا القول فيها •

ولكن عندما جاء عبد القاهر الجرجانى ، الامام النحوى ، جعلها قضية ، لها ضابطها وحدودها ومنهجها الفريد ، بفلسفة نحوية جديدة ، بسط فيها القول ، ووسع بها دائرة النحو ومعانيه ، وخرج به من دائرة التعليلات العقيمة عند بعض النحويين الى محيط المعانى النحوية •

---

(٣١) البلاغة القرآنية ص ٩٦ •

الباب الثالث

الفلسفة النحوية فى الدلائل

لقد عاش العرب فى جاهليتهم قبل الاسلام بعيدين عن الحضارة ، وليس لهم من هم سوى العناية بأشعارهم ، ومباراتهم الأدبية ، وكانت الفطرة والطبيعة وسليقتهم البارعة فى فن فصاحة الكلام ، وطلاقة اللسان تساعدهم على ذلك ، حتى نزل القرآن الكريم ، وجاء الاسلام بتعاليمه السامية ، فهذب من أخلاقهم ، وزاد لسانهم تقويما ، وبخاصة وأن القرآن الكريم نزل بأسمى لغة فى نظمه وتراكيبه وما حوى من أساليب رائعة فى البيان ، فانطبع العرب على هذا المنهج الجديد .

وجاءت الفتوحات الاسلامية ، فانتشر الاسلام فى ربوع الأرض ، وامتزجت شعوب البلاد المفتوحة بشعوب العرب ، فحدث امتزاج بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى .

وكان من بين هذه الثقافات الفلسفة ، ومن العوامل التى ساعدت على تغلغلها فى علوم العربية ، هو انتشارها فى عصر الترجمة والتدوين .

والفلسفة بمفهومها العام ، تبحث عن سر الأشياء ، ولماذا وجدت ؟ ويقول بعضهم : هى الحكمة ، الى غير ذلك من الأقوال[1] ، وهذه ليست موضع البحث .

أما ما أعنيه هنا ، كيف كان لهذه الفلسفة المنطقية أثر على النحو ؟ وكيف تأثر بها النحاة ؟ والى أى حد كان نفعها أو ضررها ؟ وما هى الفلسفة النحوية ؟ .

---

(١) الايضاح للزجاجى : ٤٧ .

ان الفلسفة النحوية دخلت فى هـذا الفن عن طريق العلة النحوية ، التى تبحث فى سر أحكام النحو ، ولماذا كانت ؟ وفى الاستقراء ومنهج القياس والتوسع فيهما ، وأيضا تعلقت فى العامل والمعمول ، وكل ذلك كان عماده المنطق ، والجدل والتوليد ، وكثرة التفريعات والاستدلال ، فكان ذلك نواة لتأسيس مدرسة القياس فى النحو •

وقد تكون الفلسفة مقبولة فى تصنيف العلوم ، وصياغة المعارف ، اذا اقتصرت على تنظيم الفكر ، وترتيب العرض ، وتنسيق الآراء ، وحين تساعد على استقصاء المعانى وحسن الاستدلال عليها •

أما حين تطغى طغيانا يؤدى الى جفاف الأسلوب ، واختراع العلل ، وكثرة الجدل ، واصطناع الأدلة ، فذاك هو الاسراف المعنت ، الذى يكد الذهن ، ويرهق العقل ، ويبدد الطاقات من غير ثمرة ولا جدوى[٢] •

هـذا ، ولقد كان موقع البصرة الذى ساعد على شيوع النزعة الفلسفية بين نحاتها ، وتأثرهم بمناهجها فى صياغة النحو العربى أثره الواضح ، فقد كان اليونانيون عنصرا غالبا بهذه المنطقة منـذ عهد السلوقيين ، وبقيت لهم آثار فيها ، ومـنذ تمصيرها شهدت عناصر مختلفة الى جانب العرب ، ذات نزوع فلسفى من فرس وسريان وهنود ويونان •• وكانت فى البصرة سكة تعرف بسكة اصطفانوس[٣] ، الى غير ذلك من العوامل التى ساعدت على انتشار هذه النزعة ، ثم امتد هـذا الأثر الى نحاة الكوفة ، وكان أثره واضحا فى اتساعهم فى القياس والتعليل ، ومصادر السماع ، وكثرة الجدل والتعريفات ، وقد أثر هذا المنهج الفلسفى فى كثير من نحاة البصرة والكوفة ، مما جعل عند بعضهم جمودا فى توجيهاته النحوية ، وتعليله للقواعد ، مما يؤدى الى ارهاق الذهن بما ليس فيه فائدة •

---

(٢) انظر اثر الفكر الفلسفى فى الدراسات النحوية للأستاذ الدكتور / توفيق محمد سبع ص ١٨٢ نشر فى مجلة كلية اللغة العربية — جامعة الامام محمد بن سعود — العدد الثامن ١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م .

(٣) المصدر السابق ١٩١ .

ولكن هـذا الأمر لا يجعلنا نصرف أذهاننا عن الخدمات الجليلة التى قدمها جمهور النحاة ، ونشهد لهم بالبراعة فى هـذا الفن ، فقد كانوا يستخدمون المنهج التعليلى والقياسى ، ويتكلمون فى العامل والمعمول وغيرها ، ولكن من غير اسراف ، ولا تعويق ، بل كانوا ينهجون هـذا المنهج ليبرزوا جانبا له أثره فى خدمة المعنى ، وقيمة القواعد النحوية فى تقنينها للمعانى .

فهذا الشيخ أبو على الفارسى ، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ الذى يعد من أئمة المذهب البغدادى ، وكانت نزعته بصرية ، وقد استعمل أصـول النحو التى دخلها الفلسفة ، ومع ذلك ظل باقيا على طبيعته من الوضوح واليسر والسـهولة فى مؤلفاته ، وقد ذكرت بعضـا من آرائه فى الفصل الأول من الباب الثانى .

ومن الذين نبغوا فى فن النحو والتصريف على يد الشيخ أبى على ، تلميذه أبو الفتح عثمان بن جنى ، المتوفى سـنة ٣٩٢ هـ ، حسـبما أوضحت ذلك فى الفصل المشـار اليه آنفا .

هـذا الى جانب ما ألفه بعض علماء النحو المتقدمين ، مثل كتاب (الايضاح فى علل النحو) لأبى القاسم الزجاجى ، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ . وكتـاب (الانصاف فى مسـائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) لأبى البركات الأنبارى ، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ، والكتاب مليىء بالعلل النحوية التطبيقية .

ومما هـو جدير بالذكر أن النحاة المتقـدمين ، كالخليل وبونس وسـيبويه والأخفش والزجاج والفراء وغيرهم ، اسـتعملوا التعليل والقياس ، وهى أصـول عندهم فى وضع هـذا العلم ، الا أنهم لم يغالوا فيهما الا بقدر الحاجة ، لابراز القاعدة وتثبيت أركانها ، وتوجيه المعانى النحوية من خلالها ، وسـبق أن ذكرت نصـا للخليل يوضح موقفه من التعليل[٤] .

---

(٤) انظر ص ٤٤ ، ٤٥ من هذا الكتاب .

ومن هنا نخلص الى أنه ليس هنـاك مانع من الفلسفة النحوية كوسـيلة لتنظيم الفكر ، وترتيب الغرض ، وتوضيح القاعدة ، وابراز الثمار التى تمخضت عنها القاعدة وهى المعانى • أما اذا خرجت عن هذه الأصـول فى الاستعمال الى الغلو والجدل وتعليل التعليل ، والاتساع فى القياس ، بما يؤدى الى ضـياع جوهر القاعدة ، وتميع القضـايا النحوية وتؤول بالقارىء الى التعقيـد ، وارهاق الذهن ، فهذا هـو المنهج الفلسفى المنبوذ(٥) •

واننى أعنى بكلمة فلسفة ، التى جعلتها عنوانا لهذا الباب ، وانما هى منهج وطريقة عبد القاهر التى عرض بها مسائله فى أبواب وفصـول كتابه (دلائل الاعجاز) ، وكان للفكر الفلسـفى الذى غذى به عقله المشبع بالقواعد النحوية أثره الفعال فى استعمال الفلسفة كوسـيلة لتنظيم فكره ، وترتيب أغراضه ، لابراز الثمار التى تمخضت عنهـا القاعدة النحوية ، وهى المعانى •

ولذا نرى أن منهجه فى كتابه (الدلائل) يعد منهجا فريدا من نوعه ، فقد خصص فى صدر الكتاب مقدمة بين فيها أهمية علم النحو ، وفائدته ، والحاجة اليه ، ودافع عنه أمام الذين يقللون من شأنه ، كل ذلك بمنهج فلسفى له طابعه الخاص به •

ثم بنى منهجه على قضية (النظم) بسط القول فيها ، وعرض فصـول كتابه تحت ظلال هـذه النظرية ، وسـاق لذلك من الأدلة المنطقية ، والنماذج الرائعة من نصوص القرآن الكريم والشعر العربى الجيد ، وكلام العرب ، ثم فلسف الموضوعات والمسـائل التى عرضها بفلسفة نحوية ، مدعما ما يقول بآراء أئمة النحاة الأولين ، لأن القواعد النحوية هى الأصل عنده فى اثبات صحة ما ذهب اليه ، وذلك عن طريق

---

(٥) راجع المصدر السابق ، والبحث المقدم من الأستاذ الدكتور / محمد هاشم عبد الدايم ، بعنوان (التعليل عند النحاة) نشرته مجلة البحث العلمى والتراث الاسـلامى ، فى كلية الشريعة والدراسات الاسـلامية — جامعة الملك عبد العزيز — العدد الثالث ١٤٠٠ هـ .

تطويعها لخدمة المعانى الخصوصية ، مستخدما فى ذلك أسلوب العرض والتحليل والتعليل والاستنباط ، بمنهج بعيد عن التعقيدات الفلسفية ، والعلل العقيمة .

فمنهجه من وجهة نظرى ، يعد منهجا فريدا من نوعه ، حيث جعل القواعد النحوية تلعب دورا فعالا فى مزية الأساليب ، وفسادها ، مما أدى الى فتح آفاق جديدة أمام النقاد والبلاغيين ، كل فريق يحاول أن يجذبه من الآخر ليضمه الى مصاف فنه ، والفضل فى ذلك كله يرجع الى علم النحو ، والحق أنه يجب يوضع كتابه (الدلائل) فى مصاف كتب النحو ذات الأثر الفعال فى محيط المعانى النحوية .

وسوف أعرض — ان شاء الله تعالى — فى فصول هـذا الباب لفلسفته النحوية مستدلا على ما أقول بنصوص ونماذج تطبيقية من كتاب الدلائل .

— والله الهادى الى سواء السبيل —

* * *

الفصـــل الأول

فلسفته فى تقديمه للدلائل

ذكرت فى مدخل هـــذا الباب أن الفلاسفة كانوا يبحثون عن سر الأشـــياء ، ولمـــاذا وجدت ؟ وجاء النحاة بعـــد أن رسخت القواعد النحوية وأصبح لها كيان ، بدأ بعضهم يعلل هـــذه القواعد ، وبيحث عن سر أحكام النحو ، ولمـــاذا كانت ؟ .

فبحثوا فى علة تسمية النحو نحوا ، وفى الاعراب لما دخل الكلام ، ولم وقع فى آخر الاسم دون أوله ووسطه ؟ وأيها أسبق فى المرتبة ، الاسم أو الفعل أو الحرف ؟ وأى الأفعال أسبق المـــاضى أو المضارع أو الأمر ؟ ولمـــاذا امتنع الجزم عن الأسماء . ؟ وامتنع الجر عن الأفعال ؟ ولمـــاذا بنى الفعل المـــاضى على الفتح ، والأمر على السكون[1] ... الى غير ذلك من العلل الفلسفية التى ملئت بها بطون الكتب النحوية .

وجاء عبد القاهر الجرجانى ، وتشبع من هـــذه الثقافة النحوية ، بل عكف على تأليف مصنفات فى النحو ، حتى أصبح امام عصره فى هـــذا الفن .

ثم أراد أن يثمر ثمارا طيبا ، تجنيه الأمة الاسلامية من بعده ، فلم يجد تربة خصبة ، تؤتى ثمارها باذن ربها ، وعناية الله ترعاها ، الا تربة القرآن الكريم ، وبخاصة وأن الطاغنين فى اعجاز القرآن الكريم ، كانت سوقهم رائجة على متن الشيطان .

فلم يجد أداة يحفر بها هـــذه التربة ، ليغرس غرسه ، ويشيد عليهـــا قصره ، ويقطع بهـــا ألسنة التحدى ، الا قواعد علم النحـــو

---

(١) التعليل عنـــد النحاة ١٣٥ — مجلة البحث العلمى — جامعـــة الملك عبـــد العزيز .

وأصوله ، الذى اختاره لنفسه ، ورسمه بيده ، ثم سلط عليه الأضواء الكاشفة من خصوبة عقله .

فبدأ فى تأليف كتابه (دلائل الاعجاز) على عمد هذا الفن ، واستهله بمقدمة ، تبرز عمق ثقافته النحوية ، وفلسفته لمنهجه الجديد ، فبعد الحمد لله ، والصلاة على رسوله الكريم — ﷺ — قال :

(هذا كلام وجيز ، يطلع به الناظر على أصول النحو جملة ، وكل ما به يكون النظم دفعة ، وينظر منه فى مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة ، قد التقت له ، حتى رآها فى مكان واحد ، ويرى بها مشتما قد ضم الى معرق[٢] ، ومغربا قد أخذ بيد مشرق ، وقد دخلت بأخرة[٣] فى كلام من أصغى اليه وتدبره تدبر ذى دين وفتوة[٤] ، دعاه الى النظر فى الكتاب الذى وضعناه ، وبعثه على طلب ما دوناه ...)[٥] .

هذا مطلع مقدمته التى بين فيها وجه الحاجة الى علم النحو ، وواضح من هذا التقديم أسلوبه الفلسفى ، الذى يدفع كل من ينظر فى الكلام أن يستلهم المعنى المراد منه ، لأن المراد لا يتحقق فى نظم الكلام وتقنين المعانى الا بفهم هذه القواعد .

وعلى ذلك نرى أنه قد اهتم بالقواعد النحوية ، ورفعها الى مرتبة سامية ، حيث جعل من ينظر فيها عن فهم وقرب ، فانه يفهم بذوقه النحوى كل ما يبتغيه ، والى أى وجهة يتجه اليها ، مثله فى ذلك كمثل من ينظر من مكان واحد فى مرآة ، فانه يرى الأشياء المتباعدة الأمكنة تجتمع له عن قرب حتى يراها ، لأن المرآة تقرب للناظر ما يهدف اليه بنظره ، كذلك علم النحو ، فانه يقرب المعانى البعيدة الى الذهن ،

---

(٢) المشتم : الذاهب الى الشام . والمعرق : الذاهب الى العراق .
(٣) أخرة : كنظرة ، يقال : جاء اخرة وبأخرة ، اى : آخر كل شىء .
(٤) الفتوة : الكرم والسخاء .
(٥) دلائل الاعجاز : ٥ .

ويجعل لها تصورات فى الذهن ، ويبرز ما فيها من جمال ، سواء أكان ذلك فى التركيب ، أم فى ذات القاعدة الموضوعة لضبط هـذا التركيب ، فيستطيع بذلك أن يميز بين حسن الكلام وقبحه .

وبذلك تتضح معالم فلسفته فى وضعه لكتابه الدلائل ، ويلفت أنظار الباحثين الى قيمة علم النحو ، والى أى مدى كان له من الأثر فى اظهار (اعجاز القرآن) الذى هو هدف عبد القاهر من تأليف هذا الكتاب .

كما يجب أن نقرر بأنه واضح من تقديمه هـذا أنه لم يهدف الى تأليف الكتاب فى تفنيد ووضع المقاييس والأصول البلاغية ، فمن يستعرض كتابه يلمس هـذه الحقيقة .

واذا تابعنا المسيرة معه ، فاننا نجد هـذه الحقيقة واضحة ، يقول : (معلوم أن ليس النظم سوى تعليق — أى : ارتباط — الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض . والكلم ثلاث اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو — أى لا يتجاوز — ثلاثة أقسام : —

تعلق اسم باسم . وتعلق اسم بفعل . وتعلق حرف بهما .

فالاسم يتعلق بالاسم : بأن يكون خبرا عنه ، أو حالا منه ، أو تابعا له صفة أو تأكيدا ، أو عطف بيان ، أو بدلا ، أو عطفا بحرف ، أو بأن يكون الأول مضافا الى الثانى ، أو بأن يكون الأول يعمل فى الثانى عمل الفعل ، ويكون الثانى فى حكم الفاعل له أو المفعول ، وذلك فى اسم الفاعل ، كقولنا : زيد ضارب أبوه عمرا ، وكقوله تعالى : **« أخرجنا من هـذه القرية الظالم أهلها »**(٦) وقوله — تعالى — : **« وهم يلعبون لاهية قلوبهم »**(٧) . واسم المفعول ، كقولنا : زيد مضروب غلمانه ، وكقوله — تعالى — : **« ذلك يوم مجموع له الناس »**(٨) .

---

(٦) النساء : ٧٥ .
(٧) الأنبياء : ٢ ، ٣ .
(٨) هود : ١٠٣ .

— والصفة المشبهة ، كقولنا : زيد حسن وجهه ، وكريم أصله ، وشديد ساعده .

— والمصدر ، كقولنا : عجبت من ضرب زيد عمرا ، وكقوله — تعالى — « **أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما** »[٩] .

— أو بأن يكون تمييزا قد جلاه — أى : وضح ما قبله وفسره منتصبا عن تمام الاسم — ومعنى تمام الاسم : أن يكون فيه ما يمنع من الاضافة ، وذلك بأن يكون فيه نون تثنية ، كقولنا : قفيزان[١٠] برا ، أو نون جمع ، كقولنا : عشرون درهما ، أو تنوين ، كقولنا : ما فى السماء قدر راحة[١١] سحابا ، أو تقدير تنوين ، كقولنا : خمسة عشر رجلا ، أو يكون قد أضيف الى شىء فلا يمكن اضافته مرة أخرى ، كقولنا : لى ملؤه عسلا ، وكقوله — تعالى — : « **ملء الأرض ذهبا** »[١٢] .

وأما تعلق الاسم بالفعل ، فبأن يكون فاعلا له ، أو مفعولا ، فيكون مصدرا قد انتصب به ، كقولك : ضربت ضربا ، ويقال له : المفعول المطلق ، أو مفعولا به ، كقولك : ضربت زيدا ، أو ظرفا مفعولا فيه ، زمانا أو مكانا ، كقولك : خرجت يوم الجمعة ، ووقفت أمامك ، أو مفعولا معه ، كقولنا : جاء البرد والطيالسة[١٣] ، أو مفعولا له ، كقولنا : جئتك اكراما لك ، وفعلت ذلك ارادة الخير بك ، وكقوله — تعالى — : « **ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله** »[١٤] ، أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول ، وذلك فى خبر (كان) وأخواتها ، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، مثل : طاب زيد نفسا ، وحسن وجها ، وكرم أصلا ، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك : جاءنى القوم الا زيدا ، لأنه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام .

---

(٩) البلد : ١٤ ، ١٥ .
(١٠) القفيز : مكيال يكال به ، وليس لدينا ما يشبهه .
(١١) راحة : جمعه راحات وهو بطن الكف .
(١٢) آل عمران : ٩١ .
(١٣) واحدها طيلسان ، وهو كساء يلبسه خواص العجم .
(١٤) النساء : ١١٤ .

وأما تعلق الحرف بهما ، فعلى ثلاثة أضرب :

أحدهما : أن يتوسط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك فى حروف الجر التى من شأنها أن تعدى الأفعال الى ما لا تتعدى اليه بأنفسها من الأسماء ، مثل أنك تقول : مررت ، فلا يصل الىٰ نحو زيد وعمرو ، فاذا قلت : مررت بزيد أو على زيد ، وجدته قد وصل بالباء أو (على) وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى (مع) فى قولنا : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، فهى بمنزلة حرف الجر فى التوسط بين الفعل والاسم وايصاله اليه ، الا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئا ، لكنها تعين الفعل على عمله النصب ، وكذلك حكم (الا) فى الاستثناء ، فانها عندهم بمنزلة هذه الواو الكائنة بمعنى (مع) فى التوسط وعمل الفعل النصب فى المستثنى ، ولكن بوساطتها وعون منها .

والضرب الثانى : من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف ، وهو أن يدخل الثانى فى عمل العامل فى الأول ، كقولنا : جاءنى زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، ومررت بزيد وعمرو .

والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة ، كتعلق حرف النفى والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعانى أن تتناول ما تتناوله بالتقييد بعد أن يسند الى شىء .. معنى ذلك : أنك اذا قلت : ما خرج زيد ، وما زيد خارج ، لم يكن النفى الواقع بها متناولا الخروج على الاطلاق ، بل الخروج واقعا من زيد ومسند اليه ، ولا يغرنك قولنا فى نحو : لا رجل فى الدار ، انها لنفى الجنس ، فان المعنى فى ذلك : أنها لنفى الكينونة فى الدار عن الجنس ، ولو كان يتصور تعلق النفى بالاسم المفرد ، لكان الذى قالوه فى كلمة التوحيد من أن التقدير فيها : لا اله لنا أو فى الوجود الا الله ، فضلا من القول وتقديرا لما لا يحتاج اليه ، وكذلك الحكم أبدا .

واذا قلت : هل خرج زيد ؟ لم تكن قد استفهمت عن الخروج ، ولكن عنه واقعا من زيد .

واذا قلت : ان يأتنى زيد أكرمه ، لم تكن جعلت الاتيان شرطا ، بل الاتيان من زيد ، وكذا لم تجعل الاكرام على الاطلاق جزء للاتيان ، بل الاكرام واقعا منك ، كيف وذلك يؤدى الى أشنع ما يكون من المحال ، وهو أن يكون هاهنا اتيان من غير آت ، واكرام من غير مكرم ، ثم يكون هـذا شرطا ، وذاك جزاء .

ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد ، وأنه لابد من مسند ومسند اليه ، وكذا السبيل فى كل حرف رأيته يدخل على جملة (كأن) وأخواتها ، ألا ترى اذا قلت : (كأن) يقتضى مشبها ومشبها به ، وكقولك : كأن زيدا الأسـد ، وكذا اذا قلت : (لو ولولا) وجدتهما يقتضيان جملتين ، تكون الثانية جوابا للأولى .

وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلا ، ولا من حرف واسم الا فى النداء ، نحو : يا عبد الله ، وذلك أيضا اذا حقق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذى هو (أعنى وأريد وأدعو) و (يا) دليل عليـه ، على قيام معناه فى النفس .

فهذه هى الطرق والوجوه فى تعلق الكلم بعضها ببعض ، وهى كما تراها معانى النحو وأحكامه ، وكذلك السبيل فى كل شىء له مدخل فى صحة تعلق الكلم بعضها ببعض ، لا ترى شـيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو ومعنى من معانيه . ثم انا نرى كلها موجودة فى كلام العرب ، ونرى العلم بها مشتركا بينهم)[١٥] .

هـذا كلام دقيق ومقنن آثرت نقله ، لأضع القارىء أمام عقل عبد القاهر النحوى ، وأسلوبه الفلسفى المنهجى ، الذى يؤكد بأنه قد أوتى فهم القواعد وتقنينها فى ذهنه ، فاستطاع بمواهبه العلمية أن يفلسف القواعد النحوية ، ويجعلها فى جمل قصيرة ، جمعت شتات هـذا الفن ، فالعقلية التى تتفنن فى صياغة هـذه العبارات لا شك أنها عقلية

(١٥) دلائل الاعجاز : ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ .

نادرة ، أعطيت موهبة الفهم الدقيق لعلم النحو والقدرة على فلسفة قواعده للوصول الى خصوصيات المعانى ، وكأنه يقول : هـذا كلام العرب ، ونرى العلم به مشتركا بينهم ، ولكننى سأنهج نهجا جديدا ، أجعل عماده هـذا الكلام ، ثم أنطلق من خلاله لابراز ثماره •

وعلى ضـوء ذلك نجد أنه وضع المعايير الصحيحة ، والمقاييس الفلسفية الدقيقة ، لأخذ المعانى من كليات القواعد النحوية ، فقد جعل تعليق الكلام بعضها ببعض ، وأن بعضها لابد وأن يكون بسبب من بعض ، فلا يكون الكلام فصيحا الا اذا كان مدعما بالقواعد النحوية ، وزاد الأمر وضوحا بربط التعلق بالقواعد النحوية ، كتعلق اسم باسم ، واسم بفعل ، وحرف بهما — حسـبما ذكرت — •

وبذلك يكون قد جمع كليات القواعد النحوية ، وفرع منها الجزئيات ، ثم جعل ثمرة هـذا المعانى النحوية ، التى بها يثبت الاعجاز القرآنى موضوع قضيته •

فالاسم يتعلق بالاسم : قاعدة عامة ، فرع عنها الخبر ، والحال ، والتوابع الصفة والتوكيد وعطف البيان والبدل ، والعطف بالحرف ، والاضافة ، والفاعل والمفعول ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، كما فرع عنها أيضا التمييز والاضافة •

وتعلق الاسم بالفعل : قاعدة كليـة أيضا ، فرع عنها الفاعل ، والمفعول به ومعه وفيه وله ، والمفعول المطلق ، وخبر (كان) وأخواتها ، والحال والتمييز ، والاسم المنتصب على الاستثناء ، وكل هذه القواعد بما فيها من كليات وفرعيات لها أثرها الواضح فى أداء المعنى •

وتعلق الحرف بهما : أى : بالاسم والفعل — فقد قسم الحروف الى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : يتوسط بين الفعل والاسم ، وخصصه بحروف الجر ، والواو بمعنى (مع) و (الا) فى الاستثناء •

والنوع الثانى : خصصه بحروف العطف •

والنوع الثالث : أوقفه على مجموع الجملة ، وفرع عنه حروف النفى ، والاستفهام ، والشرط والجزاء • وضرب مثلا للنفى بين فيه أن من شأن المعانى أن تتناول ما تتناوله بالتقييد بعد أن يسند الى شىء — حسبما ذكرت — ومثل أيضا للاستفهام والشرط ، واستطاع بموهبته الفلسفية أن يشير الى المعانى النحوية ، بعد أن جعل انسجاما بين القاعدة والمعنى ، ليلفت الأنظار الى أنه اذا حدث خلل فى القاعدة ، اختلت المعـانى •

فهذا كلام لا يخطه الا من كان عنده دقائق علم النحو ، وأعطى موهبة الذوق والحس المرهف ، حتى اننا لنراه يذكر قولا مجملا بعد تفصيل من باب ذكر الاجمال بعد التفصيل ، ليعطينا ثمرة ما فصله ، وهـذه فلسفة الحاذق الذى يفهم علم الأصول ، وفن الكلام ، وهـذا دأبه فى كل أبواب كتابه ، بعد أن يبسط القول يقول : (ومختصر الأمر •• وجملة الأمر ••• وما شابه ذلك) وهـذا يرجع الى بصيرة المتكلم الفاهم لكلامه ، والجامع لمعانيه • فالمعنى عنده فرع القاعدة النحوية ، فلا يمكن أن يتصور معنى من المعانى من غير أن يكون منضبطا بحكم نحوى ، ويؤكد هذا بقوله : (لا ترى شـيئا من ذلك يعـدو أن يكون حكما من أحكام النحو ومعنى من معانيه) •

وعلى ضوء هـذا صنف كتابه فى (اعجاز القرآن) وجعله ردا على الطاعنين فيه ، بدليل أنه قال بعد أن عرض اعتراض الخصم : (فان كان ذلك يلزمنا فينبغى لكل ذى دين وعقل أن ينظر فى الكتاب الذى وضعناه ، ويستقصى التأمل لمـا أودعناه ، فان علم أنه الطريق الى البيان ، والكشف عن الحجة والبرهان ، تبع الحق وأخـذ به ، وان رأى طريقا غيره ، أومأ اليـه ودلنا عليـه)[١٦] •

---

(١٦) دلائل الاعجاز : ٩ •

هذا ولقد لفت أنظار الباحثين الى أن القاعدة النحوية والمعنى ، أمران متلازمان لا ينفكان ، وأوضح ذلك بقوله : (لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو ، ومعنى من مانيه ... ثم انا نرى هذه كلها موجودة فى كلام العرب ، ونرى العلم بها مشتركا بينهم)[١٧] .

وعلى ذلك يجب أن نفهم من قوله هذا أن من أراد اللغة العربية فنا وعلما ، فليكن نحويا عالما بمواطن اللغة ، ويتحلى بالذوق والحس المرهف ، وهذا هو الأصل . ولقد كان سلفنا الصالح — رضوان الله عليهم — هكذا الى أن غزا فكرنا عهد التخصصات ، الذى جعل اللغة العربية فروعا شتى ، فأصبح كل فريق يميل الى ميدانه الذى تخصص فيه ، وذلك واضح أمامنا اذا استعرضنا آراء الكتاب والباحثين الذين بحثوا فى قضية (النظم) ، ولو أننا تفحصنا ما أنشده عبد القاهر فى شأنها لوقفنا على معالم الحقيقة فيها ، فمن بين ما أنشده يقول :

فما لنظم كلام أنت ناظمه ... معنى سوحكم اعرابه ترجيه[١٨]
اسم يرى وهو أصل للكلام فما ... يتم من دونه قصد لمنتبه
وآخر هو يعطيك الزيادة فيما ... أنت تثبته أو أنت تنفيه
تفسير ذلك أن الأصل مبتدأ ... تلقى له خبرا من بعد تثنيه[١٩]
وفاعل مسند فعل تقدمه ... اليه يكسبه وصفا ويعطيه
هذان أصلان لا تأتيك فائدة ... من منطق لم يكونا من مبانيه[٢٠]

الى آخر ما ذكره من الأبيات من قرأها بفهم دقيق ، وذوق رفيع ، يفهم من خلالها فلسفته فى دلائله ، حيث فيه ما يبهر الأفئدة ، ويوقظ الآذان النائمة ، ليسمعها أن الذى فى الكتاب ما هو الا ثمار علم النحو ، وفلسفته لقواعده وأحكامه .

* * *

(١٧) دلائل الاعجاز : ٨ .
(١٨) تزجيه : تسوقه وتدفعه .
(١٩) تثنيه : تعطفه من ثنيت الشىء اثنيه ثنيا اذا عطفته ورددته .
(٢٠) دلائل الاعجاز : ٩ ، ١٠ .

الفصـــل الثانى

عبد القاهر يدافع عن النحو

لما كان النحو هو الركيزة والأصل الذى اعتمد عليه عبد القاهر فى اثبات تفضيته ، وأنه يوجد من المعاندين والطاعنين المقللين من شأن النحـــو وأهميته ، وقف يرد كيدهم فى نحورهم ، ويلزمهم الحجـــة بالبرهان ، فنراه يعرض وهمهم وطعنهم ثم يرد عليهم ، فيقول :

(أما النحو فظنته ضربا من التكلف ، وبابا من التعسف ، وشـــيئا لا يستند الى أصل ، ولا يعتمد فيه على عقل ، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب ، وما يتصل بذلك مما تجده فى المبادىء فهو فضل يجدى نفعا ، ولا تحصل منه فائدة •••)[1] •

وهنا تبرق شخصية عبد القاهر الفلسفية النحوية ، ويلمع نجمه فى ســـماء النحو ، يرد على هـــذه الطائفة ، ويفحمها بأدلة دامغـــة وواضحة ، يفهمها كل من كان له عقل ، ليدرك الى أى حد ترتبط فصاحة الكلام بقواعد النحو ، والى أى مدى تحتاج البلاغة بما تحتويه من مفاهيم الى المقاييس النحوية •

فنراه يقف من خصمه موقف المناقش ، من غير تعصب ولا ضيق صدر ، يطرح السؤال المحتمل ، ويرد عليـــه بمنهج ســـديد ، ليسد الطريق أمام المعاند ، ويرده الى صوابه ، يقول :

(وأما زهدهم فى النحو واحتقارهم له ، واصـــغارهم أمره ، وتهاونهم به ، فصنيعهم فى ذلك أشنع من صنيعهم فى الذى تقدم[2] ، وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه ، ذلك لأنهم

---

(١) دلائل الاعجاز : ١٥ •

(٢) يريد احتقارهم للشـــعر الذى كان الكلام عليه قبل النحو •

لا يجدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة اليه ـ أى : الى النحو ـ فيه ـ أى : فى كتاب الله ـ اذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها ، حتى يكون الاعراب هو الذى يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها ، حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذى لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع اليه ، ولا ينكر ذلك الا من ينكر حسه ، والا من غالط فى الحقائق نفسه .

واذا كان الأمر كذلك ، فليت شعرى ، ما عذر من تهاون به ، وزهد فيه ؟ ولم ير أن يستقصيه من مصبه ، ويأخذه من معدنه ، ورضى لنفسه بالنقص والكمال لها معرض ، وأثر الغبينة[٣] وهو يجد الى ذلك سبيلا)[٤] .

وحسبنا أن نفهم فلسفته من عرضه هذا ، حيث يلزم خصمه بالاعتراف بحاجته الى علم النحو ، ويسوق له الأدلة ساطعة ، بألفاظ محكمة ، تدعو أصحاب العقول النابغة ، أن يحكموا بنبوغ هذا الفحل النحوى .

ماذا نقول بعد أن نقرأ قوله فى بيان أهمية الاعراب ـ ويريد بالاعراب : علم النحو من باب اطلاق الجزء ، وارادة الكل ، أو اطلاق الخاص وارادة العام ـ ؟ فقوله :

(اذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الاعراب هو الذى يفتحها ... الخ) هذا قول محكم نفهم منه ضابط الاعراب ، وفائدته التى يمكن أن نجنيها من وراء استخدامه مع تطبيق أحكامه . وقد أوضح هذا بأسلوب فلسفى ، جعل المعاند يعجز عن الجواب .

---

(٣) الغبينة : الخديعة ، يقال : لحقه فى تجارته غبينة .

(٤) دلائل الاعجاز : ٣٠ .

فالألفاظ مهما كانت فصيحة فهى مغلقة على معانيها ، حتى يأتى علم النحـو فيخرجها من بوتقتها ، ويضعها فى الترتيب والتركيب الذى تقتضيه أصـوله وقواعده ، وحسبما يقتضيه المقام ، فيكشف القناع عنها ، ويجليها فى أبهى معانيها ، فتبهر السـامع لأول وهلة ، وتبرز أغراضها التى كانت مختفية حسب مراد وهدف المتكلم .

أترى فنا من فنون علوم العربية عنده القدرة على هـذا الاخراج غير علم النحو ؟ انه الميزان الحساس للغة العرب ، وما يتصل بها من فنون ، وهـو الهادى الى كل هدف والكاشف عن كل معنى ، ويقرر عبد القاهر هـذه الحقيقة بقوله :

(انه المعيار الذى لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليـه ، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع اليه) أى أن المزية فى الكلام بحسن أو رجحان ، وفساده بالنقصان والاختلال والتنافر ، لا يتبين ذلك الا بعد عرضه على الميزان الحساس لقواعد علم النحـو .

ثم ينعى على خصمه فكره الضال ومغالطته للحقائق ، ولم يقف عند هـذا الحد ، بل بدأ يناقش خصـمه ، وذلك عـن طريق طرح التسـاؤلات المفروضة ، ويجيب عليهـا بالحجة القاطعة ، والبرهان السـاطع ، فيقول :

(فان قالوا : انا لم نأب صحة هـذا العلم ، ولم ننكر مكان الحاجة اليه فى معرفة كتاب الله — تعالى — وانما أنكرنا أشـياء كثرتموه بها ، وفضول قول تكلفتموها ، ومسائل عويصة تجشمتم الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شىء أكثر من أن تغربوا على السامعين ، وتعايوا[٥] بهـا الحاضرين .

قيل لهم : خبرونا عما زعمتم أنه فضول قول ، وعويص لا يعود بطائل ما هو ؟ فان بدءوا فذكروا مسائل التصريف التى يضعها النحويون

---

(٥) تعايوا : عياه اذا اعجزه .

الرياضة ولضرب من تمكين المقاييس فى النفوس ، كقولهم : كيف تبنى من كذا كذا ؟ وكقولهم : ما وزن كذا ؟ وتتبعهم فى ذلك الألفاظ الوحشية ... وكقولهم : فى باب ما لا ينصرف لو سميت رجلا بكذا ، كيف يكون الحكم ؟ وأشباه ذلك ، وقالوا : أتشكون أن ذلك لا يجدى الا كد الفكر ، واضاعة الوقت ؟

قلنا لهم : أما هذا الجنس ، فلسنا نعنيكم ان لم تنظروا فيه ، ولم تعنوا به ، وليس يهمنا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضعوه حيث أرتم .

فان تركوا ذلك وتجاوزوه الى الكلام على أغراض واضع اللغة ، وعلى وجه الحكمة فى الأوضاع وتقرير المقاييس التى اطردت عليها ، وذكر العلل التى اقتضت ألا تجرى على ما أجريت عليه ، كالقول فى المعتل وفيما يلحق الحروف الثلاثة التى هى (الواو والياء والألف) من التغيير بالابدال والحذف والاسكان ، أو ككلامنا مثلا على التثنية وجمع السلامة ، ولم كان اعرابهما على خلاف اعراب الواحد ؟ ولم تبع النصب فيهما الجر ؟ وفى النون انه عوض عن الحركة والتنوين فى حال ، وعن الحركة وحدها فى حال ، والكلام على ما ينصرف وما لا ينصرف ، ولم كان منع الصرف وبيان العلة فيه ؟ والقول على الأسباب التسعة ، وأنها كلها ثوان لأصول ، وأنه اذا حصل منها اثنان فى اسم ، أو تكرر بسبب صار بذلك ثانيا من جهتين ، واذا صار كذلك أشبه الفعل ، لأن الفعل ثان للاسم ، والاسم المقدم والأول ، وكل ما جرى هذا المجرى .

قلنا لهم : انا نسكت عنكم فى هذا الضرب أيضا ونعذركم فيه ، ونسامحكم على علم منا بأن قد أسأتم الاختيار ، ومنعتم أنفسكم ما فيه الحظ لكم ، ومنعتموها الاطلاع على مدارج الحكمة وعلى العلوم الجمة ، فدعوا ذلك وانظروا فى الذى اعترفتم بصحته ، وبالحاجة اليه ، هل حصلتموه على وجهه ؟ وأحكمتموه احكاما يؤمنكم الخطأ فيه ، اذا أنتم خضتم فى التفسير ، وتعاطيتم علم التأويل ، ووازنتم بين بعض الأقوال

وبعض ، وأردتم أن تعرفوا الصحيح من السقيم وأعدتم فى ذلك وبدأتم ، وزتم ونقصتم ...)[٦] .

وقبل أن نتابع المسيرة معه فى عرض النماذج المشرقة من كليات القواعد النحوية ، وبيان قيمتها بالأمثلة ليفحم خصمه أقول :

من خلال العرض السابق آنفا ، نرى أنه يوافق خصمه فى انكاره لبعض المسائل النحوية والصرفية ، حيث يقول له بعد أن عرض انكاره الذى طرحه افتراضا .

(أما هـذا الجنس فلسنا نعيبكم ان لم تنظروا فيه — . الخ) فقوله هـذا تخلص منه الى ما يلى :

أولا : انه بهـذا يجنح بعيدا عن العلل النحوية ، التى توسع فيها بعض النحويين ، وغالوا فيها ، ولاسيما نحاة الكوفة ، فقد أكثر بعضهم من العلل والمغالاة فيها ، التى قد تؤدى الى ضياع المعنى ، أو الاخلال بها ، الأمر الذى يرهق العقل بما لا ثمرة منه .

وان كنت لا أوافقه على هـذا الانكار المطلق ، بل أرى أنه كان يجب أن يحدد لخصمه المواطن التى يكثر فيها المغالاة ، والتى يستخدم فيها ألفاظا منفرة ، أو غريبة وحشية ، ويرشد خصمه الى قراءة هـذه المواطن ، ويأخذ منها ما يجد فيه فائدة لخدمة المعانى ، وللاحاطة بالقواعد كلها ، حتى لا نكون قد سـاعدنا على فتح باب لاهمال بعض أبواب النحـو والصرف .

ثانيا : ان عبد القاهر لم يتعصب للنحو كعلم ، وانما فهم النحو وألف فيه مصنفات ، ويعنى بقوله هـذا ، خدمة اللفظ والتراكيب ، كى يصل الى المراد وهو المعنى ، فما وجد فيه المعانى واضحة عرضه وأخذ به ، وما رآى فيه مغالاة أو نفورا تركه ، مع فهمه وتقنينه لجميع القواعد النحوية والصرفية .

---

(٦) دلائل الاعجاز : ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ .

ثالثا : نستطيع أن نقول : انه بذلك يخرج من دائرة العلة الفلسفية العقيمة ، الى دائرة فلسفة القواعد النحوية بمنهج جديد له أثره فى كتابه ، وذلك عن طريق تطويع هـذه القواعد لخدمة المعانى النحوية — حسبما ذكرت سابقا — .

رابعا : ان طرح هـذه الاحتمالات والتساؤلات التى يتوهمها من الخصم ، والجواب عليها يبرز شخصيته النحوية ، والى أى مدى يفهم دقائق هـذا الفن ، لأن ذكر بعض القواعد مجملة ، ثم تطبيقها فى أبواب كتابه مفصلة فيما بعد ، مع توجيهها وتعليلها ، والحكم عليهـا لا يكون ذلك الا من خبير بهذه الصناعة .

واذا تجاوزنا الكلام ، ووقفنا عند قوله : (فان تركوا ذلك وتجاوزه الى الكلام على أغراض واضع اللغة .... قلنا : انا نسكت عنكم فى هـذا الضرب أيضا ونعذركم فيه ، ونسامحكم على علم منا بأن قد أسأتم الاختيار ... الخ) .

وهنا نجده وان كان قد وافقهم ، الا أنه نعى عليهم وأرشدهم بفصيح الكلام المجمل ، بعد أن عذرهم وسامحهم ، وان كان فى ذلك تهكم بهم ، فهذا كلام الحكيم الذى يعرف دقائق الحكمة ، ثم يوجه العليل الى ما يشفى به نفسه

ولذا نجده يعرض بعض المسـائل والقضايا النحوية ، ليوجه بها خصمه الى ذوق القواعد وكيف يمكن أن يتذوق المعانى الخصوصية ، ولن يكون هـذا الا بفهم دقيق لعلم النحو ، وان كان سيذكر هنا بعض المسـائل النحوية مجملة ، الا أنه سيتعرض للتطبيق عليها بالتفصيل فى أبواب كتابه ، فيقول :

(وهل رأيتم اذ قد عرفتم صورة المبتدأ والخبر ، وأن اعرابهما الرفع ، أن تتجاوزوا ذلك الى أن تنظروا فى أقسـام خبره ، فتعلموا أنه يكون مفردا وجملة ، وأن المفرد ينقسم الى ما يحتمل ضميرا له ،

والى ما لا يحتمل الضمير ، وأن الجملة على أربعة أضرب ، وأنه لابد لكل كلمة وقعت خبرا لمبتدا من أن يكون فيها ذكر — أى ضمير — يعود الى المبتدأ ، وأن هـذا الذكر ربما حذف لفظا وأريد معنى ، وأن ذلك لا يكون حتى يكون فى الحال دليل عليه ، الى سـائر ما يتصل بباب الابتداء من المسائل اللطيفة ، والفوائد الجليلة التى لابد منها •

واذا نظرتم فى الصفة مثلا وعرفتم أنها تتبع الموصوف ، وأن مثالها قولك : جاءنى رجل ظريف ، ومررت بزيد الظريف ، هل ظننتم أن وراء ذلك علما ؟ وأن ههنا صفة تخصص ، وصفة توضح وتبين • ؟ وأن فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح ، كما أن فائدة الشياع[٧] غير فائدة الابهـام ، وأن من الصفة صفة لا يكون فيهـا تخصيص ولا توضيح ، ولكن يؤتى بهـا مؤكدة ، كقولهم :« **أمس الدابر** »[٨] وكقوله — تعـالى : « **فاذا نفخ فى الصـور نفخة واحـدة** »[٩] • وصفة يراد بهـا المدح والثناء ، كالصفات الجارية على اسـم الله — تعـالى جده — •

وهل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر ؟ وبين كل واحد منهما وبين الحال ؟ وهل عرفتم أن هـذه الثلاثة تتفق فى أن كافتها لثبوت المعنى للشىء ، ثم تختلف فى كيفية ذلك الثبوت •

وهكذا ينبغى أن تعرض عليهم الأبواب كلها واحدا واحدا ، ويسألون عنها بابا بابا ، ثم يقال : ليس الا أحد أمرين — اما أن تقتحموا التى

---

(٧) الشياع : الفشو والظهور •

(٨) هذا جزء من عجز بيت ذكره ابن جنى فى الخصائص ٢ : ٢٦٧ والبيت بتمامه انشده الأصمعى :

وأبى الذى ترك المئوك وجمعهم بصهاب هامدة كأمس الدابر

وقال عمران بن حطان :

خبلت غزالة قلبـه بفوارس تركت منـازله كأمس الدابر

وغزالة : امراة من الخوارج • وذكر فى هامش الخصائص ، أن الشطر الأخير من بيت الأصمعى نقل عن أبى على فى الحجة •

(٩) الحاقة : ١٣ •

لا يرضاها العاقل ، فتنكروا أن يكون بكم حاجة فى كتاب الله — تعالى — وفى خبر رسول الله — ﷺ — وفى معرفة الكلام جملة الى شىء من ذلك ، وتزعموا أنكم اذا عرفتم مثلا أن الفاعل مرفوع ، لم يبق عليكم فى باب الفاعل ما تحتاجون الى معرفته ، واذا نظرتم الى قولنا : زيد منطلق ، لم تحتاجوا من بعده الى شىء تعلمونه فى الابتداء والخبر ، وحتى تزعموا مثلا أنكم لا تحتاجون فى أن تعرفوا وجه الرفع فى (الصائبون) من سورة المائدة[١٠] الى ما قاله العلماء فيه ، والى استشهادهم بقول الشاعر[١١] :

والا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق[١٢]

وحتى كان المشكل على الجميع غير مشكل عندكم ، وحتى كأنكم قد أوتيتم أن تستنبطوا من المسألة الواحدة من كل باب مسائله كلها ، فتخرجوا الى فن من التجاهل ، لا يبقى معه كلام ، واما أن تعلموا أنكم قد أخطأتم حين أصغرتم أمر هذا العلم ، وظننتم ما ظننتم فيه ، فترجعوا الى الحق وتسلموا الفضل لأهله ، وتدعوا الذى يزرى بكم ، ويفتح باب العيب عليكم ، ويطيل لسان القادح فيكم)[١٣] .

أرأيت فلسفة نحوية تضارع هذه الفلسفة ؟ فقد عرض فيها عبد القاهر بعض أبواب النحو وما يتفرع عنها ، وأوضح ذلك ببعض الأمثلة ، وفى ذلك بيان شاق منه لخصمه ، فكأنه يقول له : هذا ظاهر القواعد النحوية ، أما من أراد أن يغوص وراء المعانى بعد فهمه للقاعدة فلابد أن يكون عنده نظر ثاقب ، وذوق رفيع ، ليصل الى ما وراء القاعدة ،

---

(١٠) آية : ٦٩ .

(١١) هو بشر بن أبى خازم الأسدى .

(١٢) قوله : (والا) أى ان لم تؤدوا النواصى المجزورة ، وتطلقوا الأسرى . وبغاة : ظالمون . والشاهد فيه : العطف على اسمها (ان) بعد مضى الخبر . ونقل سيبويه جواز العطف على محل اسم) ان (المفتوحة فى باب (علمت) واستدل بهذا البيت .

(١٣) دلائل الاعجاز : ٣٢ ، ٣٣ .

وفى ذلك اشارة فلسفية دقيقة ، وهى اذا كانت الفلسفة الجدلية تبحث فيما وراء الطبيعة ، فان الفلسفة النحوية تبحث وتغوص فيما وراء القاعدة ، على نمط هذا المنهج الذى سلكه عبد القاهر وأعطى لذلك اشارات فى كلامه (... أن تتجاوزوا ذلك الى أن تنظروا فى أقسام خبره ... وأن ذلك لا يكون حتى يكون فى الحال دليل عليه الى سائر ما يتصل بباب الابتداء من المسائل اللطيفة ، والفوائد الجليلة التى لابد منها .. واذا نظرتم فى الصفة مثلا ، ظننتم أن وراء ذلك علما ... الخ) .

وان المتأمل فى ذلك كله يلمس فلسفته واضحة لا غموض فيها ، ويزيد الأمر كشفا ووضوحا بقول مجمل وفقا لمنهجه ، يقول :

(وجملة ما أردت أن أبينه لك ، أنه لابد لكل كلام تستحسنه ولفظ تستجيده من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة ، وعلة معقولة ، وأن يكون لنا الى العبارة من ذاك سبيل ، وعلة صحة ما ادعيناه من ذلك دليل ... وانه على الجملة بحيث ينتقى لك من علم الاعراب خالصه وليه ، ويأخذ لك منه أناسى العيون ، وحباب القلوب ، وما لا يدفع الفضل فيه دافع ، ولا ينكر رجحانه فى موازين العقول منكر)[١٤] .

بهذا المنهج الدقيق المحكم المترابط ، دافع عبد القاهر عن علم النحو ، وأحبط حجج خصمه ، ولم يدع مجالا لعاقل أن يناقشه ، بعد أن ذكر الأدلة والبراهين الواضحة ، وهو يبغى من وراء ذلك كله بيان أهمية علم النحو وفائدته فى بيان مزية الكلام وجعله معيارا حساسا لصياغة التراكيب ، التى نجنى من ورائها المعانى النحوية ، والتى جعلها أصل نظريته فى (النظم) .

* * *

(١٤) دلائل الاعجاز : ٣٨ ، ٣٩ .

الفصـــل الثالث

النحو والفصاحة فى نظر عبد القاهر

بعد أن أوضحت فلسفة عبد القاهر فى مقدمته التى ذكرها فى بيان وجه الحاجة الى علم النحو ، ودفاعه عنه ، وذكرت هدفه من تأليف كتابه (دلائل الاعجاز) • وقد عرفنا أن القواعد النحوية من ثمارها ابراز المعانى ، وما يدور حولها من فصاحة وبيان ، وجدت أنه لزاما على أن تعرض لمفهوم النحو والفصاحة عند عبد القاهر ، والى أى مدى يكون ارتباط كل منهما بالآخر •

وقبل أن أبدأ الحديث عن الفصاحة عند عبد القاهر ، أجد بى حاجة لعرض نبذة عن معنى ومفهوم (الفصاحة والبلاغة والبيان) عند المتأخرين ، ليتضح الفرق بين مفهوم عبد القاهر ، ومفهوم المتأخرين ، وبذلك تبرز قيمة النحو وارتباطه بفصاحة الكلام عند عبد القاهر •

معانى المصطلحات البلاغية عند المتأخرين :

١ ــ **الفصاحة**[1] : تكون وصفا للمفرد ، أو للكلام ، أو للمتكلم ، ولكل منهـــا معنى :

(ا) فصاحة المفرد : خلوه من عيـــوب ثلاثة (تنافر الحروف ــ الغرابة ــ مخالفة القياس) •

(ب) فصاحة الكلام : خلوه من عيـــوب ثلاثة (ضعف التأليف ــ تنافر الكلمات ــ التعقيد اللفظى والمعنوى) •

(جـ) فصاحة المتكلم : ملكة راســـخة فى النفس ، يستطيع بهـــا المتكلم أن يعبر عن المقصود بكلام فصيح •

---

(١) انظر بغية الايضاح للقزوينى ١ : ١١ وما بعدها .

٢ ــ **البــلاغة**[٢] : هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، مع سلامته من العيوب التى تخل بفصاحته وفصاحة أجزائه .

٣ ــ **البيــان**[٣] : هو ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفــة فى وضوح الدلالة عليــه ، وهــذا الايراد للمعنى الواحد بطرق مختلفــة فى وضوح الدلالة عليــه له قواعد وضوابط يجمعها علم مستقل هو علم (البيــان) .

معانى هــذه الألفاظ عند عبد القاهر :

لقد استفتح عبد القاهر مقدمة كتابه (دلائل الاعجاز) بالحديث عن فضل العلم ، وتوضيح فضل علم البيان ، ونعى على الذين يجهلون حقيقته ومعناه ، وعرض آراء الطاعنين الذين يقللون من شأن الشــعر وعلم النحو ، وتعرض لهم ، ورد عليهم وردغهم ، ثم عقد فصلا حدد فيه مفهوم الفصاحة والبلاغة ، وما يجرى مجراهما ، فقال :

(البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة ، وكل ما شاكل ذلك مما يعبر عن فضــل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد[٤] .... وهى تدور حول وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة ثم تبرجها فى صورة هى أبهى وأزين وآنق وأعجب ، وأحق بأن تستولى على هو النفس ، وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب ... ولا جهة لاستعمال هــذه الخصال غير أن يؤتى المعنى من الجهة التى هى أصح لتأديته ، ويختار له اللفظ الذى هو أخص به ... الخ)[٥] .

اذن فما هو المصدر الذى يعتمد عليــه عبد القاهر ويعنيه ليأخذ منه المعانى ، حتى تكون صحيحة عند تأديتها ؟

---

(٢) بغية الايضاح ١ : ٢٦ .
(٣) بغية الايضاح ٣ : ٤ .
(٤) الدلائل : ٣٩ ، ٤٠ .
(٥) الدلائل : ٤٠ .

وهنا تتجلى فلسفة عبد القاهر التى أوقفت الباحثين كل واحد يفهمها من جانب يجد فيه شعاع النور — وحقيقة ألمسها وأشعر بها الحس الباطنى ، وهى أن عبد القاهر كان مخلصا كل الاخلاص فى أثناء تصنيف كتابه ، فالداعى صادق ، والدعوة التى يعرضها صادقة وهى (اعجاز القرآن) • فليس بعيب بل من الاعجاز القرآنى أن يختلف الباحثون فى آرائهم ونتائجهم ، لأن الكل يهدف الى تنزيه القرآن الكريم، واظهار أسمى درجات الاعجاز فى مبناه ومعناه •

وأعود الى المصدر الذى يعنيه عبد القاهر فأقول : ان المصدر الذى يعده عبد القاهر عمادا وقاعدة ركيزة يبرز بها فصاحة الكلام ، وبيان حسنه وقبحه ، ومزيته وفساده ، انما هو علم النحو ، لأن مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، بمعنى اشتماله على الخصائص واللطائف والدقائق التى تتناسب — أى تتطابق — مع الحال والمقام ، الذى سبق الكلام من أجله ، لا يمكن أن يكون عند المتكلم القدرة على ابراز هذه المعانى الدقيقة ، الا اذا كان عالما متقنا للأصول والقواعد النحوية ، ومن هنا يتضح لنا الى أى حد ومدى ترتبط فصاحة الكلام بالقواعد النحوية ، ويبرز عبد القاهر هذه الحقيقة عند الرد على الذين يجهلون حقيقة علم البيان ومعناه ، ويقللون من شأن علم النحو ، ويزهدون فيه — حسبما أوضحت فى الفصل السابق — فنرى أنه يعد (علم الاعراب كالناسب — أى المبين لأصول المعانى والموضح لها — الذى ينميها الى أصولها ، ويبين فاضلها من مفضولها)[٦] •

فعلم النحو هو العلم الذى يعتد به فى ابراز اللطائف ، والخصائص والدقائق ، التى تتفق مع مطابقة الكلام لمقتضى الحال •

ولذا استطاع بمنهجه الدقيق أن يفلسف القواعد النحوية لخدمة المعانى التى يهدف اليها المتكلم •

---

(٦) الدلائل : ١٥ .

وتتضح هذه الحقيقة فى أثناء كلامه عن مزية الكناية والاستعارة على ظاهر الكلام ، وأن المجاز أبدا أبلغ من الحقيقة ، وأن المزية لا ترجع الى المعانى فى ذاتها ، ولكن الى الطريقة التى تثبت بها المعانى ، فيصدر حكما عاما وقاعدة تطرد فى كل كلامه فيقول :

(هذا ما ينبغى للعاقل أن يجعله على ذكر منه أبدا ، وأن يعلم أن ليس لنا اذا نحن تكلمنا فى البلاغة والفصاحة مع معانى الكلم المفردة شغل ، ولا هى منا بسبيل ، وانما نعمد الى الأحكام التى تحدث بالتأليف والتركيب ..)[٧] .

وليس هناك من أحكام لتأليف الكلام وتركيبه الا القواعد والأصول النحوية ، بدليل أنه ذكر الأدلة على كلامه بعرض النماذج من الأمثلة التى نلمس فيها فلسفته فى تطبيق هذه القاعدة للوصول الى مراده ، كقـــوله[٨] :

وسالت بأعناق المطى الأباطح[٩]

أراد أنها سارت سيرا حثيثا فى غاية السرعة ، وكانت سرعة فى لين وسلامة ، وكأنها كانت سيولا وقعت فى تلك الأباطح فجرت بهـا ، وقـول الآخر[١٠] :

سالت عليه شعاب الحى حين دعا أنصـــاره بوجـوه كالـدنانير

أراد أنه مطاع فى الحى ، وأنهم يسرعون الى نصرته ، وقـول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له أنه مؤدب :

---

(٧) دلائل الاعجاز ٥٦ ، ٥٧

(٨) هو كثير عزة .

(٩) هذا عجز البيت وصدره : وشدت على حدب المهارى رحالنا .

(١٠) هو سبيع بن الخطيم التميمى .

عـــودته فيمـــا أزور حبـــائبى ... اهمـــاله وكـــذا كل مخـــاطرى
واذا احتبى قربوســـه بعنانـــه ... علك الشكيم الى انصراف الزائر(١١)

فالغرابة هنا فى الشبه نفسه ، وفى أن استدرك أن هيئة العنـــان فى موقعة من قربوس السرج كالهيئة فى موقع الثوب من ركبة المحتبى • وليست الغرابة فى قوله :

وســـالت بأعناق المطى الأباطح

على هذه الجملة — أى : على النمط — وذلك أنه لم يغرب ، لأن جعل المطى فى سرعة سيرها ، وسهولة كالمـــاء يجرى فى الأبطح ، فان هذا شبه معروف ظـــاهر •

ولكن الدقة واللطف فى خصوصية أفادها ، بأن جعل (ســـال) فعلا للأبطح ، ثم عداه بالباء ، ثم بأن أدخل الأعناق فى البيت فقـــال : (بأعناق المطى) ولم يقل : بالمطى ، ولو قال : سالت المطى ، لم يكن شيئا وكذلك الغرابة فى البيت الآخر ليست فى مطلق معنى (ســـال) ولكن فى تعديته بعلى والباء ، وبأن جعله فعلا لقوله : (شعاب الحى) • ولولا هذه الأمور كلها لم يكن هذا الحسن ، وهذا موضع يدق الكـــلام فيه(١٢) •

فانظر كيف جعل الدقة واللطف فى خصوصية أفادها علم النحو فى تطبيق قواعده ، وقد جعل من (دقيق ذلك وخفيه أنك ترى الناس اذا ذكروا قوله — تعالى — : « **واشتعل الرأس شيبا** »(١٣) **لم يزيدوا فيه** على ذكر الاستعارة ، ولم ينسبوا الشرف الا اليها ، ولم يروا للمزية موجبا سواها ، هكذا نرى الأمر فى ظاهر كلامهم ، وليس الأمر على ذلك ،

---

(١١) احتبى بالثوب : جمع بين ظهـــره وســـاقيه بعمامة ونحوهـــا الشكيم : جمع شكيمة وهى الحديدة المعترضة فى فم الفرس من اللجام .
(١٢) دلائل الاعجاز : ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ .
(١٣) مريم : ٤

ولا هذا الشرف العظيم ، ولا هذه المزية الجليلة ، وهذه الروعة التى تدخل على النفوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة ، ولكن لأن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه الى الشىء وهو لما هو من سببه[١٤] فيرفع به ما يسند اليه ، ويؤتى بالذى الفعل له فى المعنى منصوبا بعده ، مبينا أن ذلك الاسناد وتلك النسبة الى ذلك الأول ، انما كان من أجل هذا الثانى ، لما بينه وبينه من الاتصال والملابسة ، كقولهم : طاب زيد نفسا ، وقر عمرو عينا ، وتصبب عرقا ، وكرم أصلا ، وحسن وجها ، وأشباه ذلك ، مما نجد الفعل فيه منقولا عن الشىء الى ما ذلك الشىء من سببه ، فيرفع به ما يسند اليه ، ويؤتى بالذى الفعل له فى المعنى منصوبا بعده ، مبنيا ، أى : ذلك الاسناد وتلك النسبة الى ذلك الأول ، انما كان من أجل هذا الثانى ، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة ، كقولهم : طاب نفسا ، وقر عينا ، وتصبب عرقا ، وأشباه ذلك مما تجد الفعل فيه منقولا عن الشىء الى ما ذلك الشىء من سببه)[١٥] .

هذه المعانى والتوجيهات الرشيدة ، استقاها عبد القاهر من منبعها الأصيل عند النحاة وصاغها بأسلوبه الفلسفى المعهود ، وأصول هذا الكلام منثورة فى كتب النحاة الأول فى (باب التمييز) وهذا الضرب من التمييز المنقول ، فقولك : تصبب عرقا ، وحسن وجها ، وطاب نفسا .. وما شابه ذلك ، ، كان الأصل فيه : تصبب عرقه ، وحسن وجهه ، وطابت نفسه ، ثم نقل الفعل عن فاعله ، وجعل لما هو من سببه للتصرف فى الكلام والاتساع فيه[١٦] .

ويدور عبد القاهر حول هذه المعانى ليبرز جمال المعانى النحوية فى قوله ــ تعالى : « **واشتعل الرأس شيبا** » على معنى (أن اشتعل للشيب فى المعنى ، وان كان هو للرأس فى اللفظ ، كما أن طاب للنفس ، وقر

---

(١٤) وهو أى الفعل لشىء هو أى ذلك الشىء ، كالشيب مثلا من ..
(١٥) دلائل الاعجاز ٧٨ ، ٧٩ .
(١٦) ايظر التبصرة والتذكرة للصيمرى ١ : ٣١٦ ..
(١٧) انظر التبصرة والتذكرة للصيمرى ١ : ٣١٦

للعين ، وتصبب للعرق ، وان أسند الى ما أسند اليه ، ليبين أن الشرف كان ، لأن سلك فيه هذا المسلك ، وتوخى به هذا المذهب ٠٠٠٠ وأخذ يبرز المعانى ويوجهها من وحى القواعد النحوية — الى أن قال : واعلم أن فى الآية شيئا آخر من جنس النظم ، وهو تعريف الرأس بالألف واللام ، وافادة معنى الاضافة من غير اضافة وهو أحد ما أوجب المزية ، ولو قيل : واشتعل رأسى فصرح بالاضافة لذهب بعض الحسن)[١٧] ٠

ومن أراد مزيدا من فلسفته فى تطويع القواعد النحوية لخدمة المعانى فى هـذا المجال ، واظهار جمالها فى التراكيب النحوية ، والشـواهد الشعرية ، فليعمد الى قوله بعد عرض أبيات البحترى :

بلـونا ضرائب من قـد نرى ... فما ان رأينا لفتح ضريبـا[١٨]
هـو المـرء أبدت له الحـادثا ... ت عزما وشيكا ورأيا صليبا[١٩]
تنقـل فى خـلقى سـؤدد ... سماحا مرجى وبأسـا مهيبـا
فكالسـيف ان جئته صارخـا ... وكالبحـر ان جئته مسـتثيبا

(فاذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك ، ووجدت لها اهتزازا فى نفسك ، فعد فانظر فى السبب ، واستقص فى النظر ، فانك تعلم ضرورة أن ليس الا أنه قدم وأخر ، وعرف ونكر ، وحذف وأضمر ، وأعاد وكرر ، وتوخى على الجملة وجها من الوجوه التى يقتضيها علم النحو ، فأصاب فى ذلك كله ، ثم لطف موضع صوابه ، وأتى مأتى يوجب الفضيلة ، أفلا ترى أن أول شىء يروقك منها قوله : (هو المرء أبدت له الحادثات) ثم قوله : (تنقل فى خلقى سؤدد) بتنكير السؤدد واضافة المخلقين اليه ، ثم قوله : (فكالسيف) وعطفه بالفاء مع حذف المبتدا ، لأن المعنى لا محاله فهو كالسيف ٠ ثم تكريره الكاف فى قوله : (وكالبحر)

---

(١٧) دلائل الاعجاز : ٧٩

(١٨) بلاه يبلوه : اختبره ، والضرائب جمع كريب والضريب المعول : الصنف ، والضريب الثانى : المثل .
(١٩) الوشيك : السريع ، والصليب : الشديد .

ثم أن قرن الى كل واحد من التشبيهين شرطا جوابه فيه — أى فى كل واحد — ثم أن أخرج من كل واحد من الشرطين حالا على مثال ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله : (هناك) و (مستثبيا) ههنا .

لا ترى حسنا تنسبه الى النظم ، ليس سببه ما عددت ، أو ما هو فى حكم ما عددت)[٢٠] .

ثم يستأنف كلامه ليزيد القضية وضوحا فيقول : (وان أردت أظهر أمرا فى هذا المعنى فانظر الى قول ابراهيم بن العباس :

فلو اذ نبا دهـر وأنكر صاحب ... وسلط أعـداء وغـاب نصـير
تكون عن الأهواز دارى بنجوة ... ولكن مقادير جـرت وأمـور
وانى لأرجو بعـد هـذا محمدا ... لأفضـل ما يرجى أخ ووزيـر

فانك ترى ما ترى من الرونق والطلاوة ، ومن الحسن والحلاوة ، ثم تتفقد السبب فى ذلك ، فتجد انما كان من أجل تقديمه الظرف الذى هو (اذ نبا) على عامله الذى هو (تكون) وأن لم يقل : فلو لم تكون من الأهواز دارى بنجوة اذ نبا دهر ، ثم أن قال : (تكون) ولو لم يقل كانت ، ثم أن نكر (الدهر) ولم يقل (اذ نبا الدهر) ثم أن ساق هذا التنكير فى جميع ما أتى به من بعد ، ثم أن قال : (وأنكر صاحب) ولم يقل : (وأنكرت صاحبا) لا ترى فى البيتين الأولين شيئا غير الذى عددته لك ، تجعله حسنا فى النظم ، وكله من معانى النحو كما ترى ...)[٢١] .

وعلى ضياء هذا المنهج النحوى الفريد فى توجيهاته للقواعـد بتطويعها لخدمة المعانى ، تابع عبد القاهر مسيرته فى كتابه الدلائل ، يسوق النصوص والأساليب ، ويعرضها على الأصول النحوية ، ثم يوجهها بمنهج فلسفى دقيق أبهر العقول ، وفتح آفاقا جديدة فى المحيط

---

(٢٠) دلائل الاعجاز : ٦٧ ، ٦٨

(٢١) دلائل الاعجاز : ٦٨ ، ٦٩

النحوى ، وكأنه يدعو الى عودة لما كان عليه سلفنا الصالح ، لأن هذا هو دأب النحوى الذى يفهم أسرار علمه ، ويضع يده على دقائقه ، حتى يصل الى المعانى التى هى ثمار هذه القواعد .

هذا ، واذا كان البلاغيون يفرقون بين منهجين فى عرض القواعد البلاغية عندهم .

أحدهما : المنهج الأدبى : وهو ذلك المنهج الذى يتسم بالذوق الرفيع ، ويقوم على المزج والخلط بين قواعد البلاغة وحقلها وهو الأدب ، فانهم عدوا عبد القاهر اماما لهذا المنهج . وفى رأيى أن عبد القاهر لم يوضع هذا الموضع فى نظر البلاغيين ، الا بما له من قدم راسخة فى فلسفته للقواعد النحوية ، وتطويعها لخدمة المعانى ، وهو لم ينظر فى ذلك الوقت الى كونه يرتب أو يضع مقاييس وضوابط بلاغية ، ولكن هو ذلك المنهج الدقيق الذى ارتضاه طريقا له للوصول الى هدفه فى ساحة هذا المحيط النحوى .

الثانى : المنهج الفلسفى : هو ذلك الذى يقوم على الفصل التام بين القواعد البلاغية والأدب واخضاع تلك القواعد للمنطق والفلسفة ، ويطلقون عليه المنهج الفلسفى ، وامامهم فيه هو السكاكى ، المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .

واذا كان السكاكى رائدا للمدرسة الكلامية فى البلاغة ، فانه قد تتلمذ الى حد كبير على الامام عبد القاهر ، فضلا عن كونه عالما نحويا وشرح كتاب (الجمل) لعبد القاهر[٢٣] . وعلى الرغم من هذا ، فانه جنح عن أسلوب عبد القاهر فى صياغته وفهمه للقواعد النحوية ، وأثرها فى الأساليب والتراكيب وما تؤديه من فصاحة وبلاغة ، ومال الى الفلسفة

---

(٢٣)) الصيغة الفلسفية لبلاغة السكاكى (بحث مقدم من أ . د / سيد حجاب ص ٣٢٩ نشرته مجلة كلية اللغة العربية — جامعة الامام محمد بن سعود ١٩٧٨ م ١٣٩٨ هـ

والمنطق ، يستقى منهما حدوده وتقسيماته ومنهجه ، وبذلك لم يفهم عبد القاهر ، ولم يستفد منه من هذه الناحية ، وان كان قد استفاد منه فى جوانب أخرى ، حيث كان يأخذ الفكرة ويطوعها لمنهجه الفلسفى ، الذى استفاده من المتكلمين ، وبذلك أصبحت للبلاغة ومصطلحاتها تعريفات ومفاهيم تخالف منهج عبد القاهر السابق عرضه بمفهومه النحوى ، من غير نظرة منه الى وضع ضوابط لعلم البلاغة .

ولكن كان قصده هو بسط المعانى النحوية ، مستلهما ذلك من قواعد علم النحو لابراز فصاحة الكلام وبلاغته ، وبلوغه حد الاعجاز فى كتاب الله — تعالى — ليجعل ذلك سبيلا للتدليل على اظهار صحة ما ذهب اليه ، وهو الاعجاز القرآنى ، عن طريق فصاحة كلامه ومعانيه المفهومة من التراكيب القرآنية ، ليتحدى بذلك الطاعنين ويعجزهم عن الوقوف أمامه .

موقفه من الاستعارة والكناية والمجاز :

ان هذه الألفاظ وما يدور فى فلكها ، تعد فى نظر عبد القاهر من المعانى النحوية (التى هى من مقتضيات النظم ، وعنها يحدث ، وبها يكون ، لأنه لا يتصور أن يدخل شىء منها فى الكلام وهى أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو ، فلا يتصور أن يكون ههنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألف مع غيره ، أفلا ترى أنه ان قدر فى اشتعل) من قوله تعالى — : « **واشتعل الرأس شيبا** »[٢٣] ألا يكون الرأس فاعلا له ، ويكون (شيبا) منصوبا عنه على التمييز ، لم يتصور أن يكون مستعارا ، وهكذا السبيل فى نظائر الاستعارة)[٢٤] .

* * *

---

(٢٣) مريم : ٤

(٢٤) دلائل الاعجاز : ٢٥٩

الفصـــل الرابع

فلسفة عبد القاهر النحوية فى قضية النظم

لقد أثبت فى الفصل الأول من الباب الثانى أن الذين وضعوا اللبنات الأولى ، فيما سماه عبد القاهر من بعدهم (بالنظم) انما هم النحاة الأولون ، لأنهم لم يضعوا القواعد النحوية فى قوالب مغلقة ، كأصول لعلم النحو لضبط أواخر الكلمات ، بل كانوا أصحاب ذوق رفيع ، وكانت المعانى النحوية لها تصورات فى عقولهم ، وكانوا يعبرون عنها بايجاز — حسبما يقتضيه المقام فى عصورهم — ومؤلفاتهم التى بين أيدينا تشهد بهذه الحقيقة ، مثل الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والخصائص لابن جنى ، وكتب اعراب القرآن ومعانيه ، ومعانى الشعر ، وشرحهم للقواعد والشواهد ، وابراز ما فيها من جمال ، ومؤلفاتهم فى ذلك أكثر من أن تعد .

ثم جاء عبد القاهر الجرجانى ، فتتلمذ على أعلامهم ، وقرأ مؤلفات سابقيه ، واستفاد منها وأشار الى ذلك مجملا بقوله :

(... وقد علمت اطباق العلماء على تعظيم شأن النظم ، وتفخيم قدره ، والتنويه بذكره ، واجماعهم أن لا فضل مع عدمه ... الخ)[١] .

هذا ، فضلا عن استقائه من معين من سبقوه مسترشدا بآرائهم ، ومستلهما الحق من مصنفاتهم ، ذاكرا اياهم فى كتابه (دلائل الاعجاز) . فأفاد من صاحب الكتاب سيبويه[٢] ، وأبى الحسن الأخفش[٣] ، وأبى العباس المبرد[٤] ، وأبى اسحاق الزجاج[٥] ، وأبى بكر بن السراج[٦] ،

---

(١) دلائل الاعجاز : ٦٣ ، ٦٤
(٢) دلائل الاعجاز : ٨٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٥٣ ، ٢١٩ ، ٢٣٧
(٣) دلائل الاعجاز : ١٥٣ ، ٢١٦ ، ٢١٧
(٤) دلائل الاعجاز : ٢١٥ ، ٢٢٠
(٥) دلائل الاعجاز : ٢٢٤ ، ٢٨٥
(٦) دلائل الاعجاز : ١٥٤

وأبى العبـاس ثعلب[٧] ، وابن الأنبـارى[٨] ، والشـيخ أبى على الفارسى[٩] ، وصرح أنه أفاد من الشيرازيات والاغفال والتذكرة ، فضلا عن شرحه المبسوط لكتاب (الايضاح) وكلها لأبى على • وكذلك نقـل عن بعض اللـغويين كـأبى عبيـدة[١٠] ، وبعض الـراوة كـخلف بن أحمر[١١] ، والقاضى عبد الجبار أبى الحسن[١٢] ، من المتكلمين ، وأبى عثمان الجاحظ[١٣] ، وغيرهم •

وكان يقرر أقوال النحويين ، مسترشدا بآرائهم ، ويشير الى ذلك بقوله : (وقال النحويون[١٤] •• ومما يوهم ذلك قول النحويين فى باب (كان)[١٥] ••• ويقول ناس من النحـويين[١٦] ••• وقولهم[١٧] •• وقالوا[١٨] ••• يريد النحويين • الى غير ذلك من الاشارات ، التى تدل على مدى تشبعه بالمـادة النحوية واللغوية ، وتعطينا مؤشرا الى المنبع الأصيل الذى ارتوى منه عقل عبد القاهر ، ثم بدأ يؤلف كتابه (دلائل الاعجاز) الذى أقام عمده على نظريته فى (النظم) •

من أجل ذلك خصصت الفصل الثانى من الباب الثانى ، أبرزت فيه جهود النحاة بالتزامهم فى مؤلفاتهم بالمعانى النحوية مع القاعدة ، من غيرأن يحددوا مفهوما للنظم ، اللهم الا الجذور التى نثرت فى مؤلفاتهم ، وبخاصة ما وقفنا عليه من تصريحات واضحة المعالم عن مفهوم النظم ،

---

(٧) دلائل الاعجاز : ١٨٦ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧
(٨) دلائل الاعجاز : ٢١٥
(٩) دلائل الاعجاز : ١٠٥ ، ١٤٤ ، ٢٣٣ ، ٢٤٨
(١٠) دلائل الاعجاز : ١٧٧
(١١) دلائل الاعجاز ٢١٧
(١٢) دلائل الاعجاز : ٣٣٠
(١٣)دلائل الاعجاز : ٤٩ ، ١٢٠ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ٢٠٠ ، ٢١٧ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٣٠٨ ، ٣٣١ ، ٣٥٨
(١٤) دلائل الاعجاز : ٨٣
(١٥) الدلائل : ١٣٣
(١٦) الدلائل : ٢٢٣ ، ٢٣٨
(١٧) الدلائل : ١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٦
(١٨) الدلائل : ١٤١

وذلك فى المناظرة التى دارت بين أبى سعيد السيرافى ، النحـوى ، ومتى بن يونس الفيلسوف •

وأنه على الجملة ، فان مؤلفات النحاة السابقين على عبد القاهر ، كانوا يجمعون فى كتبهم بين القواعدوالمعانى النحوية •

أما عبد القاهر فبعد أن درس النحو دراسة واعية ، وغذى عقله ببعض الثقافات الأخرى ، استطاع بمواهبه الفائقة ، وفلسفته النحوية النادرة ، أن يفصل المعانى النحوية مستلهما اياها من القواعد والأصول النحوية ، وقد أسس نظريته فى كتابه الدلائل الذى خصصه لذلك ، على الجذور والعمد التى تركها له النحاة •

فأصبح بنا حاجة أن نتعرف على فلسفته فى النظم ، ومنهجه فيه ، وحسبى فى هذا الفصل أن أتعرض لمعنى النظم عند عبد القاهر ، وبيان فلسفته فى توضيح أهمية النظم ، ومزيته فى حسن الكلام وقبحه ، مما يجعلنى أقسم هذا الفصل الى أربعة مباحث •

* * *

المبحث الأول

التعريف بالنظم

النظم فى اللغـــة :

التأليف وضم الشىء الى شىء آخر ، وكل شىء قرنته بآخر فقد نظمته ، ونظمه تنظيما ألفه وجمعه فى سلك فانتظم وتنظم ، ومنـه نظمت الشعر ونظمته(١٩) •

وحول هذا المعنى يدور حديث عبد القاهر عن الفرق بين نظم الحروف ، ونظم الكلمات فالفرق (بين قولنا : حروف منظومة ، وكـلم

---

(١٩) تاج العروس (نظم) •

منظومة . وذلك أن نظم الحروف ، هو تواليها فى النطق فقط ، وليس نظمها بمقتضى عن معنى ، ولا الناظم لها بمقتف فى ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى فى نظمه لها ما تحراه ، فلو أن واضع اللغة كان قد قال : (ربض) مكان (ضرب) لمـا كان فى ذلك ما يؤدى الى فساد .

وأما نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك ، لأنك تقتضى فى نظمها آثار المعانى ، وترتيبها على حسب ترتيب المعانى فى النفس ، فهو اذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذى معناه : ضم الشىء الى شىء كيف جاء واتفق . لذلك كان عندهم نظيرا للنسـج والتأليف والصياغة ، والبناء والوشى والتحبير ، وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضى كونه هناك ، وحتى لو وضع فى مكان غيره لم يصلح ...)[٢٠] .

ثم يبرز فائدة هذا الفرق ، ليتضح أمامنا ما يهدف اليه ، على معنى أنه (ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها فى النطق ، بل أن تناسقت دلالتها ، وتلاقت معانيها على الوجه الذى اقتضاه العقل ...)[٢١] .

وتتجلى فلسفته فى بيان وجه الدلالة على هـذا الفرق ، فيقول : (.. وأى مساغ للشك فى أن الألفاظ لا تستحق من حيث هى ألفاظ أن تنظم على وجه دون وجه ، ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التى هى لغات دلالتها ، لمـا كان شىء منها أحق بالتقديم من شىء ، ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم ... لو كان القصد بالنظم الى اللفظ نفسـه دون أن يكون الغرض المعانى فى النفس ، ثم النطق بالألفاظ على حذوها ، لكان ينبغى أن لا يختلف حال اثنين فى العلم بحسن النظم ، أو غير الحسن فيه ، لأنهما يحسان بتوالى الألفاظ فى النطق احساسا واحدا ، ولا يعرف أحدهما فى ذلك شيئا يجهله الآخر ... وكيف تكون مفكرا فى

---

(٢٠) دلائل الاعجاز : ٤٤

(٢١) دلائل الاعجاز : ٤٥

نظم الألفاظ وأنت لا تعقل لها أوصافا وأحوالا ، واذا عرفتها عرفت أن حقها أن تنظم على وجه كذا ...

وان كنت تعلم أنهم استعاروا النسج والوشى والنقش والصباغة لنفس ما استعاروا له النظم ، فكان لا يشك فى أن ذلك كله تشبيه وتمثيل يرجع الى أمور وأوصاف تتعلق بالمعانى دون الألفاظ ، فمن حقك أن تعلم أن سبيل النظم ذلك السبيل ...)[٢٢] .

فهذه فلسفة المتحرى الدقيق لألفاظ اللغة ، الذى يعرف منابعها ، ويملك القدرة على وضعها فى مواضعها الصحيحة لتؤدى معناها ، وبخاصة وأنه لا يتصور أن نعرف للفظ موضعا من أن نكون قد وقفنا على معناه ، ويبرز هذه الحقيقة بقوله : لا يجب (أن تتوخى فى الألفاظ من حيث هى ألفاظ ترتيبا ونظما ، وانك تتوخى الترتيب فى المعانى ، وتعمل الفكر هناك ، فاذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ ، وقفوت بها آثارها ، وأنك اذا فرغت من ترتيب المعانى فى نفسك ، لم تحتج الى أن تستأنف فكرا فى ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعانى ، وتابعة لها ولاحقة بها ، وأن العلم بمواقع المعانى فى النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها فى النطق)[٢٣] .

وبذلك يمكننا أن نقول : ان اللغة هى المعانى التى تكمن فى ذهن الانسان ، ثم يرتب هذه المعانى على نسق هو مراده الذى يهدف اليه ، وبعد ذلك يبحث عن الألفاظ التى يمكن أن تكون من وجهة نظره أداة وخادمة لأداء المعانى . فاذا وفق فى جمع الألفاظ المفردة وأراد أن يضعها على النسق الذى يجد فيه هدفه ، فلابد أن يعمد الى علم النحو ، وينظر فى قواعده وأصوله ، ثم يرتب كلامه وفقا لهذه القواعد ، حتى تصيب المفصل ، عندئذ تبرز المعانى واضحة ، وتكون ثمرة لتطبيق هذه القواعد ،

---

(٢٢) دلائل الاعجاز : ٤٦

(٢٣) دلائل الاعجاز : ٤٧

وليس هذا فى مقدور كل الناس الا من أوتى فهم علم النحو ، وكان عنده من الذوق والملكة التى تؤهله لهذا التقنين الدقيق .

ويعبر عبد القاهر عن هذه المعانى كلها فى معنى النظم عنده فيقول : (واعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشىء منها)(٢٤) .

ثم نراه يسوق لذلك الأدلة والنماذج المجملة ، ليضع أيدينا على معنى النظم قولا وتطبيقا (وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه ، فينظر فى الخبر الى الوجوه التى تراها فى قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق ، وفى الشرط والجزاء الى الوجوه التى تراها فى قولك : ان تخرج أخرج ، وان خرجت خرجت ، وان تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج ان خرجت ، وأنا ان خرجت خارج .... الخ)(٢٥) وتابع حديثه عن وجوه الحال ، والحروف التى تشترك فى معنى ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية ، وفى الجمل ومواضع الفصل والوصل فيها ، وغير ذلك من مواضع التعريف والتنكير والتقديم والتأخير فى الكلام ، والحذف والاضمار والاظهار ، وكل ذلك بايجاز ترك تفصيل القول فيه لأبواب وفصول الكتاب ، ثم قرر حكمه النهائى فى قضية (النظم) بقوله :

(هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا وخطؤه ان كل خطأ الى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم ، الا وهو معنى من معانى النحو ، قد أصيب به موضعه ، ووضع فى حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستعمل فى غير ما ينبغى له ،

---

(٢٤) دلائل الاعجاز : ٦٤

(٢٥) دلائل الاعجاز : ٦٤

فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه الا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل الى معانى النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه)[٢٦] .

وهذا ما يمكن أن أسميه (بالنحو الأسلوبى ، أو النحو التركيبى ، أو النحو التطبيقى) لأن المعانى النحوية كما نرى منسبكة مع القواعد ، واننى اذ أعنى بفصل المعانى الذى أشرت اليها فى نهاية التقديم لهذا الفصل ، هو فصلها — أى المعانى النحوية — فى كتاب مستقل ، وبمنهج مستقل ، مع وضع القواعد النحوية فى الاعتبار أنها الأساس فى توجيه هذه المعانى ، فان فساد النظم واختلاله والعيوب التى تكون فى التأليف ، يرجع ذلك كله الى عدم الالتزام بالقوانين النحوية .

واذا كان البلاغيون يقولون : ان معانى النحو المـرادة عنـد عبد القاهر ، هى المعانى الثانوية ، ومرادهم بالثانوية : الخصوصيات التى تراعى فى الكلام عند صياغته[٢٧] .

أقول : وهل تأتى هذه الخصوصيات دون مراعاة قواعد النحـو وأصوله ؟ فمثلا : تأكيد الكلام للمنكر ، هل يأتى هكذا دون قاعدة تضبطه ؟ أم أن له قواعد فى علم النحو يجب مراعاتها ومراعاة الفروق الدقيقة بين أساليب التأكيد وحروفه ، مما هو مبسوط فى كتب النحو ، وكذلك معرفة خصوصيات المعانى من الفروق فى الخبر والحال ، والتقديم والتأخير ، والحذف والاضمار .. كل هذا لا يمكن معرفته والوقوف على خصوصياته ، الا بفهم وتذوق القوانين النحوية ، لأن معنى توخى المعانى النحوية : هو التحرى الدقيق فى قوانين النحو للوصول الى القصد ، يقال : توخيت الشىء أتوخاه توخيا اذا قصدت اليه وتعمدت فعله ، وتحريت فيه[٢٨] .

---

(٢٦) دلائل الاعجاز : ٦٥

(٢٧) بغية الايضاح ١ : ٣٠

(٢٨) لسان العرب (وخى) .

وعلى ضوء هذا نستطيع أن نقول بعد أن عرفنا معنى النظم وفائدته عند عبد القاهر : ان كتاب (دلائل الاعجاز) ما هو الا ثمرة من ثمار علم النحو التى تمخضت عنه ثقافة عبد القاهر النحوية ، وسأبسط القول — ان شاء الله تعالى — فى الفصول والمباحث القادمة فى هذا الباب لتحقيق القول فيما ذهبت اليه .

المبحث الثانى
النحو أساس للنظم

مما سبق ذكره فى المبحث الأول نعلم أنه لا سبيل لعبد القاهر فيما ذهب اليه فى كتابه الدلائل الا بما لديه من ثقافة نحوية مقننة ، يضاف اليها ذوقه الدقيق ، وحسه المرهف ، عند أداء المعانى التى يثبت بها أن النظم هو ثمرة النحو ، لأنه لا يمكن أن ننظم كلاما بدون قواعد النحو ، وكذلك لا يمكن أن يكون لدينا من القواعد المضبوطة بمقاييس وأصول دقيقة من غير أن يكون لها نظم من الكلام قد قصد ترتيبه وفقا لهذه القواعد .

وعلى ضوء هذا يقرر عبد القاهر ، أنه ما دمت قد (عرفت أن مدار أمر النظم على معانى النحو ، وعلى الوجوه والفروق التى من شأنها أن تكون فيه . فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها ، ثم اعلم أن ليست واجبة لها فى أنفسها[٢٩] ، ومن حيث هى على الاطلاق ، ولكن تعرض بحسب المعانى والأغراض التى يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض . تفسير هذا أنه اذا راقك التنكير فى سؤدد ، من قوله :

تنقل فى خلقى سؤدد[٣٠]

---

(٢٩) الضمير يعود الى الفروق والوجوه التى اشار اليها من التعريف والتنكير ... الخ الدلائل ٦٤ ، ٦٥

(٣٠) هذا صدر بيت ضمن ابيات للبحترى سبق التعليق عليها ص ١٢٨ فى هذا الكتاب . وانظر الدلائل : ٦٨

وفى (دهر) من قوله : **فلو اذ نبا**[٣١] فانه يجب أن يروقك أبدا ، وفى كل شىء ، ولا اذا استحسنت لفظ ما لم يسمى فاعله فى قوله : **وأنكر صاحب**[٣١] فانه ينبغى أن لا تراه فى مكان الا أعطيته مثل استحسانك ههنا بل ليس من فضل ومزية الا بحسب الموضع ، وبحسب المعنى الذى تريده ، والغرض الذى تؤم .

وانما سبيل هذه المعانى سبيل الأصباغ التى تعمل منها الصور والنقوش ، فكما أنك ترى الرجل قد تهدى فى الأصباغ التى عمل منها الصورة والنقش فى ثوبه الذى نسج الى ضرب من التخير والتدبر فى أنفس الأصباغ ، وفى موقعها ومقاديرها ، وكيفية مزجه لها ، وترتيبه اياها الى ما لم يهتد اليه صاحبه ، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب ، وصورته أغرب .

كذلك حال الشاعر والشاعر فى توخيهما معانى النحو ووجوهه ، التى علمت أنها محصلة النظم ...)[٣٢] .

أترى بيانا أوقع وأظهر للحقيقة من هذا البيان ؟ فماذا يعنى عبد القاهر بقوله : (بل ليس من فضل ومزية الا بحسب الموضع وبحسب المعنى ؟ وهل هناك من موضع للكلام الا بما يتفق والقواعد النحوية ؟ فالمزية لا تكون فى الكلام الا بوضعه الوضع المنسجم مع القواعد النحوية حتى يمكن أن تأتى بثمارها من المعانى التى أرادها المرتب للألفاظ .

وبذلك تبرز شخصية عبد القاهر فى اجتهاده ، وحسن تدليله على معالم فلسفته فى النظم ، لبيان قيمة النحو كقاعدة ومعنى ، وهو بذلك يرد على القائلين : ان النحو شىء — على معنى أنه قاعدة جامدة وصماء ، والمعنى شىء آخر ، ويجعلون المعانى مقصورة على البلاغين .

---

(٣١) هذان الجزءان صدر بيت ضمن بيتين لابراهيم بن العباس : سبق ذكرهما فى هذا الكتاب ص ١٢٩ وانظر الدلائل : ٦٨ .
(٣٢) دلائل الاعجاز : ٦٩ ، ٧٠ .

وأستطيع الآن أن أجزم بأنه لا مخرج لنا من الكلام الا أن نقول :
ان النظـم ثمـــار النحـــو والنحـــو أصـــل للنظـم

فهما متلازمان لا انفصال بينهما • ولذا نلحظ أن قوله هذا ، فتح بابا أمام النقاد ، فدخلوا فى محيط فلسفته ، يفرقون فى المزية بين شاعر وآخر ، بقدر توخيه لمعانى النحو ووجوهه ، فبقدر مراعاة القواعد النحوية ، وحسن استعمال الشاعر لها تتميز شخصيته على غيره •

ومما هو جدير بالذكر أن نظريته هذه ، كان لها أثرها الفعال فى عقول الباحثين ، حيث دفعت البلاغيين والنقاد الى الغوص فى محيطها ، مما أدى الى فتح آفاق جديد فى ميدانى النقد والبلاغة ، وكل ذلك يرجع الفضل فيه الى علم النحو ومعانيه •

الاعجاز القرآنى فى معانى النحو وأحكامه :

اننا اذا أغفلنا الخيط الدقيق ، الذى يفصل به بعض الباحثين النحو عن النظم ، ويجعل لكل منهما مسارا ، فان هذا الخيط سيقطع ، ويصبح الكلام ضربا من العبث والتشتيت ، وليس لنا الى معنى من سبيل ، ولقد تنبه عبد القاهر لهذا الخطر ، بعد أن عرض فصول كتابه ، وأصبح النظم جليا فى ذهن القارىء ، قال :

(ما أظن بك أيها القارىء لكتابنا ، ان كنت وفيته حقه من النظر ، وتدبرته حق التدبر ، الا أنك قد علمت علما أبى ، أن يكون للشك فيـــه نصيب ، وللتوقف نحوك مذهب ، أن ليس النظم شيئا الا توخى معـــانى النحو وأحكامه ووجوهه ، وفروقه فيما بين معانى الكلم ، حتى لا ترادَ فيها فى جملة ولا تفصيل ، خرجت الكلم المنطوق ببعضها فى أثر بعض فى بيت من الشعر ، والفصل من النثر من غير أن يكون لكونها فى مواضعها التى وضعت فيها موجب ومقتضى ، وعن أن يتصور أن يقال فى كلمة منها انها مرتبطة بصاحبة لها ، ومتعلقة بها ، وكائنة بسبب منها ••• الخ •

فاذا اثبت الآن أن لاشك ولا مزية فى أن ليس النظم شيئا ، غير توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين معانى الكلم ، ثبت من ذلك أن طالب دليل الاعجاز من نظم القرآن ، اذا هو لم يطلبه فى معانى النحو وأحكامه ... ولم يعلم أنها معدنه ومعانه(*) ، وموضعه ومكانه ، وأنه لا مستنبط له سواها ، وأن لاوجه لطلبه فيما عداها ، غار نفسه بالكاذب من الطمع ، ومسلم لها الى الخدع ، وانه ان أبى أن يكون فيها ، كان قد أبى أن يكون القرآن معجزا بنظمه ، ولزمه أن يثبت شيئا آخر يكون معجزا به ...)[٣٣] .

وبذلك قد أثبت عبد القاهر صحة ما ذهب اليه ، وما هو هدفه فى تأليف كتابه ، وهل رأينا من عمد اتكأ عليها الا علم النحو ، وثمار ذلك المعانى التى ثبت بها الاعجاز القرآنى ، فالنحو قواعد ومعان كل لا يتجزأ .

المبحث الثالث

النظم والنقد

ذكرت فى المبحث السابق أن نظم عبد القاهر ، فتح آفاقا جديدة أمام النقاد ، وجعل معيار هذا النقد يرجع الى مدى التزام الشاعر بالقواعد النحوية ، ليصل الى مراده من المعنى . (... وانما سبيل هذه المعانى سبيل الأصباغ التى تعمل منها الصور والنقوش .. كذلك حال الشاعر والشاعر فى توخيهما معانى النحو ووجوهه التى علمت أنها محصول النظم)[٣٤] .

وبذلك نجد أن النقاد قد وقفوا يستلهمون الأسس والقواعد التى يعتمدون عليها ليحكموا بالفضل والحذق ، والأستاذية لواحد على

(*) معانة : بالفتح — المباءة والمنزل .
(٣٣) دلائل الاعجاز : ٣٤٢
(٣٤) دلائل الاعجاز : ٦٩ .

الآخر ، وذلك من خلال عرض عبد القاهر لفلسفته النحوية ، حيث يقول :

(واعلم أن من الكلام ما أنت ترى المزية فى نظمه والحسن ، كالأجزاء من الصبغ تتلاقى ، وينضم بعضها الى بعض ، حتى تكثر فى العين ، فأنت لذلك لا تكبر شأن صاحبه ، ولا تقضى له بالحذق والأستاذية ، وسعة الذرع ، وشدة المنة ، حتى تستوى فى القطعة ، وتأتى على عدة أبيات ، وذلك ما كان من الشعر فى طبقة ما أنشدتك من أبيات البحترى[٣٥] ، ومنه ما أنت ترى الحسن يهجم عليك منه دفعة ، ويأتيك منه ما يملأ العين غرابة حتى تعرف من البيت الواحد مكان الرجل من الفضل ، وموضعه من الحذق ، وتشهد له بفضل المنة ، وطول الباع ، وحتى تعلم ان لم تعلم القائل من قبل شاعر فحل ، وأنه خرج من تحت يد صناع ...)[٣٦] .

ثم يبنى عبد القاهر نظريته هذه ومبادءه الراسخة على فهم عميق ، وتطبيق لقواعد النحو وأصوله ، مد للاعلى ذلك بالشواهد[٣٧] والتوجيهات ، التى يدعم بها قوله ، أتخير منها على سبيل المثال لا الحصر ، قول ابن المعتز :

وانى على اشفاق عينى من العدا لتجمح منى نظرة ثم أطرق

فترى هذه الطلاوة ، وهذا الظرف ، انما هو لأن جعل النظر يجمح ، وليس هو لذلك ، بل لأن قال فى أول البيت (وانى) حتى دخل (اللام) فى قوله : (لتجمح) ثم قوله : (منى) ثم لأن قال : (نظرة) ولم يقل : (النظر) مثلا ، ثم لمكان (ثم) فى قوله : (ثم أطرق) . وللطيفة أخرى نصرت هذه اللطائف ، وهى اعتراضه بين اسم (ان) وخبرها بقوله : (على اشفاق عينى من العدا)[٣٨] .

---

(٣٥) دلائل الاعجاز : ٦٨ وهذا الكتاب ص ١٢٨
(٣٦) دلائل الاعجاز : ٧٠
(٣٧) دلائل الاعجاز : ٧٠ — ٧٧
(٣٨) دلائل الاعجاز : ٧٧

فان قصير النظر عندما ينظر فى البيت ، يرجع الفضل والمزية للفظ دون النظم ، ولكن الحسن أتى للبيت من جانب النظم ، وذلك بوضع الكلام وفقا لقواعد علم النحو .

ويستأنف عبد القاهر كلامه مؤكدا ما ذهب اليه بقوله : (وان أردت أعجب من ذلك فيما ذكرت لك ، فانظر الى قوله[٣٩] :

سالت عليه شعاب الحى حين دعا أنصاره بوجوه كالدنانير

فانك ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها ، انما تم لها الحسن ، وانتهى الى حيث انتهى ، بما توخى فى صنع الكلام من التقديم والتأخير ، وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك ومؤازرته لها ، وان شككت فاعمد الى الجارين والظرف ، فأول كلا منها عن مكانه الذى وضعه الشاعر فيه ، فقل : (سالت شعاب الحى بوجوه كالدنانير حين دعا أنصاره) ثم أنظر كيف يكون الحال ؟ وكيف يذهب الحسن والحلاوة ؟ وكيف تعدم أريحتك التى كانت ؟ وكيف تذهب النشوة التى كنت تجدها ؟)[٤٠] .

ومن ذلك نعلم أن مدار الكلام فى حسنه وقبحه ، واظهار الفضل فيه لا يكون الا بعرض البيت من الشعر على قواعد النحو وأحكامه ، وهذا لا يكون الا من خبير بهذه الصناعة ، لأن (سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وأن سبيل المعنى الذى يعبر عنه سبيل الشىء الذى يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب ، يصاغ منها خاتم أو سوار ، فكما أن محالا اذا أنت أردت النظر فى صوغ الخاتم .. كذلك محال اذا أنت أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية فى الكلام أن تنظر فى مجرد معناه ، وكما أنا لو فضلنا خاتما على خاتم ، بأن تكون فضة هذا أجود ، أو فصه أنفس ، لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم ،

---

(٣٩) هو سبيع بن الخطيم التميمى .

(٤٠) دلائل الاعجاز ٧٧ ، ٧٨

كذلك ينبغى اذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه ، ألا يكون تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام ، وهذا قاطع)[٤١] .

وهو بذلك يرجع الفضل للمعانى المأخوذة من تطبيق القواعد النحوية ، لا من مجرد المعنى الذى يفهم من اللفظ ، والأمثلة فى كتاب الدلائل منثورة بكثرة لمن أراد مزيدا من مواضع النقد التى تعتمد على أحكام علم النحو[٤٢] .

* * *

(٤١) دلائل الاعجاز : ١٧٥ ، ١٧٦

(٤٢) دلائل الاعجاز : ١١٧ ، ١٨٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٤٦ ، ٢٧٥ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ —

الفصـــل الخامس

الاعراب ومزيته فى بيان الاعجاز

الاعراب لغة : البيان — وهو مصدر أعـــربت عن الشيء ، اذا أوضحت عنه ، وفلان معرب عما فى نفسه ، أى : مبين وموضح[١] .

وعند المتقدمين : هو الابانه عن المعانى بالألفاظ ، فاذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيد أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخـــر — لبيان — الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام نوعا واحدا لاستبهم أحدهما من صـــاحبه[٢] .

وعند المتأخرين : هو تغيير أواخر الكلم ، لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا — على القول بأنه معنوى — وعلى القول بأنـــه لفظى : أثر ظاهر فى اللفظ ، أو مقدر فيه يجلبه العامل المقتضى له[٣] .

ولقد كان من الآثار التى خلفتها الفلسفة فى نحونا العربى ، قضية العامل النحوى ، حيث نشـــأ خلاف بين المتعصبين له والثائرين عليه[٤] .

وحتى نقف على حقيقة الأمر فى فهم هذا العامل أقول : ان الاعراب يفعله المتكلم مستهديا بالعامل ، لكن النحاة نسبوا التغيير الى العامل تيسيرا وتجوزا ، لأنه دليل التغيير وعلامته ، وهذا واضح كل الوضوح ، لأن الفتحة أو الضمة أو السكون ، ما أتى بها المتكلم الا ليجعلها علامة على ما يريد أن يؤثر فيه وليست العوامل هى التى تحدث التغيير حيث لا قدرة لها ، بل يعد هذا الأثر صادرا من المتكلم ، ويوضح الامام الرضى هذا المعنى فيقول :

---

(١) الخصائص : ١ : ٣٦
(٢) الخصائص : ١ : ٣٥
(٣) شرح التصريح على التوضيح ١ : ٥٩ ، ٦٠
(٤) اثر الفكر الفلسفى فى الدراسات النحوية ص ٢٩٣

(ان العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة ، والمؤثر هو المتكلم)[٥] فيعد قول النحاة : ان العوامل عملت من باب الاتساع فى العبارة والتسامح ، ويؤكد هذا المعنى قول ابن جنى :

(ان الاعراب عمل المتكلم ، وأن العامل اللفظى لا يصح أن ينسب اليه العمل على الحقيقة بحال) ثم أفصح عن ذلك بقوله : (اذا قلت : ضرب سعيد جعفرا ، فان (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة شيئا ، وهل تحصل من قولك : (ضرب) الا على اللفظ بالضاد والراء والباء ، على صورة (فعل) فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن ينسب اليه الفعل .

وانما قال النحويون : عامل لفظى ، وعامل معنوى ، ليريك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه (كمررت بزيد) و (ليت عمرا قائم) وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به — كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ، انما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره ، وانما قالوا : لفظى ومعنوى ، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ — وهذا واضح)[٦] .

من كلام ابن جنى نلحظ أن الاعراب : هو عمل المتكلم فى الحقيقة ، وأنه يجتلب هذه العلامات ، مثل الفتحة للنصب ، والضمة للرفع ، وغيرهما من علامات الاعراب ، ليظهر بها الأثر ، وقبل أن يجتلبها يعمد الى ضم لفظ الى آخر ليبنى تركيبا يقصد به الى معنى هو هدفه ، وحتى يبرز هذا الهدف أمام السامع ، فانه يجتلب هذه العلامات لتبين الأثر ، ويظهر المراد ، فضلا عن كون المتكلم هو الذى جعل من الألفاظ هذا عاملا وذاك معمولا .

---

(٥) شرح الكافية للرضى ٢٢

(٦) الخصائص ١ : ١٠٩ ، ١١٠

وقبل أن نكشف الغطاء عن حقيقة النحاة ، أضيف الى ما سبق ذكره أن النحاة يفهمون المعانى قبل أن يسوقوا العوامل والعلامات يقول الرضى فى شرح الكافية :

(ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وان كان علامة لا علة ... ثم اعلم أن محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها ، لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم ، فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، فقيل : العامل فى الفاعل هو الفعل ، لأنه به صار أحد جزأى الكلام)[٧] .

وفى عصرنا الحديث تصدى فضيلة الشيخ / محمد عرفه صاحب كتاب النحو (النحو والنحاة بين الجامعة والأزهر) للرد على صاحب كتاب (احياء النحو)[٨] الذى نقد فيه النحاة ، واتهمهم بالجمود ، وأنهم لم يبحثوا فى خصائص الكلام ، وأن الاعراب — كما يرى — أثر لفظى لا يؤدى معنى ، وأثبت لنفسه تجديدا فى علم النحو ، الى غير ذلك من الآراء ، فتصدى له الشيخ ، وأثبت له أن علامات الاعراب أثر للمتكلم بواسطة العامل ، للدلالة على المعانى المختلفة ، وهى ليست منفصلة عن المعانى ... بل كل واحدة منها مرتبطة بمعنى خاص ، وأنها علامات على معان تركيبية .

ثم أستأنف حديثه للدفاع عن النحاة القدامى ، وابراز جهودهم فى فهمهم وذوقهم للمعانى الخصوصية فقال : ومن الظلم للنحاة القدامى أن يزعم زاعم ، بأن حركات الاعراب عندهم لا تدل على معنى ، ولا تؤثر

---

(٧) شرح الكافية للرضى ١ : ٢١

(٨) هو الأستاذ / ابراهيم مصطفى ، الذى زعم فى كتابه هذا ، أن دلالة حركات الاعراب على المعانى من ابتكاره وأن القدماء لم يفطنوا لذلك ، ورأى أن الضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الاضافة ، والفتحة لادلالة لها بل لمجرد التخفيف ، الى غير ذلك من الآراء التى يزعم أنه ابتكرها لتيسير النحو على الدارسين وقد تصدى للرد عليه فضيلة الشيخ / محمد عرفة .

فى تصوير المفهوم ، لقد قرروا أن الضمة علم الفاعلية ، وأن الفتحة علم المفعولية ، وأن الجر علم الاضافة ، فكيف ساغ لبعض دعاة التيسير أن يدعى بأن القدامى فهموا الاعراب على أنه أمر لفظى خالص لا يصور المعانى ، ولا يدل عليها ، ولكى نؤكد له وللناس جميعا أن الاعراب علم المعانى ، وأن القدماء فهموه على هذا النحو ، فاننا نذكره بما جاء فى سبب وضع علم النحو .. فقد روى أن أبا الأسود الدؤلى سمع قارئا يقرأ : « **أن الله برىء من المشركين ورسوله** »[٩] بالجر — أى بجر رسوله — فقال : معاذ الله أن يكون بريئا من رسوله .. ثم أمره أبو الأسود أن يقرأ بالرفع !! فالكلام واحد لم يتغير فيه الا حركة الكلام ، فاذا حركت بالجر أدى الى الكفر ، واذا حركت بالرفع صورت المعنى المقصود ، فهل يمكن بعد هذا أن يتهموا بأن علامات الاعراب لا تصور عندهم معنى ؟ وعندما يقول ابن مالك :

ورفع مفعـول بـه لا يلتبس ونصب فضـلة أجـز ولا تقس

فان ذلك معنـاه : أن الرفع عـلامة الفاعلية ، والنصب علامـة المفعولية .. فان كان هناك موضع تميز فيه الفاعل من المفعول بغـير العلامة ، فأعط كل واحد منهما علامة الآخر ، ما دام لا يلتبس ، مثل : كسر الزجاج الحجر — برفع الزجاج ونصب الحجر —

وعندما يعلل النحاة القدامى أصالة الاعراب فى الأسماء فانهم يقولون : (ان الأسماء تتعاورها المعانى المختلفة ، التى تقتضى الابانة بالاعراب ، كالفاعلية والمفعولية والاضافة)[١٠] .

ويقول ابن يعيش فى شرح المفصل[١١] : (الاعراب الابانة عن المعانى ، باختلاف أواخر الكلم ، لتعاقب العوامل فى أولها — ألا ترى أنك لو قلت : ضرب زيد عمرو — بالسكون على زيد وعمرو — من غير

---

(٩) التوبة : ٣
(١٠) النحو والنحاة بين الجامعة والازهر
(١١) ١ : ٧٢

اعراب لم يعلم الفاعل من المفعول — ولو اقتصر فى البيان على حفظ المرتبة ، فيعلم الفاعل بتقدمه ، والمفعول بتأخره ، لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ، ما يوجد بوجود الاعراب ، ألا ترى أنك تقول : ضرب زيد عمرا ، وأكرم أخاك أبوك ، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه ، تقدم أو تأخر) •

ويعقب صاحب كتاب (النحو والنحاة بين الجامعة والأزهر) على قول ابن يعيش فيقول : (قضية سهلة نستطيع أن نتأكد منها ، اذا قرأنا كتب النحو فى تعريف الاعراب ، ولست فى حاجة لأن أمضى معهـا ، فقد ثبت من كلام ابن يعيش أن حركات الاعراب دوال على معـان تركيبية ، بل ان فلسفة هذه الحركات لا تتحقق الا فى تصور تلك المعانى ، ولكنه التجنى والظلم !! •

ويمكن أن تضم الآيتين الكريمتين الى كلام ابن يعيش لتتضـح المسألة أكثر وهما : « **واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن** »[١٢] « **انما يخشى الله من عباده العلماء** »[١٣] وهما دليل على أن الاعراب هنا مقصود لابراز معنى الفاعلية والمفعولية ، والا فما الذى يرجح اختيار الضمة والفتحة[١٤] ؟ وعلى هذا المنهج تابع الردود فى كتابه دفاعا عن النحو والنحاة ، مدعما قوله بحقائق علمية ، وأدلة قاطعة لا مجال للشك فيها[١٥] •

هذا الى جانب ما ذكرته فى الفصل الأول من الباب الثانى ، عن ذوق هؤلاء المتقدمين الذين وضعوا قواعد النحو وأصوله ، وكانت المعانى الخصوصية فى أذهانهم لها أصالتها ، وقد أثبتوا ذلك فى كتبهم ، وبخاصة كتب المعانى والاعراب •

---

(١٢) البقرة : ١٢٤
(١٣) فاطر : ٢٨
(١٤) النحو والنحاة بين الجامعة والأزهر
(١٥) أثر الفكر الفلسفى فى الدراسات النحوية ص ٢٢٤ وما بعدها .

وفى هذا المحيط غاص عبد القاهر الجرجانى ، وفهم مراد السابقين من أئمة النحاة ، فاستعمل المنهج الاعرابى فى مؤلفاته ، وأخص بالذكر منها (دلائل الاعجاز) فنجده يأتى بالتراكيب ، ويجتلب لها العامل والعلامة التى هى اشارة تعبر عن مراد المتكلم ، ليضع أيدينا على مواضع الكلمات بعضها من بعض ، ويربط بين علامات الاعراب ومعانى الكلمات ، وذلك لأنه فهم مقصود السابقين من النحاة فى فهمهم لخصائص الكلام من نفى واثبات وتقديم وتأخير وتأكيد وحذف واضمار ... الخ • وكذا مواقع الحروف ، وصلة ما بعدها بما قبلها ، والى أى حد يكون أثر هذا الحرف فى ابراز خصائص المعانى •

وقد سبق أن ذكرت فى الفصل الثالث من هذا الباب ، أن عبد القاهر قد اهتم بعلم الاعراب ، سواء بمفهومه الخاص كباب من أبواب علم النحو ، أو يعنى به علم النحو ، بالنسبة لفصاحة الكلام عند مطابقته لمقتضى الحال ، بمعنى اشتماله على الخصائص واللطائف والدقائق التى تتناسب مع الحال والمقام ، فهو يعد علم الاعراب كالناسب — أى المبين لأصول المعانى والموضح لها — الذى ينميها الى أصولها ، ويبين فاضلها من مفضولها)[١٦] •

ويصل به الأمر الى أن يضع ضابطا فلسفيا للاعراب ، مستلهما ذلك من ثقافته النحوية ، وفلسفته للمعانى ، فيقول : (... اذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها ، حتى يكون الاعراب هو الذى يفتحها ، وأن الأغراض كامنه فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذى يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع اليه ، ولا ينكر ذلك الا من ينكر حسه ...)[١٧] •

فهذه معالم فلسفته فى الاعراب ، نفهم منها منهجه الجديد فى

---

(١٦) دلائل الاعجاز : ١٥
(١٧) دلائل الاعجاز : ٣٠

فهمه لمواضع الكلام ، وابراز خصوصياته وان المتأمل فى دلائله يجد أنه يخرج ويوجه الآيات القرآنية ، والشواهد الشعرية ، وكلام العرب ، كل كلمة حسب موقعها من الاعراب ، مستلهما من ذلك المعانى الخصوصية ، والشواهد على ذلك منثورة فى كتابه أكثر من أن تعد • وحسبى أن أذكر بعضها ، لنقف على فلسفته فى استخدام الاعراب ، لاظهار مزية الكلام بعضه على بعض ، كوسيلة أصيلة فى اثبات قضية الاعجاز فنراه يقول :

(ومما ينبغى أن يعلمه الانسان ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعانى الكلم أفرادا ومجردة من معانى النحو ، فلا يقوم فى وهم ، ولا يصح فى عقل أن يتفكر متفكر فى معنى فعل من غير أن يريد اعماله فى اسم ، ولا أن يتفكر فى معنى اسم من غير أن يريد اعمال فعل فيه ، وجعله فاعلا له أو مفعولا ، أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام ، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا ، أو ما شاكل ذلـك •

وان أردت أن ترى ذلك عيانا ، فاعمد الى أى كلام شئت ، وأزل أجزاءه عن مواضعها ، وضعها وضعا يمتنع معه دخول شىء من معـانى النحو فيها ، فقل فى :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل(١٨)

من نبك قفا حبيب ذكرى منزل ، ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمـة منهـا • ؟

وأعلم أنى لست أقول : ان الفكر لا يتعلق بمعانى الكلم المفردة أصلا ، ولكن أقول : انه يتعلق بها مجردة من معانى النحو ، ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معانى النحو ، وتوخيها فيها كالذى أريتك ••• وان أردت مثالا فخذ بيت بشار :

---

(١٨) هذا صدر بيت من معلقة امرىء القيس ، وعجزه : بسقط اللوى بين الدخول فحومل .

كـأن مثـار النقع فوق رءوسـنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه[١٩]

وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معانى هذه الكلم بباله أفرادا عارية عن معانى النحو التى نراها فيها ، وأن يكون قد وقـع (كأن) فى نفسه من أن يكون قصد ايقاع التشبيه منه على شىء ، وأن يكون فكر فى (مثار النقع) من غير أن يكون أراد اضافة الأول الى الثانى ، وفكر فى (فوق رءوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) الى الرءوس ، وفى الأسياف من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار) ، وفى الواو من دون أن يكون أراد العطف بها ، وأن يكون كذلك فكر فى (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا لكأن ، وفى (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل (تهاوى) فعـلا للكواكب ، ثم يجعل الجملة صفة لليل ، ليتم الذى أراد من التشبيه ؟ أم لم تخطر هذه الأشياء بباله الا مرادا فيها هذه الأحكام والمعـانى التى تراها فيها • وليت شعرى كيف يتصور وقوع قصد منك الى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ؟ ...)[٢٠] •

هذا نموذج واحد من بين النماذج العديدة والمنثورة فى كتابه ، وبعرض العديد منها يطول الكلام ، فمن أراد مزيدا فليقرأ الكتاب ، فما من صحيفة الا وتجد الاعراب يلعب دوره الفعال فى ابراز المعانى والأغراض الكامنة فى الألفاظ والتراكيب ، فهذا الذى ذكره عبد القاهر فى تخريج وتوجيه معانى الكلمات حسب مواقعها الاعرابية ، والى حد يبرز ارتباط كل كلمة بما قبلها ، وأثر كل كلمة فيما بعدها حتى تكونت الفكرة التى فى بطن الشاعر ، فتضافرت الألفاظ مجتمعة وأخرجت ما تحويه فى تراكيبها •

أترى فلسفة أبرع فى الاخراج من فلسفة هذا النحوى ، الذى يوجه خصوصيات المعانى بمثل هذا المنهج الدقيق فى نظمه ؟ فهو الذى

---

(١٩) النقع : الغبار ، وهو من اضافة الصفة الى موصوفها ، النقع المثار اى المتحرك ، وتهاوى : تتساقط .

(٢٠) دلائل الاعجاز ٢٦٨ ، ٢٦٩

يقرر بأن معانى الكلم مفردة لم تخطر ببال الشاعر عارية عن معانى النحو ، فلو لم يدقق الشاعر فى وضع كلامه وفقا لقواعد النحو لما كان هذا الاخراج الرائع ، بل ننظر اليه وهو يوضح مفهوم القصد الذى يقصده المتكلم ، شاعرا كان أم كاتبا أم متحدثا ، فيقول :

(ومعنى القصد الى معانى الكلم : أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه ، ومعلوم أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معانى الكلم المفردة التى تكلمه بها ، فلا تقول : خرج زيد ، لتعلمه معنى الخروج فى اللغة ، ومعنى زيد كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف ؟ ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ، ولا الاسم وحده من دون الفعل ، أو اسم آخر كلاما • وكنت لو قلت : خرج ولم تأت باسم ، ولا قدرت فيه ضمير الشىء ، أو قلت : زيد ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ، ولم تضمره فى نفسك ، كان ذلك وصوتا تصوته سواء •••)[٢١] •

وبذلك يلفت نظر المتكلم بأن يحدث أثرا فى ذهن السامع ، ليعلمه بشىء يكون له عمقه ومعناه الذى يتعجب منه السامع ، وليس المراد المعانى السطحية ، بل لابد أن يقصد المتكلم الى المعانى الخصوصية العميقة ذات الأثر فى النفس ، فلا يجب أن يرهق ذهنه فى اجتلاب ألفاظ يركبها ، ثم يعمد الى قاعدة نحوية ليضبطها ، ليحصل على معنى موجود عند السامع •

وفى هذا الموضع يتجلى عبد القاهر فى ابراز خصوصيات المعنى من بيت بشار — السابق ذكره آنفا — بعد عرضه لمواقع الكلمات بعضها من بعض ، وبيان وجه اعرابها ، ولو كانت على غير هذا الترتيب المنهجى النحوى ، لما حصلنا على فائدة ، فهو يطلعنا على الفائدة المرادة فى قصد الشاعر ، وهى ايقاع التشبيه فى أرقى معانيه ، باستعماله أداة

---

(٢١) دلائل الاعجاز : ٢٦٩

التشبيه (كأن) وليس وحدها هى التى تبرز التشبيه ، ولكن تضافر الكلمات والعبارات مع بعضها ، وأثر الاعراب فيها — الذى أحدثه المتكلم — هو الذى أبرز التشبيه وفقا لقصد الشاعر ، ويؤكد ذلك فيقول :

(.. ان النظم يكون فى معانى الكلم دون ألفاظها ، وأن نظمها هو توخى معانى النحو فيها . وذلك أنه اذا ثبت الاتحاد ، وثبت أنه فى المعانى ، فينبغى أن تنظر فى الذى به اتحدت المعانى فى بيت بشار ، واذا نظرنا لم نجدها اتحدت الا بأن جعل (مثار النقع) اسم (كأن) وجعل الظرف الذى هو (فوق رءوسنا) معمولا لـ (مثار) ومعلقا به ، وأشرك الأسياف فى (كأن) بعطفه على (مثار) ثم بأن قال : (ليل تهاوى كواكبه) فأتى بالليل نكرة ، وجعل جملة قوله : (تهاوى كواكبه) له صفة ، ثم جعل مجموع (ليل تهاوى كواكبه) خبرا لكأن ، فانظر هل ترى شيئا كان الاتحاد به غير ما عددناه ؟ وهل تعرف له موجبا سواه . ؟ فلولا الاخلاد الى الهوينى — أى لأهون الأمور — وترك النظر ، وغطاء ألقى على عيون أقوام ، لكان ينبغى أن يكون فى هذا وحده الكفاية ، وما فوق الكفاية ...)[٢٢] .

انها براعة الفيلسوف الذى يصل الى أرقى معانى الحكمة ، وبخاصة عند توجيهه للتراكيب المنسبكة مع القواعد النحوية ، فليس للتركيب قيمة من غير أن تسلط عليه الأضواء الكاشفة من علم النحو ، ويلعب الاعراب دوره كما شاهدنا فى عرضه السابق لبيت بشار ، بل وصل به الأمر الى أن جعل الاعراب بقواعده هو عماد هذه المعانى ، وذلك (أنه اذا ثبت الاتحاد ، وثبت أنه فى المعانى ، فينبغى أن ننظر فى الذى به اتحدت المعانى فى بيت بشار) وأخذ يعرض المواقع الاعرابية لمفرادت وجمل البيت ، حتى ارتباطها ببعضها قال : (فانظر هل ترى شيئا كان الاتحاد به غير ما عددناه ؟) كلام مقنن له مدلوله الواضح ، وفيه الفوائد الكثيرة ، التى أبرزت قيمة النحو ، وفيه رد على من لم يفهم كنه هذه الصناعة ، وكيف كان يستعملها أهلها الذين أسسوا صرحها .

---

(٢٢) دلائل الاعجاز : ٢٧١

هذا ، ويعد سعد الدين التفتازانى ، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ من البلاغيين المتأخرين ، الذين يعتد برأيهم ، ومن الذين تتلمذوا على دلائل وأسرار عبد القاهر ، يرى أن الكلام لا يكون فصيحا ، ولا تدرك لطائفة بالفهم ، الا بعد سلامته من اللحن فى الاعراب(٢٣) .

وفى معرض حديثه عن تمييز الكلا الفصيح من غيره ، وذلك بأن يكون بعيدا عن الغرابة ، والضعف فى التأليف ، ومخالفة القياس ، يقرر أن علم النحو والتصريف عماد ذلك كله(٢٤) .

بعد هذا البيان الشافى الذى يطول الكلام فيه بنقل الكثير من النماذج الواضحة لدى عبد القاهر ، ورسمه الطريق على خطوط واضحة المعالم ، حيث أحدث أثرا فعالا فى عقول المتأخرين ، فأوضح المزية فى بيان الاعجاز أنها ترجع الى قواعد النحو وتطبيقها ، عن طريق الاعراب ، ليبين الى أى مدى ظل القرآن وسيظل الى قيام الساعة ، المبنى التركيبى لألفاظ القرآن الكريم محكم البناء ، بحيث اذا رفعنا فى موضع نصب أو جررنا فى موضع رفع ، تختل المعانى ، وقد نصل بالناطق بها الى الكفر اذا أصر عليها مع علمه بخطئه ، هذا فضلا عن استبدال كلمة بأخرى ، أو تقديمها من غير مقتضى ، كما يكون فى بعض آيات من القرآن ، كل هذا يعرض على الاعراب فيبرز الحقائق واضحة ، وبجعلنا نجزم بالخلل الذى طرأ على المعنى ، فنستلهم الحق من هذه القواعد ، لنصل بها الى مراد القرآن الكريم .

هذا ، ومما لا شك فيه ، بل وهناك اجماع بين أئمة اللغة الثقات على أن القرآن هو أساس اللغة ، ومصدر اشعاعها ، وهو أيضا مصدر النحو الذى يجب أن تنزل القواعد على قراءاته ، لا أن يؤول لينسجم مع قاعدة نحوية ، ولذلك نرى أن القراءات السبع تتفق والقواعد والأصول

---

(٢٣) المطول على التلخيص : ٣٠

(٢٤) المطول على التلخيص ٣٢ ، ٣٣

النحوية ، التى تتمشى ورأى جمهور النحاة ، وهناك الكثير من القراءات الشاذة قد تأتى على أوجه اعربية ، يوجهها القراء والنحاة ، وهـذا واضح فى مصنفات الاعراب ومعانى القرآن والقراءات ، ومعظم كتب التفسير • وان كانت تأتى على أصل من أصول علم النحو ، الا أن الجميع يحكم بشذوذها ، لخروجها عن حد التواتر ، وحفاظا من الكل على سلامة ألفاظ القرآن ، ليظل بمبناه ومعناه معجزا أبدا •

« انا نحن نزلنا الذكر وانالله لحافظون »(٢٥)

* * *

(٢٥) الحجـر : ٩

الفصل الســـادس

فلسفته النحوية فى قضية اللفظ والمعنى

لقد أعيا الباحثون أنفسهم فى البحث والتنقيب حول قضية اللفظ والمعنى ، وكانوا ولا يزالون يتوارثونها جيلا بعد جيل ، وكلهم يحاولون الوصول الى الحقيقة •

والذى دفعهم الى ذلك هو ما نقلوه عن السلف الصالح من علماء العربية ، وبخاصة النقاد العرب ، فقد نصبوا أبا عثمان الجاحظ ، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ اماما لأنصار اللفظيين ، وعبد القاهر الجرجانى اماما لأنصار المعنويين •

وكان من الدوافع التى جعلتهم يلجئون الى هذا التقسيم ، ما يروى عن الجاحظ أنه قال : (••• والمعانى مطروحة فى الطريق ، يعرفها العجمى والعربى ، والقروى والبدوى ، وانما الشأن فى اقامة الوزن ، وتخير اللفظ ، وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة المـاء ، وجودة السبك ، وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير)[1] •

فظنوا بذلك أن الجاحظ يجعل اللفظ هو الأصل ، والمعنى فرعه ، أو أنه يهتم باللفظ ، والمعنى عنده ثانوى ، فدخلهم الوهم ، وكثرة التأويل حول هذه العبارة ، وأمثالها •

ولمـا جاء عبد القاهر ، انتصر للمعنى وجعلها أصلا ، مع اعتبـار أهمية اللفظ عنده ، فقرر أن الألفاظ أوعية المعانى — حسبما سأوضح ان شـاء الله تعالى —

وبذلك وقع الخلاف ، وأرجعه الباحثون الى عصور سبقت الجاحظ

---

(١) دلائل الاعجاز : ١٧٦ ، ١٧٧

وعبد القاهر ، وقد أرخوا لذلك[٢] ، وناقش بعضهم القضية بهدوء ليتبين منها مدى تصيب أقوال الباحثين من صواب أو خطأ[٣] .

وليس بى حاجة أن أقف مع هذا التاريخ الطويل ؛ حيث خرجت فيه بحوث قيمة ، نصرت وجه الحق فى القضية ، كل من وجهة نظره ، أما فى جانب النقد الأدبى ، واما فى جانب البلاغة .

وحسبى فى هذا المقام أن أتلمس جانب الحقيقة عن موقف النحو من هذه القضية ، أى : أفصح عن موقع النحو كعلم جعله عبد القاهر الركيزة والعماد ، الذى بسط قضيته فى محيطه ، وليس عندى من دليل أفصح به عن مقصدى الا آراء عبد القاهر أعرضها ، وألقى الضوء عليها ، لأصل الى الحق أينما كان .

انصـاف للجاحظ :

وقبل هذا كله أرى أنه يجب أن أوضح مفهوم الجاحظ ، من وجهة نظرى ، حتى لا ينظر اليه كخصم أمام آراء عبد القاهر فأقول :

ان أبا عثمان الجاحظ صاحب ذوق رفيع ، وفهم دقيق لأسرار اللغة العربية ، وهذه حقيقة نلمسها من مؤلفاته ، وشهادة المؤرخين له . فبداهة لا يمكن أن يجعل هناك أفضلية للفظ على المعنى ، اللهم الا ان كان قد يسوى بينهما ، فهو يعلم أن المعنى هى الثمار المرادة من تركيب الألفاظ ، وهو يعلم أيضا أن اللفظ لا يمكن أن يؤدى معنى وحده من غير تضافره مع ما قبله وما بعدها من الكلام ، ثم يعرض على القوانين النحوية ، حتى يوصف بالحسن ، وهذا واضح من أسلوبه فى مصنفاته .

---

(٢) النقد الأدبى الحديث ٢٤١ وما بعدها . و (نظرية النظم عند عبد القاهر وصلتها بقضية اللفظ والمعنى) ص ٢٨١ وما بعدها ، وسبق التعريف بالمجلة التى نشر فيها البحث . والآمدى وقضية اللفظ والمعنى بحث مقدم من الدكتور / محمد حسن النعمارى ص ٢٠٩ وما بعدها ، نشر فى مجلة البحث العلمى والتراث الاسلامى العدد الثالث ١٤٠٠ هـ

(٣) أسس النقد الأدبى : ٣٥٦ وما بعدها .

ولكن على ما أعتقد أن اهتمامه باللفظ ناشىء من جهة حسن اختياره ، بمعنى أن يكون لفظا جزلا غير وحشى ولا غريب ، يتمشى مع قواعد تصريف الكلام ، وفقا لمقتضيات القياس الصرفى ، ويعبر عن ذلك بقوله : (شأن الكلام شأن التصوير والصياغة)[٤] وكيف يقع التصوير ويظهر روعته وتتم الصياغة الا بتأليف الكلام بالتركيب ، والتنظيم الدقيق ، لوضع الألفاظ فى أماكنها حتى تؤتى بثمارها لتصوير المعنى الذى يريده .

ومما يؤكد هذه الحقيقة عند الجاحظ قوله وهو يعلق على رأى العتابى فى معنى البلاغة قال : (انما عنى العتابى افهامك العرب حاجتك على مجارى كلام العرب الفصحاء ، وأصحاب هذه اللغة — يعنى الفرس — لا يفهمون قول القائل منا (مكره أخاك لا بطل ، واذا عز أخاك فهن) ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم : ذهبت الى أبو زيد ، ورأيت أبى عمرو ، ومتى وجد النحويون أعرابيا يفهم هذا وأشباهه بهرجوه[٥] ولم يسمعوا منه ، لأن ذلك يدل على طول اقامته فى الدار التى تفسد اللغة ، وتنقص البيان)[٦] .

فالجاحظ يعد القواعد النحوية بمثابة الميزان الحساس لفهم المعنى من الألفاظ ، التى صيغت فى أى تركيب ، وتأمل قوله فى المثالين (أخاك) منصوب فى موضع رفع على لغة قوم من العرب ينصبون الجزأين معا ، هكذا حكى عنهم صاحب (المخصص) ومن ذلك قول الشاعر :

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا أسدا

فهذا وأمثاله من المواضع التى تقتضى التأويل على مذهب الجمهور ، والتأويل يحتاج الى فهم المعنى المراد حتى يتأتى التأويل على مقتضاه ،

---

(٤) البيان والتبيين ٤ : ٢٤
(٥) بهرجوه : ردوه وابطلوا كلامه .
(٦) البيان والتبيين ١ : ١٦٢ ، ١٦٣

وذكر أيضا مثالين مخالفين لقواعد النحو ، رفع فى موضع جـر ، وجر فى موضع نصب ، وقرر أن النحويين متى وجدوا أعرابيا يفهم هذا .. بهرجوه ، ولم يسمعوا منه ، وعلل ذلك بأنه سيؤدى الى فساد اللغة ، ونقض البيـان .

هل بعد هذا البيان من الجاحظ بيان ؟ انه لم ينظر الى اللفظ مجردا عن تركيبه ، وبعد التركيب ينظر الى القاعدة النحوية ، ثم يحيل دقـة فهم المعنى الى النحويين .

ويزداد الأمر وضوحا اذا دققنا النظر ، فيما نقله الجاحظ عن الكسائى قال : (... ولقيت أعرابيا فجعلت أسأله عن الحرف بعـد الحرف ، والشىء بعد الشىء ، أقرنه بغيره ، فقال : ـ أى الأعرابى ـ تالله ما رأيت رجلا أقدر على كلمة الى جنب كلمة أشبه شىء بها ، وأبعد شىء منها منك)[٧] يعنى : الكسائى .

ففى نقله هذا عن الكسائى نلمس أمرين ـ

الأول : اشادته بالنحو والنحاة ، وعنايته بهم ، وأنهم أقـدر الناس على صياغة الكلام .

الثانى : عنايته بالصياغة ، ففى هذا القول ، جذور لمفهوم النظم عند النحويين .

هذا ، فضلا عن كونه يشيد بقيمة المعنى فى مواضع كثيرة من كتابه (البيان والتبيين)[٨] أذكر منها على سبيل المثال ، يقول الجاحظ :

(لا يكون الكلام ليستحق اسم البلاغة ، حتى يسابق معناه لفظه ، ولفظه معناه ، فلا يكون لفظه الى سمعك أسبق من معناه الى قلبك)[٩] .

---

(٧) البيان والتبيين ٢ : ٢٩٧

(٨) ١ : ١٨ ، ١٩ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٦٥ ، ٦٦
١ : ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ١١٤

(٩) البيان والتبيين ١ : ١١٥

وهنا يسوى بين اللفظ والمعنى ، ولكنه يزيد المعنى اعتبارا ، بكونه يجعل لها تصورا ووجودا فى القلب ، قبل أن يطرق اللفظ الأذن •

ويقول : (ولا تجعل همك فى تهذيب الألفاظ ، وشغلك فى التخلص الى غرائب المعانى ، وفى الاقتصاد بلاغ)[١٠] •

وفى وصفه لكلام النبى — ﷺ — يقول : (لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعا ، ولا أقصد لفظا ، ولا أعدل وزنا ، ولا أجمل مذهبا ، ولا أكرم مطلبا ، ولا أحسن موقعا ولا أفصح معنى ، ولا أبين فحوى من كلامه — ﷺ —)[١١] •

بعد هذا كله يجب علينا أن لا نظلم الشيخ ، وان كان فى نفسه أن يقدم اختيار اللفظ على المعنى ، أو يسوى بينهما ، فلا يغيب علينا أنه ساق فى مؤلفاته العديد من النصوص الأدبية ، العميقة المعنى وهو يعلم أنها من خصوصيات المعانى التى لا يعرفها الا الخاصة ، أما العجمى والقروى ، ومن كان على شاكلتهما فليس لهم الى هذه المعانى من سبيل •

وعلى ذلك لا يمكن أن نؤول عبارته على معنى طرح المعانى بجميع ألوانها ، ولكن أعتقد أنه يقصد المعانى العامه ، التى يتساوى فى فهمها الخاصة والعامة ، أما المعانى الخاصة فلها رجالها وهو من أهلها ، بل هو من أئمتهم •

موقع النحو من اللفظ والمعنى عند عبد القاهر :

ان عبد القاهر النحوى الأصيل ، هو خير من يعرف مواطن الألفاظ ، ومدلولاتها ، لأن الألفاظ موزونة عنده بالمقياس الصرفى ، فلا غرابة فيها ، ولا نفور منها ، غاية الأمر أنه يعتد بنظم الكلام نظما يتفق وقواعد علم النحو وأصوله ، فالألفاظ مهما وصلت فى الحسن والجزالة ، والبعد

---

(١٠) البيان والتبيين ١ : ٢٥٥

(١١) البيان والتبيين ٢ : ١٧ ، ١٨

عن الغرابة والتنافر ، فليس لها مدلول من المعنى عنده الا اذا اصيغت صياغة منسجمة مع القوانين النحوية ، فاذا أغفلت القاعدة فى التركيب ، فلا قيمة للفظ من حيث هو لفظ فى نفســه ، ولا يفهم من التركيب المعنى الذى يقصده المتكلم ويدلل على هذه الحقيقة بقوله :

(وهل يقع فى وهم وان جهد ، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر الى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم بأكثر من أن تكون هــذه مألوفة مستعملة ، وتلك غريبة وحشــية ، أو أن تكون حروف هــذه أخف ، وامتزاجها أحسن ... وهل تجد أحدا يقول هــذه اللفظة فصيحة الا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملاءمة معناها لمعانى جارتها ، وفضل مؤانستها لأخواتها)[١٢] .

ومن هنا نعلم أنه لابد من حسن اختيار للألفاظ (فينبغى أن ينظر فى الكلمة قبل دخولها فى التأليف ، وقبل أن تصير الى الصورة التى يكون بها الكلم ، اخبارا أو أمرا أو نهيا أو استخبار أو تعجبا وتؤدى فى الجملة معنى من المعانى التى لا سبيل الى افادتها الا بضم كلمة ، وبناء لفظه على لفظه)[١٣] .

ثم بعد ذلك يبحث عن أصح الجهات التى يمكن أن يعرض عليها التركيب ، فيصح ، ويؤدى معناه (ولا جهة لاستعمال هــذه الخصال غير أن يؤتى المعنى من الجهة التى هى أصح لتأديته ، ويختار له اللفظ الذى هو أخص به ، وأكشف عنه وأتم له)[١٤] وأصح الجهات عنــد عبد القاهر هى القوانين النحوية ، ويبرز هذا فى أثناء تخريجه وتوجيهه للمعانى المستلهمة من قوله — تعالى — : « **وقيل يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى وغيض المــاء وقضى الأمر واستوت على الجودى وقيل بعدا للقوم الظالمين** »[١٥] .

---

(١٢) دلائل الاعجاز ٤٠ ، ٤١
(١٣) دلائل الاعجاز ٤٠
(١٤) دلائل الاعجاز ٤٠
(١٥) هود : ٤٤

فاذا نظرت الى هـذه الآية ، ومنهج الاعجاز الالهى فيها ، الذي يبنى على ارتباط الألفاظ بعضها ببعض ، وانسجامها مع قواعد النحو ، ترى أنه (لم يعرض لها الحسن والشرف ، الا من حيث لاقت الأولى بالثانية ، والثالثة بالرابعة ، وهكذا الى أن تستقر بها الى آخرها ، وأن الفضل تناتج ما بينها من مجموعها)(١٦) .

ثم يستأنف حديثه موضحا ما أحدثته التراكيب اللفظية متضافرة مع القواعد النحوية من أثر كان وليده الفصاحة والاعجاز القرآنى ، فيقول :

(ان شككت فتأمل ، هل ترى لفظة منها ، بحيث لو أخذت من بين أخواتها ، وأفردت لأدت من الفصاحة ما تؤديه وهى فى مكانها من الآية ؟ قل (ابلعى) واعتبرها وحدها من غير أن تنظر الى ما قبلها والى ما بعدها ، وكذلك فاعتبرت سـائر ما يليها ، وكيف بالشك فى ذلك ، ومعلوم أن مبدأ العظمة فى أن نوديت الأرض ، ثم أمرت ، ثم فى أن كان النداء بـ (يا) دون (أى) نحو : يا أيتها الأرض ، ثم اضافة المـاء الى الكاف ، دون أن يقال : ابلعى المـاء ، ثم أن نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها اتبع نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها ، ثم أن قيل : (وغيض المـاء) فجاء الفعل على صيغة فعل الدالة على أنه لم يفض الا بأمر آمر ، وقدرة قادر ، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله — تعالى : « وقضى الأمر » ثم ذكر ما هو فائدة هـذه الأمور ، وهو (استوت على الجودى) ثم اضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة ، والدلالة على عظم الشأن ، ثم مقابلة (قيل) فى الخاتمة بـ (قيل) فى الفاتحة ، أفترى لشىء من هذه الخصائص التى تملؤها بالاعجاز روعة ، وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها ، تعلقا باللفظ من حيث هو صوت مسموع ، وحروف تتوالى فى النطق ؟ أم كل ذلك لمـا بين معانى

---

(١٦) دلائل الاعجاز ٤١

الألفاظ من الاتســـاق العجيب)[١٧] وأخذ يسوق لذلك الأمثلة ، وما أكثرها في كتـــابه[١٨] .

انه مما لاشك فيه أن من يخط هـــذه العبارات ، ويوجه هـــذا التوجيه ، المملوء روعة وفخامة ، لم يكن الا عالما بمواقع الكلمات ، وأصولها ، وكيفية صياغتها بعد اختيارها ، هكذا تظهر براعته النحوية ، بفلسفته للقواعد وبذوقه الحساس ، حيث يقف مع الآية الكريمة ، وينظر في ألفاظها ، وحسن تناسقها ، فالنداء واستخدامه ، وفعل الأمر ومؤداه ، وكذلك الاضافة مع حسن اختيار المضاف والمضاف اليه المناسبين للمقام لأداء المعنى بأسلوب يتناسب وروعة القرآن الكريم ، وأيضا الاضمار قبل الذكر لاحداث الفخامة ، وبناء الفعل (قيل) للمجهول مع مقابلته بآخر في فاتحة كلامه العزيز وخاتمته ، كل هـــذا مع حسن اختيار الألفاظ المناســـبة للتركيب ، فهـــذه دقائق الأمور في أسرار القواعد والمعاني النحوية .

مزية الألفاظ في نظمها :

ان المزية في المعنى دون اللفظ لذاته ظاهرة ، وبخاصة بعد وقوفه على نظم الكلام وفقـــا للقانون النحوي ، ومع هـــذا فان عبد القاهر لم يغفل شأن اللفظ ، وأهميته بالنسبة لتوجيه المعاني ، فيعبر عن ذلك (بأن الكلام الفصيح — ينقسم قسمين : قسم تعزى المزية فيه الى اللفظ . وقسم تعزى فيه الى النظم ...)[١٩] .

وفي هـــذا المقام تتجلى فلسفته المنطقية البعيدة عن الجدل ، وذلك في بيان المزية التي ترجع الى اللفظ ، والتي بمقتضاها نقول : انه لفظ فصيح ، فقد ذهب الى (بطلان أن تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ)[٢٠] وذلك أنه (لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في

---

(١٧) دلائل الاعجاز ٤١ ، ٤٢
(١٨) دلائل الاعجاز ٤٢ ، ٤٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ وما بعدها
(١٩) دلائل الاعجاز ٢٩١
(٢٠) دلائل الاعجاز : ٢٦٦

اللفظ محسوسة تدرك بالسمع ، أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب ، ومحال أن تكون صفة فى اللفظ محسوسة تدرك بالسمع، أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب ، ومحال أن تكون صفة فى اللفظ محسوسة ، لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغى أن يستوى السامعون للفظ الفصيح فى العلم بكونه فصيحا ، واذا بطل أن تكون محسوسة وجب الحكم ضرورة أن تكون صفة معقولة ، واذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة ، فانا لا نعرف للفظ صفة يكون طريق معرفتها العقل دون الحس الا دلالته على معناه ، واذا كان كذلك ، لزم منه العلم ، بأن وصفنا للفظ بالفصاحة ، وصف له من جهة معناه لا من جهة نفسه ، وهـذا ما لا يبقى لعاقل عذر فى الشـك)[٢١] .

وساق لذلك بعض النصوص وعرضها عرضا شافيا ، تأييدا لمـا ذهب اليه ، منها : قوله — تعـالى : « **واشتعل الرأس شيبا** »[٢٢] . وقوله — سـبحانه — : « **يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذرهم** »[٢٣] .

واذا ثبت هـذا (وجب أن تعلم قطعا وضرورة أن المزية فى المعنى دون اللفظ)[٢٤] وان سأل سائل عن مكان هـذه المزية ، فالجواب عليه : أن (ليس للمزية التى طلبوها موضع ومكان تكون فيه الا معانى النحو وأحكامه)[٢٥] .

وأما القسم الذى تعزى المزية فيه الى النظم ، فقد سبق أن أوضحت معالم هـذا القسم فيما سبق من فصول ومباحث فى هـذا الباب ، وسوف يزداد الأمر وضوحا فيما سنعرضه فى الفصول الباقية منه — ان شاء الله تعالى — وأضيف الى ما سبق ذكره عن معنى النظم مما يتفق مع هـذا المقام أن النظم هو (توخى معانى النحو وأحكامه وفروقه

(٢١) دلائل الاعجاز : ٢٦٦ ، ٢٦٧
(٢٢) مريم : ٤ وانظر الدلائل ٧٨ ، ٧٩ ، ٢٦٤
(٢٣) المنافقون : ٤ وانظر الدلائل : ٢٦٥
(٢٤) دلائل الاعجاز : ٢٦٤
(٢٥) دلائل الاعجاز : ٢٦٠

ووجوهه والعمل بقوانينه وأصوله ، وليست معانى النحو معانى الألفاظ ، فيتصور أن يكون لها تفسير)[٢٦] .

ومرجع الأمر فى ذلك (أنك ترتب المعانى أولا فى نفسك ، ثم تحذو على ترتيب الألفاظ فى نطقك ، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعانى لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب)[٢٧] .

ويسوق لذلك نصا من كتاب الله — تعالى — ليبرز دور القواعد النحوية فى اظهار هذه المزية ، وذلك فى قول الله — تعالى — : « **الحمد لله رب العالمين** »[٢٨] (فالحمد : مبتدأ ، و (لله) خبر ، و (رب) صفة لاسم الله — تعالى — ومضاف الى (العالمين) و (العالمين) مضاف اليه ، و (الرحمن الرحيم) صفتان كالرب . و (مالك) من قوله : (مالك يوم الدين) صفة أيضا ، ومضاف الى (يوم) و (يوم) مضاف الى (الدين) ، و (اياك) ضمير اسم الله — تعالى — مما هو ضمير يقع موقع الاسم ، اذا كان الاسم منصوبا معنى ذلك : أنك لو ذكرت اسم الله مكانه لقلت : (الله نعبد) ثم ان (نعبد) هو المقتضى معنى النصب فيه ، وكذلك حكم (اياك نستعين) ثم ان جملة (اياك نستعين) معطوف بالواو على جملة (اياك نعبد) و (الصراط) مفعول ، و (المستقيم) صفة للصراط ، و (صراط الذين) بدل من (الصراط المستقيم) و (أنعمت عليهم) صلة (الذين) ، و (غير المغضوب عليهم) صفة (الذين) و (الضالين) معطوف على (المغضوب عليهم) .

فانظر الآن هل يتصور فى شىء من هذه المعانى أن يكون معنى اللفظ . ؟ وهل يكون كون (الحمد) مبتدأ ، معنى لفظ (الحمد) ، وأن يكون كون (رب) صفة ، وكونه مضافا الى (العالمين) معنى لفظ الرب)[٢٩] .

---

(٢٦) دلائل الاعجاز : ٢٩٢
(٢٧) دلائل الاعجاز : ٢٩٣
(٢٨) فاتحة الكتاب .
(٢٩) دلائل الاعجاز : ٢٩٢

انه بالنحو استطاع أن يتخلل بين هـذه الألفاظ القرآنية ، ويسلط عليها المنهج الاعرابى ، فربط بينها ، وعلق بعضها ببعض ، ليبين الى أى حد نرى ألفاظ القرآن مترابطة ومنسجمة بعضها مع بعض ومن ذلك كله يستلهم المعانى الدقيقة لتوجيه علم النحو من خلال الألفاظ المؤتلفة لا الألفاظ المتفرقة ، ويفصح عن ذلك زيادة فى البيان بتقسيمه الكلام قسمين :

الأول : مؤتلف : وهو الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم .

والثانى : غير مؤتلف : وهو ما عدا ذلك ، كالفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف ، ولو كان التعلق يكون بين الألفاظ ، لكان ينبغى ألا يختلف حالها فى الائتلاف ، وألا يكون فى الدنيا كلمتان الا ويصح أن يأتلفا ، لأنه لا تنافى بينهما من حيث هى ألفاظ)[٣٠] .

ولقد أحسن صاحب (مطول على شرح تلخيص الخطيب) حيث وفق فى توفيق كلام الشيخ عبد القاهر فيما يتعلق باللفظ والمعنى ، وأيضا بينه وبين الجاحظ مقربا وجهات النظر بين الشيخين ، ومستدلا بقول الجاحظ : (وانما الشعر صياغة ، وضرب من التصوير ...)[٣١] .

وبذلك تكون القضية قد وضحت ، وليست هناك انفصالية بين اللفظ والمعنى الا بالاعتبارات التى ذكرها كل من الجاحظ وعبد القاهر — حسبما ذكرت — .

ومما هو جدير بالذكر أن عبد القاهر قد أفصح وأجاد فى فلسفته للجمع بين اللفظ والمعنى ، وأنه لا غنى لأحدهما عن الآخر ، ووصفه للفظ بالفصاحة ، يرجع الى معناه ، لا من جهة لفظه ، وأن المزية التى يقع بها التفاضل انما هى المعانى ، وأن القواعد والوجوه النحوية ، هى التى يعدها أصلا عنده ، وميزانا دقيقا لابراز التفاضل والمزايا فى المعانى .

---

(٣٠) دلائل الاعجاز : ٣٠١

(٣١) مطول على تلخيص الخطيب ٢٩ ، ٣٠

الفصل السابع

فلسفته النحوية فى بعض فصول الدلائل

لقد أرسى عبد القاهر جذور نظريته فى (النظم) كثمرة من ثمار ثقافته النحوية ، فأطال فى شرحها ، وبسطها فى مواضع عديدة من كتابه ، وساق لذلك النماذج الموضحة لفكره الواسع ، والى أى حد استطاع أن يطوع القواعد النحوية ، بما ألهم من الذوق والتوجيه لهذه القواعد .

وقد قرر أن ليس للكلم المفردة سلك ينظمها ، وجامع يجمع شملها ويؤلفها ، ويجعل بعضها بسبب من بعض ، غير توخى معانى النحو وأحكامه فيها .

وحتى يزيد القضية وضوحا ، وييسطها بسطا وافيا ، وذلك على سبيل التطبيق لها ، عقد لذلك فصولا فى دلائله ، وعمد فيها الى عرض فلسفته فى تخريج المعانى النحوية من التراكيب . وان شئت فقل : أجمل القول فى نظريته ثم شرع فى التفصيل .

وقد تخيرت بعضا منها كنماذج سأعرضها فى ثمانية مباحث تحت هذا الفصل .

المبحث الأول

فلسفته النحوية فى التقديم والتأخير

لقد عنى النحاة من لدن ابن أبى اسحاق الحضرمى ، والخليل وسيبويه والفراء ومن أتوا من بعدهم بالتقديم والتأخير والحذف ... وغيرها ، فلم يكونوا ليقدموا أو يؤخروا أو يحذفوا الا لغرض فى نفوسهم ، وهو اظهار المعانى التى هى ثمار وضع هذه القواعد .

وجاء عبد القاهر فاستقى من هـذا المنبع ، وتعرف على أصولها ، ثم انطلق يطبق هـذه القواعد ويبين فوائد التقـديم ، وأهميته فى تخريج المعانى ، فقرر أنه (جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بديعة ، ويفضى بك الى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ، ولطف عندك أن قدم فيه شىء ، وحول اللفظ عن مكان الى مكان)[1] .

وقبل عرضه لمنهجه أوضح المفهوم النحوى فى التقديم ، لينطلق من خلاله ، ويجنى ثمار ثقافته ففسم التقديم قسمين — قسم يقال : (انه على نية التأخير ، وذلك فى كل شىء أقررته مع التقديم على حكمه الذى كان عليه ، وفى جنسه الذى كان فيه ، كخبر المبتدا اذا قدمته على المبتدا ، والمفعول اذا قدمته على الفاعل ، كقولك : منطلق زيد ، وضرب عمرا زيد ، معلوم أن (منطلق وعمرا) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليـه من كون هـذا خبر مبتدا ومرفوعا بذلك ، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله ، كما يكون اذا أخرت) .

والقسم الثانى : (تقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشىء عن حكم الى حكم ، وتجعله بابا غير بابه ، واعرابا غير اعرابه ، وذلك أن تجىء الى اسمين ، يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ، ويكون الآخر خبرا له ، فتقدم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا ، ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق ، حيث تقول مرة : زيد المنطلق ، وأخرى المنطلق زيد ، فأنت فى ذلك لم تقدم (المنطلق) على أن يكون متروكا على حكمه الذى كان عليه مع التأخير ، فيكون خبر مبتدا كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ ، وأظهر من قولنا : ضربت زيدا ، وزيد ضربته ، لم تقدم زيدا على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان ، ولكن على أن ترفعه بالابتداء ، وتشغل الفعل بضميره ، وتجعله فى موضع الخبر له ..)[2] .

---

(١) دلائل الاعجاز : ٨٢ .
(٢) دلائل الاعجاز : ٨٢ ، ٨٣ .

من هـذا العرض يتضح منهج التقديم عند النحاة ، والعرب لم يتكلموا به ، ويضبطه النحاة بقواعد لها أصولها فى علم النحو ، إلا من أجل غرض سام ، وهو خدمة المعانى النحوية .

ولكن عبد القاهر عاد يقول : (انهم لم يعتمدوا فيه شـيئا يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام)[٣] واستشهد على ذلك بقول صاحب الكتاب ، وهو يذكر الفاعل والمفعول قال : (كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم بشأنه أعنى ، وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم)[٤] . ثم ذكر بعده تفسير النحويين لهذه العناية والاهتمام ، حيث قالوا :

(ان معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس فى فعل ما أن يقع بانسـان بعينه ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يعلم من حالهم فى حال الخارجى ، يخرج فيعيث ويفسد ، ويكثر منه الأذى ، أنهم يريدون قتله ، ولا يبالون من كان القتل منه ، ولا يعنيهم منه شىء ، فاذا قتل وأراد مريد الاخبار بذلك ، فانه يقدم ذكر الخارجى ، فيقول : قتل الخارجى زيد ..)[٥] فتقديم الخارجى للعناية والاهتمام به ، لأن المراد اخبار السامعين بقتل الخارجى .

والحق أقول : ان عبد القاهر جانبه الصواب فى هـذا القول ، لأن النحاة أفاضـوا الحديث عن التقديم وفائدته فى كتبهم موجهين المعانى النحوية مستلهمة من تطبيق القاعدة وفقـا لمقتضيات عصورهم ، وهـذا منثور فى كتبهم ، وقد ذكرت جانبا منه فى الفصل الأول من الباب الثانى من هـذا الكتاب ، وبخاصة فى أثناء الحديث عن (المعانى النحوية فى الكتاب) لسيبويه ، هـذا فضلا عن جهودهم فى توجيه المعانى النحوية فى معظم أبواب النحو — حسبما ذكرت فى الباب المشار

---

(٣) دلائل الاعجاز : ٨٣ .

(٤) دلائل الاعجاز : ٨٣ والكتاب لسيبويه ١ : ١٤ ، ١٥ .

(٥) دلائل الاعجاز : ٨٣ .

اليه آنفا — والذى أثبت فيه أن عبد القاهر وقف على العمد والأسس التى وضعها له النحاة ، ووجد جذور قضيته عندهم ، فرواها من ينابيع حكمته حتى استطاع أن يجنى ثمارها .

وبذلك أصبحت مهمة عبد القاهر هى أخذ هـذه الأصول ، وفلسفتها بما يتفق ومقتضيات عصره والعصور التى تليه ، ليوسع دائرة المعانى ، ويفتح آفاقا جديدة فى مجالات شتى ، أصبحت من بعده مرتعا للنحاة والنقاد والبلاغيين . فبدأ يبرز جمال التقديم والتأخير ، ولم كان المقدم أهم . ؟ وما الفائدة التى تعود على المعانى منهما . ؟ وذلك بمنهج جديد ودقيق سأوضحه فيما هو آت :

اولا : التقديم بعد همزة الاستفهام :

بدأ عبد القاهر كلامه عن التقديم ، ببيان أهمية وفائدة المقدم بعد همزة الاستفهام ، سواء أكان فعلا ماضيا أم مضارعا ، تقدم أحدهما على الاسم أو تقدم الاسم عليـه . فمن تقديم الفعل المـاضى على الاسم ، قولك : (أفعلت ؟ فبدأت بالفعل ، كان الشك فى الفعل نفسه ، أى : من حيث صدوره من المخاطب ، لأنى الفعل نفسه لا يتعلق به شك ، وانما يتعلق بالنسبة ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده)[٦] .

واذا بدأت بالاسم بعد الهمزة فقلت : (أأنت فعلت ؟ ... كان الشك فى الفاعل من هو . ؟ وكان التردد فيه)[٧] .

وليس من فصيح الكلام أن تقول : أأنت فرغت من الكتاب الذى تكتبه . ؟ لأن الشك فى الفعل لا فى الفاعل ، فكان من الواجب تقديمه ، فتقول : أفرغت من الكتاب الذى تكتبه . ؟ وكذلك لو قلت : أكتبت هذا

---

(٦) دلائل الاعجاز : ٨٥ ، ٨٦ .

(٧) دلائل الاعجاز : ٨٦ .

الكتاب ؟ قلت ما ليس بقول ، وذلك لفساد أن تقول فى الشىء المشاهد أمام عينك : أموجود أم لا ؟)[٨] .

واذا أفادت الهمزة معنى التقرير مع قيام الاستفهام فيها ، ويكون المراد تقرير الفاعل أو الفعل ، على معنى أنك قلت : (أأنت فعلت ذلك . ؟ كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل ، يبين ذلك قوله — تعالى — : « **أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم** »[٩] لا شبهة فى أنهم لم يقولوا ذلك له — عليه السلام — وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ، ولكن أن يقر بأنه منه كان ، وقد أشاروا له الى الفعل فى قولهم : « **أأنت فعلت هذا** » وقال هو — عليه السلام — فى الجواب : « **بل فعله كبيرهم هذا** »[١٠] ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل[١١] فالهمزة فيما ذكر (تقرير بفعل قد كان ، وانكار له لم كان ، وتوبيخ لفاعله عليه) .

وتأتى الهمزة لمعنى آخر ، وهو انكار أن يكون الفعل قد كان من أصله ، ومثاله قوله — تعالى — : « **أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا انكم لتقولون قولا عظيما** »[١٢] وقوله — عز وجل — : « **أصطفى البنات على البنين ما لكم كيف تحكمون** »[١٣] فهذا رد على المشركين وتكذيب لهم فى قولهم ما يؤدى الى الجهل العظيم .

واذا قدم الاسم فى هذا صار الانكار فى الفاعل ، ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعرا : أأنت قلت هذا الشعر . ؟ كذبت لست ممن يحسن مثله ، أنكرت أن يكون القائل ، ولم تنكر الشعر)[١٤] وساق

---

(٨) دلائل الاعجاز : ٨٦ .
(٩) الأنبياء : ٦٢ .
(١٠) الأنبياء : ٦٣ .
(١١) دلائل الاعجاز : ٨٧ .
(١٢) الاسراء : ٤٠ .
(١٣) الصافات : ١٥٤ .
(١٤) دلائل الاعجاز : ٨٧ .

على ذلك كثيرا من الآيات القرآنية والأمثلة ، ليبين فصاحة الهمزة التى تقدم الاسم أو الفعل الماضى بعدها .

أما اذا كان الفعل مضارعا وتقدم على الاسم ، وذلك (أنك اذا قلت : أتفعل ؟ وأأنت تفعل . ؟ لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال)[١٥] .

فان أردت به الحال كان المعنى شبيها بالفعل الماضى ، فاذا قلت : أتكتب ؟ كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو يفعله ، وكنت كمن يوهم أنه لا يعلم حقا أنه يكتب . واذا قلت : أأنت تفعل ؟ كان المعنى على أنك تريد أن تقرره بأنه الفاعل ، وكان أمر الفعل فى وجوده ظاهرا لا يحتاج الى الاقرار بأنه كائن)[١٦] .

(وان أردت بتفعل المستقبل كان المعنى اذا بدأت بالفعل على أنك تعمد بالانكار الى الفعل نفسه ، وتزعم أنه لا يكون ، أو أنه لا ينبغى أن يكون ، فمثال الأول[١٧] :

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى ومسنونة زرق كانياب أغوال

فهذا تكذيب منه لانسان هدده بالقتل ، وانكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه ... وعلى ذلك قوله — تعالى — : « **أنلزمكموها وأنتم لها كارهون** »[١٨] . ومثال الثانى[١٩] :

أأترك ان قلت دراهم خالد زيارته انى اذا للئيم

وجملة الأمر أنك تنحو بالانكار نحو الفعل)[٢٠] .

فان بدأت باسم فقلت : أأنت تفعل . ؟ أو قلت : أهو يفعل ؟ كنت

---

(١٥) دلائل الاعجاز : ٨٧ .
(١٦) دلائل الاعجاز : ٨٩ .
(١٧) البيت لامرىء القيس .
(١٨) هود : ٢٨ .
(١٩) البيت لعمارة بن عقيل بن بلال بن جرير .
(٢٠) دلائل الاعجاز : ٨٩ .

وجهت الانكار الى نفس المذكور ، وأبيت أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل ، فكأنك قلت : ان غيرك هو الذى يستطيع منعى ، والأخذ على يدى ، وليست بذاك ، ولقد وضعت نفسك فى غير موضعك .

وقد تجعله لا يجيء منه الفعل ، لأن نفسه تأباه ولا ترتضيه ، كأن تقول : أهو يمنع الناس حقوقهم ؟ هو أكرم من ذاك .

أو تجعله لا يفعله لصغر قدره ، وصغر همته ، كأن تقول : أهو يرتاح الى الجميل . ؟ هو أقصر همة من ذلك)[٢١] .

ثم يبين عبد القاهر السر فى مجيء الاستفهام للانكار عندما يتقدم الاسم ، وذلك ليتنبه السامع ، ويرجع الى نفسه ، ويزورها ، ويعرف مدى قدرته . وعلى ذلك لا يقرر الا بالمحال ، وبما لا يقول أحد أنه يقع الا على سبيل التمثيل ، وعلى أن يقال له : انك فى دعواك ما ادعيت بمنزلة من يدعى هذا المحال ، وانك فى طمعك فى الذى طمعت فيه بمنزلة من يطمع فى الممتنع .

ومن هذا الضرب قوله — تعالى — : « **أفانت تسمع الصم أو تهدى العمى** »[٢٢] فان اسماع الصم لا يدعيه أحد حتى يكون الاستفهام للانكار ، وانما المعنى على التمثيل والتشبيه ، وأن يجعل الذى يظن أنهم يسمعون ، أو أنه يستطيع اسماعهم فى منزلة من يرى أنه يسمع الصم ، أو يهدى العمى .

ويعود عبد القاهر فيوضح السر فى تقديم الاسم ، وان لم يقل : (أتسمع الصم ؟) وهو أن القرآن يريد أن يقول للرسول — ﷺ — : أأنت خصوصا قد أوتيت مقدرة على أن تسمع الصم ، أو تهدى العمى[٢٣] .

---

(٢١) دلائل الاعجاز : ٩٠ بتصرف .
(٢٢) الزخرف : ٤٠ .
(٢٣) دلائل الاعجاز : ٩٠ ، ٩١ بتصرف .

وبعد أن عرض عبد القاهر المعانى الخصوصية التى يجب أن تفهم من تقديم الفعل الماضى أو المضارع ، أو تقديم الاسم عليها بعد همزة الاستفهام التى يراد بها التقرير أو الانكار ، وقد غاص فى عمق المعانى ، وأوضح جمالها ومؤداها ، جاعلا القواعد النحوية اماما له كما رأينا ، حيث لم يخرج عن القاعدة كأصل وذوقه فى التوجيه ، استأنف الحديث عن بيان حال المفعول اذا تقدم على فعله وفاعله بعد الهمزة ، وذلك ان أردت الانكار الى أن يوقع به مثل ذلك الفعل •

وأفصح بيان ما جاء به القرآن الكريم فى تقديم (غير) فى قوله — تعالى — : « **أغير الله أتخذ وليا** »[٢٤] وقوله — عز وجل — : « **قل أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله أوأتتكم الساعة أغير الله تدعون** »[٢٥] • وكان له من الحسن والمزية والفخامة ما تعلم أنه لا يكون لو أخر فقيل : قل أتتخذ غير الله وليا ؟ وأتدعون غير الله ؟ وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك : أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا ؟ وأن يرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك ، وأن يكون جهل أجهل ، وعمى أعمى من ذلك ، ولا يكون شىء من ذلك اذا قيل : أأتتخذ غير الله وليا ؟ وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ، ولا يزيد على ذلك[٢٦] • وكذلك القول فى كل الأمثلة التى ساقها فى هـذا الباب •

وبذلك نرى أن عبد القاهر استطاع أن يرتشف زبدة القواعد النحوية ، ويغوص فى فيها ، ليستنطقها هـذه المعانى ، ثم يستلهمها ويوجهها توجيها يجعل السامع يقر بسلطان القواعد النحوية على كل تركيب يراد منه معنى •

---

(٢٤) الأنعام : ١٤ .

(٢٥) الأنعام : ٤٠

(٢٦) دلائل الاعجاز : ٩٢ •

ثانيا : التقديم فى النفى :

أعمد كثيرا الى ذكر نص كلام عبد القاهر ، وذلك حتى أبرز جهوده التى بذلها فى أثناء استخدامه للقواعد النحوية ، والربط بينها وبين معانى النحو الخصوصية ، ليتضح الى أى حد كانت ثقافته وذوقه الرفيع •

ولقد تعرض للكلام عن التقديم فى النفى ، فأبرز جمال المعنى فى حالة تقدم الاسم أو الفعل بعد أداة نفى ، بمعنى أنك اذا قدمت الفعل ، فقلت : (ما فعلت ، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول ، واذا قلت : ما أنا فعلت ، كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول •

تفسير ذلك أنك اذا قلت : ما قلت هـذا ، وكنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك ، وكنت نوظرت فى شىء لم يثبت أنه مقول • واذا قلت ما أنا قلت هـذا ، كنت نفيت أن تكون القائل له ، وكانت المناظرة فى شىء ثبت أنه مقول ••• وعلى ذلك ورد قول الشاعر[٢٧] :

وما أنا أسقمت جسمى بـه ولا أنا أضرمت فى القلب نـارا

المعنى كما لا يخفى على أن السقم ثابت موجود ، وليس القصد بالنفى اليه ، ولكن الى أن يكون هو الجالب له ، ويكون قد جره الى نفسه[٢٨] •

ويدل على أن هناك فرقا بين تقديم الفعل وتقديم الاسم أمران :

احدهما : أنه يصح لك أن تقول : ما قلت هذا ، ولا قاله أحد من الناس ، وما ضربت زيدا ، ولا ضربه أحد سواى ، ولا يصح ذلك فى الوجه الآخر ، فلو قلت : ما أنا قلت هـذا ، ولا قاله أحد من الناس ، وما أنا ضربت زيدا ، ولا ضربه أحد سواى ، كان خلفا من القول ، وكان فى التناقض بمنزلة أن تقول : لست الضارب زيدا أمس ، فثبت أنه

---

(٢٧) هو المتنبى .
(٢٨) دلائل الاعجاز : ٩٣ .

قد ضرب ، ثم تقول من بعده : وما ضربه أحد من الناس ، ولست القائل ذلك ، فثبت أنه قد قيل ، ثم تجيء فتقول : وما قاله أحد من الناس •

والثانى : من الأمرين ، أنك تقول : ما ضربت الا زيدا ، فيكون كلاما مستقيما ، ولو قلت : ما أنا ضربت الا زيدا ، كان لغوا من القول ، وذلك لأن نقض النفى بالا يقتضى أن تكون ضربت زيدا ، وتقديمك ضميرك ، وايلاؤه حرف النفى ، يقتضى نفى أن تكون ضربته ، فهما يتدافعان)[٢٩] •

ومن باب زيادة التوضيح لوجه الحقيقة التى نلمسها عند تقديم المفعول على الفعل والفاعل ، وتأخيره عنهمـــا ، هل يكون لذلك أثر على المعنى الدقيق فى كلام العرب ، وفصاحة الأسلوب ؟

يوضح عبد القاهر هـــذا على معنى أنك اذا قلت : (ما ضربت زيدا ، فقدمت الفعل ، كان المعنى أنك نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد ، ولم تعرض فى أمر غيره لنفى ولا اثبات ، وتركته مبهما محتملا • واذا قلت : ما زيدا ضربت ، فقدمت المفعول ، كان المعنى على أن ضربا وقع منك على انسان ، وظن أن ذلك الانســـان زيد ، فنفيت أن يكون اياه ، فلك أن تقول فى الوجه الأول — وهو تأخر المفعول الى موضعه — ما ضربت زيدا ، ولا أحدا من الناس ، وليس لك فى الوجه الثانى — وهو تقديم المفعول على الفعل وفاعله — فلو قلت : ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس ، كان فاسدا)[٣٠] لأن تقديم المفعول يدل على أنك ضربت غير زيد ، وهذا واضح فى معنى الكلام ، لا يدركه الا من كان يملك حاسة الفهم الدقيق لمعانى النحو •

هـــذا ويبين أن (حكم الجار والمجرور فى جميع ما ذكر حكم المنصوب ، فاذا قلت : ما أمرتك بهذا المعنى ، كان على نفى أن تكون

---

(٢٩) دلائل الاعجاز : ٩٤ •

(٣٠) دلائل الاعجاز : ٩٤ •

قد أمرته بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر ، واذا قلت : ما بهذا أمرتك . كنت قد أمرته بشيء غيره)[٣١] .

ثالثا : التقديم فى الاثبات :

بعد أن انتهى عبد القاهر من الكلام عن التقديم بعد همزة الاستفهام والنفى ، أصبح المقام يتطلب الحديث عن مزايا التقديم فى الاثبات ، لبيان قصد المتكلم الذى عمد الى تقديمه ، فاذا قلت : (زيد قد فعل ، وأنا فعلت ، وأنت فعلت ، اقتضى ذلك أن يكون القصد الى الفاعل ، الا أن المعنى فى هـذا القصد قسمان :

أحدهما : جلى لا يشكل ، وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له ، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر ، أو دون كل أحد ، ومثال ذلك أن تقول : أنا كتبت فى معنى فلان ، وأنا شفعت فى بابه ، تريد أن تدعى الانفراد بذلك ، والاستبداد به ، وتزيل الاشتباه فيه ، وترد على من زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه ما كتبت .

والقسم الثانى : ألا يكون القصد الى الفاعل على هـذا المعنى ، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل ، وتمنعه من الشك ، فأنت بذلك تبدأ بذكره ، وتوقعه أولا ومن قبل أن تذكر الفعل فى نفسه ، لكى تباعده بذلك من الشبهة ، وتمنعه من الانكار ، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد ، ومثاله قولك : هو يعطى الجزيل ، وهو يحب الثناء ، لا تريد أن تزعم أنه ليس ههنا من يعطى الجزيل ، ويحب الثناء غيره ، دون أن تعرض بانسان وتحطه عنه ، وتجعله لا يعطى كما يعطى ، ولا يرغب كما يرغب ، ولكنك تريد أن تحقق على السـامع ، أن اعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه)[٣٢] .

---

(٣١) دلائل الاعجاز : ٩٤ .
(٣٢) دلائل الاعجاز : ٩٥ .

ثم استعرض العديد من الأمثلة والشعر على سنن ما سبق ذكره ، الى أن قال :

(وهـذا الذى قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيـد التنبيه له ، قد ذكره **صاحب الكتاب** فى المفعول اذا قدم فرفع بالابتداء ، وبنى الفعل الناصب كان له عليـه — أى : بنى الفعل الذى كان ناصبا عليـه — وعدى الى ضميره ، فشغل به ، كقولنا فى : ضربت عبد الله ، عبد الله ضربته ، فقال — أى سيبويه :— وانما قلت : عبد الله فنبهته له ، ثم بنيت عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء)[٣٣] .

فهذا الذى ذكره عن سيبويه من تحقيق القول فى تقديم المفعول فى الاثبات ، ان دل على شىء ، فانما يدل على تحقيق ما سبق أن ذكرته أن جذور هذه المعانى لها أصولها الثابتة فى كتب المتقدمين من النحاة ، فضلا عن المتأخرين ، وشـهادة عبد القاهر بنقله عن سيبويه فى هذا الموضع ، وفى غيره حسبما نرى — ان شاء الله تعالى — خير دليل على ذلك .

كما أن نقله عن سيبويه ، وكل من اعتمد عليهم من النحاة فى تدعيم آرائه ، يعطينا دلالة أخرى ثابته ، وهى أنه عمد الى القواعد النحوية ، وجعلهـا عمادا لفلسـفته لابراز معـانى النحو فيهـا بمنهجه الذى اختطه لنفسـه .

وأستطيع أن أقول : ان هـذا كاف من سيبويه ، وهو يضع أصول علم النحو ، أن يلفت أنظار الباحثين فى قواعده الى دور المعانى المختفية فى ثنايا القاعدة ، وكأنه يقول : ان النحوى الذى درس هـذا العلم وقننه ، هو أقدر الناس على فهم درر المعانى الخصوصية .

وها هو عبد القاهر يتابع عرض أفكاره ، مدعما اياها بأقوال النحويين وتوجيهاتهم التى تنير له الطريق فيقول :

---

(٣٣) الكتاب ١ : ٤١ ، ٤٧ ، ٤٨ ودلائل الاعجاز : ٩٧

(وجملة الأمر أنه ليس اعلامك الشيء بغتة غفلا ، مثل اعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأن ذلك يجرى مجرى تكرير الأعلام فى التأكيد والأحكام ، ومن قالوا — يعنى النحويين — ان الشيء اذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدم اضمار ، ويدل على صحة ما قالوه : أنا نعلم ضرورة أن فى قوله — تعالى — : « **فانها لا تعمى الأبصار** »[٣٤] نخامة وشرفا وروعة لا تجد منها شيئا فى قولنا : فان الأبصار لا تعمى ، وكذلك السبيل أبدا فى كل كلام كان فيه ضمير قصة ، فقوله تعالى — : « **انه لا يفلح الكافرون** »[٣٥] يفيد من القوة فى نفى الفلاح عن الكافرين ما لو قيل : ان الكافرين لا يفلحون ، لم يفسد ذلك ، ولم يكن ذلك كذلك الا لأنك تعلمه اياه من بعد تقدمه وتنبيه أنت به فى حكم من بدأ وأعاد ووطد ، ثم بين ولوح ثم صرح ...)[٣٦] .

وبهذا نرى أنه بنى كلامه على القاعدة النحوية ، وتوجيه النحاة ، ثم ذهب يدلل على صحة ما قاله النحاة ، لأنهم لا يفسرون بعد الاضمار الا اذا كان هذا الاضمار ، وهذا التفسير يتمخضان عن معان خصوصية ، والقرآن الكريم بما فيه من مواضع كثيرة من هذا الشأن خير شاهد على صدق ودقة القواعد النحوية ، لأنها مأخوذة من القرآن حيث هو الأصل فى ضبط هذه القواعد ، وبخاصة وأن القاعدة تخضع للنص القرآنى وتسير على ضيائه .

ومن هذا المنطلق ، يتابع عبد القاهر التدليل على أن تقديم المحدث عنه يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه له ، على معنى أننا اذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه انكار من منكر ... أو فيما اعترض فيه شك ... أو فى تكذيب مدع ... وكذلك فى كل

---

(٣٤) الحج : ٤٦ .
(٣٥) المؤمنون : ١١٧ .
(٣٦) دلائل الاعجاز : ٩٧ .

شيء كان خبرا على خلاف العادة ، وعما يستغرب منه الأمر • ويكثر المجيء فى هـذا التعبير فى الوعد والضمان ، كقول الرجل : أنا أعطيك ، أنا أكفيك ••• وكذلك فى المدح ، كقولك : أنت تعطى الجزيل •••)[٣٧] ثم أخـذ يشرح هـذه الأمثلة وغيرها بمنهجه الذى لا يخفى علينا ، والذى يطول الكلام بذكر كل ما كتب •

ولكن كما سبق أن قلت : ان هـذه الأمور لم تخف على النحاة فمواضع التقديم منثورة فى كتبهم فى كثير من أبواب النحو ، ومنها باب الفاعل مثلا ، ففيه أوجبوا تأخير المفعول على الفعل والفاعل ، وهم بذلك يحافظون على دقة آداء المعنى خشـية اللبس بسبب خفاء الاعراب ، وعدم القرينة التى تميز الفاعل من المفعول ، مثل أكرم موسى عيسى ، وكذلك المحافظة على حصر المفعول (بانما أو الا) نحو : انما ضرب سعيد خالدا ، وقد أوجبوا توسط المفعول بين الفعل وفاعله مع تأخر الفاعل، وذلك لحصر الفاعل ، كقوله — تعـالى — : « **انما يخشى الله من عباده العلمـاء** »[٣٨] وأوجبوا تقدم المفعول على الفعل والفاعل فى موضعين ، وهم بذلك كله يقننون المعانى وفقا لأصل القانون النحوى •

ثم جاء عبد القاهر ، وأخذ هذه المعانى وغيرها ، وفلسفها بعقله النحوى ، فسلط الاستفهام بالهمزة على الجملة مع تقدم الاسم أو الفعل بعدها ، وسلط النفى تارة أخرى ، ليبرز جمال المعانى عند تقديم الفاعل على فعله ، أو المفعول عليهما ، وفى ذلك كله يستعمل القواعد النحـوية ، ويلبسها ثوب المعنى ، موجها ومعللا لمـا يستنبطه من معان طبقا لمـا لمسناه فى عرضنا لمنهجه فيما سبق •

بل نراه يزيد الأمر وضوحا ، ويلبس المعانى ثوبا جديدا ، وان أنصفت فقل : يزين القاعدة النحوية بثوبها الذى يجب أن يكون لها ،

---

(٣٧) دلائل الاعاز : ٩٧ ، ٩٨ وما بعدهما .

(٣٨) فاطر : ٢٨ .

فنجده يأتى بأداة الاستدراك (لكن) بعد جملة فعلية سبقت بـ (ما) النافية ، ويعقبها بجملة فعلية أخرى ليجلى المعانى ، نحو : ما ضربت زيدا ولكنى أكرمته ، فتعقب الفعل المنفى باثبات فعل هو ضده ، ولا يصح أن تقول : ما زيدا ضربت ولكنى أكرمته[٣٩] . فمنع تقديم المفعول ، وأوجب تأخيره الى موضعه حفاظا على المعنى ، وعلل ذلك بقوله :

(وذاك أنك لم ترد أن تقول : لم يكن الفعل هذا ، ولكن ذاك ، ولكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك ، فالواجب اذن أن تقول : ما زيدا ضربت ولكن عمرا)[٤٠] .

فعد الكلام صحيحا ، والمعنى مستقيما ، لأنه قدم المفعول ، وأوقع النفى عليه ، ثم عقب بمفعول هو مراده من الكلام ، وبذلك قد استطاع بمواهبه أن يروى هذه الجذور من ينابيع الحكمة عنده ، حتى أصبحت أشجارا يستظل فى ظلها كل المتخصصين فى شتى فروع علوم العربية .

المبحث الثانى

فلسفته النحوية فى الحذف

ان الحذف من المواضع التى تعرض له النحاة كثيرا ، قديما وحديثا ، واستعملوه فى معظم أبواب النحو ، فحذفوا المبتدأ والخبر والمفعول والصلة والصفة ، والفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب .. الخ.

وكانوا لا يحذفون الا لافادة معنى خاص ، ويضمنون الكلام ما يفيد المحذوف ، فهم بذلك أقدر على توجيه المعانى مضمنة المحذوف ، ويرون فى حذفه جمال المعنى ، يقول ابن جنى :

(قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شىء

---

(٣٩) دلائل الاعجاز : ٩٤
(٤٠) دلائل الاعجاز : ٩٤

من ذلك الا عن دليل عليه ، والا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب فى معرفته)[٤١] .

وبلغ اهتمام النحاة مبلغه الى أن جعلوا للحذف قاعدة عامة يطرد تحتها ، ومضمونها : أن الحذف جائز فى كل ما يدل الدليل عليه ، بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بحذفه تأثرا يؤدى الى عيب وفساد لفظى أو معنوى ، ويريدون بالدليل القرينة الحسية ، ومنها : اللفظية ، أو العقلية (المعنوية) التى ترشد الى لفظ المحذوف ومعناه ، والى مكانه فى جملتـــه[٤٢] .

فاذا روعيت هذه القاعدة فى كل محذوف ، كان الحـــذف جائزا وهادفا ، واستطاع المتكلم أن يستلهم المعانى من الكلام مع عدم وجود المحذوف ، وأن يرتقى بالمعنى حسب ذوقه وثقافته النحوية التى بهـــا استطاع أن يحذف ويوجه ويعلل .

ولقد كان لعبد القاهر الجرجانى الباع الطويل فى هذا الميدان ، حيث نراه قد اهتم بالحذف وعده بابا لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيها بالسحر ، وقرر أنك : (ترى به أن ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الافادة أزيد للافادة ، وتجدك أنطق ما تكون اذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيانا اذا لم تبن ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر ، وتدفعها حتى تنظـــر)[٤٣] .

ثم بدأ فى عرض الأمثلة والشواهد ، ليرشدنا على صحة ما أشار اليه ، ولم يجد لذلك مدخلا أقوى فى تدعيم حجته من ذكر ما أنشده صاحب الكتاب سيبويه ، وعرض قوله وقول الشيخ أبى على الفارسى ، بوصفه أستاذا له ، وكذلك ذكر ما يتصل بالحذف من القواعد النحوية ،

---

(٤١) الخصـــائص ٢ : ٣٦٠
(٤٢) هامش النحو الوافى ١ : ٥٠٧
(٤٣) دلائل الاعجاز : ١٠٤

التى يستنبط من ثناياها المعانى الخصوصية ، بتوجيهه الدقيق ، وذوقه الرفيع .

وهو كما سنرى من عرضنا لشواهده وأدلته ليس له من سند قوى وحجة يدعم بها منهجه سوى أقوال النحاة وشواهدهم ، وأصول القواعد عندهم ، فبيدأ كلامه بذكر ما أنشده صاحب الكتاب :

اعتاد قلبك من ليلى عوائده ... وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربع قواء أذاع المعصرات به ... وكل حيران سار ماؤه خضل(٤٤)

قال — أى سيبويه — : أراد ذاك ربع قواء ، أو هو ربع . قال : ومثله قول الآخر(٤٥) : —

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا ... بالكانسية ترعى اللهو والغزلا(٤٦)
دار لمروة اذ أهلى وأهلهم ... كما عرفت بجفن الصيقل الخللا

كأنه قال : تلك دار . قال شيخنا — رحمه الله — يريد أبا على — ولم يحمل البيت الأول على أن الربع بدل من الطلل ، لأن الربع أكثر من الطلل ، والشىء يبدل مما هو مثله ، أو أكثر منه ، فأما الشىء من أقل منه ففاسد لا يتصور ، وهذه طريقة مستمرة لهم اذا ذكروا الديار والمنازل ، كما يضمرون المبتدأ فيرفعون ، فقد يضمرون الفعل فينصبون ، كبيت الكتاب أيضا :

ديار مية اذ امى تساعفنا ... ولا يرى مثلها عجم ولا عرب(٤٧)

---

(٤٤) قواء : لا أنيس به . واذاع بمتاعه : ذهب به . والمعصرات : السحاب . والحيران السارى : هو المزن . والخضل : الكثير . والمراد ان السحاب انزلت ماؤها بكثرة ، حتى ذهبت به وطمسته وكذلك المزن الكثير الماء . انظر الكتاب ١ : ١٤٢ وفيه (سلمى) مكان (ليلى) .
(٤٥) هو عمر بن أبى ربيعة . انظر الكتاب ١ : ١٤٢ .
(٤٦) الجفن : القراب . ولصيقل : السيف المصقول ، الخلل : واحدها خله ، وهى تطلق على جفن السيف المغطى بالجلد ، وتطلق على بطانة يغشى بها جفن السيف ، وهى المرادة هنا ، والكانسية : موضعان .
(٤٧) هو لذى الرمة .

أنشده بنصب (ديار)[٤٨] على اضمار فعل ، كأنه قال : اذكر ديار مية)[٤٩] .

فواضح من عرضه السابق للدخول على مواضع الحذف ، أنه يمهد ليربط بين النحو ومعانيه مؤتما بقول سيبويه وأبى على الفارسى ، وكأنه يقول بادىء ذى بدء لمن يقرأ كتابه : اننى أبنى منهجى على هذه القواعد ، أجعلها أصولا ، ثم أنطلق من خلالها لأفصح عن المعانى ذات الأثر العميق فى نفس القارىء والسامع ، وهو بذلك يريد أن يضعنا أمام منهج جديد مبسوط فى علم النحو له أصالته فى محيط المعانى ، وقد وقع اختياره على بعض مواطن الحذف ذكر بعضها فى كتابه (دلائل الاعجاز) كنماذج للكشف عن منهجه الذى يهدف اليه ، وهاك بيانها :

أولا : حذف المبتدأ :

ذكر النحاة أن المبتدأ يحذف جوازا أو وجوبا فى مواضع عدوها فى كتبهم ، ولهم ذوقهم فى مراعاة المعنى ، ويكثر حذفه فى جواب الاستفهام ، كقوله ــ تعالى ــ : « **وما أدراك ما الحطمة نار الله الموقدة** »[٥٠] أى : هى نار . وبعد فاء الجواب ، كقوله ــ تعالى ــ : « **من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها** »[٥١] . وبعد القول ، كقوله ــ تعالى ــ : « **وقالوا أساطير الأولين** »[٥٢] . وبعد ما الخبر صفة له فى المعنى ، كقوله ــ تعالى ــ : « **التائبون العابدون** »[٥٣] وغير ذلك من المواضع التى تعرض لها النحاة .

ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ كثيرا ، القطع والاستئناف ، وقد اختاره عبد القاهر كنموذج ، لبيان جمال المعنى عند

---

(٤٨) الكتاب ١ : ١٤١
(٤٩) دلائل الاعجاز : ١٠٤ ، ١٠٥
(٥٠) الهمزة : ٥ ، ٦
(٥١) فصلت : ٤٦
(٥٢) الفرقان : ٥
(٥٣) التوبة : ١١٢

حذفه ، وعلل ذلك بأنهم (يبدءون بذكر الرجل ، ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاما آخر ، واذا فعلوا ذلك أتوا فى أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ ، مثال ذلك قوله[٥٤] :

وعلمت أنى يوم ذا ... ك منازل كعبا ونهدا[٥٥]
قوم اذا لبسوا الحديد ... تنمروا حلقا وقدا[٥٦]

أى : هم قوم ... ومما أعتيد فيه أن يجىء خبرا قد بنى على مبتدأ محذوف ، قولهم بعد أن يذكرون الرجل ، فتى من صفته كذا ، وأغر من صفته كيت وكيت ، كقوله[٥٧] :

ألا لا فتى بعد ابن ناشرة الفتى ... ولا عرف الا قد تولى وأدبر
فتى حنظلى ما تزال ركابه ... تجود بمعروف وتنكر منكر

وقوله[٥٨] :

سأشكر عمرا ان تراخت منيتى ... أيادى لم تمنن وان هى جلت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ... ولا مظهر الشكوى اذا النعل تولت[٥٩]

والأصل : هو فتى ، وقد عرض الكثير من الأمثلة والشواهد من الشعر الجيد ، دلل بها على أن حذف المبتدا فى القطع والاستئناف كان مطردا فى كلامهم وشعرهم .

ثم نجده وهو يربط بين مواطن الحذف ومواطن الجيد والحسن فى المعنى ، ليبين أن المعنى بدون المحذوف أدق وأعمق وألطف مما يكون مع وجوده ، وعبر عن ذلك بقوله :

---

(٥٤) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدى .
(٥٥) كعب ونهد : قبيلتان ، الأولى : بنو الحارث . والثانية : من قضاعة .
(٥٦) تنمر : تشبه بالنمر . والحلق : حلق الدروع او هى الدروع . والقد : جلد يلبس فى الحرب .
(٥٧) هو أبو حزابة الوليد بن حنيفة التميمى شاعر أموى من اليمن .
(٥٨) هو عبد الله بن الزبير .
(٥٩) دلائل الاعجاز : ١٠٥ — ١٠٧

(فتأمل الآن هذه الأبيات كلها ، واستقرها واحد واحدا ، وانظر الى موقعها فى نفسك والى ما تجده من اللطف والظرف اذا أنت مررت بموضع الحذف منها ، ثم قلبت النفس عما تجـده ، وألطفت النظر فيما تحس به ، ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر ، وأن تخرجه الى لفظك ، وتوقعه فى سمعك فانك تعلم أن الذى قلت كما قلت ، وأن رب حذف هو قلادة الجيد ، وقاعدة التجويد ، وان أردت ما هو أصدق فى ذلك شهادة ، وأدل دلالة ، فانظر الى قول عبد الله بن الزبير ، يذكر غريما له قد ألح عليه :

عرضت على زيد ليأخذ بعض ما	يحاوله قبل اعتراض الشـواغل
فدب دبيب البغل يألم ظهـره	وقـال تعلم أننى غير فاعـل
تثاءب حتى قلت داسع نفسـه	وأخـرج أنيابا له كالمعاول(٦٠)

الأصل حتى قلت : هو داسع نفسه ، أى : حسـبته من شـدة التثاؤب ، ومما به من الجهد يقذف نفسه من جوفه ويخرجها من صدره ، كما يدسع البعير جرته(٦١) ، ثم انك ترى نصبه الكلام وهيئته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ ، وتباعده عن وهمك ، وتجتهد ألا يدور فى خلدك ولا يعرض لخاطرك ، وتراك كأنك تتوقاه توقى الشىء يكره مكانه)(٦٢) وذلك لأن المعنى يستقيم بدونه ، بل يصل من الروعة ما يجعلنا لا نلجأ الى ذكر المحذوف ، وهذا ليس فى حذف المبتدا فحسب بل (ان ذلك سبيله فى كل شىء ، فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ، ثم أصيب به موضعه ، وحذف فى الحال ينبغى أن يحذف فيها ، الا وأنت تجـد حذفه هناك أحسن من ذكره ، وترى اضماره فى النفس أولى وآنس من النطق به)(٦٣) .

---

(٦٠) دسع : قاء ملء الفم ، ودسع بقيئه رمى به .
(٦١) الجرة — بكسر الجيم — : ما تخرجه الابل من كروشها .
(٦٢) دلائل الاعجاز : ١٠٨ ، ١٠٩
(٦٣) دلائل الاعجاز : ١١٠

ثانيا : حذف المفعول :

لقد بسط النحويون القول فى باب المفعول به ، فأجازوا حذفه فى مواضع كثيرة منها : —

المحافظة على تناسب الفواصل ، نحو قوله — تعالى — : « **ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى الا تذكرة لمن يخشى** »(٦٤) فحذف مفعول الفعل (يخشى) ولم يقل يخشاه ، أو يخشى الله ، لكى تنتهى الجملة الثانية بكلمة مناسبة فى وزنها لكلمة (تشقى) التى انتهت بها الجملة الأولى .

— والرغبة فى الايجاز ، نحو : دعوت البخيل للبذل ، فلم يقبل ، ولن يقبل ، أى : لم يقبل الدعوة .

— أو الترفع عن النطق به لاستهجانه ، أو لاحتقار صاحبه ، أو نحو هذا من الدواعى التى لها أثر فى المعنى ... الى غير ذلك من المواضع التى يكثر فيها حذف المفعول للرقى بالمعنى واخراج الكلام فى أبهى صورته ، ويكثر هذا فى القرآن الكريم والشعر العربى(٦٥) .

وعلى الرغم من جواز حذفه وكونه فضلة فى الكلام ، الا أن المقام ان اقتضى بقاءه ، فانه يجب الابقاء عليه خدمه للمعنى .

فقد أوجب النحاة عدم حذف المفعول به اذا كان محصورا ، أو يكون مفعولا به متعجبا منه بعد صيغة (ما أفعل) التعجبية ، نحو : ما أحسن الحرية ، أو يكون عامله محذوفا ، نحو قول القائل عند نزول المطر : خيرا لنا ، وشرا لعدونا ، أى : يجلب خيرا .

والنحويون يقولون ببقاء المفعول به فى هذه المواضع وغيرها ، لأن حذفه سيؤدى الى فساد المعنى ، فهم يحافظون على استقامة المعانى ، وفى هذا دليل على أنهم لم يضعوا القواعد شكليه صماء ، بل وضعوها بمنهج دقيق يحمل المعنى مع القاعدة .

---

(٦٤) طـــه : ٢ ، ٣

(٦٥) مغنى اللبيب ٢ : ٦٣٣ ، ٦٣٤ والنحو الوافى ٢ : ١٧٩ ، ١٨٠

وجاء عبد القاهر ففحص كلامهم ، وعرف مرادهم من هذه الأصول ، ومن خلالها انطلق يكشف الغطاء عن المعانى اذا حذف المفعول به ، وبخاصة وأن (الحاجة اليه أمس ، وهو بما نحن بصدده أخص ، واللطائف كأنها فيه أكثر ، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر)[٦٦] .

وقبل أن ينطلق الى عرض مفهومه من حذف المفعول به ، وجد أن هناك حاجة الى أن نتعرف على صلة المفعول به بالفعل ، وعد ذلك (أصلا يجب ضبطه ، وهو أن حال الفعل مع المفعول الذى يتعدى اليه حاله مع الفاعل ، وكأنك اذا قلت : ضرب زيد ، فأسندت الفعل الى الفاعل ، كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له ، لا أن تفيد وجود الضرب فى نفسه وعلى الاطلاق ، كذلك اذا عديت الفعل الى المفعول ، فقلت : ضرب زيد عمرا ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثانى ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى أن عمل الفعل فيهما انما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذى اشتق منه بهما ، فعمل الرفع فى الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه ، والنصب فى المفعول ، ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب فى نفسه ، بل اذا أراد الاخبار بوقوع الضرب ووجوده فى الجملة من غير أن ينسب الى فاعل أو مفعول ، أو يتعرض لبيان ذلك ، فالعبارة فيه أن يقال : كان ضرب أوقع ضرب أو وجد ضرب ، وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد فى الشيء)[٦٧] .

فهذا المنهج الدقيق ، الذى يتسم بوضوح الفكرة ، يحتاج الى التأمل فيه ، والوقوف عند لمحاته التى تنير الطريق أمام القاصدين الى فهم المعانى ، فهو يعرض القاعدة النحوية ، ليست مجردة بل يلبسها

---

(٦٦) دلائل الاعجاز : ١١٠
(٦٧) دلائل الاعجاز : ١١٠

ثوبها اللائق بها من المعانى ، ويجعل هذا بمثابة تمهيد للدخول على فهم المعنى من الفعل اللازم والمتعدى ، والفرق بينهما فى وضوح الفكرة . والى أى حد يرتبط المفعول بالفعل ، فنرى أنه أوضح الفكرة فى وقوع الفعل على المفعول ، وقيام الفاعل به ، ومدى أثر ذلك فى المعنى ، وذلك لأن أغراض الناس تختلف فى ذكر الأفعال المتعدية (فهم يذكرونها تارة ، ومرادهم أن يقتصروا على اثبات المعانى التى اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين ، فاذا كان الأمر كذلك ، كان المتعدى كغير المتعدى مثلا فى أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا ، ومثال ذلك : قول الناس فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهى ، ويضر وينفع ... المعنى فى جميع ذلك على اثبات المعنى فى نفسه للشىء على الاطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول ، وعلى ذلك قوله — تعالى — : « **قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون** »[٦٨] المعنى : هل يستوى من له علم ، ومن لا علم له ، من غير أن يقصد النص على معلوم ، وكذلك قوله — تعالى — : «**وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا** »[٦٩] وقوله : « **وأنه هو أغنى وأقنى**»[٧٠] المعنى : هو الذى منه الاحياء والاماته والاغناء والاقناء ، وهكذا كل موضع كان القصد فيه ، أن يثبت المعنى فى نفسه فعلا للشىء ، وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون الا منه ، أو لا يكون منه ، فان الفاعل لا يعدى هناك ، لأن تعديته تنقض الغرض ، وتغير المعنى)[٧١] .

وبذلك نراه فى عرضه للموضوع لا يخرج عن القاعدة النحوية ، واستلهام المعنى منها بمنهج مبسوط يعطى المعنى من غير خلل بالقاعدة ، فكلامه السابق آنفا تعرض فيه لقسم من الأفعال ليست فى حاجة الى

---

(٦٨) الزمر : ٩
(٦٩) النجم : ٤٤
(٧٠) النجم : ٤٨
(٧١) دلائل الاعجاز : ١١٠ ، ١١١

المفعول ، على معنى أنه لا يكون له مفعول يمكن النص عليه ، ثم استطرد فى بسط القول فى أقسام أخرى من الأفعال ، وأوضح الى أى مدى تحتاج الى المفعول ، وترتبط به ، وأثر ذلك فى أداء المعنى ، ثم شرع فى شرح ذلك بقوله :

وقسم ثان : (وهو أن يجعل له مفعول مقصود قصده معلوم ، الا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه — وينقسم الى جلى لا صنعة فيه ، وخفى تدخله الصنعة .. فمثال الجلى : قولهم : أصغيت اليه ، وهم يريدون أذنى ..

وأما الخفى الذى تدخله الصنعة ، فيتفتن ويتنوع — فنوع منه : أن تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه اما لجرى ذكر ، أو دليل حال ، الا أنك تنسيه نفسك وتخفيه ، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل الا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه الى شىء ، أو تعرض فيه لمفعول مثاله قول البحترى[٧٣] :

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واع

المعنى لا محالة أنه يرى مبصرا محاسنه ، ويسمع واع أخباره وأوصافه . ولكنك تعلم على ذلك أنه كان يسرق علم ذلك من نفسه ، ويدفع صورته من وهمه ، ليحصل له معنى شريف ، وغرض خاص وذلك أنه يمدح خليفة — وهو المعتز — ويعرض بخليفة — وهو المستعين — فأراد أن يقول : ان محاسن المعتز ، وفضائله يكفى فيها أن يقع عليها بصر ، ويعيها سمع حتى يعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذى ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها ، فأنت ترى حساده ، وليس شىء أشجى لهم وأغيظ من علمهم بأن ههنا مبصرا يرى وسامعا يعى حتى ليتمنون ألا يكون فى الدنيا من له عين يبصر بها ، وأذن يعى بها كى يخفى مكانه استحقاقه لشرف الامامة ، فيجد بذلك سبيلا الى منازعته اياها)[٧٤] .

---

(٧٢) يمدح المعتز بالله بن المتوكل ، ويعرض بالمستعين بالله أخيه ، حيث كان ينازعه الخلافة .

(٧٣) دلائل الاعجاز : ١١١ ، ١١٢

وهو بذلك قد نزل الفعلين (يرى ويسمع) منزلة اللازم ، أى : من يصدر منه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ، وهذا من البراعة فى توجيه المعانى ، بل يزيد الأمر وضوحا وجمالا أنه يجعل من الفعلين كنايتين عن السماع والرؤية المتعلقتين بمفعول مخصوص ، هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ، ورؤية محاسنه وآثاره ، وبين مطلق السماع ، وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار حدا يمتنع اخفاؤها معه ، فذكر الملزوم ، وأراد اللازم وذلك شأن الكناية[٧٤] . ولم تظهر هذه جلية فى ثوبها الناضر الا بحسن آدائه وفهمه لقواعد النحو التى سوغت له استعمال الفعلين (يرى ويسمع) ومفعوليهما المحذوفين ، حيث كان لذلك من الأثر الفعال فى أداء المعانى التى لمسناها من توجيه الشيخ عبد القاهر ، وفقا لمنهجه . وواضح أنه جعل الغرض من الفعل هو افادة تعلقه بمفعول ، وحينئذ يجب تقديره على حسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ، ان عاما فعام ، وان خاصا فخاص ، وكذلك استطاع أن يتوجه بالفعل ذاته كناية عنه مقيدا بمفعول مخصوص دلت عليه القرائن ، فلو لم تكن القواعد النحوية مختمرة فى ذهنه ، لما تمخض عقله بهذه المفاهيم الفلسفية فى محيط المعانى الخصوصية .

ولم يكتف بما عرضه من المفاهيم الواسعة التى يمكن أن تؤخذ من الفعل الخفى الذى تدخله الصنعة ، ولكن نراه يبسط القول فى نوع آخر منه (وهو أن يكون للفعل الذى ذكرت مفعول سواه ، بدليل الحال أو ما سبق من الكلام ، الا أنك تطرحه وتتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس لغرض غير الذى مضى ، وذلك الغرض أن تتوفر العناية على اثبات الفعل للفاعل ، وتخلص له وتنصرف بجملتها اليه)[٧٥] . ثم ذكر أمثلة من الشعر يدعم بها قوله ويفصح عن حجته ، وجهها وخرجها تخريجا يشهد ببراعته ، منها ما قاله طفيل الغنوى لبنى جعفر بن كلاب :

---

(٧٤) هامش الدلائل : ١١٢

(٧٥) دلائل الاعجاز : ١١٢

جزى الله عنا جعفرا حين أزلقت ... بنـا نعالنا فى الواطئين فزلت
أبوا أن يملونا ولو أن أمنـا ... تلاقى الذى يلقـون منا لملت
هم خلطونـا بالنفوس وألجئوا ... الى حجـرات أدفـأت وأظلت

فيها حذف المفعول قصده فى أربعة مواضع هى : (قوله : لملت وألجئوا وأدفأت وأظللت) لأن الأصل لملتنا وألجئونا الى حجرات أدفأتنا وأظلتنا ، الا أن الحال على ما ذكر من أنه فى حد المتناهى — أى المتناسى — حتى كأن لا قصد الى مفعول ، وكأن الفعل قد أبهم أمره ، فلم يقصد به قصد شىء يقع عليه .

ولك فى قوله : (أجرت[٧٦] ولملت) فائدة زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على اثبات الفعل ، وهى أن تقول : كان من سوء بلاء القوم ، وتكذيبهم عن القتال ما يجر مثله ، وما القضية فيه أنه لا يتفق على قوم الاخرس شاعرهم فلم يستطع نطقا ، وتعديتك الفعل تمنع من هـذا المعنى ، لأنك اذا قلت : ولكن الرماح أجرتنى ، لم يمكن أن يتأول على معنى أنه كان منها ...

وهكذا قوله : (ولو أن أمنا تلاقى الذى لا قوه منا لملت) يتضمن أن من حكم مثله فى كل أم أن تمل وتسأم وأن المشقة فى ذلك الى حد يعلم أن الأم تمل له الابن وتتبرم به مع ما فى طباع الأمهات من الصبر على المكاره فى مصالح الأولاد ، وذلك أنه وان قال : (أمنا) فان المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها ، ولو قلت : (لملتنا) لم يحتمل ذلك ، لأنه يجرى مجرى أن تقول : لو لقيت أمنا ذلك لدخولها ما يملها منا ، واذا قلت : ما يملها منا ، فقيدت لم يصلح لأن يراد به معنى العموم ، وأنه بحيث يمل كل أم من كل ابن ....)[٧٧] .

---

(٧٦) هذه كلمة من بيت من الشعر سبق له الحديث عنه لعمرو بن معد يكرب وهو :
فلو أن قومى انطقتنى رماحهم ... نطقت ولكن الرماح أجرت
انظر التعليق عليه فى الدلائل ١١٢ ، ١١٣

(٧٧) دلائل الاعجاز : ١١٣ ، ١١٤

ويتابع عبد القاهر توجيه القول فى الأبيات ، لتوضيح جمال المعنى، التى نجنى منها ثمارا لتطبيق القواعد النحوية ، ثم يلقى الأضـــواء الكاشفة على آية من الذكر الحكيم ، ليزيد الفكرة وضوحا فيقول :

(وان أردت أن ترداد تبيانا لهذا الأصل ، أعنى : وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على اثبات الفعل لفاعله ، ولا يدخلها شوب فانظر الى قوله — تعالى — : « **ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من النـاس يسقون ، ووجد من دونهم امرأتين تذودان ، قال ما خطبكما؟قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما ثم تولى الى الظل** » [٧٨] ففيها حذف مفعول فى أربعة مواضع ، اذ المعنى : وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم ، وامرأتين تذودان غنمهما ، وقالتا لا نسقى غنمنا ، فسقى لهما غنمهما ، ثم أنه لا يخفى على ذى بصر أنه ليس فى ذلك كله الا أن يترك ذكره ، ويؤتى بالفعل مطلقا ، وماذا الا أن الغرض فى أن يعلم أنه كان من الناس فى تلك الحال سقى ، ومن المرأتين ذود ، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقى حتى يصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى — عليه السلام — بعد ذلك سقى ... الى أن قال : وليس لنتائج هذا الحذف ، أعنى : حذف المفعول نهاية ، فانه طريق الى ضروب من الصنعة والى لطائف لا تحصى) [٧٩] .

الاضمار على شريطة التفسير :

لقد خصص سيبويه لهذا النوع من الاضمار بابا فى كتابه ســماه (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثــل الذى يفعل به ، ومن كان نحو ذلك ، مثل كلمت وكلمنى محمد) [٨٠] وقــد أطلق عليه النحويون فى كتبهم (باب التنازع) .

---

(٧٨) القصص : ٢٣

(٧٩) دلائل الاعجاز : ١١٥ ، ١١٦

(٨٠) الكتاب ١ : ٣٧

وجاء دور عبد القاهر ليبرز سر جمال المعنى فى هذا الباب ، بعد أن فحص الاشارات التى التقطها من كتاب سيبويه فقال :

(ان ههنا بابا من الاضمار والحذف يسمى الاضمار على شريطة التفسير ، وذلك مثل قولهم : أكرمنى وأكرمت عبد الله ، ثم تركت ذكره فى الأول استغناء بذكره فى الثانى ، فهذا طريق معروف ومذهب ظاهر ، وشىء لا يعبأ به ، ويظن أنه ليس فيه أكثر مما تريك الأمثلة المذكورة منه ، وفيه اذا أنت طلبت الشىء من معدنه من دقيق الصنعة ، ومن جليل الفائدة ما لا تجده الا فى كلام الفحول فمن لطيف ذلك ونادره ، قول البحترى [٨١] :

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم كرما ولم تهدم مآثر خالد

الأصل لا محالة لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ثم حذف ذلك من الأول استغناء بدلالته فى الثانى عليه ، ثم هو على ما تراه وتعلمه من الحسن والغرابة ، وهو على ما ذكرت لك من أن الواجب فى حكم البلاغة ألا ينطق بالمحذوف ، ولا يظهر الا اللفظ ، فليس يخفى أنك لو رجعت فيه الى ما هو أصله فقلت : لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، صرت الى كلام غث ، والى شىء يمجه السمع وتعافه النفس ، وذلك أن فى البيان اذا ورد بعد الابهام ، وبعد التحريك له أبدا لطفا ونبلا لا يكون اذا لم يتقدم ما يحرك ، وأنت اذا قلت : لو شئت ، علم السامع أنك قد علقت هذه المشيئة فى المعنى بشىء ، فهو يضع فى نفسه أن ههنا شيئا تقتضى مشيئته له أن يكون أو لا يكون ، فاذا قلت : لم تفسد سماحة حاتم ، عرف ذلك الشىء) [٨٢] .

ان قول عبد القاهر : (.. وفيه اذا أنت طلبت الشىء من معدنه من دقيق الصنعة ..) يكشف أمامنا عن المعدن الأصيل لسبك المعانى

---

(٨١) فى مدح المتوكل على الله .

(٨٢) دلائل الاعجاز : ١١٦ ، ١١٧ .

بصنعة دقيقة ، ويعنى بذلك علم النحو (لأنه انما عرف من جهة الصنعة)[٨٣] وبذلك قد أفصح بأنه يستثمر القواعد النحوية ليبرز جمالها فى أداء المعانى ، وهذا واضح من بسطه القول ، واستلهامه المعانى من ثنايا القاعدة وذلك ما لا يخفى على كل عاقل .

حذف المفعول بعد فعل المشيئة :

يكثر وقوع فعل المشيئة بعد (لو) وحروف الجزاء ، ويكثر حذف المفعول بعده ، اذا أدى الى جمال فى المعنى ، وقد يكون عدم حذفه أوقع للحال والمقام ، فلا يحذف . وقد عرض عبد القاهر هذه القضية ليجليها فقال :

(ومجىء المشيئة بعد (لو) وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معداه الى شىء كثير شائع ، كقوله — تعالى — : **« ولو شاء لهداكم أجمعين »** [٨٤] **« ولو شاء الله لجمعهم على الهدى »**[٨٥] والتقدير فى ذلك كله على ما ذكرت ، فالأصل : لو شاء الله أن يهديكم أجمعين لهداكم ، ولو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم ، الا أن البلاغة فى أن يأتى به كذلك محذوفا)[٨٦] .

وقد تبعه فى ذلك ابن هشام فى مغنى اللبيب [٨٧] ، حيث ذكر هذا الموضع ، وزاد عليه مواضع أخرى لها مع حذف المفعول أثرها فى توجيه المعنى ، لأن المقياس الصحيح فى حذف المفعول هو الوصول الى فخامة المعنى ، وفصاحة الأسلوب ، فاذا اقتضى المقام اظهار المفعول ، ويكون

---

(٨٣) مغنى اللبيب ٢ : ٦٠٥ .

(٨٤) النحل : ٩ .

(٨٥) الانعام : ٣٥ .

(٨٦) دلائل الاعجاز : ١١٧ .

(٨٧) ٢ : ٦٢٣ ، ٦٢٤ .

ذلك هو الأحسن لخدمة المعانى ، أبقينا عليـــه ، ولم يخف هـــذا على عبد القاهر ، بل نجده يصرح به ، ويستدل عليه بقول الشاعر [٨٨] :

ولو شئت أن أبكى دما لبكيتـــه عليه ولكن ساحة الصبر أوســـع

فقياس هذا لو كان على حد « ولو شاء الله لجمعهم على الهدى » أن يقول : لو شئت بكيت دما ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل الى هذه ، لأنها أحسن فى هذا الكلام خصوصا) [٨٩] .

فقد توخى ذكر المفعول به فى البيت لاحتياجه فى الوزن الى ضمير (بكيته) ولتعظيم بكاء الدم أيضا ، فظهر حسنه (وكأنه بدع عجيب أن يشـــاء الانسان أن يبكى دما ، فلما كان كذلك ، كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره فى نفس السامع ويؤنسه به) [٩٠] .

ثم ذكر عبد القاهر بعد ذلك أمثلة لمواضع الحسن فى اظهار المفعول به ، ليقرره فى نفس السامع ، وكذلك الحال متى كان مفعول المشيئة أمرا عظيما ، أو بديعا غريبا .

هذا ، فضلا عن عرض بعض الأمثلة لمواضع يظهر فيها فخامة المعنى مع حذف المفعول به ، ويوضح ذلك بعقد موازنة دقيقة بين حذف المفعول فى بيت البحترى اذ يقول :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ دد[٩١] والمجد والمكارم مثـــلا

واثباته فى بيت ذى الرمة :

ولم أمدح لأرضيه بشـــعرى لئيما أن يـــكون أصـــاب مالا

فقد حذف البحترى المفعول به للفعل الأول وهو (طلبنا) وجعل

---

(٨٨) هو اسحاق بن حسان الخزيمى فى قصيدة يرثى بها مولاه ابا لهيذام .
(٨٩) دلائل الاعجاز : ١١٧ .
(٩٠) دلائل الاعجاز : ١١٨ ، ١١٩ .
(٩١) السؤدد : رفعه القدر وكرم المنصب والسيادة .

المفعول به للفعل الثانى وهو (نجد) • بينما عكس ذو الرمة الأمر ، فجعل المفعول (لئيما) للفعل الأول (أمدح) وأعمل الفعل الثانى (أرضى) فى ضميره ، ولو أن البحترى قال : قد طلبنا لك مثلا فى السؤدد ... فلم تجده ، لذهب الحسن الذى تراه فى البيت ، وسبب ذلك أن الأصل فى المدح هو نفى أن يوجد له مثل ، فأما طلب المثل فكالشىء يذكر ليبنى عليه الغرض ، ويؤكد به أمره ، ولو لم يأت على النهج الذى ورد ، لكان قد ترك أن يوقع نفى الوجود على صريح لفظ المثل ، وأوقعه على ضميره ، وايقاع نفى الوجود على صريح لفظ المثل أقوى من ايقاعه على ضميره •

أما بيت ذى الرمة ، فان الغرض الأساسى هو : أن ينفى عن نفسه مدح اللئيم ، فجاء بذلك صريحا مكشوفا ، أما الارضاء فتعليل لهذا المدح ، ولو أنه قال : ولم أمدح لأرضى بشعرى لئيما لجعل الأصل فرعا ، والفرع أصلا (٩٢) •

ففى توجيهه لهذه الموازنة ما لا يخفى على ذى عقل كيف فلسف عبد القاهر القاعدة النحوية ، وطوعها لخدمة المعنى ، وفى عرضه لهذه المفاهيم فى باب الحذف دليل واضح على فلسفته النحوية البعيدة عن الجدل والتعقيد ، بل استخدمها فى خدمة المعانى ، واظهار أهمية علم النحو فى هذا المحيط ، بما وهبه الله من لمحات صادقة •

المبحث الثالث

فروق فى الخبر

لقد كان الخبر موضع اهتمام النحويين منذ وضعت أسس هذا العلم ، لأن الفائدة من الكلام لا تتم بدونه ، وتعرضوا للحديث عن أقسامه ، ثم أبرزوا وجه الفائدة فيه ، سواء كان جزءا من الجملة أو ليس بجزء منها كالحال ، لوجود وجه الشبه بين الخبر الذى هو جزء

(٩٢) دلائل الاعجاز ١٢٠ ، ١٢١ بتصرف •

الجملة والحال ، فالحال لا تكون الا نكرة ، لأنها زيادة فى الفائدة ، بينما يكون الخبر اما نكرة أو معرفة الا أن الفائدة فى الخبر نكرة ، يعنى مجهولة بالنسبة للمخاطب — لأنه لو كان معرفة — يعنى معلوما للمخاطب — لم يستفد منه شيئا ، لأنك لو أخبرت الانسان بما يعلمه لم تكن فيه فائدة، وانما الفائدة أن تخبره بما لا يعلم .

وقد أفصح سيبويه عن هذا المعنى ، ووجه القول فيه ببيان شاف ، عند الكلام على (كان) فى باب خصصه لذلك فى كتابه ، سماه (هـذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعـل والمفعول فيه لشىء واحد)[٩٣] . وذكرت جانبا من هذا الباب فى الفصل الأول من الباب الثانى فى هذا الكتاب [٩٤] فى معرض حديثى عـن (القاعدة والمعنى فى الكتاب) .

وعلى ضوء هذا انطلق عبد القاهر ، ليكشف الستار عن فروق المعانى فى الخبر ، متكئا على ما خلفه له هؤلاء النحاة من ركائز ذات بال فى عالم المعانى ، التى يمكن فهمها من فائدة ذكر الخبر ، ثم نراه يفلسف هـذه الفائدة ، ليصل بنا الى عمق المعنى التى هى مدلول الفائدة ، فيبدأ الكلام بتقسيم الخبر قسمين :

الأول : وفيه يعد الخبر جزء من الجملة ، لا تتم الفائدة بدونه ، نحو : زيد منطلق ، فمنطلق خبر المبتدا الذى به تتم الفائدة ، والفعل فى نحو : خرج زيد ، فكل واحد من هذين جزء من الجملة ، وهو الأصل فى الفائدة .

والثانى : هو الحال ، كقولك : جاءنى زيد راكبا ، وذلك لأن الحال خبر فى الحقيقة من حيث انك تثبت بها المعنى لذى الحال ، كما تثبته بخبر المبتدا للمبتدا ، وبالفعل للفاعل ، ألا تراك قد أثبت الركوب فى قولك ،

---

(٩٣) الكتاب ١ : ٢١ ، ٢٢

(٩٤) انظر ص ٥٤ من هذا الكتاب .

جاءنى زيد راكبا لزيد ، الا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجىء ، وهو أن تجعله بهذه الهيئة فى مجيئه ، ولم تجرد اثباتك للركوب ، ولم تباشره به ، بل ابتدأت فأثبت المجىء ، ثم وصلت به الركوب ، فالتبس به الاثبات على سبيل التبع للمجىء ، ويشترط أن يكون فى صلته •

وأما فى الخبر المطلق ، نحو : زيد منطلق ، وخرج عمرو ، فانك مثبت للمعنى اثباتا مجردته له وجعلته يباشره من غير واسطة ، ومن غير أن يتسبب بغيره اليه (٩٥) •

فمن هذا البيان يتضح لنا أن الخبر عند النحاة لم يتوقف عند قولهم: محمد مؤدب ، فمحمد : مبتدأ ومؤدب : خبر ، وبه تتم الفائدة ، بل ان للخبر مدلوله الواسع ، ولا يفهم هذا المدلول الا من ذاق النحو قواعد وأصول ثم اوتى موهبة التوجيه والتعليل ، فان السطحى فى فهم قواعد النحو ، لا يظن أن الحال يطلق عليه الخبر لما فيه من تمام الفائدة فى الكلام ، بل كل ما يعلمه عن الحال أنه (وصف منصوب فضلة يبين هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول به ، أو منهما معا ، أو من غيرهما وقت وقوع الفعل) •

وليس الأمر كما يزعم هؤلاء ، فقد يكون هذا هو الغالب فيه ، أما من حيث احتياج الكلام اليه فقد تنزل فيه منزلة العمدة فى اتمام المعنى الأساسى للجملة ، والمتقدمون والمتأخرون من النحاة فهموا هذا وأثبتوه فى كتبهم ، وقد تابع المعاصرون المسيرة ، وأفصحوا عن ذلك فى كتبهم ، فهذا صاب كتاب (النحو الوافى) يقول :

(•• فقد تكون — أى الحال — بمنزلة العمدة أحيانا فى اتمام المعنى الأساسى للجملة ، أو فى منع فساده •

---

(٩٥) دلائل الاعجاز : ١٢٢ ، ١٢٣ •

فالأولى : كالحال التى تسد مسد الخبر ، فى مثل : امتداحى الغلام مؤدبا ، فان المعنى الأساسى هنا لم يتم الا بذكر الحال ، وكالحال فى قوله — تعالى — : « **واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى** » (٩٦) فالمعنى الأساسى لا يتم لو حذف كسالى ..) .

والثانية : وهى الحال التى يفسد معنى الجملة بحذفها ، مثل : ليس الميت من فارق الحياة ، انما الميت من يحيا خاملا لا نفع له ، فلو حذفنا الحال (خاملا) وقلنا : الميت من يحيا — لوقع التناقض الذى يفسد المعنى ، ومثل كلمة (لاعبين) فى قوله — تعالى — : « **وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين** »(٩٧) فلو حذفت الحال (لاعبين) لفسد المعنى أشد الفساد) (٩٨) .

وبهذا يتضح أن النحوى ليس متوقعا فى بوتقة القاعدة ، بل عنده من الذوق ما يجعله أن يكشف الستار ، ليفصح عن جمال المعنى .

وعبد القاهر الجرجانى ، هو ذلك الامام النحوى ، الذى اجتاز فى السباحة فى هذا المحيط ، فنراه يتوسع فى الكشف عن هذه المعانى ، بهذا المنهج الفلسفى ، فبعد أن ذكر قسمى الخبر من حيث تمام الفائدة ، ينطلق ليفصح عن فرق آخر (بين الاثبات اذا كان بالاسم وبينه اذا كان بالفعل) .

ومن ذلك يبدو أن الخبر الذى أراده عبد القاهر يشمل خبر المبتدأ ، وفعل الفاعل ، والحال ، وجعل أحكام هذه الألوان واحدة كما سنرى(٩٩) .

---

(٩٦) النساء : ١٤٢ .

(٩٧) الانبياء : ١٦ .

(٩٨) النحو الوافى : ٢ : ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٩٩) عبد القاهر الجرجانى : ١٦٠ .

الخبر الاسمى والفعلى :

(**الاسم** : يثبت به المعنى للشىء من غير أن يقتضى تجدده شيئا بعد شىء .

وأما الفعل : فموضوعه على أنه يقتضى تجدد المعنى المثبت بـه شيئا بعد شىء ، فاذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ، ويحدث منه شيئا فشيئا ، بل يكون المعنـى فيه كالمعنى فى قولك : زيد طويل وعمرو قصير ، فكما لا يقصد ههنا الى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل توجبهما وتثبتهما فقط ، وتقضى بوجودهما على الاطلاق ، كذلك لا تتعرض فى قولك : زيد منطلق لأكثر من اثباته لزيد .

وأما الفعل : فانه يقصد فيه الى ذلك ، فاذا قلت : زيد ها هو ذا ينطلق ، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا ، وجعلته يزاوله ويزجيه . . .

واذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح فى موضع صاحبه ، فانظر الى قوله — تعالى — : « **وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد** »(١٠٠) فان أحدا لا يشك فى امتناع الفعل ههنا ، وان قلنـا : كلبهم يبسط ذراعيه ، لا يؤدى الغرض ، وليس ذلك الا لأن الفعل يقتضى مزاولة وتجدد الصفة فى الوقت ، ويقتضى الاسم ثبوت الصفـة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وترجيه فعل ومعنى يحدث شيئا فشيئا ، و لافرق بين (وكلبهم باسط) وبين أن يقول : وكلبهم واحد مثلا فى أنك لا تثبت مزاولة ، ولا تجعل الكلب يفعل شيئا ، بل تثبته بصفـة هو عليها ، فالغرض اذن تأدية هيئة الكلب) (١٠١) .

---

(١٠٠) الكهف : ١٨ .

(١٠١) دلائل الاعجاز : ١٢٣ ، ١٢٤ .

قد ثبت أنه لا يمكن أن نضع الفعل مكان الاسم حفاظا على المعنى، فكذلك هناك مواضع نجد فيها أن الفعل يقع ، ثم لا يصلح الاسم مكانه ، ولا يؤدى ما كان يؤديه ، وقد ساق عبد القاهر لذلك الشواهد من الشعر العربى ، وعلق عليها ، وجعل من ذلك قوله — تعالى —: « **هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض** »(١٠٢) قال :

(لو قيل : هل من خالق غير الله رازق لكم ؟ لكان المعنى غير ما أريد) (١٠٣) لأن الرزق يتجدد ساعة بعد ساعة ، ثم يبرز عبد القاهر معالم الفرق بين الخبر الفعلى والاسمى فيقول :

(ولا ينبغى أن يغرك أنا اذا تكلمنا فى مسائل المبتدا والخبر ، قدرنا الفعل فى هذا النحو ، تقدير الاسم ، كما تقول فى : زيد يقوم ، انه موضع قائم ، فان ذلك لا يقتضى أن يستوى المعنى فيهما استواء لايكون من بعده افتراق ، فانهما لو استويا هذا الاستواء ، لم يكن أحدهما فعلا والآخر اسما ، بل كان ينبغى أن يكونا جميعا فعلين ، أو يكونا اسمين)(١٠٤) .

الفرق فى المعنى بين تعريف الخبر وتنكيره :

بعد أن حقق عبد القاهر القول فى الفرق بين الاثبات فى الخبر اذا كان بالاسم وبينه اذا كان بالفعل ، استأنف الحديث عن الفرق فى المعنى بين الخبر المعرفة والخبر النكرة ، ليبين الأغراض الخاصة والفوائد التى تفهم من كل منهما ، فيقول :

(اذا قلت : زيد منطلق ، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان لا من زيد ولا من عمرو ، فأنت تفيده ذلك ابتداء ، واذا قلت : زيد المنطلق ، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان اما من زيد ، واما من عمرو ، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره .

---

(١٠٢) فاطـــر : ٣ .
(١٠٣) دلائل الاعجـاز : ١٢٥ .
(١٠٤) دلائل الاعجـاز : ١٢٥ ، ١٢٦ .

والنكتة أنك تثبت فى الأول الذى هو قولك : زيد منطلق ، فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت أنه كان ، ولكنه لم يعلمه لزيد ، فأفدته ذلك ، فقد وافق الأول فى المعنى الذى كان له الخبر خبرا ، وهو اثبات المعنى للشىء ، وليس يقدح فى ذلك أنك قد علمت أن انطلاقا كان من أحد الرجلين ، لأنك اذا لم تصل الى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو ، وكان حالك فى الحاجة الى من كان يثبته لزيد ، كحالك اذا لم تعلم أنه كان من أصله ...)[١٠٥] .

ويبين عبد القاهر جوهر الفرق فى المسألتين ، فيقول : (ومما تمس الحاجة الى معرفته أنك اذا ذكرت الخبر ، جاز أن تأتى بمبتدأ ثان ، على أن تشركه بحرف العطف فى المعنى الذى أخبرت به عن الأول ، واذا عرفت لم يجز ذلك ، تفسير هذا أنك تقول : زيد منطلق وعمرو ، تريد وعمرو منطلق أيضا ، ولا تقول : زيد المنطلق وعمرو ، ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد ، فاذا أثبته لزيد ، لم يصح اثباته لعمرو ، ثم ان كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين ، فانه ينبغى أن تجمع بينهما فى الخبر ، فتقول : زيد وعمرو هما المنطلقان لا أن تفرق فتثبته أولا لزيد ، ثم تجىء فتثبته لعمرو)[١٠٦] .

هذه معان لا يفهمها الا من فهم النحو فهما دقيقا ، وهذه معانى النحو كما ينبغى أن تكون تذوقا وتوجيها وتعليلا بمنهج دقيق مبسوط ومبسور الفهم ، قد فتح آفاقا جديدة فى أفق طالب العلم لتتربى عنده ملكة الاقتدار على فهم علوم العربية .

وجوه تعريف الخبر بال الجنسية :

(أل) الجنسية : هى التى تدخل على نكرة تفيد معنى الجنس المحض ، وهى اما لاستغراق الأفراد ، وهى التى تخلفها (كل) حقيقة ،

---

(١٠٥) دلائل الاعجاز : ١٢٦ .
(١٠٦) دلائل الاعجاز : ١٢٦ ، ١٢٧ .

كقوله — تعالى — : « **وخلق الانسان ضعيفا** »(١٠٧) أو لاستغراق خصائص الأفراد ، وهى التى تخلفها (كل) مجازا ، كقوله — تعالى — : « **ذلك الكتاب** »(١٠٨) أو لتعريف الماهية وهى التى لا تخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازا ، كقوله — تعالى — : « **وجعلنا من الماء كل شىء حى** »(١٠٩) .

ومن خلال توجيهات القوم ، بدأ عبد القاهر يضع خطوطا عريضة حول تعريف الخبر بأل الجنسية ، وقد بين هذه المفاهيم فى وجوه :

الوجه الأول : أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة ، كقولك : زيد هو الجواد تريد أنه الكامل الا أنك تخرج الكلام فى صورة توهم أن الجواد لم يوجد الا فيه ، لأنك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن بلوغ الكمال .

والوجه الثانى : أن تقصر جنس المعنى الذى تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة ، بل على دعوى أنه لا يوجد الا منه ، ولا يكون ذلك الا اذا قيدت المعنى بشىء يخصصه ، ويجعله فى حكم نوع برأسه ، كقول الأعشى :

هو الواهب المائة المصطفا ة اما مخاضا واما عشارا (١١٠)

فأنت تجعل الوفاء فى الوقت الذى لا يفى فيه أحد نوعا خاصا من الوفاء ، وكذا تجعل هبة المائة من الابل نوعا خاصا ، وكذا الباقى ؛ ثم انك تجعل كل هذا خبرا على معنى الاختصاص ...

---

(١٠٧) النساء : ٢٨ .

(١٠٨) البقرة : ٢ .

(١٠٩) الأنبياء : ٣٠ — انظر مغنى اللبيب ١ : ٥٠ .

(١١٠) المخاض : الحوامل من النوق ، وعشار : جمع عشراء ، وهى من الابل كالنفساء من النساء .

والوجه الثالث : ألا يقصد قصر المعنى فى جنسه على المذكور .. وهو الذى عليه قول الخنساء :

أذا قبح البكاء على قتيل ... رأيت بكاءك الحسن الجميل

لم تزد أن ما عدا البكاء عليه ، فليس بحسن ولا جميل ، ولم تقيد الحسن بشىء فيتصور أن يقصر على البكاء ، كما اقتصر الأعشى (هبة المائة) على الممدوح ، ولكنها أرادت أن تقرره فى جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذى لا ينكره أحد ، ولا يشك فيه شاك ...)[١١١] .

ولم يكتف عبد القاهر بما ذكره من وجوه دخول الألف واللام على الخبر ، وما أفاد ذلك من معنى ، بل نجده يذكر معان غير التى ذكرت ، ويغوص فى عمق المعانى ، ويصف ذلك بأن (له مسلك ثم دقيق ولمحة كالخلس) [١١٢] وذكر لذلك أمثلة كثيرة وجه القول فيها ، منها قول ابن الرومى :

هو الرجل المشروك فى جل ما له ... ولكنه بالمجد والحمد مفرد

تقديره : كأنه يقول للسامع فكر فى رجل لا يتميز عفاته[١١٣] وجيرانه ومعارفه عنه فى ماله وأخذ ما شاءوا منه ، فاذا حصلت صورته فى نفسك ، فاعلم أنه ذاك الرجل ، وهذا فن عجيب الشأن ، وله مكان من الفخامة والنبل ، وهو من سحر البيان الذى تقصر العبارة عن تأدية حقه ، والمعول فيه على مراجعة النفس ، واستقصاء التأمل ، فاذا علمت انه لا يريد بقوله : (الرجل المشروك فى جل ماله) أن يقول : هو الذى بلغك حديثه ، وعرفت من حاله ، وقصته أنه يشرك فى جل ماله ، على حد قولك : هو الرجل الذى بلغك أنه أنفق كذا والذى وهب المائة المصطفاه من الابل ، ولا أن يقول : انه على معنى هو الكامل فى هذه الصفة ، حتى

---

(١١١) دلائل الاعجاز : ١٢٧ ، ١٢٨ .
(١١٢) دلائل الاعجاز : ١٢٩ .
(١١٣) العفاة : جمع عاف وهو طالب الجود والعطاء .

كأن ههنا أقواما يشركون فى جل أموالهم الا أنه فى ذلك أكمل وأتم ، لأن ذلك لا يتصور . وذاك أن كون الرجل بحيث يشرك فى جل ماله ليس معنى يقع فيه تفاضل ، كما أن بذل الرجل كل ما يملك كذلك ...) [١١٤] .

ويتابع عبد القاهر توجيه المعانى ، وتقليب الأمر على وجوهه ، وبعد هـذا المعنى منفردا له مدلوله الجديد عن المعانى السابق ذكرها آنفا ، ويذكر لذلك الأمثلة ، والشواهد الشـعرية التى يرى فيها الفائدة لتدعيم ما ذهب إليه .

ثم يرى أن ثمة فرقا فى المعنى بين (المنطلق زيد ، وزيد المنطلق) فالقول فى ذلك (انك وان كنت ترى فى الظاهر أنهما سواء من حيـث كون الغرض فى الحالين اثبات انطلاق قد ثبت العلم به لزيد ، فليس الأمر كذلك ، بل بين الكلامين فصل ظاهر وبيانه ، أنك اذا قلت : زيد المنطلق ، فأنت فى حديث انطلاق قد كان وعرف السامع — أى قبل الكلام — كونه ، الا أنه لم يعلم ، أمن زيد كان أم من عمرو ؟ .

فاذا قلت : زيد المنطلق ، أزلت عنه الشك ، وجعلته يقع بأنه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز . وليس كذلك اذا قدمت (المنطلق فقلت : المنطلق زيد ، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك فلم تتبينه ، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو ؟ فقال لك صاحبك : المنطلق زيد ، أى : هـذا الشخص الذى تراه من بعد هو زيد ...) [١١٥] .

وبذلك يتضح الفرق فى المعنى بين المبتدا والخبر المعرفتين فى حالة تقديم الخبر أو تأخيره فى موضعه عن المبتدا ، ومن وضوح الفكرة فى ذهن عبد القاهر ، نرى أنه يزيد الأمر وضوحا ، ليدلل على هـذا الفرق فيقول :

---

(١١٤) دلائل الاعجاز : ١٢٩ ، ١٣٠ .
(١١٥) دلائل الاعجـاز : ١٣٢ .

(وقد ترى الرجل قائما بين يديك وعليه ثوب ديباج والرجل ممن عرفته قديما ، ثم بعد عهدك به فتناسيته ، فيقال لك : اللابس الديباج صاحبك الذى كان يكون عندك فى وقت كذا ، أما تعرفه لشدة ما نسيت ؟ ولا يكون الغرض أن يثبت له لبس الديباج لاستحالة ذلك من حيث أن رؤيتك الديباج عليه تغنيك عن اخبار مخبر واثبات مثبت لبسه له)[١١٦] .

ويضع عبد القاهر ضابطا واضحا لتوجيه المعانى وفقا لما تقتضيه القواعد النحوية من حيث التقديم أو التأخير للخبر المعرفة ، فيقول : (فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدىء به فجعل مبتدأ، وجعل الذى هو صاحب الصفة فى المعنى خبرا ، فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض اذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبرا كقولك : زيد المنطلق)[١١٧]

وحتى يرفع الوهم عن ذهن القارىء لما اشتبه عليه من قول النحاة فى باب (كان) يقول :

(.. ربما اشتبهت الصورة فى بعض المسائل من هذا الباب ، حتى يظن أن المعرفتين اذا وقعتا مبتدأ أو خبرا لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير ، ومما يوهم ذلك قول النحويين فى باب (كان) اذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار فى جعل أيهما شئت اسما والآخر خبرا ، كقولك : كان زيد أخاك وكان أخوك زيدا ، فيظن من هنا أن تكافؤ الاسمين فى التعريف ، يقتضى ألا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثنى بذاك ، وحتى كان الترتيب الذى يدعى بين المبتدا والخبر ، وما يوضع لهما من المنزلة فى التقدم والتأخر يسقط ويرتفع اذا كان الجزآن معا معرفتين ...)[١١٨] .

ويتوقف عبد القاهر فيلقى الضوء ليزيل الغبار عن هذا الوهم ، ويجلى المعانى أمام القارىء حتى لا يكون هناك شبهة ، ونراه يدلل

(١١٦) دلائل الاعجاز : ١٣٢ .
(١١٧) دلائل الاعجاز : ١٣٢ ، ١٣٣ .
(١١٨) دلائل الاعجاز : ١٣٣ .

على ما يقول بشواهد من الشعر العربى الجيد ، وكلام العرب الفصحاء الذى استشهد به مؤسسوا علم النحو كالخليل وسيبويه وغيرهما ، ليرد على الواهمين بأن هـذا هو كلام الأوائل فى علم النحو ، فيرتفع الاشكال ، ويزول الوهم ، فيقول :

(وان أردت أن تعرف ذلك فانظر الى ما قدمت لك من قولك : اللابس الديباج زيد وأنت تشير له الى رجل بين يديه ، ثم انظر الى قول العرب : ليس الطيب الا المسك ، وقول جرير :

ألستم خير من ركب المطايا(١١٩)

وأشباه ذلك مما لا يحصى ولا يعد ، وأرد المعنى على أن يسلم لك مع قلب طرفى الجملة ، وقل : ليس المسك الا الطيب ، وأليس خير من ركب المطايا اياكم ... تعلم أن الأمر على ماعرفتك من وجوب اختلاف المعنى بحسب التقديم والتأخير) .

وهنا تتجلى فلسفته النحوية حيث يلبس الخبر ثوبه من المعنى تأخر أو تقدم ، ففى تأخره الى موضعه يكون له مدلوله من المعنى يخالف مدلوله اذا تقدم على المبتدا ، بل يقطع عبد القاهر بوجوب هذا الفرق أبدا فى المعنى ، وهو (أن المبتدأ لم يكن مبتدأ ، لأنه منطوق به أولا ، ولا كان الخبر خبرا ، لأنه مذكور بعد المبتدا ، بل كان المبتدأ مبتدأ ، لأنه مسند اليه ومثبت له المعنى ، والخبر خبرا ، لأنه مسند ومثبت به المعنى .

تفسير ذلك أنك اذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته اليه فـ (زيد) مثبت له ، و (منطلق) مثبت به ، وأما تقديم المبتدا على الخبر لفظا فحكم واجب من هـذه الجهة — أى : من جهة أن كان المبتدأ هو الذى يثبت له المعنى ويسند اليه ، والخبر هو الذى يثبت به المعنى ويسند ، ولو كان المبتدأ مبتدأ ، لأنه فى اللفظ مقدم

---

(١١٩) تمام البيت : (واندى العالمين بطون راح) .

مبدوء به لكان ينبغى أن يخرج عن كونه مبتدأ ، بأن يقال : منطلق زيد ، ولو وجب أن يكون قولهم : ان الخبر مقدم فى اللفظ والنية به التأخير محالا ، واذا كان هـذا كذلك ، ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ أو خبرا ، فقد وجب وجوبا أن مثبتا بالثانى معنى للأول ، فاذا قلت : زيد أخوك ، كنت قد أثبت بـ (أخوك) معنى لزيد ، واذا قدمت وأخرت فقلت : أخوك زيد،وجب أن تكون مثبتا بزيد معنى لـ(أخوك)والاكان تسميتك له الآن مبتدأ،واذ ذاك خبرا تغييرا للاسم عليه من غير معنى،ولأدى الى ألا يكون لقولهم : المبتدأ والخبر ، فائدة غير أن يتقدم اسم فى اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه ، وذلك مما لا يشك فى سقوطه ، ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى اذا جئت بمعرفتين ، ثم جعلت هذا مبتدأ ، وذاك خبرا تارة وتارة أخرى بالعكس ، قولهم : الحبيب أنت ، وأنت الحبيب ، وذاك أن معنى : الحبيب أنت ، أنه لا فصل بينك وبين من تحبه اذا صدقت المحبة ، وأن مثل المتحابين مثـل نفس يقتسمها شخصان كمـا جاء عن بعض الحكماء أنه قال : (الحبيب أنت الا أنه غيرك) فهذا كما ترى فرق لطيف ، ونكته شريفة ، ولو حاولت أن تقيدها بقولك : أنت الحبيب ، حاولت ما لا يصح ، لأن الذى يعقل من قولك : أنت الحبيب هو ما عناه المتنبى فى قوله :

أنت الحبيب ولكنـى أعوذ بـه من أن أكون محبا غـير محبوب

فالمعنى فى قولك : أنت الحبيب ، أنك الذى اختصه بالمحبة من بين الناس ، واذا كان كذلك عرفت أن الفرق واجب أبدا ، وأنه لا يجوز أن يكون أخوك زيد وزيد أخوك بمعنى واحد) (١٢٠) .

ولم يقف عبد القاهر بفلسفته النحوية ، ووضوح فكرته عند هذا الحد ، بل نجده يوجه المعانى مرة أخرى من ثنايا القاعدة بمنهج نلمس منه البراعة فى التوجيه والاستنباط والتعليل ، ويظهر هذا فى قوله : (ان الحبيب فعيل بمعنى مفعول ، فالمحبة اذن ليست هى لـه

(١٢٠) دلائل الاعجاز : ١٣٤ ، ١٣٥ .

بالحقيقة ، وانما هى صفة لغيره قد لابسته ، وتعلقت به تعلق الفعل بالمفعول ، والصفة اذا وصفت بكمال وصفت به على أن يرجع ذلك الكمال الى من هى صفة له دون من تلابسه ملابسة المفعول ، واذا كان كذلك بعد أن تقول : أنت المحبوب ، على معنى : أنت الكامل فى كونك محبوبا ، كما أن بعيدا أن يقال : أنت المضروب على معنى : أنه الكامل فى كونه مضروبا ، وان كان شىء من ذلك جاء على تعسف فيه وتأويل لا يتصور ههنا ، وذلك أن يقال مثلا : زيد هو المظلوم على أنه لم يصب أحد بظلم يبلغ فى الشدة ، والشناعة فى الظلم الذى لحقه ، فصار كل ظلم سواه عدلا فى جنبه ، ولا يجىء هذا التأويل فى قولنا : أنت الحبيب لأنا لا نعلم أنهم لا يريدون بهذا الكلام أن يقولوا : ان أحدا لم يحب أحدا محبتى لك ، وأن ذلك قد أبطل المحبات كلها ، حتى صرت الذى لا يعقل للمحبة معنى الا فيه ، وانما الذى يريدون أن المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ، وأنه ليس لأحد غيرك حظ فى محبة منى ...) (٢١) .

وبذلك نرى أن (أل) هنا فيها طرف من (أل) الجنسية ، و (أل) العهدية ، وهى المعبر عنها بال الجنسية المعهودة ، أو (أل) التى يراد بها الحقيقة ، كقوله : هو الواهب المأئة المصطفاة .. الخ .

وعلى ما يبدو لى أن كلام عبد القاهر فى هذا الباب هو تقرير لكلام النحويين المتقدمين منهم والمتأخرين الذى حققه أبو البقاء فى (كلياته ص ٦٦) عند الكلام على (أل) ما نصه :

(اذا دخلت (أل) فى اسم فردا كان أو جمعا ، وكان ثمة معهود ، فانها تصرف اليه ، وان لم يكن ثمة معهود ، فانها تحمل على الاستغراق عند المتقدمين — يريد أنها تشمل جميع أفراد الجنس فردا فردا أو تشمل صفة شاملة من صفاته — وعلى الجنس عند المتأخرين — يريد أنها تدل على صنف من الجنس يكون كافيا الدلالة على الجنس ، ونموذجا يغنى

---

(٢١) دلائل الاعجاز : ١٣٥ ، ١٣٦ .

عن رؤية الباقى ، وكأنه نموذج عينه للجنس — الا أن المقام عندهم اذا كان خطابيا ، يحمل على كل الجنس ، وهـو الاسـتغراق ، واذا كان استدلاليا ، أو لم يمكن حمله على الاستغراق،فانه يحمل على أدنى الجنس — يريد على فرد واحد فقط — حتى يبطل الجمعية ، ويصير مجازا على الجنس كله ، فلو لم نصرفه الى الجنس وأبقيناه على الجمعية ، يلزم الغاء حرف التعريف من كل وجه ، اذ لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع لعدم الأولوية ، اذ التقدير أنه لاعهد ، فيتعين أن يكون للجنس ، فحينئذ لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعية ، لأن الجمـع وضع لأفراد الماهية لا للماهية من حيث هى فيحمل على الجنس من طريق المجـاز)[١٢٢] .

وعلى ذلك فان المتتبع لفلسفة عبد القاهر فى هذا الباب ، يجد من البراعة والفخامة فى تطبيق القواعد النحوية ، وتوجيه المعانى ، ما يجعلنا نشهد بكفاءته فى هذا الميدان .

المبحـــث الرابـــع

(الذى) وحكم الجملة بعـــده

بدأ عبد القاهر كعادته فى أول كل فصل أو باب ، ببيان أهميتـــه، وذكر أقوال النحاة ، التى يعدها كضـــابط ينطلق من خلالهـــا ليبرز دور المعانى التى خلفها له النحاة ، ثم يبسط القول فيها وفقا لمنهجه الـــذى يسير عليه .

فهو يعد اسم الموصول (الذى) من الأسماء التى حوت (علما كثيرا ، وأسرارا جمة ، وخفايا اذا بحثت عنها وتصورتها ، اطلعت على فوائد تؤنس النفس ، وتثلج الصدر ، بما يفضى بك اليه من اليقين ، ويؤديـــه اليك من حسن التبيين)[١٢٣] .

---

(١٢٢) نقلت هذا النص من هامش رقم ٣ من النحو الوافى ١ : ٤٢٨ .
(١٢٣) دلائل الاعجـــاز : ١٤٠ .

وعن استرشاده بكلام النحاة ، وحذوه طريقهم ، يرى أننا اذا تأملنا (عبارات لهم فيه — أى فى الذى — لم وضع ؟ ولأى غرض اجتلب ؟ وأشياء وصفوه بها ، فمن ذلك قولهم : ان (الذى) اجتلب ليكون وصلة الى وصف المعارف بالجمل ، كما اجتلب (ذو) ليتوصل به الى الوصف بأسماء الأجناس يعنون بذلك أنك تقول : مررت بزيد الذى أبوه منطلق ، وبالرجل الذى كان عندنا أمس ، فتجدك قد توصلت بالذى الى أن أبنت زيدا من غيره بالجملة التى هى قولك : (أبوه منطلق) ولولا (الذى) لم تصل الى ذلك ، كما أنك تقول : مررت برجل ذى مال ، فتوصل بذى الى أن يبين الرجل من غيره بالمال ، ولولا (ذو) لم يتأت لك ذلك ، اذ لا تستطيع أن تقول : برجل مال ، فهذه جملة مفهومة الا أن تحتها خبايا تحتاج الى الكشف عنها) [١٢٤] .

فها هو بملكته النحوية يبين ما يقصده النحاة من المعانى التى تنطوى فى ثنايا القاعدة ، ثم يشير الى أن وراء هذا المعنى الذى هو مقصود النحاة خبايا تحتاج الى الكشف عنها ، وذلك ليربط بينما خلفه له النحاة ، وبين جهوده التى يبذلها للوصول الى الكشف عن هذه الخبايا ، وهذا هو هدف فلسفته فى بيانه وكشفه عن هذه الخبايا ، وهو بذلك لم يخرج عن اطار القواعد النحوية ، عوضا واستنباطا وتوجيها (فمن ذلك أن تعلم من أين أن توصف المعرفة بالجملة ، ولم يكن حالها فى ذلك حال النكرة التى تصفها بها فى قولك : مررت برجل أبوه منطلق .. وقالوا : ان السبب فى امتناع ذلك أن الجمل نكرات كلها بدلالة أنها تستفاد ، وانما يستفاد المجهول دون المعلوم ، قالوا : فلما كانت كذلك ، كانت وفقا للنكرة ، فجاز وصفها بها،ولم يجز أن توصف بها المعرفة اذا لم تكن وفقالها) [١٢٥] .

ومن المعلوم أن تعبيره بلفظ (قالوا) لم يعن به أحد الا النحويين ، فهو يعرض آراءهم ، ثم يبين الى أى مدى صلتها بالمعنى ، ثم يلقى الضوء عليها بقوله :

---

(١٢٤) دلائل الاعجاز : ١٤١ .
(١٢٥) دلائل الاعجاز : ١٤١ .

(والقول المبين فى ذلك أن يقال : انما اجتلب حتى اذا كان قد عرف رجل بقصة ، وأمر جرى له ، فتخصص بتلك القصة وبذلك الأمر عند السامع ، ثم أريد القصد اليه ذكر (الذى) .

تفسير هذا أنك لا تصل (الذى) الا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها ، وأمر قد عرفه له ، نحو أن ترى عنده رجل ينشده شعرا ، فتقول له من غد : ما فعل الرجل الذى كان عندك بالأمس ينشدك شعرا ؟ وهذا حكم الجملة بعد (الذى) اذا أنت وصفت بها شيئا ، فكان معنى قولهم : انه اجتلب ليتوصل به الى وصف المعارف بالجمل ، انه جىء به ليفصل بين أن يراد ذكر الشىء بجملة قد عرفها السامع له ، وبين ألا يكون الأمر كذلك) (١٢٦) .

فقوله هذا الذى ذكره تفسير لما قاله النحاة ، وبعد ضابطا لمن أراد أن يوجه معانى الجمل التى تقع بعد (الذى) وبذلك نرى أنه ينطلق من القاعدة الى توضيح المعانى التى يمكن أن نجنيها من ورائها ، وبهذا المنهج نجد أنه يناقش القضية بما يتفق ومدلول القاعدة والمعنى فيقول :

(فان قلت : قد يؤتى بعد (الذى) بالجملة غير المعلومة للسامع ، وذلك حيث يكون (الذى) خبرا ، كقولك : هذا الذى كان عندك بالأمس ، وهذا الذى قدم رسولا من الحضرة ، أنت فى هذا وشبهه تعلم المخاطب أمرا لم يسبق له به علم ، وتفيده فى المشار اليه شيئا لم يكن عنده ، ولو لم يكن كذلك ، لم يكن (الذى) خبرا ، اذ كان لا يكون الشىء خبرا حتى يفاد به ، فالقول فى ذلك ، أن الجملة فى هذا النحو وان كان المخاطب لا يعلمها ليعين من أشيرت اليه ، فانه لا يدرى من أن يكون قد علمها على الجملة وحدث بها ، فانك على كل حال لا تقول : هذا الذى قدم رسولا ، لمن لم يعلم أن رسولا قدم ، ولم يبلغه ذلك فى جملة ولا تفصيل ، وكذلك لا تقول : هذا الذى كان عندك بالأمس ، انه كان عنده

---

(١٢٦) دلائل الاعجاز : ١٤١ .

انسان ، وذهب عن وهمه ، وانما تقوله لمن ذاك على ذكر منه الا أنه رآى رجلا يقبل من بعيد ، فلا يعلم أنه ذاك ، ويظنه انسانا غيره) ويواصل عبد القاهر كلامه عن توضيح الفرق من حيث المعنى بين الخبر بالجملة مع (الذى) وبينها مع غير (الذى) ليبرز جمال المعنى بين الموضعين (١٢٧) .

وهو بذلك لم يخرج عن دائرة النحو وأحكامه ، واستلهام المعانى بالتوجيهات والتعليلات النابعة من ذوقه وحسه المرهف ، الذى نلمس أثره فى محيط المعانى النحوية .

المبحث الخامس

فروق فى الحال

ذكرت فى المبحث الثالث من هذا الفصل ، أن النحاة قد اهتموا الى حد كبير بالحال ، فعلى الرغم من كونها نكرة ، وتعد فضلة فى الكلام ، الا أنهم عدوها احدى قسمى الخبر ، لأن فيها زيادة فى الفائدة ، وقد تنزل فى الكلام منزلة العمدة من حيث احتياجهم اليها فى اتمام المعنى الأساسى للجملة .

وقد تعرض لها عبد القاهر مقتفيا أثر من سبقه من النحاة ، وعبر عنها هناك بأنها خبر فى الحقيقة من حيث انك تثبت بها المعنى لذى الحال ، كما تثبت بخبر المبتدا للمبتدا ، وبالفعل للفاعل .

وفى هذا الموضع خصص عبد القاهر للحال مبحثا مستقلا تحت عنوان (فروق فى الحال لها فضل تعلق بالبلاغة) وأوضح مقصوده الذى يهدف اليه (بأن أول فرق فى الحال أنها تجىء مفردا وجملة ، والقصد ههنا الى الجملة ، وأول ما ينبغى أن يضبط من أمرها أنها تجىء

---

(١٢٧) دلائل الاعجاز : ١٤١ ، ١٤٢ .

تارة مع الواو ، وأخرى بغير الواو ، فمثال مجيئها مع الواو ، قولك : أتاني وعليه ثوب ديباج ، ورأيته وعلى كتفه سيف ، ولقيت الأمير والجند حواليه .

ومثال مجيئها بغير الواو : جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه ، وأتاني عمرو يقود فرسه ، وفي تمييز ما تقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة .

والقول في ذلك : أن الجملة اذا كانت من مبتدا وخبر ، فالغالب عليها أن تجيء مع الواو ، كقولك : جاءني زيد وعمرو ، وأتاني وسيفه على كتفه ، فان كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو البتة ، وذلك قولك : جاءني زيد وهو راكب ، ورأيت زيدا وهو جالس ، فلو تركت الواو في شيء من ذلك لم يصلح ، قلت : جاءني زيد هو راكب لم يكن كلاما .

فان كان الخبر في الجملة من المبتدا والخبر ظرفا ، ثم كان قد قدم على المبتدأ ، كقولنا : عليه سيف ، وفي يده سوط ، كثر فيها أن تجيء بغير واو ، فمما جاء منه كذلك ، قول بشار (١٢٨) :

اذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازي على سواد

يعني على بقية من الليل ، وذكر بعده بيتين من الشعر ثم قال : كل ذلك في موضع الحال وليس فيه واو كما ترى ، ولا هو محتمل لها اذا نظرت .

وقد يجيء ترك الواو فيما ليس الخبر فيه كذلك ، ولكنه لا يكثر ، فمن ذلك قولهم : كلمته فوه الى في ، ورجع عوده على بدء ، في قول من رفع ، ومنه بيت الاصلاح (١٢٩) :

---

(١٢٨) قاله بمدح خالد بن برمك ، وقد وفد عليه بفارس .

(١٢٩) يريد كتاب اصلاح المنطق لابن السكيت المتوفى ٢٤٤ هـ .

نصف النهار المـاء غامره ورفيقه بالغيب لا يدرى (١٣٠)

ومن ذلك ما أنشده الشيخ أبو على فى الاغفال :

ولولا جنـان الليل ما آب عامر الى جعفر سربالة لم يمـزق

ومما ظاهره أنه منه قوله(١٣١) :

اذا أنيت أبا مروان تسـأله وجدته حاضراه الجود والكرم

فقوله : (حاضراه الجود) جملة من المبتدا والخبر كما ترى ، وليس فيها واو ، والموضع موضع حال ، ألا تراك تقول : أتيته فوجدته جالسا ، فيكون (جالسا) حالا ، ذاك لأن (وجدت) فى مثل هذا من الكلام لا تكون المتعدية الى مفعولين ، ولكن المتعدية الى مفعـول واحد ، كقولك : وجدت الضالة ، الا أنه ينبغى أن تعلم أن لتقديمه الخبر الذى هو (حاضراه) تأثيرا فى معنى الغنى عن الواو ، وأنه لو قال : وجدتـه الجود والكرم حاضراه ، لم يحسن حسنه الآن ، وكان السبب فى حسنه مع التقدير أنه يقرب فى المعنى من قولك : وجدته حاضراه الجود والكرم، أو حاضرا عنده الجود والكرم) (١٣٢) .

ان المتأمل لهذا العرض ، يجد أن عبد القاهر لم يخرج عن دائرة النحو ، وذكر الشواهد التى استشهد بها عمالقة النحو كسيبويه وابن السكيت والشيخ أبى على الفارسى ، وكذلك الأمثلة التى استخدمهـا منثورة فى كتبهم ، ومن القواعد والشواهد والأمثلة ينفذ الى المعانـى، ويبرز حسنها ، وما أدته من جمال فى الكلام . فنراه يقول : الحال تجىء مفردا وجملة ، ثم يفصح عن مراده الذى يهدف اليه فيقول : والقصـد

---

(١٣٠) البيت فى وصف غائص على الدر اخرج الجمانة التى شـبه با المحبوبة ، ونصف من باب قتل بلغ نصفه ، على رواية نصب النهار ، وعلى رواية رفعه فلا واو ولا ضمير فتقدر الواو .

(١٣١) هو الاخطل ، يمدح بنى امية ، ويخص بشربن مروان .

(١٣٢) دلائل الاعجـاز : ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ .

هنا الى الجملة ، وهى تجىء تارة مع الواو ، وأخرى بغير الواو ، ثم يقرر القول فى مجيئها مع الواو ، ومجيئها بغير الواو ، وفى كل يوجه القول ، ويبين المعنى ، ويستأنف الكلام ليكشف الستار عن بعض المواضع التى تجىء فيها الجملة الحالية بغير الواو ، فيقول :

(وان كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منفى ، لم يكد يجىء بالواو ، بل ترى الكلام على مجيئها عارية من الواو ، كقولك : جاءنى زيد يسعى غلامه بين يديه وكقوله [١٣٣] :

وقد علوت قتود الرجل يسعفنى يوم قديد يمة الجوزاء مسموم[١٣٤]

وكذلك قولك : جاءنى زيد يسرع ، لا فصل بين أن يكون الفعل لذى الحال ، وبين أن يكون لمن هو من سببه ، فان ذلك كله يستمر على المعنى عن الواو ، وعليه التنزيل والكلام ، ومثاله فى التنزيل ، قوله عز وجل — : **« ولا تمنن تستكثر »** [١٣٥] ، وقوله — تعالى — : **« وسيجنبها الأتقى الذى يؤتى ماله يتزكى »** [١٣٦] .

فأما قول ابن همام السلولى :

فلما خشيت أظافيرهم نجـوت وأرهنهم مالكا[١٣٧]

فى رواية من روى : (وأرهنهم) وما شبهوه به من قولهم : قمت وأصك وجهه ، فليست الواو فيها للحال ، وليس المعنى : (نجوت وأنا

---

(١٣٣) هو علقمة بن عبدة الشاعر الجاهلى .

(١٣٤) القتود : جمع قتد ، وهو خشب الرحل . وسعفه اليوم لفحه بحره فغير لونه . وقديم : تصغيره قد يديمه شذوذا . والجوزاء : برج تنزله الشمس آخر الربيع ويقال : سم اليوم ، اذا كانت ريحه سموما أى : حارة فهو مسموم .

(١٣٥) المدثر : ٦ .

(١٣٦) الليل : ١٧ ، ١٨ .

(١٣٧) الذى خشيه هو عبيد الله بن زياد ، وكان قد توعده فهرب الى الشام ، واستجار بيزيد فأمنه .

مالكا وقمت صاكا وجهه) ولكن أرهن وأصك حكاية حال مثل قوله (١٣٨) :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعنينى

فكما أن (أمر) ههنا فى معنى (مررت) كذلك يكون (أرهن وأصك) هناك فى معنى : (رهنت وصككت) وبين ذلك أنك ترى الفاء تجىء مكان الواو فى مثل هذا وذلك ، كنحو ما فى الخبر من حديث عبد الله ابن عتيك حين دخل على أبى رافع اليهودى حصنه قال : (فانتهيت اليه فاذا هو فى بيت مظلم لا أدرى أنى هو من البيت ، فقلت : أبا رافع ، فقال : من هذا ؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف وأنا دهش) فكما أن أضربه مضارع قد عطفه بالفاء على ماض ، كذلك يكون (أرهنهم) معطوفا على الماضى قبله ، وكما لا يشك فى أن المعنى فى الخبر (فأهويت فضربت) كذلك يكون المعنى فى البيت (نجوت ورهنت) الا أن الغرض فى اخراجه على لفظ الحال أن يحكى الحال فى أحد الخبرين ، ويدع الآخر على ظاهره ، كما كان ذلك فى :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فمضيت .....

الا أن الماضى فى هذا البيت مؤخر معطوف ، وفى بيت ابن همام وما ذكرنا معه مقدم معطوف عليه)(١٣٩) .

بهذا التوجيه الدقيق ، والمنهج النحوى الفريد ، يوجه عبد القاهر القواعد ، ويطعمها بالمعانى ويفصح القول فى عدم مجىء الواو فى أول الجملة الحالية ، المكونة من فعل مضارع مثبت وفاعل ، ويوضح جمال المعنى بدون الواو ، ثم يستأنف الكلام عن حكم مجىء الواو اذا دخل على المضارع حرف نفى ، فاذا كان كذلك (تغير الحكم فجاء بالواو وبتركها كثيرا ، وذاك مثل قولهم : كنت ولا أخشى بالذئب (١٤٠) :

---

(١٣٨) هو لرجل من سلول ، وهو من شواهد كتب النحو المشهورة .

(١٣٩) دلائل الاعجاز : ١٤٤ — ١٤٦ .

(١٤٠) هذا مثل يضرب للرجل لا يهدد بعظائم الأمور ، يقال : خشاه بالامر تخشيه اى : خوفه .

وقول مسكين الدارمى [١٤١] :

اكسبته الورق البيض أبا ... ولقد كان ولا يدعى الأب

(كان) فى هذا كله تامة ، والجملة الداخل عليها الواو فى موضع الحال ، ألا ترى أن المعنى : وجدت غير خاش للذئب ، ولقد وجدت غير مدعو لأب ... ولا معنى لجعلها ناقصة ، وجعل الواو مزيدة ، وليس مجىء الفعل المضارع حالا على هذا الوجه بعزيز فى الكلام ، ألا تراك تقول :

جعلت أمشى ، وما أدرى أين أضع رجلى ، وقال أبو الأسود : (يصيب وما يدرى) [١٤٢] وهو شائع كثير .

فأما مجىء المضارع منفيا حالا من غير الواو ، فيكثر أيضا ويحسن ، فمن ذلك قوله [١٤٣] :

مضوا لا يريدون الرواح وغالهم ... من الدهر أسباب جرين على قدر [١٤٤]

ومضى عبد القاهر يعرض الشواهد ويعلق عليها بأسلوبه الذى لا يخفى على أصحاب الذوق الذين يفهمون دقائق الأمور فى النحو ، حتى أنهى كلامه عن الجملة الفعلية الحالية ، والتى تبدأ بفعل مضارع مثبتا كان أم منفيا ، ومدى صلة واو الحال فى الحالتين ، ولم ينته الكلام عن الجملة الفعلية الحالية التى فعلها ماض ، فأفصح عن ذلك بقوله :

(ومما يجىء بالواو وغير الواو الماضى ، وهو لا يقع حالا الا مع

---

(١٤١) هو زبيعة بن عامر بن أنيف ، ولقب نفسه بالمسكين فى بيت أنشده .

(١٤٢) هذا جزء من صدر بيت فى هجو الحسين بن الحر العنبرى ، والبيت بتمامه :

يصيب وما يدرى ويخطى وما درى ... وكيف يكون النوك الا كذا

(١٤٣) هو عكرشة العبسى يرثى بنيه .

(١٤٤) دلائل الاعجاز : ١٤٦ ، ١٤٧ .

(قد) مظهرة أو مقدرة ، أما مجيئها بالواء فالكثير الشائع ، كقولك : أتانى وقد جهده السير ، وأما بغير الواو فكقوله (١٤٥) :

متى أرى الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مزقت عنه السرابيل

ومما يجيء بالواو فى الأكثر الأشيع ، ثم يأتى فى مواضع بغير الواو فيلطف مكانه ، ويدل على البلاغة ، الجملة قد دخلها (ليس) تقول : أتانى وليس عليه ثوب ، ورأيته وليس معه غيره ، فهذا هو المعروف المستعمل ، ثم جاء بغير الواو فكان من الحسن على ما ترى ، وهو قول الأعرابى :

لنا فتى وحبذا الأفتاء تعرفه الأوسان والدلاء

اذا جرى فى كفه الرشاء خلى القليب ليس فيه ماء(١٤٦)

وبعد هذا البسط فى القول من عبد القاهر فى الأحكام النحوية الخاصة بالجمل الواقعة حالا ، سواء سبقت بالواو ، أم كانت بدونها ، انطلق يبرز معالم العلة الموجبة لهذا الاختلاف الظاهر ، وهل له أثر فى المعنى ؟ ولأى مدى يكون هذا الأثر ؟ وهذا هو مقامه فى الكلام ، وكأن ما سبق ذكره ما هو الا القواعد النحوية مطعمة بالمعنى ، ثم هو ينطلق من خلالها ليفصح عن حسن المعانى مع هذه الوجوه المختلفة ، معللا وموجها ما يقول حتى يتضح الفرق بين منهجه هذا فى كتابه ، ومنهج سابقيه من حيث التوجيه والتعليل والاستنباط ، وكل هذا يرجع الى حسن ذوقه النحوى واللغوى والأدبى ، حيث استطاع بفلسفته أن يلفت الأنظار اليه فى شتى فنون العربية ، والنحو هو الأصل عنده ، وهذا واضح كل الوضوح فى عرضه للموضوعات ، ولننظر اليه وهو يقول :

(واذ قد رأيت الجمل الواقعة حالا قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف

---

(١٤٥) هو جندح بن جندح المرى .
(١٤٦) دلائل الاعجاز : ١٤٨ ، ١٤٩ .

الظاهر ، فلا بد من أن يكون ذلك انما كان من أجل علل توجبه ، وأسباب تقتضيه ، فمحال أن يكون ههنا جملة لا تصلح الا مع الواو ، وأخرى لا تصلح فيها الواو ، وثالثة تصلح أن تجيء فيها الواو ، وأن تدعها فلا تجيء بها ، ثم لا يكون لذلك سبب وعلة ، وفى الوقوف على العلة فى ذلك أشكال وغموض . ذلك لأن الطريق اليه غير مسلوك ، والجهة التى منها تعرف غير معروفة ، وأنا أكتب لك أصلا فى الخبر اذا عرفته انفتح لك وجه العلة فى ذلك)[١٤٧] .

وهو بذلك يعد الطريق المؤدى الى معرفة العلة والسبب المقتضى لهذا الاختلاف صعبا والوصول اليه من جهة غير معروفة ، ثم يعود ليقرر أصلا فى الخبر ، حيث به يرتفع الاشكال ، ويزول الغموض ، وتذهب المسكرة ، وتأتى الفكرة ، وكأن لسان حاله يقول : ليس هناك من طريق نستطيع أن نتخذه وسيلة بل وغاية للوصول الى الهدف الا علم النحو ، فمن ساحته نتعرف على مواضع الحسن والجمال التى تفهم من وقوع الجملة الحالية خبرا ، وذلك :

(أن الخبر ينقسم الى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة فى خبر آخر سابق له) .

فالأول : خبر المبتدا كمنطلق فى قولك : زيد منطق ، والفعل كقولك: خرج زيد ، وكل واحد من هذين جزء من الجملة ، وهو الأصل فى الفائدة .

والثانى : هو الحال، كقولك : جاءنى زيد راكبا ، وذاك لأن الحال خبر فى الحقيقة من حيث انك تثبت بها المعنى لذى الحال،كما تثبته بالخبر للمبتدأ ، وبالفعل للفاعل ، ألا تراك قد أثبت الركوب فى قولك : جاءنى زيد راكبا ، لزيد الا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة فى مجيئه ، ولم تجرد اثباتك للركوب ، ولم تباشره به ابتداء ، بل بدأت فأثبت المجيء ، ثم وصلت به الركوب فالتبس — أى تعلق — به الاثبات على سبيل التبع لغيره ، وبشرط أن يكون فى صلته .

---

(١٤٧) دلائل الاعجاز ١٤٩ ، ١٥٠ .

وأما فى الخبر المطلق ، نحو : زيد منطلق ، وخرج عمرو ، فانك أثبت المعنى اثباتا جردته له وجعلته مباشرة من غير واسطة ، ومن غير أن تتسبب بغيره اليه) (١٤٨) .

ثم يضع عبد القاهر ضابطا لفهم المعنى من الجملة الحالية ، على ضياء ما سبق ذكره ، ليستأنس به من أراد أن يتعرف على المعانى النحوية ، فيقرر ذلك بقوله :

(واذ قد عرفت هذا فاعلم ، أن كل جملة وقعت حالا ثم امتنعت عن الواو فذاك ، لأجل أنك عمدت الى الفعل الواقع فى صدرها ، فضممته الى الفعل الأول فى اثبات واحد ، وكل جملة جاءت حالا ثم اقتضت الواو فذاك ، لأنك مستأنف بها خبرا ، وغير قاصد الى أن تضمنها الى الفعل الأول فى الاثبات) ثم يلقى الضوء على هذا الضابط ، لتتضح المعانى ، فيشير هذا على معنى :

(أنك اذا قلت : جاءنى زيد يسرع ، كان بمنزلة قولك : جاءنى زيد مسرعا ، فى أنك تثبت مجيئا فيه اسراع ، وتصل أحد المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبرا واحدا ، وتريد أن تقول : جاءنى كذلك ، وجاءنى بهذه الهيئة ، وهكذا قوله : (١٤٩)

وقد علوت قتود الرحل ييسعفنى يوم قديد يمة الجوزاء مسموم

كأنه قال : وقد علوت قتود الرحل بارزا للشمس ضاحيا ، وكذلك قوله :

« متى أرى الصبح قد لاحت مخايله(١٥٠) »

لأنه فى معنى متى أرى الصبح باديا لائحا بيننا متجليا ، وعلى

---

(١٤٨) دلائل الاعجاز ١٥٠ .

(١٤٩) سبق تخريج هذا البيت وشرحه فى هذا المبحث ص ٢١٩ .

(١٥٠) سبق تخريج هذا البيت بتمامه فى هذا المبحث ص ص ٢٢٢ .

هذا القياس أبدا) [١٥١] أى : قس تخريج الأمثلة التى سبق عرضها فى أول هذا المبحث ، ثم تابع عبد القاهر بسط القول فى توجيه هذه الأمثلة والشواهد ، أذكر منها واحدا على سبيل المثال فى قوله :

(واعلم أن الوجه فيما كان مثل قول بشار :

« خرجت مع البازى على سـواد »[١٥٢]

أن يأخذ فيه بمذهب أبى الحسن الأخفش ، فيرفع (سـواد) بالظرف دون الابتداء ، ويجرى الظرف ههنا مجراه ، اذا جرت الجملة على صفة النكرة ، نحو : مررت برجل معه صقر صائد به غدا ، وذلك أن صاحب الكتاب يوافق أبالحسن فى هذا الموضع ، فيرفع (صقر) بما فى (معه) من معنى الفعل ، فذلك يجوز أن يجرى الحال مجرى الصفة ، فيرفع الظاهر بالظرف ، اذا جاء حالا ، فيكون ارتفاع (سـواء) بما فى (على) من معنى الفعل ، لا بالابتداء ، ثم ينبغى أن يقدر ههنـا خصوصا أن الظرف فى تقدير اسم فاعل لا فعل ، أعنى : أن يكون المعنى : خرجت كائنا على سواد ، وباقيا على سواد ، ولا يقدر يكون على سواد ، ويبقى على سواد — لأن الحال انما هى حكاية شىء قد مضى ، والمضارع للمستقبل — اللهم الا أن تقدر فيه فعلا ماضيا مع (قد) كقولك : خرجت مع البازى قد بقى على سواد ، والأول أظهر .

واذا تأملت الكلام ، وجدت الظرف وقد وقع مواقع لا يستقيـم فيها الا أن يقدر اسم فاعل .

ولذلك قال أبو بكر بن السراج ، فى قولنا : زيد فى الدار ، انـك مخير بين أن تقدر فيه فعلا فتقول : استقر فى الدار ، وبين أن تقـدر

---

(١٥١) دلائل الاعجاز : ١٥٠ ، ١٥١ .

(١٥٢) سبق ذكر هذا البيت بتمامه فى أول هذا المبحث ص ٢١٧ .

اسم فاعل ، فتقول : مستقر فى الدار ، واذا عاد الأمر الى هذا ، كان الحال فى ترك الواو ظاهرة ، وكان (سواد) فى قوله :

« خرجت مع البازى على سواد »

بمنزلة قضـــاء الله فى قوله : (١٥٣)

سأغسل عنى العار بالسيف جاليا على قضاء الله ما كان جاليا

فى كونه اسما ظاهرا قد ارتفع باسم فاعل ، قد اعتمد على ذى حال ، فعمل عمل الفعل .

ويدلك على أن التقدير فيه ما : ذكرت ، وأنه من أجل ذلك حسن ، أنك تقول : جاءنى زيد والسيف على كتفه ، وخرج والتاج عليه ، فتجـــده لا يحسن الا بالواو ، وتعلم أنك لو قلت : جاءنى زيد السيف على كتفه ، وخرج التاج عليه ، كان كلاما نافرا ، لا يكاد يقع فى الاستعمال ، وذلك لأنه بمنزلة جاءنى وهو متقلد سيفه ، وخرج وهو لابس التاج ، فى أن المعنى على أنك استأنفت كلاما ، وابتدأت اثباتا ، وأنك لم ترد جاءنـــى كذلك ، ولكن جاءنى وهو كذلك (١٥٤)) .

وبعد .. فانه مما لا شك فيه أن أحدا لا يخالفنى فى أن ما ذكره عبد القاهر ، ما هو الا النحو ومعانيه ، ولا نستطيع أن نقول : انه المعانى بدون نحو ، والعكس ، لأن المعانى هى ثمار علم النحو .

فهذا الذى ذكره لا غرو أن نقول : انه فيلسوف النحو ، حيث صرف القواعد النحوية بعيدا عن التعقيد والجمود ، وألبسها الثوب اللائق بها .

وليس هناك من شك فى أن عرضه للموضوع عرضا نحويا،واستلهامه المعانى النحوية من ثنايا القواعد أمر ظاهر ، فاذا أتى الباحثون من بعده،

---

(١٥٣) هو سعد بن ناشب العنبرى من شياطين العرب .
(١٥٤) دلائل الاعجاز : ١٥٣ ، ١٥٤ .

وكان لكل وجهة نظر فى الحكم على ثقافته ، فهذا أمر يوحى بأن العقل الذى تذوق ورتب الأفكار ، واستنبط هذه المعانى ، انه عقل يتصف بالحكمة، التى هى من سمات أصحاب القرائح الصافية • وما ذكرته ما هو الا جانب من فلسفته النحوية ، وحسبى — ان شاء الله تعالى — أن أتابع المسيرة معه فى موكب المعانى النحوية أو ما يسمى بالنحو التركيبى ، لنتزود من أثر القاعدة النحوية فى ابراز المعانى من هذه التراكيب •

— والله المستعان —

المبحث السادس

فلسفته فى العطف وتركه

ان العطف من الأبواب التى لقيت عناية من النحاة ، فقد بسطوا القول فيه ، واعتنوا بتوضيح معانى حروفه ، وبينوا أن لكل حرف معانيه التى يؤديها كل فى موضعه ، حسب مقتضيات المعانى التى يتطلبها المقام ، ومن بين هذه الحروف (الواو — والفاء — وثم) •

ولسنا بحاجة فى هذا المقام الى توجيهات النحاة حول معانى واستعمالات هذه الحروف وغيرها لأن القول فيها مبسوط فى مصنفات النحاة قديما وحديثا •

ولكن حسبنا أن نتابع المسيرة فى موكب المعانى النحوية التى استلهمها عبد القاهر فى أثناء استعماله لبعض هذه الحروف عند عطف جملة على أخرى ، أو ترك العطف لغرض يقتضيه المقام ، ويكون أثره فى النفس مع تركه أوقع من وجوده •

وكما تعودنا مع عبد القاهر من خلال منهجه أنه يقدم للموضوع بعرض موجز عن بعض القواعد والأحكام النحوية ، كمدخل ينفذ منه الى منهجه ليبنى كلامه وتوجيهاته على عمد هذا العلم ، لأن (العلم

بما ينبغى أن يصنع فى الجمل من عطف بعضها على بعض ، أو تـــرك العطف فيها ، والمجىء بها منثورة ، تستأنف واحدة منها بعد أخرى — من أسرار البلاغة ، وبما لا يأتى بتمام الصواب فيه الا الأعراب الخلص ، والا أقوام طبعوا على البلاغة ، وأوتوا فنا من المعرفة فى ذوق الكـــلام هم به أفراد ، وقد بلغ من قوة الأمر فى ذلك ، أنهم جعلوه حدا للبلاغة ، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال : معرفة الفصل من الوصل[١٥٥]، ذاك لغموض ودقة مسلكه [١٥٦] ...) .

فقد جعل عبد القاهر لواء أسرار البلاغة ، وفصاحة الكلام ، محمولا على متن حرف العطف ، وما يحكمه من ضوابط نحوية ، وأن تمام الصواب لا يتأتى الا من الأعراب الخلص ، الذين أوتوا فنا من المعرفة فى ذوق الكلام هم به أفراد ، وهو يعنى بذلك النحاة ، بدليل ما ذكره أنه جاء عن بعضهم أنه سئل عن البلاغة فقال : هى معرفة الفصل من الوصل ، وأن الذى سئل وأجاب ، هو الشيخ أبو على الفارسى)[١٥٧] ، وأبو على هذا هو فارس الحلبة فى المعانى النحوية ، وقد نقل عنه تلميذه ابن جنى كثيرا من آرائه فى كتاب (الخصائص) .

هذا ، فضلا عن كون عبد القاهر قد تتلمذ على مؤلفات الشـــيخ أبى على ، فهو يستلهم آراءه من هؤلاء الخلص من علماء النحو .

وبذلك نعلم أن توخى معانى النحو وأحكامه ، وفروعه وعلله فيما بين الكلم ، هو منهج عبد القاهر الذى بنى عليه نظريته ، فهو يتوخى معانى النحو من خصائص التراكيب ، ويبرز الثمار التى يمكن أن نجنيها من وراء هذه القواعد ، لأن سبيل ذلك (أن ننظر الى فائدة العطف فى المفرد ، ثم نعود الى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها ، ومعلوم أن فائدة العطف فى المفرد أن يشرك — بفتح الياء وسكون الشين وفتح الراء والكاف —

---

(١٥٥) البيان والتبيين ١ : ٨٨ .
(١٥٦) دلائل الاعجـــاز : ١٥٤ .
(١٥٧) انظر هامش الدلائل ١٥٤ .

الثانى فى اعرابه الأول ، وأنه اذا شركه فى اعرابه ، فقد شركه فى حكم ذلك الاعراب ، نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله ، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه أوله ، شريك له فى ذلك ، واذا كان هذا أصله فى المفرد ، فان الجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين :

أحدهما : أن يكون للمعطوف عليها موضع من الاعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد ، واذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد ، كان عطف الثانية عليها جاريا مجرى عطف المفرد ، وكان وجه الحاجة الى الواو ظاهرا ، والاشراك بها فى الحكم موجودا ، فاذا قلت : مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح ، كنت قد أشركت الجملة الثانية فى حكم الأولى ، وذلك الحكم كونها فى موضع جر بأنها صفة للنكرة ، ونظائر ذلك يكثر والأمر فيها يسهل)[١٥٨] .

فيعد عبد القاهر هذا الضرب ظاهر البيان ، واضح الفكرة لا يحتاج الى جهد فى دقة المعنى ، فان المراد من الكلام يظهر بمجرد تطبيق القاعدة النحوية . ولم يدخل على الضرب الثانى الذى يشكل أمره ، وهو العطف على الجملة التى لا محل لها من الاعراب ، والتى يدق النظر فيها ، الا بعد أن أوضح فائدة العطف فى المفرد ، والجمل التى لها محل من الاعراب ، وذلك ليتضح منهجه الذى يخرج به من دائرة العطف الى محيط المعانى ، فيقرر ذلك بقوله :

(والذى يشكل أمره هو الضرب الثانى : وذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الاعراب جملة أخرى ، كقولك : زيد قائم وعمرو قاعد ... لا سبيل لنا الا أن ندعى أن الواو أشركت الثانية فى اعراب قد وجب للأولى بوجه من هذه الوجوه ، واذا كان كذلك ، فينبغى أن تعلم المطلوب من هذا العطف ، والمغزى منه ، ولم لم يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف فتقول : زيد قائم عمرو قاعد ، بعد ألا يكون هنا أمر معقول ، يؤتى بالعطف ليشرك بين الأولى والثانية فيه ...

---

(١٥٨) دلائل الاعجاز : ١٥٥ .

ثم ان الذى يوجبه النظر والتأمل ... اذا قلنا : زيد قائم وعمرو قاعد ، فانا لا نرى ههنا حكما نزعم أن الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه ، فانا نرى أمرا آخر ، نحصل معه على معنى الجمع ، وذلك أنا لا نقول : زيد قائم وعمرو قاعد ، حتى يكون بسبب من زيد ، وحتى يكون كالنظيرين والشريكين ، وبحيث اذا عرف السامع حال الأول ، عناه أن يعرف حال الثانى ، يدلك على ذلك أنك اذا جئت فعطفت على الأول شيئا ليس منه بسبب ولا هو مما يذكر بذكره ، ويتصل حديثه بحديثه ، لم يستقم ، فلو قلت : خرجت اليوم من دارى ، وأحسن الذى يقول : بيت كذا ، قلت : ما يضحك منه ...

واعلم أنه كما يجب أن يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث فى الأخرى كذلك ينبغى أن يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه والنظير ، أو النقيض للخبر عن الأول ، فلو قلت : زيد طويل القامة وعمرو شاعر ، كان خلفا ، لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر ، وانما الواجب أن يقال : زيد كاتب وعمرو شاعر ، وزيد طويل القامة وعمرو قصير)[١٥٩] .

ثم يتعرض عبد القاهر للسبب الذى من أجله عرض الاشكال فى الواو دون غيرها من حروف العطف ، وذلك لأنها تفيد مع الاشراك معان مثل (الفاء) فهى توجب الترتيب من غير تراخ ، و (ثم) توجبه مع تراخ ، و (أو) تردد الفعل بين شيئين ، وتجعله لأحدهما وليس للواو معنى سوى الاشراك فى الحكم الذى يقتضيه الاعراب الذى أتبعت فيه الثانى الأول ، وأنه مما ينبغى أن يكون لا يتصور اشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الاشراك فيه ، واذا ثبت أنه لم يكن فى قولنا : زيد قائم وعمرو قاعد معنى نزعم أن الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ثبت اشكال المسألة [١٦٠] .

---

(١٥٩) دلائل الاعجاز : ١٥٥ ، ١٥٦ .

(١٦٠) دلائل الاعجاز : ١٥٥ ، ١٥٦ ..

وبذلك يتبين أنه الى أى حد كان عبد القاهر يغوص وراء المعانى ، ويتذوقها بحسه المرهف ، وكيف كان يتفنن فى تطبيق القواعد النحوية ، ليخرج دور المعانى التى أفاد منها النقاد والبلاغيون الى حد كبير ، ويرجع الفضل فى ذلك الى منهج النحاة التطبيقى الصحيح وفقا لأصول النحو ، حتى تبرق معانى النحو التى هى مراد عبد القاهر .

ولننظر الى حرف الواو العاطفة ، الذى يستعمله عبد القاهر تارة ، ويحذفه أخرى من الكلام ، كيف كان له من أثر فى أداء المعنى ، ويتضح ذلك : (اذا كان المخبر عنه فى الجملتين واحدا ، كقولنا : هو يقول ويفعل ، ويضر وينفع ... وأشباه ذلك ازداد معنى الجمع فى الواو قوة وظهورا ، وكان الأمر حينئذ صريحا ، وذلك أنك اذا قلت : هو يضر وينفع ، كنت قد أفدت بالواو أنك أوجبت له الفعلين جميعا وجعلته يفعلهما معا ، ولو قلت : يضر ينفع من غير واو لم يجب ذلك ، بل قد يجوز أن يكون قولك : (ينفع) رجوعا عن قولك : (يضر) رابطالا له ، واذا وقع الفعلان فى مثل هذا — أى فيما كانت الثانية بسبب من الأولى — فى الصلة ، ازداد الاشتباك والاقتران ، حتى لا يتصور تقدير افراد فى أحدهما عن الآخر ، وذلك فى مثل قولك : العجب من أن أحسنت وأسأت ، ويكفيك ما قلت وسمعت ، وأيحسن أن تنهى عن شىء وتأتى مثله ؟ وذلك أنه لا يشتبه على عاقل أن المعنى على جعل الفعلين فى حكم فعل واحد)[١٦١] .

وكما أن فى الأسماء ما يصله بالاسم قبله ، فيستغنى بذلك عن رابط كالصفة والتأكيد ، كذلك ... يكون فى الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتى قبلها ، وتستغنى بربط معناها عن حرف عطف يربطها وهى كل جملة كانت مؤكدة للتى قبلها ومبينة لها ، وهذا ما يسميه البلاغيون كمال اتصال ، ومثاله ، قوله — تعالى — : « **ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ، ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم** »[١٦٢] .

---

(١٦١) دلائل الاعجاز : ١٥٧ .

(١٦٢) البقرة : ٦ ، ٧ .

قوله : (لا يؤمنون) تأكيد لقوله : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) وقوله : (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم) تأكيد ثان أبلغ من الأول ، لأن من كان حاله اذا أنذر مثل حاله اذا لم ينذر ، كان فى غاية الجهل ، وكان مطبوعا على قلبه لا محالة)[١٦٣] .

وعرض عبد القاهر عديدا من الأمثلة والآيات القرآنية ، وخرجها ووجهها توجيها يليق بمكانة القرآن الكريم فى اعجاز ألفاظه ومعانيه ، لأن عدم وجود الواو فى الكلام انما يكون لمقتضى فصاحة الكلام عند أدائه للمعنى ، وأن وجود حرف العطف قد يكون سببا فى الاخلال بالمعنى ، فقد تبدو (الجملة وحالها مع الجملة التى قبلها حال ما يعطف على ما قبله ، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف ، لأمر عرض فيها صارت به أجنبيـــة مما قبلها ، مثال ذلك قول الله ــ تعالى ــ : « **الله يستهزىء بهم ويمدهم فى طغيانهم يعمهون** »[١٦٤] الظاهر كما لا يخفى يقتضى أن يعطف على ما قبله من قوله : « **انما نحن مستهزئون** »[١٦٥] وذلك أنه ليس بأجنبى منه ، بل هو نظير ما جاء معطوفا من قوله ــ تعالى ــ : « **يخادعون الله وهو خادعهم** »[١٦٦] وقوله : « **ومكروا ومكر الله** »[١٦٧] وما أشبه ذلك مما يرد فيه العجز على الصدر ، ثم انك تجده قد جاء غير معطوف ، وذلك لأمر واجب ألا يعطف ، وهو قوله : « **انما نحن مستهزئون** » حكاية عنهم أنهم قالوا ، وليس بخبر من الله ــ تعالى ــ وقوله ــ تعـــالى ــ : « **الله يستهزىء بهم** » خبر من الله أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم واذا كان كذلك كان العطف ممتنعا لاستحالة أن يكون الذى هو خبر من الله ــ تعالى ــ معطوفا على ما هو حكاية عنهم ، ولا يجاب ذلك أن يخرج

---

(١٦٣) دلائل الاعجـــاز : ١٥٨ .
(١٦٤) البقرة : ١٥ .
(١٦٥) البقرة : ١٤ .
(١٦٦) النساء : ١٤٢ .
(١٦٧) آل عمران : ٥٤ .

من كونه خبرا من الله — تعالى — الى كونه حكاية عنهم ، والى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنهم مؤاخذون ، وأن الله — تعالى — يعاقبهم عليه ، وليس كذلك الحال فى قوله — تعالى — : « **يخادعون الله وهو خادعهم** »(١٦٨) « **ومكروا ومكر الله** »(١٦٩) لأن الأول من الكلامين فيهما كالثانى فى أنه خبر من الله — تعالى — وليس بحكاية)(١٧٠) .

ويتابع عبد القاهر توجيهه لهذه الآيات وغيرها على وجه الكلام الفصيح ، وان المطلع على كتابه يرى أن استخدامه لقواعد النحو واضح ، فتراه يوجه الآية توجيها محكما ، قاصدا بذلك بيان هندسة النظم القرآنى المعجز للبشر ، بل نستطيع أن نقول : ان حرف العطف (الواو) يلعب دورا فعالا له أثره فى المعانى ، فقد يقتضى المقام وجوده فى الكلام ، وقد يقتضى الأمر وجوب حذفه فى بعض المواضع ، لأنه لو ترك لكان سببا فى فساد المعنى .

الاستئناف :

انتقل عبد القاهر الى موضع آخر يجب فيه ترك الواو ، وذلك لاستئناف الكلام ، وعبر عن ذلك بقوله : (وهنا أمر سوى ما مضى يوجب الاستئناف ، وترك العطف ، وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا : كيت وكيت ، تحرك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم ، وما يصنع بهم ، أتنزل بهم النعمة عاجلا أم لا تنزل ؟ ويمهلون ويوقع فى نفوسهم التمنى لأن يتبين لهم ذلك ... وعلى ذلك يكون هذا الكلام الذى هو قوله : « **الله يستهزىء بهم** » فى معنى ما صدر جوابا عن هذا المقدر وقوعه فى أنفس السامعين ، واذا كان كذلك ، كان حقه أن يؤتى به مبتدأ غير معطوف ، ليكون فى صورته ... كأنه قيل : فان سألتم ، قيل لكم : « **الله يستهزىء بهم ويمدهم فى طغيانهم يعمهون** »)(١٧١) .

---

(١٦٨) آل عمران : ٥٤ .
(١٦٩) النساء : ١٤٢ .
(١٧٠) دلائل الاعجاز : ١٦٠ ، ١٦١ .
(١٧١) البقرة : ١٥ وانظر دلائل الاعجاز ١٦٢ ، ١٦٣ .

وهذا هو الذى أطلق عليه البلاغيون (شبه كمال اتصال) ، ونجد أن عبد القاهر يضع ضابطا لهذا النوع من الكلام ، ويعقب عليه بأمثلة زيادة فى البيان ، يقول :

(واذ استقريت وجدت هذا الذى ذكرت لك من تنزيلهم الكلام اذا جاء بعقب ما يقتضى سؤالا ، منزلته اذا صرح بهذا السؤال كثيرا • فمن لطيف ذلك قوله :

زعم العواذل أننى فى غمرة صدقوا ولكن غمرتى لا تنجلى

لما حكى عن العواذل أنهم قالوا : هو فى غمرة ، وكان ذلك مما يحرك السامع ، لأن يسأله فيقول : فما قولك فى ذلك؟وما جوابك عنه؟أخرج الكلام مخرجه اذا كان ذلك قد قيل له ، وصار وكأنه قال : أقول صدقوا أنا كما قالوا ، ولكن لا مطمع لهم فى فلاحى ، ولو قال : زعم العواذل أننى فى غمرة وصدقوا ، لكان يكون لم يصح فى نفسه أنه مسئول ، وأن كلامه كلام مجيب)[١٧٢] •

أحوال الجمل :

لقد خصص عبد القاهر فصلا أجمل فيه القول عن فصل الجمل ووصلها ، بالعطف أو تركه ، ويعد قوله فى هذا الفصل ، بمثابة أصول وقوانين نابعة من علم النحو ، وقد عبر عن ذلك بقوله :

(ان الجمل على ثلاثة أضرب — جملة حالها مع التى قبلها حال الصفة مع الموصوف ، والتأكيد مع المؤكد ، فلا يكون فيها البتة لشبه العطف فيها ، لو عطفت بعطف الشىء على نفسه •

وجملة حالها مع التى قبلها ، حال الاسم يكون غير الذى قبله الا أنه يشاركه فى حكم ، ويدخل معه فى معنى ، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافا اليه ، فيكون حقها العطف •

---

(١٧٢) دلائل الاعجاز ١٦٣ — ١٦٦ •

وجملة ليست فى شىء من الحالين ، بل سبيلها مع التى قبلها سبيل الاسم مع الاسم ، لا يكون منه فى شىء ، فلا يكون اياه ، ولا مشاركا له فى معنى ، بل هو شىء ان ذكر لم يذكر الا بأمر ينفرد به ، ويكون ذكر الذى قبله ، وترك الذكر سواء فى حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأسا ، وحق هـذا ترك العطف البتة ، فتترك العطف يكون اما للاتصال الى الغاية ، أو الانفصال الى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين)[١٧٣] .

هذه ضوابط نحوية ، ومنها أخذ معانى النحو ، حيث ربط المعانى بأصولها ، وعلى ذلك نقول : انها تعد بمثابة أصول لمن أراد أن ينطلق فى التفسير القرآنى ، ليبحث فى جمال المعانى التى تفهم من خصائص التراكيب .

عطف الجمل التى لها محل والتى لا محل لها :

لم تتوقف فلسفة عبد القاهر عندما سبق ذكره من استعمال حرف العطف أو تركه ، بل نجد أنه خصص فصلا تحدث فيه عن نوع من العطف ، يشمل الجمل التى لها محل ، والتى لا محل لها ، وعد هـذا فنا من القول خاص دقيق ، وهو مما يقل نظر الناس فيه ، فقد (يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها ، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التى تعطف جملة أو جملتان ، مثال ذلك قول المتنبى[١٧٤] :

تولوا بغتة فكأن بينا ... تهيبنى ففاجأنى اغتيالا
فكأن مسيرعيهم زميلا ... وسير الدمع اثرهم انهمالا

قوله : (فكأن مسير عيسهم) معطوف على (تولوا بغتة) دون ما يليه من قوله : (ففاجأنى) لأنا ان عطفنا على هـذا الذى يليه أفسدنا المعنى من حيث انه يدخل فى معنى (كأن) وذلك يؤدى الى أن لا يكون

(١٧٣) دلائل الاعجاز ١٦٧ .
(١٧٤) فى قصيدة يمدح فيا بدر بن عمار .

مسيرعيسهم حقيقة ، ويكون متوهما كما كان تهيب البين كذلك ،وهـذا أصـل كبير .

والسبب فى ذلك أن الجملة المتوسطة بين هـذه المعطوفة أخيرا وبين المعطوف عليها الأولى ترتبطفى معناها بتلك الأولى كالذى ترى أن قوله: (فكان بينا تهيبنى) مرتبط بقوله : (تولوا بغتة) وذلك أن الثانية مسبب والأولى سبب ، ألا ترى أن المعنى : تولوا بغته فتوهمت أن بينا تهيبنى ، ولا شك أن هـذا التوهم كان بسبب أن كان التولى بغتة ، واذا كان كذلك ، كانت مع الأولى كالشىء الواحد ، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسـائر ما يجىء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل ، مما لا يمكن افراده على الجملة ، وأن يعد كلاما على حدته)[١٧٥] .

هذا بيان شاف فى توجيهه لعطف الجمل بعضها على بعض حسـب مقتضيات المعنى ، ومؤكدا ذلك بأصول نحوية (فالجملة المعطوفة مع الأولى المعطوف عليها كالشىء الواحد بغض النظر عما بينهما من جمل أخرى ، وتكون منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجىء بعد تمام الجملة من معمولات ...) .

ففلسفته كما نرى تدور فى فلك نحوى لا تزيغ عنه ، وتوجيهه لهذه المعانى مستلهم من هـذا الفلك ، فالنحو عنده بمثابة مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة ، قد التقت له حتى رآها فى مكان واحد .

ونجده لم يقف عند هـذا الحد ، بل يمعن النظر فى شىء آخر دقيق ، ويسلط عليه المرآة ، وهو (أنك اذا نظرت الى قوله : (فكان مسيرعيسهم زميلا) وجدته لم يعطف هو وحده على ما عطف عليـه ، ولكن تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطا آخره بأوله ، ألا ترى أن الغرض من هـذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة ، وعلى الوجه الذى

---

(١٧٥) دلائل الاعجـاز : ١٦٧ ، ١٦٨ .

توهم من أجله أن البين تهيبه مستدعيا بكاءه ، وموجبا أن ينهمل دمعه فلم يعنه أن يذكر زملان العيس الا ليذكر همالان الدمع ، وأن يوفق بينهما)[١٧٦] .

وكأنه بهذا التوجيه قد استلهم قول المتنبى الذى أراد فيه أن يجمع ذكر سيرهم وانهمال دمعه على اثرهم ، ويؤلف بينهما فى بيت واحد ، وينظمهما فى أسلوب يستدعى أوله آخره ليدل على توجعه وتحسره ، وبنى بيتيه على أن يكون الثانى بشقيه مرتبا على الأول بجملته ومجموعه وما تخيل من سبب الحكم فيه .

(وكذلك الحكم فى الأول ، فنحن وان كنا قلنا : ان العطف على (تولوا بغتة) فانا لا نعنى أن العطف عليه وحده مقطوعا عما بعده ، بل العطف عليه مضموما اليه ما بعده الى آخره ، وانما أردنا بقولنا : ان العطف عليه أن نعلمك أنه الأصل والقاعدة ، وأن نصرفك عن أن تطرحه وتجعل العطف على ما يلى هذا الذى تعطفه ، فتزعم أن قوله : (فكاسيرعيسهم) معطوفا على (فاجأنى) فتقع فى الخطأ كالذى أريناك ، فأمر العطف اذن موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة ، وتعمد أخرى الى جملتين أو جمل ، فتعطف بعضا على بعض ، ثم تعطف مجموع هذى على مجموع تلك)[١٧٧] .

ومثل هذا كثير فى كتاب الله — تعالى — كقصة المنافقين فى سورة البقرة فى قوله — سبحانه — : « **ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين** »[١٧٨] فانها معطوفة على قصة الذين كفروا قبلها ، كما تعطف الجملة على الجملة .

وبهذا المنهج الفريد عرض عبد القاهر عددا من الآيات القرآنية ،

---

(١٧٦) دلائل الاعجاز : ١٦٨ .
(١٧٧) دلائل الاعجاز : ١٦٨ .
(١٧٨) البقرة : ٨ .

وأبرز جمال المعانى فيها ، واضعا لذلك أصولا وضوابط ، أخـذها من قواعد النحو ، وبعد عرضه للآيات نبه قائلا :

(لو جريت على الظاهر فجعلت كل جملة معطوفة على ما يليها منع منه المعنى)[١٧٩] وضرب لذلك مثلا من آيات الذكر الحكيم ، قوله — تعـالى — : « **وما كنت بجانب الغـربى اذ قضـينا الى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين ، ولكنا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر وما كنت ثاويـا فى أهـل مديـن تتلو عليهـم آياتنا ولكنـا كنا مرسـلين** »[١٨٠] فانه (يلزم منه أن يكون قوله : (وما كنت ثاويا فى أهل مدين) معطوفا على قوله : (فتطاول عليهم العمر) وذلك يقتضى دخوله فى معنى (لكن) ويصير كأنه قيل : ولكنك ما كنت ثاويا وذلك ما لا يخفى فساده ، واذا كان كذلك بان منه أنه ينبغى أن يكون قد عطف مجموع (وما كنت ثاويا فى أهل مدين ... الى المرسلين) على مجموع قوله : (وما كنت بجانب الغربى اذ قضينا الى موسى الأمر) الى قوله : (العمر)[١٨١] .

فدخول المعطوف فى معنى (لكن) يقتضى أن يكون معطوفا على المعطوف على خبرها فيكون خبرا فى المعنى ، وفساد المعنى فى ذلك نشأ من كونه لا معنى لاستدراك ذلك على قوله : (وما كنت بجانب الغربى ... الخ) فهذه الدقائق لا يجيدها الا النحويون الذين يقننون القواعد ، ويقفون على أسرارها ، ويفهمون كنه معانيها .

المبحث السـابع

(ان) وأثرها فى المعنى

ان مما لا يخفى علينا أن النحاة قد خصصوا لـ (ان) وأخواتها بابا — ونصوا فيه على أنها تنصب المبتدأ ، ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ، ويسمى خبرها ، هـذا من جهة عملها ، وأثرها فيما بعدها .

---

(١٧٩) دلائل الاعجاز : ١٦٩ .
(١٨٠) القصص : ٤٤ ، ٤٥ .
(١٨١) دلائل الاعجاز : ١٦٩ ، ١٧٠ .

أما من جهة معناها ، فهى تفيد توكيد النسبة أى : نسبة الخبر للمبتدا ، وازالة الشك عنها ، ونفى الانكار لها بحسب العلم بالنسبة ، والتردد فيها ، والانكار لها ، فان كان المخاطب عالما بالنسبة ، فهى لمجرد توكيد النسبة ، وان كان مترددا فيها ، فهى لنفى الشك عنها ، وان كان منكرا لها ، فهى لنفى الانكار لها ، فالتوكيد لنفى الشك عنها مستحسن ، ولنفى الانكار واجب •

ولكن عبد القاهر تعمق بفكره النحوى فى أسرار استخدام (ان) بمدلول له أصالته فى فلسفته فقرر أنها اذا دخلت فى الجملة ، يكون الكلام بها مستأنفا غير مستأنف ، مقطوعا موصولا معا ، فهى عندئذ تغنى غناء الفاء العاطفة ، وتفيد من ربط الجملة بما قبلها أمرا عجيبا[١٨٢] ، قد يخفى على بعض فحول العلماء ، وضرب لذلك مثلا بما (روى عن الأصمعى أنه قال : كنت أسير مع أبى عمرو بن العلاء وخلف الأحمر ، وكانا يأتيان بشارا فيسلمان عليه بغاية الاعظام ، ثم يقولان: يا أبا معاذ ما أحدثت ، فيخبرهما وينشدهما ، ويسألانه ويكتبان عنه متواضعين له حتى يأتى وقت الزوال ، ثم ينصرفان •

وأتياه يوما فقالا : ما هذه القصيدة التى أحدثتها فى سلم بن قتيبة ؟ قال : أهى بلغتكم ؟ قالوا : بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب ، قال : نعم ، بلغنى أن سلم بن قتيبة يتباصر بالغريب ، فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف ، قالوا : فأنشدناها يا أبا معاذ ، فأنشدهما :

بكرا صاحبى قبل الهجير ... ان ذاك النجاح فى التبكير

حتى فرغ منها فقال له خلف : لو قلت يا أبا معاذ : مكان (ان ذاك النجاح فى التبكير) (بكرا فالنجاح فى التبكير) كان أحسن ، فقال بشار : انما بنيتها أعرابية وحشية فقلت : (أن ذالا النجاح فى التبكير) كما تقول الأعراب البدريون ، ولو قلت : بكرا فالنجاح ، كان هذا من كلام

---

(١٨٢) دلائل الاعجاز ١٨٧ ، ١٨٨

المولدين ، ولا يشبه ذاك الكلام ، ولا يدخل فى معنى القصيدة ، قال : فقام خلف فقبل بين عينيه •

فهل كان هـذا القول من خلف ، والنقد على بشار الا للطف المعنى فى ذلك وخفائه)[١٨٣] • فكون الجملة مستأنفة مع (ان) فلأنها غير معطوفة على ما قبلها بالواو ، وهى واقعة جواب سـؤال مقدر ، فكأن سـائلا سـأل ، ولمـاذا يطلب الى صاحبيه أن يبكرا قبل الهجير ؟ فكان الجواب :

ان ذاك النجاح فى التبكير

وأما كونها تصل جملتها بالجملة السـابقة ، فالدليل عليـه أنك لو أسقطت (ان) من الجملة لرأيت الجملة الثانية لا تتصل بالأولى ، ولا تكون منها بسبيل حتى تجىء الفاء ، فتقول :

بكرا صاحبى قبـــل الهجير فذاك النجـــاح فى التبكير

ولعل ذلك هو سر لطفها ودقتها ، وجزالة التعبير بها ، وهو سمة البناء الاعرابى الوحشى ، على عكس ما لو قال : (بكرا •• فالنجاح فى التبكير) فهو بناء سـهل واضح الترابط بالفاء ، وذلك سمة بناء الجمل عنـد المولدين[١٨٤] •

وبذلك يتبين لنا كيف كان لانسجام القاعدة النحوية مع المعنى من أثر فى بناء الجمل وترابطها مع بعضها لأداء المعانى ، وكيف استعمل عبد القاهر (ان) مكان الفاء العاطفة ، فقامت بعملين عملها الاعرابى ، وربط ما بعدها بما قبلها ، مع تخريج الكلام على ما يفهم منه أنه مستأنف غير مستأنف ، مقطوع موصول معا ، حسبما ذكرت آنفا •

---

(١٨٣) دلائل الاعجاز ١٨٧

(١٨٤) عبد القاهر الجرجانى ١٧٣ •

بين النحو والفلسفة :

لقد أعطى عبد القاهر مواهب متعددة ، منها : تعرفه على أخبار السابقين ، وبخاصة مواقف النحاة مع بعض الفلاسفة ، فقد ذكر مناظرة وقعت بين أحد النحاة المتقدمين ، والكندى المتفلسف ليبرز لنا أمرين :

الأول : ذوق النحاة ، وفهمهم للمعانى عند تطبيق القاعدة النحوية .

والثانى : الدقة فى استعمال (ان) فى الكلام ، ودورها فى الكشف عن المعانى فى أبهى صورها .

ويعد عبد القاهر هذه المعانى مما غمض الطريق الى معرفتها ، وأنه ها هنا فروقا خفيفة ، تجهلها العامة وكثير من الخاصة ، ليس أنهم يجهلونها فى موضع ، ويعرفونها فى آخر ، بل لا يدرون أنها هى ، ولا يعلمونها ، فى جملة ، ولا تفصيل ، وهو بذلك يشير الى أن مثل هذه المواضع مما انفرد هو بتوجيهها فقد (روى عن ابن الأنبارى أنه قال : ركب الكندى المتفلسف الى أبى العباس ، وقال له : انى لأجد فى كلام العرب حشوا ، فقال له أبو العباس[١٨٥] : فى أى موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : عبد الله قائم ، ثم يقولون : ان عبد الله قائم ، ثم يقولون : ان عبد الله لقائم ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد ، فقال أبو العباس : بل المعانى مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم : عبد الله قائم ، اخبار عن قيامه ، وقولهم : ان عبد الله قائم ، جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : ان عبد الله لقائم ، جواب عن انكار منكر ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعانى ، قال : فما أحار المتفلسف جوابا)[١٨٦] .

ثم علق عبد القاهر على هذا الجواب من النحوى ، وموقف المتفلسف

---

(١٨٥) يكنى بذلك المبرد وثعلب ، والغالب ان المراد هنا هو ابو العباس المبرد ، كما ذكر صاحب خزانة الأدب .

(١٨٦) دلائل الاعجاز : ٢١٥

الذى لا يعلم أسرار دخول (ان) فى الكلام ، والفروق فى المعانى التى تنسجم مع تكرار الألفاظ ، أو زيادة بعض الحروف مشيرا الى جمال المعنى فى بيت بشار السابق ذكره آنفا ، ومثل هذا الضرب كثير فى القرآن الكريم ، من ذلك قوله — تعالى — : « **يا أيها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شىء عظيم** »(١٨٧) وذكر لذلك آيات كثيرة من الذكر الحكيم ، تبرق من ثناياها هذه المعانى المعبرة عن اعجاز القرآن الكريم فى نظمه المحكم .

ضمير الشأن مع (ان) وأثر ذلك فى المعنى :

من مواطن الأثر الجمالى فى المعنى لـ (ان) (أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحسن واللطف ما لا تراه اذا هى لم تدخل عليه ، بل تراه لا يصلح حيث يصلح الا بها)(١٨٩) لمناسبة الغرض الذى يؤتى معه بضمير الشأن لمعنى (ان) مع حسن نظم الكلام ، وجودة نسقه ، لاعتماد الضمير على ان وصلته بها واعتماده عليها فى النطق والابتعاد(١٩٠) . ويتضح ذلك فى مثل قوله — تعالى — : « **انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين**»(١٩١) وقوله : «**أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب**»(١٩٢) ومن ذلك قوله : « **فانها لا تعمى الأبصار** »(١٩٣) وأجاز أبو الحسن فيها وجها آخر وهو أن يكون الضمير فى (انها) للابصار أضمرت قبل الذكر على شريطة التفسير ، والحاجة فى هذا الوجه أيضا الى (ان) قائمة كما كانت فى الوجه الأول ، فانه لا يقال : هى لا تعمى الأبصار ، كما لا يقال : هو من يتق ويصبر فان الله لا يضيع .

---

(١٨٧) الحج : ١
(١٨٨) دلائل الاعجاز : ٢١٦
(١٨٩) دلائل الاعجاز : ٢١٦
(١٩٠) دلائل الاعجاز : ٢١٦
(١٩١) يوسف : ٩٠
(١٩٢) الأنعام : ٥٤
(١٩٣) الحج : ٤٦

فان قلت : أو ليس جاء ضمير الأمر مبتدأ به معرى من العوامل فى قوله : « **قل هو الله أحـد** »[١٩٤] قيل : هو وان جاء ها هنا ، فانه لا يكاد يوجد مع الجملة من الشرط والجزاء ، بل تراه لا يجىء الا بأن ، على أنهم قـد أجازوا فى « قل هـو الله أحـد أن لا يكون الضمير للأمر »[١٩٥] .

ثم عاد يذكر بعض الشواهد على ما سبق ذكره فى بيت بشـار ، ليبرز نتيجة علمية هى وليدة النحو ، وخادمة للمعانى ، فقـد جعل من أهمية (ان) وضرورة الحاجة اليها (أنها تتولى من ربط الجملة بما قبلها نحو مما ذكرت لك فى بيت بشار)[١٩٦] . ونعى على الفليسوف الكندى عدم تتبعه لمثل هـذه المواضع التى عرضها على أبى العباس ، وكذلك خلف الأحمر ، وهو القدوة ، ومن يؤخذ عنـه ، ومن هو بحيث يقول الشـعر فينحله الفحول الجاهلين ، أى : أنه اذا قال شعرا ونسبه الى شـاعر جاهلى خفى على الناس لقوة أسره ، ثم يخفى ذلك عليـه ، واذا كان هـذا من المواضع التى خفيت على خلف الأحمر ، فلا غرو أن تدخل الشبهة فى ذلك على الكندى .

ومن هنا نعلم أن الذى أفصح عـن المعانى من مختلف التراكيب النحوية ، انما هو علم من أعلام النحو ، وهو أبو العباس المبرد ، وهو من هو ، انه صاحب مؤلفات مختلفة فى النحو ومعانيه ، وبذلك يكون ردا ـ يضاف الى ما سبق ذكره فى الفصل الثانى من الباب الأول ـ على من يقولون برجوع الفضل فى النظم لغير النحاة ، والحق واضح ، فهم أصحاب السبق فى تأليف الكلام ونظمه ومعرفة أسرار معانيه .

واذا كان السابقون من النحاة قد وضعوا اللبنة الأولى ، فان الذى تابع المسيرة وتمم البناء ، انما هو عالم نحوى ، وهو عبد القاهر ، الذى فلسف قواعد النحو لخدمة المعانى .

---

(١٩٤) الاخلاص : ١
(١٩٥) دلائل الاعجاز : ٢١٦ ، ٢١٧
(١٩٦) الدلائل : ٢١٧

مزايا دخول (ان) على النكرة :

يضيف عبد القاهر الى ما سبق ذكره من مزايا (ان) موضعا فيه من الحسن ما يبهر السامع ويجعله يقف على دقائق الأمور فى استعماله ، يقـول :

(ومما تصنعه (ان) فى الكلام أنك تراها تهيىء النكرة ، وتصلحها لأن يكون لها حكم المبتدا أعنى أن تكون محدثا عنها بحديث من بعدها،ومثال ذلك قوله[١٩٧] :

ان شـــواء ونشـــوة وخبب البازل الأمـــون[١٩٨]

قد ترى حسنها ، وصحة المعنى معها ، ثم انك ان جئت بها من غير (أن) فقلت : شواء ونشوة وخبب البازل المأمون ، لم يكن كلاما ، فان كانت النكرة موصوفة وكانت لذلك تصلح أن يبتدأ بها ، فانك تراها مع (ان) أحسن ، وترى المعنـى حينئـذ أولى بالصـحة وأمكن ، أفلا ترى الى قوله[١٩٩] :

ان دهرا ايلف شملى بسـعدى لزمان يهم بالاحسـان

ليس يخفى وان كان يستقيم أن تقول : وهو يلف شملى بسـعدى دهر صالح . أن ليس الحالان على سـواء ، وكذلك ليس يخفى أنك لو عمدت الى قوله :

ان أمـرا فادحـا عن جـوابى شـغلك

فأسقطت منه (ان) لعدمت منه الحسن والطلاوة والتمكن الذى أنت واجده الآن ، ووجدت ضعفا وفتورا)[٢٠٠] لأن التوكيد أنما حسن هنا من أجل

---

(١٩٧) هو مسلم بن ربيعة وأبياته فى الحماسة .

(١٩٨) الخبب : السير السريع . والبازل : المسن من الابل والأمون : الموثقة الخلق ، المأمونة العثار .

(١٩٩) هو حسان بن ثابت .

(٢٠٠) دلائل الاعجاز : ٢١٨

تخصيص المحكوم بالصفة ، فصار الحكم بعد ذلك بما يحكم به عليه ، موضع حاجة الى التوكيد لأسباب يدل عليها السياق .

(ان) تغنى عن الخبر :

تتجلى ثقافة عبد القاهر النحوية فى هذا الموضع ، ويظهر أمامنا معالم تأثره بسيبويه ، حيث جعل ما وضعه سيبويه أصلا انطلق من خلاله ، ثم كشف الغطاء عما تمخضت عنه القاعدة النحوية فى هذا الباب ، واضعا بعض الشواهد النحوية أصلا بنى عليه عماد فلسفته ، فيقول :

(ومن تأثير (ان) فى الجملة : أنها تغنى اذا كانت فيها عن الخبر فى بعض الكلام ، ووضع **صاحب الكتاب** فى ذلك بابا فقال : « هذا باب ما يحسن عليه السكوت فى هذه الأحرف الخمسة ، لاضمارك ما يكون مستقرا لها ، وموضعا لو أظهرته ، وليس المضمر بنفس المظهر »(٢٠١) . يريد أنه ليس الضمير قد أضمر فى نفس المظهر كاضمار المشتق فى الظرف مثلا ، بل انه قد حذف بالمرة — وذلك مثل : ان مالا ، وان ولدا ، وان عددا ، أى : ان لهم مالا ، فالذى أضمرت هو (لهم) ، ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحد ان الناس ألب عليكم ، فتقول : ان زيدا وان عمرا ، أى : لنا ، قال(٢٠٢) :

ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر ان ما مضى مهلا

وتقول : ان غيرها ابلا وشاء ، كأنه قال : ان لنا أو عندنا غيرها . قال — يريد سيبويه — : وانتصب الابل والشاء ، كانتصاب (فارس) اذا قلت : ما فى الناس مثله فارسا . وقال — أى سيبويه — ومثل ذلك قوله(٢٠٣) :

ياليت أيام الصبا رواجعا

---

(٢٠١) الكتاب ١ : ٢٨٣

(٢٠٢) رواية سيبويه : وأنشد الاعشى — انظر الكتاب ١ : ٢٨٤ .

(٢٠٣) هو رؤبة بن العجاج ، والبيت فى الكتاب ١ : ٢٨٤ .

قال : فهذا كقولهم : ألا ماء باردا ، كأنه قال : ألا ماء لنا باردا ، وكأنه قال : ياليت أيام (الصبا أقبلت رواجعا)[٢٠٤] وفى الباب توجيهات كثيرة من وحى المعانى النحوية عند سيبويه .

وبعد عرض عبد القاهر لآراء سيبويه ، انطلق ، ليربط بين جمال المعنى والقاعدة ، فيقول : (فقد أراك فى هـذا كله — يريد سيبويه — أن الخبر محذوف ، وقد ترى حسن الكلام وصحته مع حذفه ، وترك النطق به ، ثم انك ان عمدت الى (ان) فاسقطتها وجدت الذى كان حسن من حذف الخبر لا يحسن أو لا يسـوغ ، فلو قلت : مال وعدد ومحل ومرتحل ... لم يكن شـيئا ، وذلك أن (ان) كانت السبب فى أن حسن حذف الذى حذف من الخبر ، وأنها حاضنته والمترجم عنه ، والمتكفل بشأنه)[٢٠٥] أى : بشأن هـذا الحسن .

مواضع الربط التى تنوب فيها (ان) عن الفاء :

ذكر عبد القاهر فى أول كلامه عن (ان) أنها تغنى غناء الفاء العاطفة ، وتفيد من ربط الجملة بما قبلها أمرا عجيبا ، ثم رآى أن هـذا الكلام لا يقتضى التعميم ، على معنى أنه ليس كل موضع تكون فيـه (ان) يمكن أن تخلفها الفاء ، وهنا استأنف كلامه ليوضح المواضع التى يمكن نيابتها فيها عن الفاء ، فأوضح عن بيان هذه المواضع بقوله :

(واعلم أن الذى قلناه فى (ان) من أنها تدخل على الجملة من شأنها اذا هى أسقطت منها أن يحتاج فيها الى الفاء ، لا يطرد فى كل شىء وكل موضع ، بل يكون فى موضع دون موضع ، وفى حال دون حال ، فانك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هى مما يقتضى الفاء ، وذلك فيما لا يحصى ، كقوله — تعـالى — : « **ان المتقين فى مقام أمين فى**

---

(٢٠٤) انظر الدلائل ٢١٩ نقله من الكتاب ١ : ٢٨٤

(٢٠٥) دلائل الاعجاز : ٢١٩

جنات وعيون »[٢٠٦] وذلك أن قبله : **« ان هذا ما كنتم به تمترون** [٢٠٧] ومعلوم أنك لو قلت : ان هـذا ما كنتم به تمترون فالمتقون فى جنات وعيون ، لم يكن كلاما ...)[٢٠٨] وذكر على ذلك أمثلة كثيرة ، وعلق عليهـا بما يفيد بيان أهمية وجود (ان) فى الكلام ، ولا تغنى الفاء غناء عنها ، وأعاد ذكر ما قاله أبو العباس المبرد ، من جعله لها جواب سائل ، اذا كانت وحدها ، وجواب منكر اذا كان معها اللام ، وحقق القول فى ذلك بقوله :

(أنا رأيناهم — يعنى النحاة — قد ألزموها الجملة من المبتـدا والخبر ، اذا كانت جوابا للقسم نحو : والله ان زيدا منطلق ، وامتنعوا من أن يقولوا : والله زيد منطلق)[٢٠٩] .

(ثم اذ استقرينا الكلام ، وجدنا الأمر بينا فى الكثير من مواقعها أنه يقصد بها الى الجواب ... ومن البين فى ذلك قوله — تعالى — فى « قصـة السحرة : **« قالوا انا الى ربنا منقلبون »**[٢١٠] وذلك لأنه عيان أنه جواب فرعون عن قوله : **« آمنتم له قبل أن آذن لكم »**[٢١١] فهذا هو وجه القول فى نصرة هذه الحكاية » [٢١٢] .

وأما الذى يهدف اليه عبـد القاهر فى هـذا المقام هو (أنهـا للتأكيد ... فان كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظن فى خلافه البتة ، ولا يكون قد عقـد فى نفسه أن الأمر غير ما جاء فيه ، فأنت لا تحتاج الى (ان) وانما تحتاج اليها اذا كان له ظن فى الخلاف ، وعقـد قلبه

---

(٢٠٦) الدخان : ٥١ : ٥٢
(٢٠٧) الدخان : ٥٠
(٢٠٨) دلائل الاعجاز : ٢١٩ ، ٢٢٠.
(٢٠٩) هـذا الابتداع ليس موضع اتفاق بين النحاة ، فقد اختـار أبو حيان أن تقترن الجملة الاسمية اذا وقعت جواب قسم بأن واللام ، أو بأن فقط ، أو باللام فقط على الاكثر ، ويندر تجردها منها — هامش الدلائل ٢٢٠.
(٢١٠) الأعراف : ١٢٥
(٢١١) طـه : ٧١
(٢١٢) دلائل الاعجاز : ٢٢١

على نفى ما تثبت أو اثبات ما تنفى • ولذلك تراها تزداد حسنا اذا كان الخبر بأمر يبعد مثله فى الظن ، وبشىء قد جرت عادة الناس بخلافه ، كقول أبى نواس :

عليـــك باليأس من النـــاس ان غنى نفســـك فى اليأس

فقد ترى حسن موقعها ، وكيف قبول النفس لها ، وليس ذلك الا لأن الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس ، ولا يدعون الرجاء والطمع ، ولا يعترف كل أحـد ولا يسلم أن الغنى فى اليأس ، فلما كان كذلك كان الموضع موضع فقر الى التأكيد ، فذلك كان من حسنها ما ترى) •

(ومن لطيف مواقعها أنه يدعى على المخاطب ظن لم يظنه ، ولكن يراد التهكم به ، وأن يقال : ان حالك والذى صنعت يقتضى أن يكون قد ظننت ذلك ، كقول الشـــاعر(٢١٣) :

جاء شـــقيق عارضا رمحه ان بنـــى عمـــك فيهم رماح

يقول : ان مجيئه هكذا مدلا بنفسه وبشجاعته ، قد وضع رمحه عرضا دليل على اعجاب شـــديد ، وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له حتى كأن ليس مع أحـد منا رمح يدفعه به ، وكأنا كلنا عزل)(٢١٤) •

فلما كانت حاله كأنها تدعى أن ليس فى بنى عمه رماح ، حسن الاتيان بـــ (ان) لتوكيد الخبر له عملا على ازالة ما فى نفسه •

وعلى هـــذا يجب أن ندرك من قولهم : (انها جواب سائل ، أنه يشترط فيه أن يكون للسائل ظن فى المســـئول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به ـــ فتأتى له بـــ (ان) ـــ فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلا

---

(٢١٣) هو حجلة بن نضلة : ٢١٦ .

(٢١٤) دلائل الاعجاز : ٢٢١ ، ٢٢٢

فيه فلا ، لأنه يؤدى ألا يستقيم لنا اذا قال الرجل : كيف زيد ؟ أن تقول : صالح • واذا قال : أين هو ؟ أن تقول : فى الدار ، بل يجب أن تقول : انه صالح ، وانه فى الدار)[٢١٥] •

ثم عاد مرة أخرى يؤكد ما قاله أبو العباس المبرد من كونه جعل اجتماع (ان) مع اللام ، اذا كان الكلام مع المنكر ، نحو : ان عبد الله لقائم • يقول عبد القاهر ، ان مثل هذا جيد ، لأنه اذا كان الكلام مع المنكر ، كانت الحاجة الى التأكيد أشد •

وكما تأتى (ان) للانكار وقد كان من السامع ، كذلك تأتى للانكار بعلم ، أو يرى أنه يكون من السامعين[٢١٦] •

هذا ، ويضيف عبد القاهر الى ما سبق ذكره من مواضع استعمال (ان) (أنها قد تدخل للدلالة على أن الظن قد كان منك أيها المتكلم فى الذى كان أنه لا يكون ، وعلى ذلك قوله — تعالى — : « **قالت ربى انى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت** »[٢١٧] فواضح من الكلام أن أم مريم كان فى وهمها وفى نفسها أنها ستلد ذكرا ، حتى أصبح ذلك مهيمنا على قلبها ، فلا غرو أنها احتاجت الى تأكيد الخبر لنفسها لتنزيل هذا الوهم •

ثم يقرر فى النهاية أن هذا الحرف فيه من الأسرار ودقائق الأمور ما يحتاج الى عمق فى التأمل ، وهو بذلك يفتح بابا أمام الباحثين لمن كان عنده موهبة الذوق الرفيع مع الفهم الدقيق لأسرار القواعد النحوية ، أن يدقق بنظره ، ويغوص وراء المعانى ليتعرف على أسرارها ، ويكشف عن هذه المعادن الثمينة •

هذا ، ومن غير تعليق منا ، فان فلسفة عبد القاهر لقواعد النحو واضحة كل الوضوح ، وأيضا المنبع النحوى الذى ارتوت منه هذه الفلسفة ، منبع أصيل ، وبحق انه جدير بهذه الفلسفة •

---

(٢١٥) دلائل الاعجاز : ٢٢٢
(٢١٦) المصدر السابق : ٢٢٣
(٢١٧) آل عمران : ٣٦ والدلائل : ٢٢٣

المبحث الثامن

فى مسائل (انما)

أصل (انما) هو (ان) المؤكدة ، اتصلت بها (ما) — المهيئة لـ (ان) لدخولها على الأفعال ، أو الزائدة ، وتسمى أيضا الكافة ، لأنها تكف (ان) عن العمل — فصار التركيب (انما) وأصبح لهذا التركيب أثره فى أداء المعانى النحوية ، التى يعرضها عبد القاهر ، مستلهما ذلك كعادته من أقوال النحاة السابقين كالزجاج وأبى على الفارسى ، وغيرهما ، ليرفع بذلك منارة المعانى النحوية ، فنراه يبدأ كلامه بقول الشيخ أبى على فى الشيرازيات ، حيث قال : (يقول ناس من النحويين فى نحو قوله — تعالى — : « **قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن** »(٢١٨) ان المعنى : ما حرم ربى الا الفواحش .

قال — أى أبو على — : وأصبت ما يدل على صحة قولهم فى هذا ، وهو قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذمار وانما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى(٢١٩)

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجبا أو منفيا ، فلو كان المراد به الايجاب لم يستقم ، ألا ترى أنك لا تقول : يدافع أنا ، ولا يقاتل أنا ، وانما تقول : أدافع وأقاتل ، الا أن المعنى : لما كان ما يدافع الا أنا ، فصلت الضمير ، كما تفصله مع النفى اذا ألحقت معه (الا) حملا على المعنى .

وقال أبو اسحاق الزجاج فى قوله — تعالى — : « **انما حرم عليكم**

---

(٢١٨) الأعراف : ٣٣

(٢١٩) ذاد عنه : دفع ، والذمار : العرض والحريم ونحوهما مما يلزم المرىء حفظه .

الميتة والدم »[٢٢٠] النصب في (الميتة) هو القراءة ، ويجوز (إنما حرم عليكم)[٢٢١] .

قال أبو اسحاق : والذى أختاره أن تكون (ما) هى التى تمنع (أن) من العمل ، ويكون المعنى : ما حرم عليكم الا الميتة ، لأن (انما) تأتى اثباتا لما يذكر بعدها ، ونفيا لما سواه ، وقول الشاعر :

..... وانما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

المعنى : ما يدافع عن أحسابهم الا أنا أو مثلى — انتهى كلام أبى على)[٢٢٢] .

فهذا الذى ذكره عبد القاهر من أقوال النحاة ما هو الا مسائل نحوية تتعلق بـ (انما) انطلق من خلالها إلى ميدان المعانى ، وقد وقف مع قول أبى على والزجاج السابق ذكرهما آنفا ، حقق فيهما القول ، وبين ما يهدف اليه النحاة ، وأظهر مرادهم من توجيه القواعد لانسجامها مع المعنى ، وأفصح عن ذلك بقوله :

(اعلم أنهم — يريد النحاة — وان كانوا قد قالوا هذا الذى كتبته لك ، فانهم لم يعنوا بذلك أن المعنى فى هذا هو المعنى فى ذلك بعينه ، وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد ، وفرق بين أن يكون فى الشىء معنى الشىء ، وبين أن يكون الشىء الشىء ، بيين لك أنهما لا يكونان سواء ، أنه ليس كل كلام يصلح فيه (ما) و (الا) يصلح فيه انما ، ألا ترى أنها لا تصلح فى مثل قوله — تعالى — : « **وما من اله الا الله** »[٢٢٣] ولا فى قولنا : ما أحد الا وهو يقول ذاك ، إذا قلت :

---

(٢٢٠) البقرة : ١٧٣

(٢٢١) قرىء : (حرم) بالبناء للمجهول ، ورفع (الميتة) وهذه من شواذ القراءات . القرطبى : ٥٩٥

(٢٢٢) دلائل الاعجاز ٢٢٣ ، ٢٢٤

(٢٢٣) آل عمران : ٦٢

انما من اله الله ، قلت ما لا يكون له معنى ، فان قلت : ان سبب ذلك أن (أحدا) لا يقع الا فى النفى ومـا يجرى مجـرى النفى من النهى والاستفهام ، وان (من) المزيدة فى « ما من اله الا الله » كذلك لا تكون الا فى النفى ، قيل : ففى هذا كفاية ، فانه اعتراف بأن ليسا سواء ، لأنهما لو كانا سواء لكان ينبغى أن يكون فى (انما) من النفى ما يكون فى (ما والا) وكما وجدت (انما) لا تصلح فيما ذكر ، كذلك تجـد (ما و الا) لا تصلح فى ضرب من الكلام قد صلحت فيه (انما) وذلك فى مثل قولك : انما هو درهم لا دينار ، لو قلت : ما هو الا درهم لا دينار ، لم يكن شيئا)[٣٢٤] وذلك لأن النفى بـ (لا) لا يجامع النفى والاستثناء ، فلا يصح ما ريد الا قائم لا قاعد ، وقد وقع فى كلام بعض المصنفين ، كصاحب الكشاف والحريرى فى قوله :

لا عمرك ما الانسان الا ابن يومه على ما تجلى يومه لا ابن أمه

اذ هى موضوعة لأن تنفى بها عن التابع ما أوجبته للمتبوع ، لا لأن تفيد بها النفى فى شىء قد نفيته ، والا كان تكرارا ، ويجامع النفـى بـ (لا) (انما) والتقديم ، لأن النفى غير مصرح به فيها ، ويكون القصر بهما ، والعطف بـ (لا) تأكيد[٣٢٥] .

وبهذا يكون قد أفصح عن مراد النحاة عند استعمال (ما والا) و (انما) وكيف كانوا يراعون الدقة فى تخريج المعانى عند الاستعمال ، وأن القاعدة النحوية هى الأصل تدور فى فلكها المعانى ، فالخلل فى المعنى يتأتى اذا استعملت (انما) فى غير موضعها طبقا لأصل استعمالها عند النحاة ، وكذلك الحال مع (ما و الا) . وأن النحاة حين جعلوا (انما) فى معنى (ما و الا) لم يقصدوا بذلك أن المعنى فيهمـا واحـد على الاطلاق ، وأن يسقطوا الفرق بينهما .

---

(٣٢٤) دلائل الاعجاز ٢٢٤

(٣٢٥) هامش الدلائل ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

ومن خلال هذه المفاهيم والموازين الدقيقة لمعانى التراكيب النحوية ، بين عبد القاهر الوجوه الصحيحة فى استعمال (ما والا) و (انما) والفرق بينهما عند أداء المعنى .

وبذا يتضح منهجه الجديد وفلسفته النحوية التى أسسها على أصول وضوابط ، جذورها نابتة عند النحاة ، وها هو عبد القاهر يفصح عن هذه الأصـــول فيقول :

الأصل فى (انما) (أن تجىء لخبر لا يجهله المخاطب ، ولا يدفع صحته ، أو لمـــا ينزل هذه المنزلة ، تفسير ذلك أنك تقول للرجل : انما هو أخوك ، وانما هو صاحبك القديم ، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ، ولكن لمن يعلمه ويقربه ، الا أنك تريد أن تنبه للذى يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب ... ومثاله من التنزيل قوله — تعالى — : « **انما يستجيب الذين يسمعون** »(٢٢٦) وقوله — عز وجل — : « **انما تنذر من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب** »(٢٢٧) كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم ، وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة الا ممن يسمع ويعقل ما يقال له ويدعى اليه ، وأن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب ، وكذلك معلوم أن الانذار ، انما يكون انذارا ، ويكون له تأثير اذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ، ويصدق بالبعث والساعة ، فأما الكافر الجاهل فالانذار وترك الانذار معه واحد . فهذا مثال ما الخبر فيه بأمر يعلمه المخاطب ، ولا ينكره بحال ، وأما مثال ما ينزل هذه المنزله ، فكقوله(٢٢٨) :

انمـــا مصعب شـــهاب من الله تجلت عن وجهـــه الظلمـــــاء

ادعى فى كون الممدوح بهذه الصفة ، أنه أمر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء ، اذا مدحوا أن يدعوا فى الأوصاف التى يذكـــرون

---

(٢٢٦) الانعـــام : ٣٦

(٢٢٧) يس : ١١

(٢٢٨) هو عبد الله بن قيس الرقيات ، وكان منقطعا الى مصعب كثير المـــدح .

بها الممدوحين أنها ثابتة لهم ، وأنهم قد شهروا بها ، وأنهم لم يصفوا الا بالمعلوم الظاهر الذى لا يدفعه أحـد .

وأما الخبر بالمنفى والاثبات ... فيكون للامر ينكره المخاطب ، ويشك فيه ، فاذا قلت : ما هو الا مصعب ، قلت لمن يدفع أن يكون الأمر على قلته .. فلا يصلح فى ، انما أنت والد ، ما أنت الا والد ، أما نحو : (انما مصعب شهاب) فيصلح فيه أن تقول : ما مصعب الا شهاب ، لأنـه ليس من المعلوم على الصحة ، وانما ادعى الشاعر فيه كذلك .

وأما قوله — تعالى — : « **ان أنتم الا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا** »(٢٢٩) انما جاء — والله أعلم — بـ (ان و الا) دون (انما) فلم يقل : انما أنتم بشر مثلنا ، لأنهم جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرا مثلهم ، وادعوا أمرا لا يجوز أن يكون لمن هو بشر ، ولمـا كان الأمر كذلك ، أخرج اللفظ مخرجه حيث يراد اثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعى خلافه ، ثم جاء الجواب من الرسل الذى هو قوله : « **قالت لهم رسلهم ان نحن الا بشر مثلكم** »(٢٣٠) كذلك (أن و الا) دون (انما) لأن من حكم من ادعى عليه خصمه الخلاف فى أمر هو لا يخالف فيه أن يعيد كلام الخصم علـى وجهه ويجىء به على هيئة ويحكيه كما هو)(٢٣١) .

واذا كان الأمر (من المعلوم الذى لا يشك فيه قد جاء بالنفى ، فذلك لتقدير معنى صار به فى حكم المشكوك فيه ، فمن ذلك قوله — تعالى — : « **وما أنت بمسمع من فى القبور ان أنت الا نذير** »(٢٣٢) انما جاء — والله أعلم — بالنفى والاثبات ، لأنه لمـا قال — تعالى — : « وما أنت بمسمع من فى القبور » وكان المعنى فى ذلك أن يقال للنبى —

---

(٢٢٩) ابراهيم : ١٠
(٢٣٠) ابراهيم : ١١
(٢٣١) دلائل الاعجاز ٢٢٥ — ٢٢٧
(٢٣٢) فاطـر : ٢٢

ﷺ — : انك لن تستطيع أن تحول قلوبهم عما هى عليه من الابـاء ، ولا تملك أن توقع الايمان فى نفوسـهم مع اصرارهم على كفـرهم واستمرارهم على جهلهم ، وصدهم بأسماعهم عما تقوله لهم ، وتتلوه عليهم ، فكان اللائق بهذا أن يجعل حال النبى — ﷺ — حال من قد ظن أنه يملك ذلك ، ومن لا يعلم يقينا أنه ليس فى وسعه شىء أكثر من أن ينذر ، فأخرج اللفظ مخرجه كما لو كان الخطاب مع من يشك ، فقيل : ان أنت الا نذير)[٢٣٣] .

فهذا التطبيق المحكم للاساليب النحوية مع الاقتدار على توجيـه المعانى بالذوق الرفيع ، أخرج ثمارا للمكتبة العربية والاسلامية ، لهـا أثرها فى شتى فروع العربية ، فضلا عن استعمالها كضوابط لها فاعليتها فى توجيهات المفسرين لكتاب الله — عز وجل — كما هو معلوم لنا وثابت فى كشاف الزمخشرى ، وروح المعانى للألوسى ، وغيرهما من كتب التفسير .

الفرق بين (ما و الا) و (انمـا) :

يفرق عبد القاهر بين (ما و الا) و (انما) من حيث افادة كل منهما معنى الاختصاص ، فاذا قلت : ما جاءنى الا زيد ، احتمل أمرين — أحدهما : أن تريد اختصاص (زيد) بالمجىء ، وأن تنفيه عمن عداه ، وأن يكون كلاما تقوله لا لأن بالمخاطب حاجة الى أن يعلم أن زيدا قد جاءك ، ولكن لأن به حاجة الى أن يعلم أنه لم يجىء اليك غيره .

والثانى : أن تريد الذى ذكرنا فى (انما) — والذى سـنذكره ان شاء الله — ويكون كلاما تقوله ليعلم أن المجائى (زيد) لا غيره ، فمن ذلك قولك للرجل يدعى أنك قلت قولا ثم قلت خلافه ما قلت اليوم الا ما قلته أمس بعينه ، ويقول : لم تر زيدا وانما رأيت فلانا ، فتقول : بل لم أر الا زيدا[٢٣٤] .

(٢٣٣) دلائل الاعجاز ٢٢٧ ، ٢٢٨
(٢٣٤) دلائل الاعجاز ٢٣٠

وعلى هذا المنهج مضى عبد القاهر يبين أن ما يقع فيه الاختصاص مع (الا) يكون هو المؤخر فى الكلام ، وكذا يكون مع (انما) •

تقديم الفاعل أو المفعول فى هذا الباب :

سبق أن ذكرت فى مبحث التقديم من هذا الفصل ، أن النحاة أوجبوا تقديم المفعول على الفاعل ، كما أوجبوا تأخير الفاعل على المفعول ، وذلك بسبب الحصر بـ (الا أو انما) أى : حصر الفاعل أو المفعول بأيهما ، وأفاضوا الحديث عن ذلك فى باب (الفاعل) وهم بذلك يراعون الدقة فى افادة المعنى •

وجاء عبد القاهر فبسط القول فى هذه المسألة ، ومثل لذلك بقول الله ـ تعالى : « انما يخشى الله من عباده العلماء »[٢٣٥] يقول :

(ففى تقديم اسم الله عز وجل ـ معنى خلاف ما يكون لو أخر ، وانما يبين لك ذلك اذا اعتبرت الحكم فى (ما و الا) وحصلت الفرق بين أن تقول : ما ضرب زيدا الا عمرو ، وبين قولك : ما ضرب عمرو ، الا زيدا ، والفرق بينهما أنك اذا قلت : ما ضرب زيدا الا عمرو ، فقدمت المنصوب ، كان الغرض بيان الضارب من هو ، والاخبار بأنه عمرو خاصة دون غيره •

واذا قلت : ما ضرب عمرو الا زيدا ، فقدمت المرفوع ، كان الغرض بيان المضروب من هو ؟ والاخبار بأنه زيد خاصة دون غيره •

وعلى ذلك ، فان تقديم اسم الله ـ تعالى ـ انما كان لأجل أن الغرض أن يبين الخاشعون من هم ؟ ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم ، ولو أخر ذكر اسم الله ، وقدم العلماء ، فقيل : انما يخشى العلماء الله ، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن ، ولصار الغرض بيان المخشى من هو ؟ والاخبار بأنه الله ـ تعالى ـ دون غيره ، ولم يجب حينئذ أن

---

(٢٣٥) فاطر : ٢٨

تكون الخشية من الله — تعالى — مقصورة على العلماء ، وأن يكونوا مخصوصين بها ، وكما هو الغرض فى الآية ، بل المعنى : أن غير العلماء يخشون الله أيضا الا أنهم مع خشيتهم الله — تعالى — يخشون معه غيره ، والعلماء لا يخشون غير الله — تعالى —)[٢٣٦] .

ولم يقف عبد القاهر عند هذا الحد ، بل زاد المسألة وضوحا بتحليل دقيق لبيين السبب فى كون تقديم المفعول لم يكن كتأخيره فى مثل : ما ضرب زيدا الا عمرو ، وما ضرب عمرو الا زيدا ، فلم يكن المعنى فيهما سواء لأن (الاختصاص يقع فى واحد من الفاعل والمفعول ، ولا يقع فيهما جميعا ، ثم انه يقع فى الذى يكون بعد (الا) منهما دون الذى قبلها ، لاستحالة أن يحدث معنى الحرف فى الكلمة قبل أن يجىء الحرف ، واذا كان الأمر كذلك ، وجب أن يفترق الحال بين أن تقدم المفعول على (الا) فتقول : ما ضرب زيدا الا عمرو ، وبين أن تقدم الفاعل فتقول : ما ضرب عمرو الا زيدا ، لأنا اذا زعمنا أن الحال لا يفترق ، جعلنا المتقدم كالمتأخر فى جواز حدوثه فيه ، وذلك يقتضى المحال الذى هو أن يحدث معنى (الا) فى الاسم من قبل أن تجىء بها)[٢٣٧] .

وكما لا يجوز أن يستوى الحال فى التقديم والتأخير مع (الا) كذلك لا يجوز مع (انما) ثم عاد عبد القاهر فذكر قول الفرزدق :

..... وانما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

ووجه فى ذلك القول على وجوه كثيرة ، ووجهته الى القواعد النحوية ، ذاكرا بعض الشواهد الأخرى والأمثلة ، التى تعينه على كشف الحقائق[٢٣٨] .

---

(٢٣٦) دلائل الاعجاز ٢٣٠ ، ٢٣١

(٢٣٧) المصدر السابق ٢٣١ ، ٢٣٢

(٢٣٨) المصدر السابق ٢٣٢ ، ٢٣٣

المبتدأ والخبر بعد (انما) أو (ما و الا) :

لقد تعرض عبد القاهر للحديث عن المبتدأ والخبر اذا وقعا بعد (انما أو ما و الا) من تقديم أحدهما على الآخر ، فهو يعد الأمر في المبتدأ والخبر ان كانا بعد (انما) على العبرة التى ذكرت فى الفاعل والمفعول ، اذا قدمت أحدهما على الآخر ، على معنى (أنك اذا تركت الخبر فى موضعه فلم تقدمه على المبتدأ كان الاختصاص فيه ، وان قدمته على المبتدأ صار الاختصاص الذى كان فيه فى المبتدأ ، تفسير هذا ، أنك تقول : انما هذا لك ، فيكون الاختصاص فى (لك) بدلالة أنك تقول : انما هذا لك لا لغيرك ، وتقول : انما لك هذا ، فيكون الاختصاص فى (هذا) بدلالة أنى تقول : انما لك هذا لا ذاك .

والاختصاص يكون أبدا فى الذى اذا جئت بـ (لا) العاطفة ، كان العطف عليه ... واذا كان الكلام بـ (ما و الا) كان الذى ذكرته من أن الاختصاص يكون فى الخبر ان لم تقدمه ، وفى المبتدأ ان قدمت الخبر ، أوضح وأبين ، تقول : ما زيد الا قائم ، فيكون المعنى : أنك اختصصت القيام من بين الأوصاف التى يتوهم كون (زيد) عليها بجعله صفة له ، وتقول : ما قائم الا زيد ، فيكون المعنى : أنك اختصصت زيدا بكونه موصوفا بالقيام ، فقد قصرت فى الأول الصفة على الموصوف ، وفى الثانى الموصوف على الصفة)[٢٣٩] .

الفرق بين (انما) و (لا) العاطفة :

يفرق عبد القاهر بين (انما) و (لا) العاطفة من حيث ان (انما) تفيد فى الكلام الاثبات والنفى دفعة واحدة على حسب الوضع ، بخلاف العطف فانه يفهم منه أولا الاثبات ثم النفى أو العكس ، وهذا مما يجعل ما يسميه البلاغيون بعد عبد القاهر بأسلوب القصر يكون

(٢٣٩) دلائل الاعجاز ٢٣٤

ظاهرا فى (انما) وتوكيده فى ذهن السامع أكثر من العطف ، وقد عقد عبد القاهر فصلا خصصه لتوضيح هذه الحقيقة ، استهله بقوله :

(اعلم أنها — أى انما — تفيد فى الكلام بعدها ايجاب الفعل لشىء ، ونفيه عن غيره ، فاذا قلت : انما جاءنى زيد ، عقل منه أنك أردت أن تنفى أن يكون الجائى غيره ، فمعنى الكلام معها — أى مع انما — شبيه بالمعنى فى قولك : جاءنى زيد لا عمرو ، الا أن لها — أى لانما — مزية ، وهى أنك تعقل معها ايجاب الفعل لشىء ونفيه عن غيره دفعة واحدة ، وليس كذلك الأمر فى جاءنى زيد لا عمرو ، فانك تعقلهما فى حالين .

ومزية ثانية ، وهى أنها تجعل الأمر ظاهرا فى ان الجائى (زيد) ولا يكون هذا الظهور اذا جعلت الكلام بـ (لا) فقلت : جاءنى زيد لا عمرو) (٢٤٠) .

ويعد بيان المزيتين فى الفرق بين (انما) و (لا) العاطفة من حيث افادة المعنى فى ايجاب الفعل لشىء ونفيه عن غيره ، من باب الاجمال الذى يحتاج الى تفصيل ، وعبد القاهر لم يغفل هذا ، بل بدأ يفصل ما أجمله ، مبينا أن (لا) العاطفة (تنفى عن الثانى ما وجب للأول ، ليس المراد به أنها تنفى عن الثانى أن قد شارك الأول فى الفعل ، بل انها تنفى أن يكون الفعل الذى قلت : انه كان من الأول ، قد كان من الثانى دون الأول ، ألا ترى أن ليس المعنى فى قولك : جاءنى زيد لا عمرو ، أنه لم يكن من عمرو مجىء اليك مثل ما كان من زيد حتى كأنه عكس قولك : جاءنى زيد وعمرو ، بل المعنى أن الجائى هو زيد لا عمرو ، فهو كلام تقوله مع من يغلط فى الفعل قد كان من هذا فيتوهم أنه كان من ذلك .

والنكته أنه لا شبهة فى أن ليس هنا جائيا ، وأنه ليس الا جاء

---

(٢٤٠) المصدر السابق ٢٢٨ ، ٢٢٩

واحد ، وانما الشبهة فى أن ذلك الجائى زيد أم عمرو ، فأنت تحقق على المخاطب بقولك : جاءنى زيد لا عمرو ، أنه زيد وليس بعمرو .

ونكته أخرى ، وهى أنك لا تقول : جاءنى زيد لا عمرو ، حتى يكون قد بلغ المخاطب أنه كان يجىء اليك من جاء ، الا أنه ظن أنه كان من عمرو ، فأعلمته أنه لم يكن من عمرو ولكن من زيد .

واذ قد عرفت هذه المعانى فى الكلام بـ (لا) العاطفة ، فاعلم أنها بجملتها قائمة لك فى الكلام بانما)[٢٤١] وذلك لأن (انما) بأصل وضعها تدل على تخصيص الحكم بالمذكور ، أما نفى الشركة فليس من مفهومها بل لازم من لوازمها ، ومثل ذلك (لا) . (فاذا قلت : انما جاءنى زيد ، لم يكن غرضك أن تنفى أن يكون قد جاء مع زيد غيره ، ولكن أن تنفى أن يكون المجىء الذى قلت : انه كان منه ، كان من عمرو ، وكذلك تكون الشبهة مرتفعة فى أن ليس ها هنا جائيا ، وأن ليس الا جاء واحد ، وانما تكون الشبهة أن ذلك الجائى زيد أم عمرو ، فاذا قلت : انما جاءنى زيد ، حققت الأمر فى أنه (زيد) ، وكذلك لا تقول : انما جاءنى زيد حتى يكون قد بلغ المخاطب أن قد جاءك جاء ، ولكنه ظن أنه عمرو مثلا ، فأعلمته أنه زيد . فان قلت : فانه قد يصح أن تقول : انما جاءنى من بين القوم زيد وحده ، وانما أتانى من جملتهم عمرو فقط ، فان ذلك شىء كالتكلف ، والكلام هو الأول ، ثم الاعتبار به اذا أطلق فلم يقيد بوحده وما فى معناها ...)[٢٤٢] . وفى هذا تتبع دقيق من عبد القاهر للأساليب النحوية حتى يصل بها الى ذروة المعانى التى هى بغيته ، وما فى ذلك شك أنها براعة فريدة فى علم النحو .

حكم العطف بـ (لا) بعد (انما) و (ما و الا) :

يعرض عبد القاهر موضعا آخر من مواضع الفرق بين (انما) و (ما و الا) يوضح فيه حكم العطف بـ (لا) بعدها ، فيرى أنه

(٢٤١) المصدر السابق ٢٢٩
(٢٤٢) المصدر السابق ٢٢٩

لا يجوز العطف بـــ (لا) بعد (ما و الا) ويجوز بعـــد (انمـــا) نقول : انما هو قائم لا قاعد ، وليس من كلام الناس أن يقولوا : ما زيد الا قائم لا قاعد ، فان ذلك لم يجز من حيث انك اذا قلت : ما زيد الا قائم ، فقد نفيت عنه كل صفه تنافى القيـــام ، وصرت كأنك قلت : ليس هو بقاعد ولا مضطجع ولا متكىء ، وهكذا حتى كانك لم تدع صـــفة تخرج بها من القيام ، فاذا قلت بعد ذلك (لا قاعد) كنت قد نفيت بـــ (لا) شيئا قد بدأت فنفيته ، وهى موضوعه لأن تنفى بها ما بدأت فأوجبته ، لا لأن تفيد بها النفى فى شىء قد نفيته .

ومن ثم لم يجز أن تقول : ما جاءنى أحد لا زيد ، على أن تعمـــد الى بعض ما دخل فى النفى بعموم (أحـــد) فتنفيه على الخصوص ، بل الواجب اذا أردت ذلك أن تقول : ما جاءنى أحد ولا زيد ، فتجىء بالواو من قبل (لا) حتى تخرج بذلك من أن تكون (لا) عاطفة[٢٤٣] .

حكم وقوع الفعل بعد (انما) :

ومما يجب أن يعلم أنه اذا كان الفعل بعدها فعلا لا يصح الا من المذكور ، ولا يكون من غيره ، كالتذكر الذى يعلم لا يكون الا من أولى الألباب ، لم يحسن العطف بـــ (لا) فيه كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ، ويصح من غيره ، تفسير هذا أنه لا يحسن أن تقول : انمـــا يتذكر أولوا الألباب لا الجهال ، كما يحسن أن تقول : انما يجىء زيـــد لا عمرو[٢٤٤] .

هذا ويتابع عبد القاهر عرض الآيات القرآنية والأمثلة والشواهد ليوضح معانى (انما) وفائدتها فى أداء المعنى .

ومن أوضح قوله : أنك اذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون ، وأعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناها ،

---

(٢٤٣) المصـــدر السابق ٢٣٥
(٢٤٤) المصدر السابق ٢٣٨

ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه ، نحو : أنا نعلم أن ليس الغرض من قوله — تعالى — : **«انما يتذكر أولوا الالباب»**(٢٤٥) أن يعلم السامعون ظاهر معناه ، ولكن أن يذم الكفار وأن يقال : انهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم فى حكم من ليس بذى عقل ، وأنكم ان طمعتم منهم فى أن ينظروا ويتذكروا ، كنتم كمن طمع من غير أولى الألباب ...

ثم ان العجب فى أن هذا التعريض الذى ذكرت لك لا يحصل من دون (انما) فلو قلت : يتذكر أولوا الألباب ، لم يدل على ما دل عليه فى الآية ، وان كان الكلام لم يتغير فى نفسه ، وليس الا أنه ليس فيه (انما) والسبب فى ذلك أن هذا التعريض انما وقع بأن كان من شأن (انما) أن تضمن الكلام معنى النفى من بعد الاثبات ، والتصريح بامتناع التذكر ممن لا يعقل ، اذا أسقطت من الكلام ، فقيل : يتذكر أولوا الألباب ، كان مجرد وصف لأولى الألباب بأنهم يتذكرون ، ولم يكن فيه معنى نفى التذكر عمن ليس منهم ، محال أن يقع تعريض لشىء ليس له فى الكلام ذكر ولا فيه دليل عليه(٢٤٦) .

ثم يرى عبد القاهر أنه لا يجب الوقوف عند قول النحاة : (أنه ليس فى انضمام (ما) الى (ان) فائدة أكثر من أنها تبطل عملها — أى : عمل (ان) — لا يزيدون فى كلامهم على أنها كافة)(٢٤٧) .

والحق أن النحاة ذكروا هذا فى باب (ان وأخواتها) ومع كونها كافة لـ (ان) عن العمل ، الا أنها تؤدى عمل آخر له أثره فى أداء المعنى ، وهو أنها — أى انما — تهيىء هذه الحروف للدخول على الجمل الفعلية ، وفى ذلك توجيه لمعان جديدة تفهم من التركيب النحوى .

وفى باب الفاعل ذكر النحاة أنها تفيد الحصر ، والحصر والاختصاص

---

(٢٤٥) الرعـد : ١٩
(٢٤٦) دلائل الاعجاز ٢٢٩ ، ٢٤٠
(٢٤٧) دلائل الاعجاز ٢٣٨

والقصر بالمعنى واحد . فكون النحاة يقررون أنها تفيد الحصر ، ثم يطلق عليها بعد ذلك أنها تفيد الاختصاص أو القصر ، فالأصل ثابت عند النحاة ، ويفرع عليه المتخصصون ما شاءوا .

هذا ، ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا الموضع — كما سبق أن قلت — ان عبد القاهر قد استلهم المعانى والتوجيهات من الأصول التى عند النحاة ، ولم يفته فى معرض حديثه عن (انما) أن يسترشد فى استلهامه للمعانى النحوية بما ذكره سيبويه فى الكتاب ، يقول عبد القاهر :

(... وقد قسمت فى أول ما افتتحت القول فيها — أى فى انما — فقلت : انها تجىء للخبر لا يجهله السامع ولا ينكر صحته ، أو لما تنزل هذه المنزلة .

وأما ما ذكرت من أنها تجىء فى الكتب لدلالة المتعلم على ما لم يعلمه ، فانك اذا تأملت موقعها وجدتها فى الأمر الأكثر قد جاءت لأمر قد وقع العلم بموجبه وشىء بدل عليه ، مثال ذلك أن صاحب الكتاب قال فى باب كان : اذا قلت كان زيد ، فقد ابتدأت بما هو معروف عندك مثله عندك وانما تنتظر الخبر ، فاذا قلت : حليما ، فقد أعلمته مثل ما علمت ، واذ قلت : كان حليما ، فانما ينتظر أن تعرف صاحب الصفة)[٢٤٨] .

ويأخذ عبد القاهر هذا الأصل من سيبويه ، ويصله بكلامه ، ليصل الى مراده فيقول : (وذلك أنه اذا كان معلوما أنه لا يكون مبتدأ من غير خبر ، ولا خبر من غير مبتدأ ، كان معلوما أنك اذا قلت : كان زيد ، فالمخاطب ينتظر الخبر ، واذا قلت : كان حليما ، أنه ينتظر الاسم ، فلم يقع اذن بعد (انما) الا شىء كان معلوما للسامع ، من قبل أن ينتهى اليـــه)[٢٤٩] .

وينتقل عبد القاهر الى موضع آخر من قول سيبويه يستضىء به الطريق ليؤكد قوله فى (انما) يقول : ومما الأمر فيه بين قوله — أى

---

(٢٤٨) المصدر السابق ٢٣٧ والكتاب ١ : ٢٢
(٢٤٩) المصدر السابق ٢٣٧

سيبويه — فى باب ظن (وانما تحكى بعد (قلت) ما كان كلاما لا قولا)[٢٥٠] — يريد سيبويه بهذا أن لا يكون كلمة مفردة ، ولا لفظا مركبا غير مفيد — وعلى هذا القول يعلق عبد القاهر بقوله :

(وذلك أنه معلوم أنك لا تحكى بعد (قلت) اذا كنت تنحو نحو المعنى الا ما كان جملة مفيدة فلا نقول : قال فلان زيد وتسكت اللهم الا أن تريد أنه نطق بالاسم على هذه الهيئة ، كأنك تريد أنه ذكره مرفوعا ، ومثل ذلك قولهم : — أى قول النحاة — انما يحذف الشىء اذا كان فى الكلام دليل عليه الى أشباه ذلك مما لا يحصى ، فان رأيتها — يعنى انما — قد دخلت على كلام هو ابتداء اعلام بشىء لم يعلمه السامع ، فلأن الدليل عليه حاضر معه ، والشىء بحيث يقع العلم عن كثب)[٢٥١] .

ويرى عبد القاهر أن لهذا الحرف من خفايا الأمور والدقائق ما لا يكاد ينتهى .

وبعد هذا العرض لفصول ومباحث هذا الباب حسبنا أن نعلم أن الذى استطاع أن يكشف الغطاء عن هذه المعانى النحوية بهذا المنهج الفريد المبسوط ، لا نقول عنه الا أنه فيلسوف استطاع بما أوتى من الحكمة أن يلبس الكلام ثوبه اللائق به من المعانى النحوية .

ورب لقائل أن يقول : ان هذا التخريج والتوجيه فى الكلام ، ومعرفة خصائص التراكيب النحوية ، انما هو مجال البلاغيين فحسب ، وان النحاة قد وقفوا عند وضع ضوابط للقواعد النحوية الشكلية ، التى مهمتها ضبط أواخر الكلمات ومعرفة مواقعها الاعرابية ، وليس من اختصاص النحوى أن يغوص فى فهم هذه المعانى .

---

(٢٥٠) دلائل الاعجاز ٢٣٧

(٢٥١) المصدر السابق ٢٣٧

أقول : إن المهندس الذى يضع الأساس كقواعد للبيت الذى يشيده ، مما لا شك فيه هو خبير بصناعته ، فهو وحده الذى تكون عنده المقدرة على وضع تقرير عن البيت وما يتحمله هذا الأساس الذى وضعه من طوابق ، هذا فضلا عن ذوقه الجمالى فى زخرفة البيت بوسائل التجميل التى تتناسب ومقام البيت من الموقع والامكانيات بمفهومها العام ، وان كان قد يشاركه فى ذلك بعض أصحاب هذا الفن ، الا أنه ليس عندهم من المقدرة والذوق على فهم سر هذا البناء مثل الذى وضع الأساس وأقام العمد .

كذلك العالم النحوى من لدن أول مؤسس له الى الذين يدرسون ويقننون قواعده ويقفون عند أسراره ، وأخص بالذكر منهم المتقدمين وبعض المتأخرين الى القرن السابع الهجرى ، حيث لم تكن هناك تخصصات عندهم فى علم العربية ، فالنحوى كان يصنف ويخط منهجه فى مؤلفه نبعا من ثقافته النحوية التى تتشبع منها ، متأثرا بأصول منابعه التى رويت منها روافده ، فتتربى عنده ملكة الاقتدار على الصياغة حتى يصبح خبيرا بفنه ، فيستطيع بما أوتى من مواهب الحكمة أن يفلسف المعانى وفقا لهذه القواعد التى يعلم سر وضعها ومنهج استخدامها ، وذلك عن طريق التوجيه والتعليل والاستنباط ، حتى خرجت لنا هذه المعانى فى ثوبها المنسجم مع القاعدة النحوية .

فلا غرو أن يكون عبد القاهر الجرجانى — وهو امام عصره فى النحو وصاحب المزاج الفنى فى ذوق الكلام ، وله مصنفات فى علم النحو — أن يكون منهجه هذا ثمرة لثقافته النحوية ، ويكون بذلك قد خرج لنا بمنهج جديد له نمطه الخاص به فى محيط المعانى النحوية ، وان كانت جذور هذا المنهج عند سابقيه من النحاة الا أنه فلسف منهجه بنمط جديد قد انسجم مع عصره والعصور التى جاءت بعده ، مما جعل أصحاب التخصصات فى شتى علوم العربية كل ينظر اليه بمنظار خاص يتفق مع تخصصه ، وحسبما رأى من وجهة نظره . فمنهم من عده

فى مصاف الأدباء والنقاد ومنهم من نصبه مؤسسا لعلم البلاغة ، وعندما ينظرون اليه من الجانب النحوى لم يزيدوا عن قولهم : انه العالم النحوى ، وان تعرض بعضهم لثقافته النحوية يقول انه لم يأت بنحو جديد ، وفى رأيى أن فى ذلك غمط لحق عبد القاهر ، فهذا منهجه بين أيدينا ومعالم الحق تنطق به .

هذا وسوف أناقش هذه الآراء فى الباب الخامس من هذا الكتاب — ان شاء الله تعالى —

* * *

الباب الرابع

أثر الفلسفة النحوية عند عبد القاهر فيمن بعده

مما سبق عرضه فى الباب السابق ، رأينا الى أى مدى وضح عبد القاهر بعمق فلسفته النحوية ، فلا بد وأن يكون لذلك أثره فيمن بعده من النحاة والمفسرين من أهل الذوق والحس المرهف ، لأن الكل فى حاجة الى المعانى النحوية التى وضعها عبد القاهر فى كتابه « دلائل الاعجاز » ليهتدى بها فى منهجه • ومن أبرز الذين تأثروا من النحاة والمفسرين الامام « جار الله محمود بن عمر الزمخشرى » الامام النحوى المفسر المتوفى سنة ٥٣٨هـ • والامام « أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى » النحوى المتوفى سنة ٧٦١هـ • هذا ، فضلا عن بعض البلاغيين والنقاد حسبما سأوضح — ان شاء الله — فى الباب الخامس •

أما الزمخشرى فقد جعل ضوابط عبد القاهر فى المعانى النحوية أصولا يهتدى بها ، وينطلق من خلالها الى عرض منهجه التفسيرى الذى له سمة خاصة فى محيط علم التفسير ، حيث جعلها الركيزة التى بنى عليها تفسيره وتوجيهه لآى القرآن الكريم ، وقد ضمن هذا التفسير الكثير من الأوجه الاعرابية ، وآراء النحاة الأول — وهو النحوى الكبير — ليستعين بها فى توجيه المعانى القرآنية ، ويضبط بذلك أسلوبه فى التفسير •

وسوف أخصص الفصل الأول من هذا الباب أعرض فيه بعض ضوابط المعانى النحوية ، والتى بسط القول فيها عبد القاهر فى كتابه « دلائل الاعجاز » وأضعها بجوار بعض ما ذكر الزمخشرى من توجيه للمعانى عند تفسير الآيات فى الكشاف ، ليتبين الى أى حد استفاد الزمخشرى من عبد القاهر •

وأما ابن هشام فان تأثره بعبد القاهر واضح فى صياغته لكتابه « مغنى اللبيب » الذى يعد غرة كتب النحو ، حيث يتميز بوضوح المعانى النحوية فيه ، وذلك انطلاقا من القاعدة النحوية الى المعانى ، وامتدادا لمدرسة عبد القاهر فى فلسفته النحوية ، وبهذا نرى أنه صرح بذكره فى مواضع من كتابه ، سوف أذكر بعضها — ان شاء الله تعالى — فى مواضعها . وقد جعلت ذلك فى الفصل الثانى من هذا الباب .

* * *

الفصـــل الأول

الفلسفة النحوية بين عبد القاهر والزمخشرى فى كشافه

ان المستعرض لكشاف الزمخشرى يجد أنه صورة متكاملة لفهم الزمخشرى وهضمه لفلسفة عبد القاهر النحوية ، وكل سطر من سطور الكتاب ينطق بأن الزمخشرى قد أخذ هذه الفلسفة التى أرادها عبدالقاهر القاعدة النحوية وطبقها تطبيقا واعيا يرتكز على حس مرهف وذوق رفيع لفهم كتاب الله — عز وجل — .

واكتفى بذكر بعض النماذج التى يتضح منها التقاء الشيخين على مائدة « القرآن الكريم » .

أولا : فى التقديم :

من المعلوم أن باب التقديم من أبرز الأبواب عند عبد القاهر فى « دلائل الاعجاز » وقد أعطاه أهمية خاصة بسط القول فيه[1] .

فمن مواطن التقاء الشيخين فى هذا الباب :

التقديم بعد الهمزة : سواء تقدم الفعل أو الاسم ، يقـــول عبـد القـاهر :

« اذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل ، كان الشك فى الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك ، أن تعلم وجوده ، ومثله : أقلت شعرا ؟

واذا قلت : أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم ، كان الشك فى الفاعل من هو ؟ وكان التردد فيه [2] وقد تكون — يعنى الهمزة — اذ يراد

---

(١) الدلائل ٨٢ — ١٠٤ .

(٢) الدلائل ٨٥ ، ٨٦ .

انكار الفعل من أصله ثم يخرج اللفظ مخرجه ، اذا كان الانكار فـي الفاعل ... ثم ذكر لذلك الأمثلة ووجهها[٣] .

فهذه ضوابط من المعاني النحوية ، تعد بمثابة قواعد فى علم التفسير، وبخاصة عند من أراد أن يقف عند جمال المعنى المعجز المأخوذ من ألفاظ القرآن الكريم . وأمن يجيد هذه الصناعة غير الزمخشري ؟ فنراه يقف عند تفسير قول الله تعالى : « قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حلالا وحراما قل آلله أذن لكم » [٤] فيقول : « الله اذن لكم » متعلق (بأرأيتم) ، و (قل) تكرير للتوكيد ، والمعنى أخبرونى آلله أذن لكم فى التحليل والتحريم ، فأنتم تفعلون ذلك باذنه أم تتكذبون على الله فى نسبة ذلك اليه ، ويجوز أن تكون الهمزة للانكار و (أم) منقطعة بمعنى بل اتفترون على الله تقريرا للافتراء) [٥] .

وهذا القول تطبيق لقول عبد القاهر عند توجيهه لهذه الآية[٦] . وفى ثنايا عرض عبد القاهر لتقديم المفعول فى مثل قوله تعالى « قل أغير الله أتخذ وليا » [٧] ترى أنه بعد أن وجه القول فى الحسن والمزية اللذين يفهمان من تقديم المفعول أصدر حكمه الذى يقضى بأن الانكار فيها لاتخاذ غير الله لا اتخاذ الولى من حيث هو [٨] . وكذلك الحال فى قوله تعالى « فقالوا أبشرا منا واحدا نتبعه » [٩] ، نجد أن الامام الزمخشرى ينطلق من خلال هذه القاعدة ليلقى الضوء على الآية فيقول : أولى (غير الله) همزة الاستفهام دون الفعل الذى هو (اتخذ) لان الانكار فى اتخاذ غير الله وليا لا فى اتخاذ الولى ، فكان أولى بالتقديم ، ونحـوه

---

(٣) الدلائل ٨٨ .
(٤) يونس : ٥٩ .
(٥) الكشاف ٢ : ٣٥٤ .
(٦) الدلائل ٨٨ .
(٧) الانعام ١٤ .
(٨) الدلائل ٩٢ .
(٩) القمر ٢٤ .

« أفغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون » [١٠] « آلله أذن لكم »[١١]. وكذا عند تفسير قوله تعالى « ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون »[١٢] ، يقول : (وتقديم المفعول به للاختصاص، كأنه قيل وخصوا أنفسهم بالظلم لم يتعدها الى غيرها)[١٣].

وينتقل عبد القاهر إلى موضع تقديم المسند اليه بعد النفى فى نحو : ما أنا فعلت ذلك ، يقول : (كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول)[١٤].

وتتجلى براعة الزمخشري فيطبق هذه القاعدة تطبيقا واعيا عند تفسير قوله — تعالى — على لسان قوم شعيب « وما أنت علينا بعزيز »[١٥] يقول (وقد دل ايلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام واقع فى الفاعل لا فى الفعل ، كأنه قيل : وما أنت علينا بعزيز ، بل رهطك هم الأعز علينا ، ولذا قال فى جوابهم « أرهطى أعز عليكم من الله » ؟[١٦] ولو قيل : — ما عززت علينا لم يصح هذا الجواب)[١٧] ويتابع عبد القاهر المسيرة بعد الشرح والافاضة فيما يتصل بالتقديم بعد النفى الى موضع آخر وهو (التقديم فى الاثبات) على معنى أنه ليس فى الكلام نفى ولا استفهام ، ولكن تقدم المسند اليه ، وكان معرفة ، وذلك فى قوله : (إذا عمدت الى الذى أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره ، ثم بنيت الفعل عليه فقلت : زيد قد فعل ، وأنا فعلت ، وأنت فعلت ، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل الا أن المعنى فى هذا القصد قسمين :

أحدهما : أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنفى فيه على واحد

---

(١٠) الزمر ٦٤ .
(١١) يونس ٥٩ .
(١٢) الاعراف ٧٧ .
(١٣) الكشاف ٢ : ١٧٩ .
(١٤) الدلائل ٩٣ .
(١٥) هود ٩١ .
(١٦) هود ٩٢
(١٧) الكشاف ٢ : ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

فتجعله له وتزعم أنه فاعله دون واحد وآخر ، أو دون ذى أحد — يريد بذلك تخصيص المسند اليه بالمسند .

والثانى : ألا يكون القصد الى الفاعل على هذا المعنى ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل و (تمنعه من الشك)[١٨] يريد بذلك تثبيت الحكم وتأكيده فى ذهن السامع .

ومن خلال هذه الضوابط يستنير الزمخشرى الطريق بها فى كشافه عند تفسير قول الله تعالى : : « الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثانى تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم »[١٩] يقول : (ايقاع اسم « الله مبتدأ ، وبناء (نزل) عليه فيه تفخيم لأحسن الحديث ، ورفع منه ، واستشهاد على حسنه وتأكيد لاسناده الى (الله) وأنه من عنده ، وأن مثله لا يجوز أن يصدر الا عنه ، وتنبيه على أنه وحى معجز مباين لسائر الأحاديث)[٢٠] .

وعند تفسير قوله تعالى : « الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر »[٢١] يقول :

(الله وحده يبسط الرزق ، ويقدر دون غيره وهو الذى بسط رزق أهل مكة ووسعه عليهم)[٢٢] . وكذلك نرى الأمر واضحا فى قوله تعالى : « الله يستهزىء بهم »[٢٣] فصاحب الكشاف يعلل عطف هذه الجملة على الكلام قبله بأنه (استئناف فى غاية الجزالة والفخامة ، وفيه أن الله تعالى هو الذى يستهزىء بهم الاستهزاء الأبلغ ، الذى ينزل بهم من النكال ، ويحل بهم من الهوان والذل ، وفيه أن الله هو الذى يتولى

---

(١٨) الدلائل ٩٤ ، ٩٥ .
(١٩) الزمر ٢٣ .
(٢٠) الكشاف ٤ : ١٢٣ .
(٢١) الرعد ٢٦ .
(٢٢) الكشاف ١ : ٥٢٧ ، ٥٢٨ .
(٢٣) البقرة : ١٥ .

الاستهزاء بهم انتقاما للمؤمنين ، ولا يحوج المؤمنين أن يعارضوهم باستهزاء مثله) [٢٤] .

هذا ، ويفهم من كلام عبد القاهر فى شأن المسند اليه اذا تقدم وكان نكرة أن حكمه فى ذلك حكم المسند اليه المعرفة سواء فى حالتى الاستفهام والنفى ، أو فى حالة الخبر المثبت [٢٥] .

ويأخذ الزمخشرى زبدة هذا الكلام ، ويطبقه فى مواضع من كتابه ، منها قوله تعالى : « وأجل مسمى عنده » [٢٦] يقول : (فان قلت : المبتدأ النكرة اذا كان خبره ظرفا وجب تأخيره ، فلم جاز تقديمه فى قوله تعالى : « وأجل مسمى عنده » ؟ قلت : لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة كقوله تعالى : « ولعبد مؤمن خير من مشرك » [٢٧] : فان قلت : الكلام السائر أن يقال : عندى ثوب جيد ولى عبد كيس ، وما أشبه ذاك ، فما أوجب التقديم ؟ قلت : أوجبه أن المعنى : وأى أجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة ، فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم) [٢٨] .

ثانيا : فى باب الحذف :

لقد خصص عبد القاهر بابا طويلا فى (دلائل الاعجاز) أفاض الكلام فيه على حذف المسند اليه من الكلام ، وما يحدث ذلك من الظرف واللطف ، وبعد الحذف عنده من قلادة الجيد ، وقاعدة التجويد ، وأفصح عن ذلك بشواهد من الشعر الجيد ، ثم وضع ضابطا هاما يهتدى به كل المفسرين والشعراء والكتاب ، حيث يقول : (واذ قد عرفت هذه الجملة حال الحذف فى المبتدأ فاعلم أن ذلك سبيله فى كل شىء ، فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ، ثم أصيب به موضعه وحذف فى

---

(٢٤) الكشاف ١ : ٦٧ .
(٢٥) الدلائل : ١٠٣ ، ١٠٤ والبلاغة تطور وتاريخ ٢٢٦ .
(٢٦) الانعام : ٢ .
(٢٧) البقرة : ٢٢١ .
(٢٨) الكشاف ٢ : ٤ ، ٥ .

الحـال .... ينبغى أن يحذف فيها الا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره وترى اضماره فى النفس أولى وأحسن من النطق به)[٢٩] .

وينفذ الزمخشرى من شعاع هذا الهدى ليستعمل هذا الضابط فى مواضع كثيرة من تفسيره ، فعلى سبيل المثال عند تفسير قوله تعالى : « أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت »[٣٠] يقول : (وجاز رجوع الضمير فى (يجعلون) الى أصحاب الصيب مع كونه محذوفا قائما مقامه الصيب كما قال سبحانه : « أوهم قائلون »[٣١] لأن المحذوف باقى معناه وان سقط لفظه ، ألا ترى الى قول حسان كيف عول على بقـاء معناه فى قوله :

يسقون من ورد البريص عليهم بردا يصفق بالرحيق السلسل

حيث ذكر يصفق ، لأن المعنى ماء بردى[٣٢] .

ثم ينتقل عبد القاهر الى حذف المفعول ، ويقول ان حذفه يكون لأغراض منها :

الاقتصار على أصل الفعل بغض النظر عمن وقع عليه الفعل[٣٣] ، وعلى ذلك قوله : « وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا ..... وأنه هو أغنى وأقنى »[٣٤] .

ومنها حذفه لغرض وقصد معلوم ، الا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه فاما أن يراد من حذفه البيان بعد الإبهام ، ويكثر هـذا بعد فعل المشيئة وبخاصة اذا أتى فعل المشيئة بعد (لو) وبعد حروف الجزاء ، وذلك فى كلام العرب ، وفى التنزيل قال الله تعالى : « ولو شاء

---

(٢٩) الدلائل : ١١٠ .
(٣٠) البقرة : ١٩ .
(٣١) الاعراف : ٤ .
(٣٢) الكشاف ١ : ٨٣ ، ٨٤ .
(٣٣) الدلائل : ١١٠ .
(٣٤) النجم : ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨ .

الله لجمعهم على الهدى » [٣٥] — « ولو شاء لهداكم أجمعين » [٣٦] . « فان يشأ الله يختم على قلبك » [٣٧] ، وقد يتفق فى بعض أن يكون اظهار المفعول هو الأحسن ، وذلك فى قول الشاعر :

ولو شئت أن أبكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فقياس هذا ، لو كان على حد قوله تعالى : « ولو شاء لهداكم أجمعين » [٣٨] . أن يقول : لو شئت بكيت دما ، ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل الى هذه ، لأنها أحسن فى هذا الكلام ..) [٣٩] .

واما أن يكون حذف المفعول لدفع توهم السامع أو للاختصار ، ونجد هذه الضوابط المحكمة فى تعليق عبد القاهر على قول الله تعالى : « ولما ورد ما مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما ثم تولى الى الظل » [٤٠] .

ومن هنا نجد الزمخشرى يلتقط هذه الدرر ويجعلها أصولا عند تفسيره لهذه الآيات ، فبعد أن أبرز المفعول المحذوف من الكلام فى أثناء تفسيره قال :

(فان قلت : لم ترك المفعول غير مذكور فى قوله : « يسقون وتذودان ولا نسقى » ؟ قلت : لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ، ألا ترى أنه انما رحمهما لأنهما كانتا على الذياد ، وهم على السقى ، ولم يرحمهما

---

(٣٥) الانعام : ٣٥ .

(٣٦) النحل : ٩ .

(٣٧) الشورى : ٢٤ .

(٣٨) النحل : ٩ .

(٣٩) دلائل الاعجاز : ١١٧ ، ١١٨ .

(٤٠) القصص : ٢٣ ، ٢٤ ، انظر الدلائل ١١٥ ، ١١٦ .

لأن مذودهما غنم ، ومسقيهم ابل مثلا ، وكذلك قولهما : « لا نسقي حتى يصدر الرعاء » المقصود فيه السقي لا المسقي) (٤١) .

وكذلك الحال عند تفسير قوله تعالى : « ألم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى ووجدك عائلا فأغنى » (٤٢) . المراد : فأواك .. فهداك .. فأغناك ، لأن المراد منها الفعل لا المفعول (٤٣) .

ومثله أيضا حذف الضمير من قوله تعالى : « والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات »(٤٤) ، حيث ان المعنى : والحافظاتها والذاكراته ، فحذف لأن الظاهر يدل عليه (٤٥) .

وعند تفسير قوله تعالى : « ولو شـــاء الله لذهب بســـمعهم وأبصارهم » (٤٦) يقول :

ومفعول (شاء) محذوف ، لأن الجواب يدل عليه ، والمعنى : ولو شاء الله أن يذهب بسمعه موأبصارهم لذهب بها ، ولقد تكاثر هـــذا الحذف في (شـــاء) و (أراد) لا يكادون يبرزون المفعول الا في الشيء المستغرب لنحو قوله :

فلو شئت أن أبكى دما لبكيتـــه (٤٧)

وقوله تعالى : « لو أردنا أن نتخذ لهوا لاتخذناه من لدنا » (٤٨) و « لو أراد الله أن يتخذ ولدا » (٤٩) .

---

(٤١) الكشاف ٣ : ٤٠١ .
(٤٢) الضحى : ٦ ، ٧ ، ٨ .
(٤٣) الكشاف ٤ : ٧٦٥ ، ٧٦٦ .
(٤٤) الاحزاب : ٣٥ .
(٤٥) الكشاف ٣ : ٥٣٩ .
(٤٦) البقرة : ٢٠ .
(٤٧) سبق ذكر البيت بتمامه آنفا .
(٤٨) الانبياء : ١٧ .
(٤٩) الزمر : ٤ — انظر الكشاف ٣ : ٨٧ .

من هذا البيان الشافى الذى عرضه الامام الزمخشرى — رحمه الله — نجد أنه قد استعمل ضوابط المعانى النحوية التى وضعها عبدالقاهر، وأيضا فان الشاهد الذى استشهد به فى كشافه هو نفس الشاهد عند عبد القاهر فى دلائله ، الا أن الزمخشرى قد زاد على الفعل (شاء) الفعل (أراد) قياسا عليه،وذكر لذلك نصوصا من القرآن الكريم،مما يدلنا على عمق ثقافة الزمخشرى ، وتأثره الواضح بمنهج عبد القاهر فى دلائل الاعجاز .

ثالثا : فروق فى الخبر :

يقرر عبد القاهر أن الخبر اذا كان اسما ، فانه يدل على ثبوت المعنى للشىء من غير أن يقتضى تجدده شيئا بعد شيىء .

واذا كان فعلا فانه يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شىء[٥٠]

وعلى ضوء هذا الضابط المحكم فسر الزمخشرى قول الله تعالى : « الله يستهزىء بهم » [٥١] يقول : فان قلت : فهلا قيل : الله مستهزىء بهم ليكون طبقا لقوله : « انما نحن مستهزئون » [٥٢] . قلت : بأن (يستهزىء) يفيد حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت [٥٣] .

وعند تفسير قوله تعالى : « انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشى والاشراق »[٥٤] ، يقول : يسبحن فى معنى ومسبحات على الحال ، فان قلت : هل من فرق بين يسبحن ومسبحات ؟

قلت : نعم وما اختير (يسبحن) على (مسبحات) الا لذلك ،

---

(٥٠) دلائل الاعجاز : ١٢٣ .

(٥١) البقرة : ١٥ .

(٥٢) البقرة : ١٤ .

(٥٣) الكشاف ١ : ٦٧ .

(٥٤) ص : ١٨ .

وهو الدلالة على حدوث التسبيح من الجبال شيئا بعد شيىء وحالا بعد حال ، وكان السامع محاضرا تلك الحال يسمعها تسبح (٥٥) .

فقد استعمل قول عبد القاهر فى تفسيره فى كل ما يتصل بحدوث التجدد والاستمرار ، ووقوعه شيئا بعد شيىء ، وكل هذه المعانى نابعة من تطبيق القواعد النحوية ، فالشيخان لم يخرجا عن هذه القواعد عند استلهامهما للمعانى وتوجيههما للقول .

فروق فى الخبر النكرة :

لقد وقف عبد القاهر مع الخبر وأبرز الفرق فى المعنى بالنسبة للخبر المنكر والمعرف ، وبخاصة عند تحويل الخبر الى مبتدا اليه ، وذلك فى نحو (زيد منطلق وزيد المنطلق والمنطلق زيد) فاذا قلت : زيد منطلق كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان لا من زيد ولا من عمرو فأنت تفيد ذلك ابتداء .

واذا قلت : زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان اما من زيد واما من عمرو ، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره ، ثم انه اذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلا بين الجزأين ، فقالوا : زيد هو المنطلق (٥٦) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الألف واللام فى الخبر على معنى الجنس ، وقد يراد قصر جنس المعنى على الخبر عنه لقصد المبالغة ، أو على معنى أنه لا يوجد الا منه (٥٧) .. الى غير ذلك من القواعد والضوابط التى ذكرها عبد القاهر ، والتى سبق أن ذكرتها فى مواضعها فى الباب الثالث من هذا الكتاب .

---

(٥٥) الكشاف ٤ : ٧٨ ، ٧٩ .

(٥٦) دلائل الاعجاز : ١٢٦ .

(٥٧) دلائل الاعجاز : ١٢٧ ، ١٢٨ وما بعدها .

وقد تصفح الزمخشرى هذه الفروق والوجوه ، ثم أخذها وانطلق بها فى ساحة تفسيره يطبقها . فنراه عند تفسير قول الله تعالى : «**أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون**»[٥٨] يقول : (هم) فصل ، وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد ، وايجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ، أو (هم) مبتدأ والمفلحون خبره ، والجملة خبر (أولئك) .

ومعنى التعريف فى (المفلحون) الدلالة على أن المتقين هم الناس الذين عنهم بلغك أنهم يفلحون فى الآخرة ، كما اذا بلغك أن انسانا قد تاب من أهل بلدك ، فاستخبرت من هو ؟ فقيل : زيد التائب ، أى : هو الذى أخبرت بتوبته ، أو على أنهم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم ، وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة .... فانظر كيف كرر الله — عز وجل — التنبيه على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله أحد على طرق شتى ، وهى ذكر اسم الاشارة وتكريره ، وتعريف المفلحين ، وتوسيط الفصل بينه وبين (أولئك) ليبصرك مراتبهم ويرغبك فى طلب ما طلبوا[٥٩] .

ان التقاء الشيخين على منهج واحد واضح كل الوضوح ،فالزمخشرى يستلهم المعانى النحوية بتطبيقه للقواعد وفقا المنهج الذى رسمه له عبد القاهر ، وان المستعرض لكشاف الزمخشرى يرى ويوقن أنه قد استقى هذه التوجيهات من معينه .

رابعا : فروق فى الحال :

لقد أفصح عبد القاهر عن قصده الذى يتطلع من خلاله على جمال المعانى ذلك بالنظر الى الجملة الحالية اسمية كانت أو فعلية ، ثم قرر أن جملة الحال اذا كانت من مبتدأ وخبر فالغالب عليها أن تجىء مع

---

(٥٨) البقرة : ٥ .
(٥٩) الكشاف ١ : ٤٦ .

الواو .. ثم بسط القول فى المواضع التى تقترن بالواو ، والتى تستحب معها الواو ، والحالات التى تمتنع فيها الواو .. الى غير ذلك من الأحكام والضوابط التى عرضها فى هذا الباب ، والتى رأى فيها وضوح الفكرة وجلاء المعنى عند تطبيق القواعد النحوية (٦٠) .

ولقد عهدنا فى الامام الزمخشرى أنه قد استغل هذه المعانى والقواعد ، وأجرى تطبيقها على المنهج الذى ذكرته سابقا .

وفى هذا المقام يقف عند قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بيتا أوهم قائلون » (٦١) ، فقوله : « هم قائلون » حال معطوفة على (بياتا) ، كأنه قيل : فجاءهم بأسنا بائتين أو قائلين ...

فان قلت : : لا يقال : جاءنى زيد هو فارس بغير واو ، فما بال قوله : (هم قائلون) .

قلت : قدر بعض النحويين الواو محذوفة ، ورده الزجاج ، وقال : لو قلت : جاءنى زيد راجلا أو هو فارس ، أو جاءنى زيد هو فارس ، لم يحتج فيه الى واو ، لأن الذكر قد عاد الى الأول ، والصحيح أنها اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا ، لاجتماع حر فى عطف ، لأن واو الحال هى واو العطف استعيرت للوصل ، كقولك : جاءنى زيد راجلا ، أو وهو فارس ، كلام فصيح ، وارد على حده ، وأما جاءنى زيد هو فارس فخبيث (٦٢) .

فبالنظر والتأمل فى كلام الزمخشرى ، ومراجعته على ما ذكره عبد القاهر فى دلائله نجد أن الزمخشرى أخذ زبدته وطبقه فى الكشاف.

خامسا : العطف وتركه بين الجمل :

ان منهج عبد القاهر فى عطف الجمل بعضها على بعض ، وترك العطف ان اقتضى المقام ذلك قد أفصح عنه فيما اذا كان فى الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله فيستغنى بصلة معناه له عن واصل يصله ،

---

(٦٠) دلائل الاعجاز : ١٤٣ وما بعدها .
(٦١) الاعراف : ٤ ..
(٦٢) الكشاف ٢ : ٨٧ .

ورابط يربطه ، وذلك كالصفة ، لأن الصفة جارية مجرى موصوفهـا فهى تدل على ذات لها تلك الصفة ، ومن ثم امتنع عطفها على موصوفها ، لأن الشيء لا يعطف على نفسه ، التى لا تحتاج فى اتصالها بالموصوف الى شيء يصلها به ، وكالتأكيد الذى لا يفتقر كذلك الى ما يصـله بالمؤكد ، فكذلك الحال يكون فى الجمل ما تصل بذات نفسها بالتـى قبلها ، وتستغنى بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها ، وهى كل جملة كانت مؤكدة للتى قبلها ومبينة لها ، وكانت اذا حصلت لم تكن شـيئاً سواها ، كما لا تكون الصفة غير الموصوف ، والتأكيد غير المؤكد .

فاذا قلت : جاءنى زيد الظريف ، وجاءنى القوم كلهم ، لم يكـن الظريف وكلهم غير زيد وغير القوم [٦٣] . وساق على هذه القاعـدة آيات من سورة البقرة [٦٤] ومن بعض سور القرآن علق عليها ، ووجـه القول فيها وأفصح عن جما ل المعنى فى ترك العطف فيها [٦٥] .

وتشبع الزمخشرى بما ذكره عبد القاهر فى هذا الموضع ، فوقف عند تفسير نفس الآيات وغيرها يطبق القول ويستلهم المعانى النحويـة من التراكيب القرآنية . ففى ثنايا تفسير قوله : « الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » [٦٦] يقول :

والذى هو أرسخ عرقا فى البلاغة أن يضرب عن هذه المحال صفحا — يريد ما سبق ذكره من وجوه فى الآيتين — وأن يقال : ان قولـه : (الم) جملة برأسها أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسـها ، و (ذلك الكتاب) جملة ثانية ، و (لا ريب فيه) ثالثة ، و (هـدى للمتقين) رابعة ، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة ، وموجب حسـن

---

(٦٣) دلائل الاعجـاز : ١٥٨ .

(٦٤) البقرة ٢،٦،٧،٨،٩،١٤ .

(٦٥) دلائل الاعجـاز : ١٥٨ — ١٦١ .

(٦٦) البقرة : ١ ، ٢ .

النظم ، حيث جيىء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق ، وذلك لمجيئها متآخية آخذة بعضها بعنق بعض . فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها وهلم جرا الى الثالثة والرابعة (٦٧) .

ثم ألقى الضوء بعد وضع هذه الخطوط العريضة ليبرز جمال المعانى النحوية التى أهلته لتوجيه الكلام على هذا النسق العجيب فيقول .

بيان ذلك أنه نبه أولا على أنه الكلام المتحدى به ، ثم اشير اليه بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال ، فكان تقريرا لجهة التحدى ، وشدا من أعضاءه ، ثم نفى عنه أن يتشبث به طرف من الريب ، فكان شهادة وتسجيلا بكماله ، لأنه لا كمال أكمل مما للحق واليقين ، ولا نقص أنقص مما للباطل والشبهة (٦٨) .

ووجه المعانى على ضوء بيانه هذا ثم قال : لم تخل كل واحدة من الأربع بعد أن رتبت هذا الترتيب الأنيق ، ونظمت هذا النظم السرى من نكته ذات جزالة . (٦٩) وانطلق يبرز النكت الجميلة مستخدما فى ذلك القواعد النحوية وفقا لمنهج عبد القاهر فى دلائله .

وعند تفسير قوله تعالى : « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » (٧٠) ، يقول : (أولئك على هدى) الجملة فى محل الرفع ان كان (الذين يؤمنون بالغيب مبتدأ) والا فلا محل لها ، ونظم الكلام على الوجهين : أنك اذا نويت الابتداء بـ (الذين يؤمنون بالغيب) فقد ذهبت به مذهب الاستئناف ، وذلك أنه لما قيل : (هدى للمتقين) واختص المتقون بأن الكتاب لهم هدى ، اتجه لسائل أن يسأل فيقول : ما بال

---

(٦٧) الكشاف ١ : ٣٦ ، ٣٧ .

(٦٨ ، ٦٩) الكشاف ١ : ٣٧ .

(٧٠) البقرة : ٥ .

المتقين مخصوصين بذلك ؟ فوقع قوله : (الذين يؤمنون بالغيب) الى ساقته كأنه جواب لهذا السؤال المقدر ... وان جعلته تابعا للمتقين وقع الاستئناف على (أولئك) كأنه قيل : ما بال المتقين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى ؟

فأجاب بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلا وبالفلاح آجلا (٧١) .

ثم يعلق على ما سبق بأن هذا النوع من الاستئناف يجيء تارة باعادة اسم من استؤنف عنه الحديث ، كقولك : قد أحسنت الى زيد ، زيد حقيق بالاحسان ، وتارة باعادة صفته ، كقولك أحسنت الى زيد صديقك القديم أهل لذلك منك ، فيكون الاستئناف باعادة الصفة أحسن وأبلغ لانطوائها على بيان الموجب وتلخيصه (٧٢) .

ويتابع الزمخشري تفسيره لقوله تعالى ; « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » مستغلا القواعد النحوية وضوابط العطف وتركه عند عبد القاهر ، ليوضح الفرق بين وجود العطف في الآية سالفة الذكر وتركه في قول الله تعالى : « أولئك كالأنعام بل هو أضل أولئك هم الغافلون » (٧٣) يقول : فان قلت لم جاء مع العاطف ؟ — يريد (وأولئك هم المفلحون) — وما الفرق بينه وبين قوله : « أولئك هم الغافلون » ؟

قلت : قد اختلف الخبران ها هنا فلذلك دخل العاطف — يعني في آية البقرة — بخلاف الخبرين ثمة فانهما متفقان — يعني في آية الأعراف — لأن التسجيل عليهم بالغفلة وتشبيههم بالبهائم شيء واحد فكانت الجملة الثانية مقررة لما في الأولى فهي من العطف بمعزل (٧٤) .

---

(٧١) الكشاف ١ : ٤٣ ، ٤٤ .

(٧٢) الكشاف ١ : ٤٤ .

(٧٣) الاعراف : ١٧٩ .

(٧٤) الكشاف ١ : ٤٥ .

وكذلك عند تفسير قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون » [٧٥] أوضح الفرق بين وجود الواو وتركها بقوله : فان قلت كيف عزلت الواو عن الجملة بعد (الا) ولم تعزل عنها فى قولـه : « وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم » ؟ [٧٦] .

قلت : الأصل عزل الواو لأن الجملة صفة لقرية ، واذا زيدت فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف كما فى قوله : « سبعة وثامنهم كلبهم » [٧٧] .

ووقف عند تفسير قوله — عز وجل — : « ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » [٧٨] يقول :

فان قلت : لم قطعت قصة الكفار عن قصة المؤمنين ولم تعطف كنحو قوله : « ان الأبرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم » [٧٩] وغيره من الآى الكثيرة ؟

قلت : ليس وزان هاتين القصتين وزان ما ذكرت ، لأن الأولى فيما نحن فيه مسوقة لذكر الكتاب ، وأنه هدى للمتقين ، وسيقت الثانيـة ، لأن الكفار من صفتهم كيت وكيت ، فبين الجملتين تباين فى الغرض والأسلوب ، وهم على حد لا مجال فيه للعاطف .

فان قلت : هذا اذا زعمت أن (الذين يؤمنون) جار على المتقين ، فاما اذا ابتدأت وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ، ثم عقبته بكلام آخر فى صفة أضدادهم ، كان مثل الآى المتلوة ، قلت قد مر لى أن الكـــلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف ، وأنه مبنى على تقديـــر سؤال ، فذلك ادراج له فى حكم المتقين ، وتابع له فى المعنى ، وان كان مبتدأ فى اللفظ فهو فى الحقيقة كالجارى عليه [٨٠] .

---

(٧٥) الشعراء : ٢٠٨ .
(٧٦) الحجر : ٤ .
(٧٧) الكهف : ٢٢ وانظر الكشاف ٣ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ .
(٧٨) البقرة : ٦ .
(٧٩) الانفطار : ١٣ ، ١٤ .
(٨٠) الكشاف ١ : ٤٦ — ٤٧ .

وتعرض لفائدة ترك واو العطف فى قوله تعالى : « ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون الا أنفسهم وما يشعرون »(٨١) .

قال : (يخادعون) بيان ليقول ، ويجوز أن يكون مستأنفا كأنه قيل : ولم يدعون الايمان كاذبين وما رفقهم فى ذلك ؟ فقيل : يخادعون(٨٢) .

وتابع تعليقه بنفس المنهج على قوله تعالى : « واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلو الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون»(٨٣) وقد وجه فيها القول فى ترك العطف على أن الجملة الثانية بدل من الأولى أو توكيد لها أو اجابة عن سؤال مقدر وكل كلامه نابع من القانون النحوى لم يخرج عنه .

مراعاة النظم عند الزمخشرى واجب :

ان من النكت العجيبة التى تعطينا اشارة لها مدلولها على أن الزمخشرى كان متأثرا بفكر عبد القاهر ومنهجه فى (دلائل الاعجاز) تأثره به فى قضية النظم نلمس ذلك واضحا عند تفسيره لقول الله تعالى : « اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن أقذفيه فى التابوت فاقذفيه فى اليم فليلقه اليم بالساحل يأخذه عدو لى وعدو له وألقيت عليك محبة منى ولتصنع على عينى »(٨٤) . يقول الزمخشرى :

(.. والضمائر كلها راجعة الى موسى ، ورجوع بعضها اليه وبعضها الى التابوت فيه هجنة لما يؤدى اليه من تنافر النظم .

فان قلت المقذوف فى البحر هو التابوت ، وكذلك الملقى الى الساحل. قلت : ما خبرك لو قلت : المقذوف والملقى هو موسى فى جوف التابوت ،

---

(٨١) البقرة : ٨ ، ٩ .
(٨٢) الكشاف ١ : ٥٨ .
(٨٣) البقرة : ١٤ .
(٨٤) طه : ٣٨ ، ٣٩ .

حتى لا تفرق الضمائر فينافر عليك النظم الذى هو أم اعجاز القـرآن والقانون الذى وقع عليه التحدى ومراعاته أهم ما يجب على المفسر(٨٥) .

ومن هنا يتبين أن تأثر الزمخشرى بعبد القاهر واضح فيما يتصل بقضية (النظم) واقتناعه بأفكاره التى صاغها من ساحة القانـون النحوى حيث أوجب مراعاته وبنى عليه عمد نظريته .

ومما لا يخفى علينا أن الزمخشرى امام فى النحو وله فيه مصنفات، وأن أصل ثقافته نحوية وقد ضمن تفسيره الكشاف العديد من آراء النحاة ، وكان اعراب الآيات القرآنية سمة واضحة فى توجيه المعانـى فى كشافه حيث استخدم منهج اعراب الكثير من الآيات ليستلهم المعانى من الوجوه الاعرابية ، وأيضا نراه يسوق القراءات وما فيها من أوجـه اعرابية ، كل ذلك لتدعيم المعانى النحوية ، .

هذا فضلا عن اقتناعه بمنهج عبد القاهر النحوى الذى بسطه فى الدلائل ، ولقد تهدى به الزمخشرى فى تفسيره حسبما ذكرت فى هـذا الفصل فكان يعد الضوابط والقواعد التى وضعها عبد القاهر أصلا له ثم ينطلق منه ليبين جمال المعانى القرآنية .

فلا غرو أن يتأثر النحاة بعضهم ببعض كالزمخشرى النحـوى بمنهج عبد القاهر النحوى فالمنبع واحد والثقافة واحدة ، والوجهة التى يهدف اليها الشيخان واحدة وهى ابراز جمال النسق القرآنى فى لفظـه ومعناه للتحدى به بوصفه معجزا فى نظمه .

أقول : ان اماما من أئمة النحو والتفسير كالزمخشرى كونـه يقتنع بفكر عبد القاهر ويجعله أصلا فى تفسيره الذى يعد من أمهات كتـب التفاسير ، ان دل على شيىء فانما يدل على براعة عبد القاهر وخصوبة عقله النابغ الذى استطاع بمواهبه العلمية وفلسفته النحوية أن يلفت

---

(٨٥) الكشاف ٣ : ٦٣ .

أنظار المفسرين من النحاة والمؤلفين في علم النحو فيتأثروا به ويطعموا مؤلفاتهم بما خلفه لهم من قواعد وضوابط يرتقى بهما المفسر والنحوى الى أرقى درجات المعرفة . وعلى ذلك يمكن أن نقول أيضا : ان المعانى النحوية التى وضع منهجها عبد القاهر الجرجاني كان لها عظيم الأثر والفائدة فى المحيط النحوى وفى مجالات التفسير ، وفى كثير من الميادين الأخرى .

* * *

الفصـــل الثـــانى

تأثر ابن هشام بفلسفة عبد القاهر النحوية

لقد ذكرت فى الفصل الثانى من الباب الأول أن عبد القاهر الجرجانى ألف الكثير من المصنفات التى لها أهميتها فى علم النحو ، وقد اهتـم الكثير من العلماء بشرح بعضها والتعليق عليها ، وتأثر بها بعض المشتغلين بعلم النحو كالمنتجب ابن أبى العز رشيد الهمذانى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ فى كتابه (الفريد فى اعراب القرآن المجيد) وابن هشام المتوفى ســـنة ٧٦١ هـ فى كتابية (مغنى اللبيب وأوضح المسالك) وغيرهما من أعـلام النحو ، وأيضا فان كتابيه (العوامل المائه والجمل) يدرسان فى كثير من المدارس بدولة باكستان وبعض الدول الأخرى ، الأمر الذى جعل شهرته وامامته فى علم النحو ستظل باقية ، وان كان بعض مؤلفاته الضخمة فى النحو تعد من الكنوز المفقودة مثل كتاب (المغنى) الذى شرح فيـه (الايضاح) لأبى على الفارس فى زهاء ثلاثين مجلدا •

وقد خصصت هذا الفصل لأوضح فيه جانبا من تأثر ابن هشـام النحـوى بمؤلفات عبد القاهر النحوية ، سواء ما يتصل منها بالقواعد، أو بالمعانى النحوية تأثرا بما ذكره فى (دلائل الاعجاز) •

وقد اقتصرت على كتاب (مغنى اللبيب) تخيرت منه بعض مواطن التأثر بعبد القاهر سواء ما صرح فيها بذكر اسمه ، أو لم يصرح ، الا أننا من خلال عرضنا لفلسفة عبد القاهر النحوية فى الدلائل فى الباب الثالث من هذا الكتاب أمكننا أن نقف على وجوه التأثر • وأيضا فانـه لا يغيب عنا أن ابن هشام فى طليعة النحاة المبرزين ، فان تأثره بعبدالقاهر يعد امتدادا لهذا المنهج النحوى الجديد •

مواطن تأثر ابن هشام بعبد القاهر :

لقد تأثر ابن هشام بعبد القاهر فيما يتصل بالقواعد والأصـول

النحوية ، وفيما يتصل بالمعانى ، ونلحظ فى منهجه أنه لا يفصل بين القاعدة والمعنى وفقا لمنهج عبد القاهر فمن مواطن التأثر ما يلى :

أولا : حول الكلام على (اذ) :

لقد ذكر ابن هشام فى أثناء تفصيل القول فى (اذ) ما قاله الزمخشرى ، قال (ومن الغريب أن الزمخشرى قال فى قراءة بعضهم : « لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا » [١] انه يجوز أن يكون التقدير منه اذ بعث ، وأن تكون (اذ) فى محل رفع كاذا فى قولك : أخطب ما يكون الأمير اذا كان قائما ، أى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه [٢] فمقتضى هذا الوجه أن (اذ) مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلا ، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب لأن الكلام فى (اذ) لا فى (اذا) وكان حقه أن يقول : اذ كان ، لأنه يقدرون فى هذا المثال ونحوه (اذ) تارة و (اذا) أخرى بحسب المعنى المراد ، ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا ، والمشهور أن حذف الخبر فى ذلك واجب ، وكذلك المشهور أن (اذا) المقدرة فى المثال فى مضع نصب ، ولكن جوز عبد القاهر كونها فى موضع رفع تمسكا بقول بعضهم : (أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة) بالرفع ، فقاس الزمخشرى (اذ) على (اذا) والمبتدأ على الخبر [٣] .

من خلال هذا النص تتضح حقيقتان :

الاولى : حرص ابن هشام عند تطبيق القواعد النحوية على المعانى ، مع الاحتفاظ بأصول النحو وقواعده وعدم الاخلال بها ، فتقدير (اذ) أو (اذا) فى المثال المذكور آنفا يكون ذلك بحسب المعنى المراد ، وفى انكار ما قال به الزمخشرى من أن (اذ) مبتدأ وتنظيره بالمثال غير مناسب ، وتوجيه القاعدة النحوية الى أصلها ، ثم التنصيص على أن حذف الخبر فى ذلك واجب لاستقامة المعنى مع تطبيق القاعدة النحوية كل ذلك يعطينا

---

(١) آل عمران ١٦٤ .
(٢) مغنى اللبيب ١ : ٨١ — والكشاف ١ : ٤٣٦ .
(٣) مغنى اللبيب ١ : ٨١ .

دلالة واضحة ، وهى حرص ابن هشام على المعنى النحوى ، وهـذا دأب النحاة أصحاب الحس المرهف والذوق الرفيع .

الثانية : ظاهر من النص أيضا أن الزمخشرى جعل رأى عبدالقاهر أصلا أخذه وقاس عليه ، ثم وجه المعنى فى تفسيره على هذا القياس ؛ فكون الزمخشرى — وهو النحوى الضليع — وابن هشام — وهو النحوى الكبير — يتأثران بكلام عبد القاهر ، فان فى ذلك دلالة على عمق فكر عبد القاهر وخصوبة عقله النحوى .

ثانيا : حول أقسام الواو :

وينتقل ابن هشام للكلام عن أقسام الواو ، وفى أثناء عرضه للقسمين الرابع والخامس قال :

(وواو ينتصب ما بعدهما ، وهما واو المفعول معه ، كسرت والنيل ، وليس النصب بها خلافا للجرجانى) (٤) .

فالجرجانى يرى أن الواو هى الناصبة للاسم الذى بعدها وقد ذكر ذلك فى كتابه العوامل المائة قال : (النوع الرابع : حروف تنصب الاسـم فقط وهى سبعة أحرف ، الواو : وهى بمعنى (مع) نحو استوى المـاء والخشبة) (٥) .

وقد دار حديث عبد القاهر حول هذا الموضوع وما يتصل به فى كتابه (دلائل الاعجـاز) عند حديثه عن الجملة الحالية ، وعنه أخذ ابن هشـام زبدة هذا الكلام .

ثالثا : ما يشبه الجملة وحكمها فى التعلق :

وفى هذا الباب ذكر ابن هشام (أحكام ما يشبه الجملة وهو

---

(٤) مغنى اللبيب ٢ : ٣٦٠ .

(٥) شرح مائة عامل : ٢٦ .

الظرف والجار والمجرور وذكر حكمها فى التعلق) قال : (لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه ، أو ما يشير الى معناه ، فـان لم يكن شىء من هذه الأربعة موجودا قدر :

مثال التعلق بالفعل وما يشبهه ، قوله — تعالى — « أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم » (٦) .

وقول ابن دريد :

واشتعل المبيض فى هوده مثل اشتعال النار فى جزل الغضا(٧)

وقد تقدر (فى) الاولى متعلقة بالمبيض ، فيكون تعلق الجارين بالاسم ، ولكن تعلق الثانى بالاشتعال يرجح تعلق الأولى بفعله ، لأنـه أتم لمعنى التشبيه ، وقد يجوز تعلق (فى) الثانية بكون محذوف حالا من النار ، ويبعده أن الأصل عدم الحذف)(٨) .

ثم بسط القول فى هذا الباب الى أن قال : (ومثال التعلق بالمحذوف: « والى ثمود أخاهم صالحا »(٩) بتقدير : وأرسلنا ، ولم يتقدم ذكـر الارسال ولكن ذكر النبى والمرسل اليهم يدل على ذلك ، ومثله : « فى تسع آيات الى فرعون »(١٠) (ففى والى) متعلقان باذهب محذوفا ، «وبالوالدين احسانا»(١١) أى : وأحسنوا بالوالدين)(١٢) .

وتحت عنوان (هل يتعلقان بالفعل الناقص ؟) يعنى الظـرف والجار والمجرور قال : (من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك ،

---

(٦) فاتحة الكتاب : ٧ .
(٧) المراد : اكلا رغدا وذكرا كثيرا ، واشتعالا مثل اشتعال النار . انظر مغنى اللبيب ٢ : ٦٥٢ .
(٨) مغنى اللبيب ٢ : ٤٣٣ .
(٩) الاعراف ٧٣ .
(١٠) النمل ١٢ .
(١١) الاسراء ٢٣ .
(١٢) مغنى اللبيب ٢ : ٤٣٦ .

وهم المبرد فالفارسى فابن جنى فالجرجانى [١٣] فابن برهان فالشلوبين ، والصحيح أنها كلها دالة عليه الا (ليس) .

واستدل لمثبتى ذلك التعلق بقوله — تعالى — « أكان للناس عجبا أن أوحينا » [١٤] فان اللام لا تتعلق بـ (عجبا) لأنه مصدر مؤخر ، ولا بأوحينا لفساد المعنى ، ولأنه صلة فان لأن ، لأن المصدر الذى ليس فى تقدير حرف موصول و (لا) صلته ، لا يمتنع التقديم عليه) [١٥] .

وعلى ذلك يمكننا أن نقول إن فى هذا الموضع فائدتين :

الأولى : أن ذكر عبد القاهر فى مصاف المبرد والفارسى وابن جنى، فيه اشارة الى المنبع الذى استمد منه عبد القاهر روافده العلمية ، ومما هو جدير بالذكر أن المبرد والفارسى وابن جنى هم أصحاب ذوق فى استلهام المعانى النحوية عند تطبيق القاعدة وتوجيه المعنى ، ولكل منهم باع طويل فى هذا الميدان — حسبما ذكرت فى الفصل الأول من الباب الثانى .

الثانية : محافظة ابن هشام على المعنى النحوى كما هو ظاهر فى كلامه آنفا ، واستدلاله بآراء هؤلاء الأئمة من النحاة ، فى ذلك دليل على أنه يعد امتدادا لمنهج هؤلاء والسير على منوالهم ، وفى ذلك اشارة منه الى المنبع الذى استمد منه ثقافته النحوية .

رابعا : الضمير المسمى فصلا وعمادا :

وفى هذا الباب نجد أن ابن هشام يقف وقفة طويلة عند شرح (حال الضمير المسمى فصلا وعمادا) ويقرر أن الكلام فى أربع مسائل :

الأولى فى شروطه وهى ستة ، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران —

---

(١٣) شرح مائة عامل ٥٢ ، ٥٣ .

(١٤) يونس ٢ .

(١٥) مغنى اللبيب ٢ : ٤٣٦ .

أحدهما : كونه مبتدأ فى الحال أو فى الأصل نحو «أولئك هم المفلحون»[١٦] و « تجدوه عند الله هو خيرا »[١٧] ..

والثانية : كونه معرفة ، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو : ما ظننت أحدا هو القائم ..

ويشترط فيما بعده أمران — كونه خبرا لمبتدأ فى الحال أو فى الأصل ، وكونه معرفة أو كالمعرفة فى أنه لا يقبل (أل) كما تقدم فى (خيرا) ، وشرط الذى كالمعرفة أن يكون اسما ، وخالف فى ذلك الجرجانى ، فألحق المضارع بالاسم لتشابههما ، وجعل منه : « انه هو يبدىء ويعيد »[١٨] وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ ، وتبع الجرجانى أبو البقاء ، فأجاز الفصل فى : « ومكر أولئك هو يبور »[١٩] وابن الخباز قال فى شرح الايضاح : لا فرق بين كون امتناع (أل) لعارض كأفعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد ، أو لذاته كالفعل المضارع — وهو قول الهيلى — قال فى قوله تعالى : « وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا وأنه خلق الزوجين الذكر والانثى »[٢٠] وانما أتى بضمير الفصل فى الأولين دون الثالث ، لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله ، كقول نمروذ : أنا أحيى وأميت ، وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس .

وقد يستدل لقول الجرجانى بقوله تعالى « ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل اليك من ربك هو الحق ويهدى »[٢١] فعطف (يهدى) على (الحق) الواقع خبرا بعد الفصل .[٢٢] .

---

(١٦) البقرة ٥ .
(١٧) المزمل ٢٠ .
(١٨) البروج ١٣ .
(١٩) فاطر ١٠ .
(٢٠) النجم : ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ .
(٢١) سبأ : ٦ .
(٢٢) مغنى اللبيب ٢ : ٤٩٣ — ٤٩٥ .

واضح مما سبق أن ابن هشام يميل الى الاستشهاد بآراء النحاة الذين لهم صلة بالمعانى النحوية ، وهو أيضا لم يذكر القواعد جافة من غير توجيه ، بل نراه يهتم بعرض الآراء التى لها وجاهتها عنده ويستدل لها كما فعل مع عبد القاهر الجرجانى حيث دعم قوله ، فاستدل له بآية من كتاب الله تعالى وهو بذلك يدلنا على أنه قرأ كتب عبد القاهر ومنها العوامل المائة الذى يقول فيها عبد القاهر عند الكلام على العوامل المعنوية : (العامل فى المضارع وهو صحة وقوع الفعل المضارع موقع الاسم ، مثل زيد يعلم ، فيعلم مرفوع بصحة وقوعه موقع الاسم ، اذ يصح أن يقال : فى موقع يعلم عالم ، فعامله معنوى) (٢٣) .

كما نلحظ أن ابن هشام يهتم أيضا بشراح كتاب (الايضاح) لأبى على الفارسى فذكر مع عبد القاهر ابن الخباز ، ونص على أنه قال فى شرح الايضاح ، ففى ذلك دليل آخر على اهتمامه بالمنبع والروافد التى أخذ منها عبد القاهر وعليها نهج نهجه .

خامسا : استعمال (كاد) :

وقف ابن هشام مع الفعل (كاد) بين وجه الصواب فى استعماله لأداء خصوصيات المعانى ، وساق لذلك نصوصا من القرآن الكريم ، ووجه من خلالها المعانى توجيها دقيقا له أثره فى محيط المعانى النحوية ، وبخاصة عند قوله — تعالى — : « اذا أخرج يده لم يكد يراها » (٢٤) وهى نفس الآية التى وقف معها عبد القاهر فى دلائل الاعجاز (٢٥) .

سادسا : موقفه مع همزة الاستفهام :

فى الباب الأول من كتابه (مغنى اللبيب) الذى نعته بـ (تفسير المفردات وذكر أحكامها) (٢٦) خصص فصلا لهمزة الاستفهام قال فيه :

---

(٢٣) شرح مائة عامل : ١٠٩ .
(٢٤) النور : ٤٠ .
(٢٥) مغنى اللبيب ٢ : ٦٦١ — ٦٦٣ ، والدلائل ١٨٩ ، ١٩٠ .
(٢٦) مغنى اللبيب ١ : ١٣ وما بعدها .

(قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقى فترد لثمانية معان :)

أحدها : التوبة : وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها ، وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أبالى) و (ما أدرى) و (ليت شعرى) ونحوهن .

والضابط : أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو : « سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم » [٢٧] ونحو : (ما أبالى أقمت أم قصرت) ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه ، وما أبالى لقيامك وعدمه .

والثانى : الانكار الابطالى : وهذه تقتضى أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه كاذب نحو : « أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا » [٢٨] . . .

وهى جهة افادة هذه الهمزة نفى مابعدها لزم ثبوته ان كان نفيا ، لأن نفى النفى اثبات ، ومنه : « أليس الله بكاف عبده » [٢٩] ... ولهذا أيضا كان قول جرير فى عبد الملك .

السقم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

مدحا ، بل قيل : انه أمدح بيت قالته العرب،ولو كان على الاستفهام الحقيقى لم يكن مدحا البتة .

والثالث : الانكار التوبيخى : فيقتضى أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ، نحو : » « أتعبدون ما تنحتون » [٣٠] « أغير الله تدعون »[٣١] .

---

(٢٧) المنافقون : ٦ .
(٢٨) الاسراء : ٤٠ .
(٢٩) الزمر : ٣٦ .
(٣٠) الصافات : ٩٥ .
(٣١) الانعام : ٤٠ .

والرابع : التقرير : ومعناه — حملك المخاطب على الاقـــرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذى تقرره به .

تقول فى التقرير بالفعل : أضربت زيدا ؟ وبالفاعل : أأنت ضربت زيدا ؟ وبالمفعول : أزيدا ضربت ؟ كما يجب ذلك فى المستفهم عنه ، وقوله تعالى : « أأنت فعلت هذا » [٣٢] ؟ محتمل لارادة الاستفهام الحقيقى ، بأن يكونوا لم يعلموا بأنه الفاعل ، ولارادة التقرير ، بأن يكونوا قد علموا ، ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به ، لأن الهمزة لم تدخل عليه ، ولأنه — عليه الصلاة والسلام — قد أجابهم بالفاعل بقوله : « بل فعله كبيرهم هذا » [٣٣] .

فان قلت : ماوجه حمل الزمخشرى الهمزة فى قوله : « ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير » [٣٤] على التقرير ؟

قلت قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفى ، لا التقرير بالنفى ، والأولى أن تحمل الآية على الانكار التوبيخى أو الابطالى ، أى : ألم تعلم أيها المنكر للنسخ ؟

والخامس : التهكم : نحو « أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبـــد آباؤنا » [٣٥] .

والسادس : الأمر : نحو « أأسلمتم » [٣٦] .

والسابع : التعجب : نحو « ألم تر الى ربك كيف مد الظل » [٣٧] .

والثامن : الاستبطاء : نحو « ألم يأن للذين آمنوا » [٣٨] .

---

(٣٢) الانبياء : ٦٢ .
(٣٣) الانبياء : ٦٣ .
(٣٤) البقرة : ١٠٦ .
(٣٥) هـــود : ٨٧ .
(٣٦) فى قوله تعالى « وقل للذين آتوا الكتاب والامين أأسلمتم » آل عمران : ٢٠ .
(٣٧) الفرقان : ٤٥ .
(٣٨) الحديد : ١٦ .

فهذه هى الأغراض البلاغية التى خرجت بها الهمزة عن الاستفهام الحقيقى الى معان جديدة ما هى فى الأصل الا معان نحوية فهمها ابن هشام من عبد القاهر عند كلامه فى باب التقديم ومن النحاة السابقين . ولقد أخذها البلاغيون وعدوها أغراضا بلاغية فى باب الأسلوب الانشائى .

وابن هشام وهو يذكر هذه المعانى لم يكن خارجا عن القاعدة النحوية بل هو فى محيطها يتجول ويستلهم هذه المعانى وغيرها على سنن من سبقوه ، كعبد القاهر وأبى على الفارسى وابن جنى والنحاه الأول .

سابعا : توجيه ابن هشام للمعربين :

من المواقف الرائعة التى تدانا على ذوق ابن هشام للمعانى النحوية، أنه وقف ينكر على المعربين بعض توجيهاتهم وآرائهم التى يراعون فيها ما يقتضيه ظاهر الصناعة ، ولا يراعون المعنى ، ولقد قرر أنه كثير ما تزل الأقدام بسبب ذلك فنبه على أن (أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا ، ويحذر المعربين من النظر الى ظاهر اللفظ ، بل يجب أن ينظروا فى موجب المعنى ، لأنهم ان نظروا فى ظاهر اللفظ حصل الفساد فى المعنى [٣٩] وذكر على ذلك نصوصا كثيرة من القرآن الكريم والشواهد الشعرية ووجه فيها المعانى[٤٠] ومن أراد مزيدا فليرجع الى هذا الباب وغيره من كتاب مغنى اللبيب .

ونجد أنه قد خصص الباب الرابع من الكتاب فى ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها ، وعدم معرفتها على وجهها[٤١] وذكر فى هذا الباب أحكاما لها مدلولها فى توجيه القاعدة النحوية لخدمة المعنى .

---

(٣٩) مغنى اللبيب ٢ : ٥٢٧ وما بعدها .

(٤٠) مغنى اللبيب ٢ : ٥٢٩ .

(٤١) مغنى اللبيب ٢ : ٤٥١ وما بعدها .

من ذلك يقول : يجب الحكم بابتدائية المؤخر فى نحو : (أبو حنيفة ـ أبو يوسف ، بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

رعيا للمعنى ، ويضعف أن تقدر الأول مبتدأ بناءا على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة ، لأن ذلك نادر الوقوع ، ومخالف للاصول ، اللهم الا أن يقتضى المقام المبالغة (٤٢) .

ثامنا : رد ابن هشام على الجرجانى :

ومع أن ابن هشام مقتنع بفكر عبد القاهر الا أنه لا يوافقه أحيانا ، فنراه يقول : (ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن ، وأما قول الجرجانى وموافقيه ان (غلامى) ونحوه مبنى فمردود ، ويلزمهم بناء (غلامك وغلامه) ولا قائل بذلك) (٤٣) .

وهنا تتجلى براعة ابن هشام فى الرد على الجرجانى وجماعة فى الباب السادس من كتاب (مغنى اللبيب) الذى أوقفه للتحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها ، وله فى هذا الباب توجيهات طريفة أبرز فيها جمال المعانى النحوية ، وتعرض فيه لكثير من أبواب النحو ، واستعمل القواعد بمنهج دقيق يدعو الى التأمل ، ووجه المعربين الى ما يجب أن يكونوا عليه لخدمة المعانى النحوية .

وحسبى من هذا الباب أن أذكر منه موضعين نص فيهما على قول الجرجانى ، رد عليه فى أحدهما ، وجعل قوله الثانى أصلا احتذى به .

أما الأول : وهو الثالث عشر من مواضع الباب ، وهو قولهم : (يغلب المذكر على المؤنث فى مسئلتين ـ احداهما : ضبعان فى تثنية ضبع للمؤنث ، وضبعان للمذكر ، اذ لم يقولوا : ضبعنان .

---

(٤٢) مغنى اللبيب ٢ : ٤٥٢ .

(٤٣) مغنى اللبيب ٢ : ٥١٧ .

والثانية : التأريخ فانهم أرخوا بالليالى دون الأيام ، ذكر ذلك الجرجانى وجماعة ، وهو سهو ، فان حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجرى حكم أحدهما على الآخر ، ولا يجتمع الليل ولا النهار ، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما على الآخر ، وانما أرخت العرب بالليالى لسبقها ، اذ كانت أشهرهم قمرية ، والقمر انما يطلع ليلا ، وانما المسألة الصحيحة قولك : كتبته لثلاث بين يوم وليلة .

وضابطها : أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث ، وكلاهما مما لا يعقل ، وفصلا من العدد بكلمة (بين) قال :

فطافت ثلاثا بين يوم وليلة (٤٤)

والثانى : وهو السابع عشر من مواضع الباب : (... المفعول به . ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلا ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده ، والذى غر أكثر النحويين فى هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد ، وهم انما يجرى على أيديهم انشاء الأفعال لا الذوات ، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ، ولو مثلوا بأفعاله — تعالى — لظهر لهم أنه لا يختص بذلك ، لأن الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا ، لا موجد لها فى الحقيقة سواه — سبحانه وتعالى — وممن قال بهذا الذى ذكرته الجرجانى وابن الحاجب فى أماليه (٤٥) .

تاسعا — موقفه مع البيانيين :

ومن المواقف التى شرف بها ابن هشام النحو والنحاة موقفه من البيانيين حيث يعرض بعض آرائهم ، لا على أنها ليست فى علم البلاغة فحسب ، ولكن يعرضها على أنها معانى نحوية تخضع فى تخريجها وتوجيهها

---

(٤٤) والبيت .

(٤٥) مغنى اللبيب ٢ : ٦٦٠ ، ٦٦١ .

للقانون النحوى ، فنجد أنه بعد أن بسط القول فى لفظ (كل) وصلته بالمعانى ، قال :

(قال البيانيون : اذا وقعت (كل) فى حيز النفى ، كان النفى موجها الى الشمول خاصة ، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد ، كقولك : ما جاء كل القوم . .

وان وقع النفى فى حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كقوله — عليه الصلاة والسلام — لما قا لله ذو اليدين : أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ « كل ذلك لم يكن » وقول أبى النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

وقد يشكل على قولهم فى القسم الأول قوله تعالى : « والله لا يحب كل مختال فخور » (٤٦) .

وقد صرح الشلوبين وابن مالك فى بيت أبى النجم بأنه لا فرق فى المعنى بين رفع (كل) ونصبه ، وردّ الشلوبين على ابن أبى العافية اذ زعم أن بينهما فرقا ، والحق ما قاله البيانيون . والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم انما يعول عليها عند عدم المعارض ، وهو هنا موجود ، اذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا) (٤٧) .

ومن البين فى هذا أن ابن هشام قد ذكر خلاصة ما قاله عبد القاهر فى دلائل الاعجاز (٤٨) فيما يتصل بلفظ (كل) وفائدته فى أداء المعنى بما فى ذلك الشواهد هنا وهناك ، وليس ما قاله عبد القاهر الا المعانى النحوية التى استلهمها منه ابن هشام ، بل ومن الحق الواضح أنه يعرض آراء النحاة حول هذا اللفظ ثم يرد قولهم ويقف بجوار الحق الذى قال به البيانيون حيث يتفق والقوانين النحوية ، وبخاصة وأن

---

(٤٦) الحديد : ٢٣ .
(٤٧) مغنى اللبيب ١ : ٢٠٠ ، ٢٠١ .
(٤٨) دلائل الاعجاز : ١٠١ وما بعدها .

البيانيين لم يأخذوا هذا الا من المعانى النحوية عند عبد القاهر ، وحتى تظهر شخصية ابن هشام فى محيط هذه المعانى ، نجد أنه أجاب عن الآية سالفة الذكر بكلام محكم وتوجيه لطيف مما يؤيد أن فكره هذا امتدادا لفكر عبد القاهر فى هذا الميدان .

ويواصل الحديث فيما يتصل بالمعانى فيقف عند بيت من الشعر يعد من مشكل أبيات المعانى ليلقى الضوء عليه ويكشف ما فيه من غموض وهو قول حسان :

اتانا فلم نعدل سواه بغيره نبى بدا فى ظلمة الليل هاديا

فيقال : سواه هو غيره ، فكأنه قال : لم نعدل غيره بغيره .

والجواب : أن الهاء فى (بغيره) للسوى ، فكأنه قال : لم نعدل سواه بغير السوى ، وغير السوى هو نفسه — ﷺ — فالمعنى فلم نعدل سواه به[٤٩] .

ان الذى فتح له الباب للخروج من المشكل انما هو القانون النحوى وملكته مع اقتداره على توجيه المعانى ما دامت القواعد النحوية مختمرة فى ذهنه ، ولذا نرى أنه اهتدى الى مرجع الضمير فى (بغيره) واستطاع أن يوجه المعنى على هذا الأساس ، ومثل هذا منثور فى كتابه بكثرة ، فهو يكثر من لقاءاته مع البيانيين ليظهر لهم وجه الحقيقة فيما يذهبون اليه .

توجيهه للبيانيين :

فى أثناء حديثه عن الجمل التى لا محل لها من الاعراب يقول : ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى : « هل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما

---

(٤٩) مغنى اللبيب ١ : ١٦٠ .

قال سلام قوم منكرون »[٥٠] فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره : فماذا قال لهم ؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها الثانية ، اذ التقدير : سلام عليكم ، أنتم قوم منكرون ، ومثله فى استئناف جملة القول الثانية « ونبئهم عن ضيف ابراهيم إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال انا منكم وجلون »[٥١] وقد استؤنفت جملتا القول فى قوله تعالى : « ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام »[٥٢] ثم ذكر على ذلك أمثلة من القرآن الكريم والشعر[٥٣] .

ولم يكتف بما ذكره عن البيانيين ، ولكنه قدم كلامهم كتمهيد لما يريد توضيحه ، وكأنه يقول لهم : ان هناك أموراً غامضة وخافية عليكم ولم يقتدر عليها الا من يجيد فهم القانون النحوى ، ثم استأنف كلامه قائلا : (ان من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة منها : (لا يسمعون) من قوله تعالى : « وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الأعلى »[٥٤] فان الذى يتبادر الى الذهن أنه صفة لكل شيطان ، أو حال منه ، وكلاهما باطل ، اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هى للاستئناف النحوى ، ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا . وقيل : يحتمل أن الأصل لئلا يسمعوا ، ثم حذفت اللام كما فى جئتك أن تكرمنى ، ثم حذفت (أن) فارتفع الفعل كما فى قوله :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

فيمن رفع (أحضر) واستضعف الزمخشرى الجمع بين الحرفين .

فان قلت : أجعلها حالا مقدرة ، أى : وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه ، أى بعد الحفظ .

---

(٥٠) الذاريات : ٢٤ ، ٢٥ .
(٥١) الحجر : ٥١ ، ٥٢ .
(٥٢) هود : ٦٩ .
(٥٣) مغنى اللبيب ٢ : ٣٨٣ .
(٥٤) الصافات : ٨٧ .

قلت : الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ، كالمرور به فى قولك : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ، أى مقدرا حال المرور به أن يصيد به غدا ، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه)[٥٥] .

وفى الباب أمثلة من هذا النوع كثيرة استعمل فيها ابن هشام ثقافته النحوية الواسعة ، ووجه القول فيها وعلله ، وفيه أيضا فوائد كثيرة للبيانيين وكلها ترجع الى النحو ومعانيه[٥٦] .

هذا ونراه يقف وقفة طويلة فى نهاية الكتاب يبسط القول فى الحذف ، وما يتصل به من معان ، ويتعرض فيه لكل باب من أبواب النحو ان اقتضى المقام فيه حذف[٥٧] .

وجملة القول فى هذا ، أن كتاب (مغنى اللبيب) يعد من كتاب التراث النادرة ، التى قد عنى فيها ابن هشام بعرض النحو ومعانيه بمنهج يعد امتدادا لفلسفة عبد القاهر الجرجانى النحوية فى (دلائل الاعجاز) .

وان المستعرض لهذا الكتاب يجزم أن النحو ليس كما يوهم بعضهم أنه قواعد مصبوبة فى قوالب مغلقة لم تفصح عن معانيها ، فهذا الذى ذكرت عن ابن هشام ومن قبله الزمخشرى ، ما هو الا قطرة من محيط زاخر بالمعانى النحوية ، ويعد خير شاهد لدفع مثل هذا الموهم ، ومن خلال هذا العرض اتضح أن الذى عنده ملكة الاقتدار على تطويع القاعدة انما هو النحوى ، ومما لا شك فيه أن ابن هشام نحوى وكتابه من المصنفات النحوية ، وهذا منهجه بين أيدينا يرشدنا الى طريق المعانى التى يجب أن تفهم من خصائص التراكيب النحوية .

والآن يجدر بنا أن نضع عبد القاهر على مائدة النحاة والبلاغيين والنقاد حتى يتثنى الحكم عليه من خلال منهجه فى دلائله أين يكون ؟

* * *

(٥٥) مغنى اللبيب ٢ : ٣٨٣ ، ٣٨٤ .
(٥٦) مغنى اللبيب ٢ : ٣٨٤ وما بعدها .
(٥٧) مغنى اللبيب ٢ : ٦٠٣ وما بعدها .

الباب الخامس

عبد القاهر بين النقاد والبلاغيين والنحويين

ان ميزان العلم حساس ، ودائما ترجح كفته فى جانب الحق أينما كان ، ومن الحق الذى لابد منه ، أننى لست أول من تناول البحث حول أفكار عبد القاهر الجرجانى ، وما قدمه من خدمات جليلة فى فنون شتى ، كالاعجاز القرآنى والدفاع عنه ، وفى النحو والنقد والبلاغة ، بمنهجه النحوى الواضح •

فقد تناول البحث حول هذه الفنون جهابذة النحو والنقد والبلاغة فى عصرنا الحديث ، وبخاصة فى محيط كتابى (دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة) •

غاية الأمر أن عمق ثقافة عبد القاهر فى هـذه الميادين وصـياغة مؤلفاته بفلسفة منطقية دقيقة ، جعلت كل واحد من الباحثين ينظر فى مؤلفيه (الدلائل والأسرار) نظرة عميقة ، ثم يخلص فى نهاية بحثه الى نتيجة حسـبما تملى عليه وجهة نظـره ، ولكل جهـده المشـكور فيما ذهب اليه •

ـ فمنهم من يرى أنه فى طليعة النقاد •

ـ وبعضهم يرى أنه المؤسس لعلمى (المعانى والبيان) والبلاغة كفن من فنون العربية •

ـ وفريق ثالث يرى أن منهجه نقدى بلاغى وكلهم يسوقون أدلة وأمثلة تطبيقية من كلام عبد القاهر يدعمون بها وجهة نظرهم •

وعلى الرغم من أن عبد القاهر كان امام عصره فى علم النحو ، وقد ألف وشرح فيه مصنفات • حسبما أوضحت فى الفصل الثانى من الباب

الأول — الا أننى لم أجد فيما اطلعت عليه أن أحدا تعرض لأثر ثقافته النحوية فى كتابيه (الدلائل والأسرار) • اللهم الا آراء مجملة لبعض الباحثين فى ثنايا بحوثهم أبرزوا فيها وجه الحقيقة فى ثقافة عبد القاهر النحوية ، ومنهم من أشـــار الى أن النحاة الأول هم الذى غرســـوا لعبد القاهر هذه الجذور التى بنى عليها أصل نظريته فى (النظم) وهذا بقول مجمـــل •

وبعضهم الآخر يقرر أن نظم عبد القاهر ليس طريقا لنحو جديد ، وقد يرجع الكثير من الباحثين أصل ثقافة عبد القاهر الى أصول غير عربية وأنه تأثر بالفلسفة اليونانية عن طريق قدامه بن جعفر أو بمؤلفـــات الفلاسفة مباشرة والمتكلمين كأبى الحسن القاضى عبد الجبار •

لذا فقد عمدت الى البحث وراء الحقيقة حول المنهج الذى كان يهدف اليه عبد القاهر فى تآليف كتابيه (دلائل الاعجاز) ، و (أسرار البلاغة) وقصرت بحثى هذا على النظر فى (دلائل الاعجاز) حيث هو الأصل الـــذى أرسى فيه عماد نظريته فى (النظم) والتى تقوم من وجهة نظرى على أســـاس نحوى بحت •

وحتى تتجلى الحقيقة واضـــحة أرى أنه من الضرورى أن أعرض بعض أقوال وآراء الذين كان لهم السبق فى البحث فى هذا الميدان ، ثم أخصص الفصل الرابع فى هذا الباب لمناقشة بعض هذه الآراء ان اقتضى المقام ذلك لنخلص فى النهاية الى وضع عبد القاهر فى موضـــعه الذى استقر مقامه فيه •

* * *

الفصـــل الأول
رأى النقاد فى عبد القاهر

ان النقد العربى قديما لم يعرف كفن ، ولكن العرب عرفوه عملا منذ عصورهم المبكرة ثم أصبح علما يقوم على ضوابط ومعايير يجعلها الناقد ميزانا حساسا عند حكمه على النص من الشعر أو النثر .

وقد نظر النقاد فى (دلائل الاعجاز) فوجدوا فيه أصولا لضوابطهم ومعايـــيرهم النقدية من وجهة نظرهم ولاحظوا هذا من خلال عرض عبد القاهر للنصوص فى كتابه ومناقشتها وتوجيهها ، بمنهجه النحوى الفريـــد .

ومن هنا حكموا عليه أنه من النقاد العرب وهاك بعض آرائهم .

أولا : خصص صـــاحب كتاب (البيان العربى) بحثا تحت عنوان (بلاغة عبد القاهر فى (دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة) وحسبى أن أذكر مقتطفات من هذا البحث ثم أذكر رأيه الذى انتهى اليه ، يقول :

١ — ان عبارات (البلاغة والفصاحة والبيان) وما شـــاكلها من المصطلحات تكاد تتقارب فى نظر عبد القاهر ، كما كان ذلك عند الذين عاصروه والذين سبقوه ، حيث لم يحاولوا الفصل بين الدراسات البيانية أو تقسيمها الى فنون ثلاثة (المعانى والبيان والبديع) .

والحقيقة أن كلمة (المعانى) وان وردت فى ثنايا كلام عبد القاهر ، فانه لم يكن يعنى بها شيئا مما عناه السكاكى والذين جاءوا من بعده من علماء العربية .

وقـــد نعى مؤلف كتاب (البيان العربى) على بعض ناشرى كتاب (الدلائل) حيث أضاف الى عنوان (دلائل الأعجاز) عبارة (فى علم المعانى) كما أضاف تحت عنوان كتاب (أسرار البلاغة) عبارة (فى علم البيان) ويؤكد الناشر ذلك بقوله : ان عبد القاهر هو مؤســـس علمى البلاغة ومقيم ركنيها (المعانى والبيان) بكتابيه[1] .

---

(١) البيان العربى ٢١٥ ، ٢١٦ .

٢ — ان فلسفة عبد القاهر البيانية تنهض على أساس فكرة النظم ، ثم شرح فكرة النظم عنده[٢] .

٣ — استعرض أفكار عبد القاهر حول قضية اللفظ والمعنى وذكر لمحات من كتاب (أسرار البلاغة) ثم وقف فى نهاية بحثه متسائلا ومجيبا .

أين عبد القاهر من البلاغيين ؟ وما مكانه من البلاغيين ؟ .

لقد ذهبت شهرة عبد القاهر بين علماء البلاغة على أنه قطب من أقطابهم ، وعلم من أعلامهم ، وعد عند أكثر الباحثين أحد المؤسسين لهذا العلم ورواده عند العرب وذلك صحيح اذا أريد بالبلاغة معناها الواسع ، أو نظر الى صلتها الوثيقة بالأدب والنقد العربى .

أما أن يعتبر عبد القاهر بلاغيا ، لأنه استخرج فنونا جديدة من فنون البلاغة لم يوفق الى استخراجها أحد من الذين سبقوه ، أو لأنه نهج منهج البلاغيين فى التماس الحد الجامع المانع لكل فن من فنونها والعناية باستخراج الأقسام واستيفائها ... فان ذلك أبعد الآراء عن الصحة والصدق اذا طبقنا هذه المقاييس على كتابة عبد القاهر ...

ولكن موضع عبد القاهر الحقيقى يجب أن يكون بين نقاد الأدب ، وأن يكون فى طليعة النقاد العرب[٣] ثم ذكر الدافع الذى جعله يضع عبد القاهر فى هذا الموضع فقرر (أنه يفحص عن الآثار النفسية فى الأعمال الأدبية ومواطن الابداع فى الاستعمال اللغوى ، وفى نظم الأساليب مع الاستعانة بمعارفه اللغوية والنحوية وشوبهما بالمنطق والذوق[٤] .

ثانيا : لقد عد صاحب كتاب (قدامة بن جعفر والنقد الأدبى)

---

(٢) البيان العربى ٢١٨ .

(٣) البيان العربى ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٤) البيان العربى ٢٦٠ .

عبد القاهر فى طليعة النقاد العرب ، وهو نفس مؤلف كتاب (البيـــان العربى) وفى هذا تأكيد لرأيه(٥) .

ثالثا : يقول صاحب كتاب (أسس النقد الأدبى عند العرب) ان عبد القاهر أحد نقاد العرب الذين يعنى معظمهم بالصـــياغة اللفظية ، ويرونها المظهر الأساسى فى الأدب (٦) .

ويرى أن من مقاييس نقد الأسلوب (مقياس النحو) وهو من أهم المقاييس عند طائفة من نقاد العرب وهم النحاة (٧) .

رابعا : عقد صاحب كتاب (النقد الأدبى الحديث) فصـــلا تحت عنوان (اللفظ والمعنى) تعرض فيه للكلام عن موقف عبد القاهر من قضية (اللفظ والمعنى) ونظرية (النظم) عنده وعرض لذلك نماذج من كلام عبد القاهر وشواهده ثم قرر (أن عبد القاهر أفاد من سابقيه فى النقد وكان المجلى فى هذا الميدان) (١٨) .

فيعد فى نظره أديبا وناقدا ، لأنه يجيد التصوير والنقش ويعتـــد بالصياغة (٩) .

هذا هو رأى بعض النقاد فى عبد القاهر الجرجانى وموقفهم منه ، أما الدافع الذى جعلهم ينظرون اليه هذه النظرة فسوف أوضحه فى الفصل الرابع من هذا الباب — ان شاء الله تعالى —

* * *

---

(٥) قدامه بن جعفر والنقد ادبى ٤٣٣ .

(٦) اسس النقد الادبى عند العرب ٣٦١ .

(٧) اسس النقد الادبى عند العرب ٤٧٠ .

(٨) النقد الادبى الحديث ٢٥٥ .

(٩) النقد الادبى الحديث ٢٦٩ ، ٢٧٢ ..

الفصـــل الثانى

رأى البلاغيين فى عبد القاهر

لقد عد بعض المؤلفين والباحثين من البلاغيين قديما وحديثا الامام عبد القاهر فى مقدمة البلاغيين ومؤسس علمى البلاغة (المعانى والبيان) فى كتابيه (دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة) .

وها أنذا أعرض آراء بعضهم مجردة عن التعليق :

أولا : قرر أبو بكر القاضى أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن ، المعروف بالخطيب القزوينى المتوفى سنة ٧٣٩ هـ فى مقـدمه كتابه (الايضاح) أنه يذكر فيه ما خلا عنه (مفتاح العلوم) من كلام الشيخ الامام عبد القاهر الجرجانى — رحمه الله — فى كتابيه (دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة) .

ومعروف أن القسم الثالث من كتاب مفتاح العلوم الذى أشار اليه الخطيب هو كتاب فى البلاغة خالص فيها ، فهذه الاشارة منه تؤكد أنـه يعد عبد القاهر مؤسس لعلم البلاغة .

ثانيا : يقول يحيى بن حمزة بن على بن ابراهيم العلوى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ وصاحب كتاب (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز) .

ان أول من أسس من هذا العلم قواعده وأوضح براهينه ، وأظهـر فوائده ، ورتب أفانينه ، الشيخ العالم النحرير علم المحققين عبد القاهر الجرجانى[1] .

ثالثا : واذا وقفنا مع الباحثين المعاصرين من البلاغيين نجـد أن صاحب كتاب (البلاغة تطور وتاريخ) يقرر أن لعبد القاهر مكانة كبيرة

---

(١) الطراز ١ : ٤ .

فى تاريخ البلاغة ، اذ استطاع أن يضع نظريتى علمى (المعانى والبيان) وضعا دقيقا .

أما نظريته الأولى فخص بعرضها وتفصيلها كتابه (دلائل الاعجاز) وأما النظرية الثانية ، فخص بها وبمباحثها كتابه (أسرار البلاغة) . ثم عرج على هذا بقوله : (وينبغى أن نلاحظ منذ أول الأمر أن قسمة البلاغة الى علوم ثلاثة هى (المعانى والبيان والبديع) لم تكن قد استقرت حتى عصر عبد القاهر ، ومن يرجع الى مطالع كلامه فى دلائل الاعجاز يجده يسمى مباحثه فيه مباحث بيانية وذكر نصا من الدلائل يؤيد به ما ذهب اليه[٢] .

وبعد عرضه لمفاهيم عبد القاهر فى كتابه (أسرار البلاغة يقول (وواضح أن عبد القاهر استطاع فيه — أى : فى الأسرار — أن يضع نظرية البيان العربى)[٣] .

وفى موضع آخر يقول : (.. ولكن من الحق أنه واضع قوانين البيان لأول مرة فى العربية وضعا دقيقا كما وضع أيضا قوانين المعانى لأول مره[٤] .

رابعا : يقول صاحب كتاب (معالم النقد الأدبى) (ما ظنك بمن يجتمع له مزاج الأديب ، ودقة النحوى ، وتأمل الفليسوف ، وقوة أهل الكلام ، فكل هذه المزايا قد اجتمعت لعبد القاهر فى (دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة) انه يصحبك فيها أديبا يستهويه الجمال ، ونحويا ضليعا فى مسائله وفيلسوفا يرى بنظره بعيدا ، وجدلا لا تهن حجته ، ولا يكدى خاطره .

أمسك بالخيط من أبى عثمان الجاحظ حينما أشار هذا الى أن القرآن

---

(٢) البلاغة تطور وتاريخ ١٦٠ .
(٣) البلاغة تطور وتاريخ ٢٢٠ .
(٤) البلاغة تطور وتاريخ ٢١٨ .

الكريم معجز بنظمه ، وحينما أثر الجمال اللفظى على الجمال المعنوى ، من هنا بـــدأ عبد القاهر بحوثه الأدبية والفلســـفية حتى انتهى بها الى تأسيس علمى (المعانى والبيان) .

ويستعرض صاحب (معالم النقد الأدبى) منهج عبد القاهر فى كتابيه قائلا :

« والظن أنه كان فى وصوله الى هذه الغاية صاحب منهج رسمه لنفسه ، فاذا التوى به المنهج واحتجبت عنه الغاية عاد الى ما نصب من معالم وصور يستنطقها الهداية فى صبر قلما تعرفه لباحث عربى قبله ، ولعل هذا يفسر لنا تلفته الكثير الى الوراء وعودته مرة ثانية وثالثة الى ما كان قد أفاض فيه .

فهو فى (دلائل الاعجاز) يستولد بطريقته البارعة وليدا جديدا من علوم البلاغة وهو (علم المعانى) وينتهى فيه الى ابتداع طريقه فى تقديم بلاغة الكلام بحجج قويه فى تصـــوير المعنى ولا يمكن اتفاق شاعرين فى تصوير معنى واحد ، فكان ما فى (أسرار البلاغة) من حديث عن الأخذ والسرقات والاستعانة بمثابة تطبيق لقانون النظم الذى تأكد ثبوته فى (دلائل الاعجاز)[٥] .

خامسا : يقول صاحب مقدمة (البيان العربى من الجاحظ الـــى عبد القاهر) :

(لم يكن فى طوق هذا البيان العربى المحافظ أن يثبث لهجوم العقل اليونانى طويلا ، ولم يكن هذا فى الحق بسيرا لقد أنشأ متكلموا المعتزلة هذا البيان ان صح هذا التعبير ، وتعهدوه وقلما كان يفلت من أيديهم ، وقد بقى أقرب الى الفلسفة ما بقى أولئك المتكلمون يدرســـون الأدب العربى وينهلون من موارده العذبة ، فلما أصبحوا أكثر اشتغالا بالفلسفة منهم بالأدب ، أصبح بيانهم أقرب الى الفلسفة منه الى الأدب .

(٥) معالم النقد الادبى ١٤٩ ، ١٥٠ .

ولذلك لم يكن عبد القاهر الجرجانى عندما وضع فى القرن الخامس كتاب (أسرار البلاغة) المعتبر غرة كتب البيان العربى الا فيلسوفا يجيد شرح ارسطو والتعليق عليه .

وانا لنجد فى كتابه المذكور جراثيم الطريقة التقريرية التى أودت بالبيان العربى فى القرن السادس[٦] ثم يعود فى نفس المقدمة فيقرر أن « مجهود ابن سينا » يعنى شرحه لكتابى « الشعر والخطابة » لأرسطو فى كتابه « الشفا » لم يذهب هباء ، ولم يكن يذهب عبثا ، لقد عرب كتاب « الخطابة » ان صح هذا التعبير وجعله فى متناول الفكر العربى ، وبذلك هيأ أسباب التوفيق بين البيانيين اللذين عاشا متجاورين دون أن يتلاقيا ويتآلفا .

وقد تحقق هذا التوفيق فى القرن الخامس على يد « عبد القاهر الجرجانى » حيث صنف عبد القاهر كتابين يعتبران بحق أنفس ما كتب فى البيان العربى هما « أسرار البلاغة ودلائل الاعجاز » فعندما نقرأ أولهما نكاد نجزم بأن المؤلف قرأ الفصل الذى عقده ابن سينا للعبارة وأنه فكر فيه كثيراً ، وحاول أن يدرسه دراسة نقد وتمحيص ... الخ[٧] .

ومن الملاحظ أن فى كلامه تناقض ملموس ، وواضح ، فمن منطوق النصين السابقين نرى أن الكاتب يقدح فى عبد القاهر ثم يمدحه ويعد كتابه « الأسرار » جراثيم أودت بالبيان العربى فى القرن السادس ، ثم يرجع فيعد كتابى عبد القاهر أنفس ما كتب فى البيان العربى ، الى غير ذلك من آراء الباحثين الذين رأى بعضهم أن جهود عبد القاهر فى مجال البحوث النقدية والبلاغية أكبر من أن تنال منها فهو من النقاد والبلاغيين[٨] .

---

(٦) مقدمة فى البيان العربى ١٩ .

(٧) مقدمة فى البيان العربى ٢٧ .

(٨) انظر البحث المقدم من / د / سيد حجاب تحت عنوان « منهج عبد القاهر بين الموضوعية والذاتية ٤٥٧ والذى نشر فى مجلة كلية اللغة العربية بالرياض — جامعة الامام محمد بن سعود العدد العاشر ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م .

وانظر البحث الآخر فى « نظرية النظم » عند عبد القاهر ٣١٣ العدد الفانسع .

سادسا : يقول محقق « البرهان للزملكانى » : لقد رفع عبد القاهر لواء تحكيم المقاييس النحوية والمنطقية فى دراسة البلاغة والنقد ، وكانت نظرية « النظم » التى لم تكن الا توخى معانى النحو أهم ما تميز به هذا الرجل الذى أرسى أسس البلاغة ، وجعلها علماً له أصوله وقواعده ، وربطها بنظريته ربطاً وثيقاً(٩) .

هذه بعض أراء المفكرين من القدامى والمحدثين الذين يشتغلون فى ميدان البلاغة ، ذكرتها مجردة من غير تعليق منى ومن قبلها أراء النقاد لننظر الى الخلاف الواضح فى وجهات نظر هؤلاء وأولئك وكل فريق له جهده المشكور فيما وصل اليه ، وله دافعه الذى جعله يصدر حكمه هذا على عبد القاهر ، سوف أوضحه ان شاء الله فى الفصل الرابع من هذا الباب .

* * *

(٩) البرهان الكاشف عن « اعجاز القرآن » للزملكانى ٩ من مقدمة المحقق

الفصل الثالث

رأى النحويين فى عبد القاهر

من خلال عرضنا لأراء النقاد والبلاغيين فى الفصلين السابقين نرى أن كل فريق يحاول إجتذاب ثقافة عبد القاهر ليضمه الى ميدانه مع علم الجميع أن عبد القاهر كان أمام عصره فى علم النحو ، وأن الذى أهله لهذه الفلسفة انما هو علم النحو بذوقه الرفيع فيه ومع ذلك فقد حدا به كل باحث الى ميدان تخصصه .

أما النحاة فهذا موقفهم منه :

أولا : ان النحاة الذين عاصروا عبد القاهر والذين أتوا من بعده حتى القرن العاشر الهجرى ، قد اهتموا بمؤلفاته النحوية ، فنرى فريقا منهم أقبل على كتابيه (العوامل المائه والجمل) شارحين ومعلقين وناقلين لهما الى لغات مختلفة — حسبما أوضحت ذلك فى الفصل الثانى من الباب الأول .

ثانيا : اهتم بعض أئمة النحو كالزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وابن هشام الانصارى المتوفى ٧٦١ هـ ، بمنهج عبد القاهر النحوى والذى أفصح عنه فى كتابه (دلائل الاعجاز) وهما من فحول النحاة فقد طبقا منهجه هذا فى كتابيهما (الكشاف للزمخشرى ومغنى اللبيب لابن هشام) واهتمامهما بمنهجه النحوى فى كتابه هذا يعطينا دلاله واضحة المعالم على نبوغ عقلية عبد القاهر فى هذا الفن وقد أوضحت ذلك فى الباب الرابع من هذا الكتاب .

ثالثا : شهد له بعض العلماء بأنه كان أمام عصره فى النحو وعد فى نظرهم من أكابر النحاة ووصفوه بالبراعة وطول الباع ، وسعة الأفق ، حتى قال الداوودى عنه فى كتابه (طبقات المفسرين) انه لم يرى له شبيها فى النحو ، الى غير ذلك من أقوال العلماء حول فضله فى علم النحو .

رابعا : اهتمت بعض الدول الأسيوية كباكستان والهند بترجمة كتابيه (العوامل المائة والجمل) إلى الفارسية والأردية وبعض اللغات الأخرى واعتمدوا هذين المؤلفين ضمن مناهج التدريس فى مدارسهم وبخاصة المدارس الدينية .

خامسا : شهد له فى عصرنا الحديث كل الذين بحثوا فى مؤلفيه (دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة) ببراعته النحوية ، ومن بينهم صاحب كتاب (معالم النقد الأدبى) يقول :

« ما ظنك بمن يجتمع له مزاج الأديب ودقة النحوى ، وتأمل الفليسوف ، وقوة أهل الكلام ، فكل هذه المزايا قد اجتمعت لعبد القاهر لنه يصحبك أدبيا يستهويه الجمال ، ونحويا ضليعا فى مسائله ، وفليسوفا يرى بنظره بعيدا وجدلا لا تهن حجته ، ولا يكدى خاطره[1] .

ومع هذا كله نجد أن النحاة فى عصرنا الحديث قد أغفلوا مؤلفات عبد القاهر النحوية ، حتى ما طبع من شروح حول كتابيه (العوامل المائة والجمل) قد نفدت طبعاتها منذ فترة طويلة ، ولم تجد مؤلفاته العناية باعادة النظر فيها لنشرها والانتفاع بها .

أما كتاباه (دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة) فقد وجدا سوقا رائجة فى ميدانى النقد الأدبى والبلاغة ، حيث تزاحم عليهما الباحثون ، باحثين عن الحقيقة فى اتجاه ثقافة عبد القاهر ، وكان لكل جهده المشكور فيما وصل اليه بعد البحث حسبما ذكرت ذلك فى الفصلين السابقين من هذا الباب .

وعندما تفحصت كتابه (دلائل الاعجاز) وما فيه من مادة علمية رأيت من وجهة نظر ىأنه كتاب فى معانى النحو ألفه للرد على الطاعنين فى اعجاز القرآن وله فيه فلسفة جديدة بمنهج تطبيقى جديد للقواعد النحوية جديرة بالوقوف معها ، وبخاصة وأنه لا يجب أن يفصل بين

---

(١) انظر معالم النقد الادبى ١٤٩ .

النحو كقواعد والنحو كمعان ، لأن التركيب النحوى ما وضع الا لمعنى ، وأن الذين وضعوا أساس البناء النحوى وهم قراء الذكر الحكيم لم يضعوه الا من منطلق الحفاظ على أداء القراءة أداء صحيحا من غير لحن حفاظا على المعنى القرآنى ، وكذلك فان المعانى النحوية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقواعد فى كتب الأولين من النحاة .

وعلى ضوء هذا عرضت جانبا من فلسفته النحوية فى الباب الثالث ، وأستطيع تقرير الحقيقة فيما ذهبت اليه من وجهة نظرى — ان شاء الله تعالى — فى الفصل التالى من هذا الباب .

* * *

الفصـــل الرابع
أين موقع عبد القاهر الجرجانى
وكتابه الدلائل

ان ما يجب أن نجعله على ذكر منا وليس فيه خلاف هو أن عبد القاهر الجرجانى كان امام عصره فى علم النحو ويشهد له بذلك المؤرخون ، ومصنفاته فى هذا العلم حسبما ذكرت فى الباب الأول .

ومما يجب القطع به أيضا أن أصل ثقافته عربية وأنه تتلمذ على أئمة النحاة وكتب الأولين منهم ، ونشبع بآرائهم ، فتربت ملكة الذوق عنده والحس المرهف الذى أهله لأن يكون فيلسوفا نحويا ، له باعه الطويل فى التصنيف والشرح فيه ، حتى وجد جذور المعانى النحوية فى كتب النحاة الأوائل ، فأخذها وفلسفها وبنى عليها أصول نظريتـــه فى (النظم) حسبما أوضحت ذلك فى الباب الثانى من هذا الكتاب .

هذا ولقد كان من ثمار ثقافته النحوية أن تمخضت عن تأليف كتابين هما (دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة) قصرت بحثى فى الأو لمنهما ، حيث قد بسط فيه أصول نظريته فى (النظم) .

وتعرضت للحديث عن فلسفته النحوية فى بعض أبواب وفصـــول كتابه الدلائل وانتهيت الى أن النحو عنده هو أصل ثقافته ومعانيه هى الثمار التى نجنيها من وراء أصوله وقواعده وأحكامه ، وذلك فى الباب الثالث من هذا الكتـــاب .

ثم أثبت أن فلسفته النحوية كان لها أثر فعال على بعض العقول النحوية من هؤلاء الامام الزمخشرى النحوى وقد أفصح عن ذلك فى تفسيره (الكشاف) وابن هشام فى كتابه (مغنى اللبيب) وغيرهما من النحاة والمفسرين ، وأثر فكر عبد القاهر وفلســـفته واضحا فى هذين المؤلفين أعنى الكشاف للزمخشرى ومعنى اللبيب فضـــلا عـــن اللذيـــن

تأثروا به فى حقلى النقد والبلاغة وهذا واضح فى الباب الرابع من هـذا الكتاب .

وفى هـذا الباب ذكرت آراء النقـاد والبلاغيين والنحـاة فى عبد القاهر ، وهذا ما يدفعنى أن أتسأل ما الذى دفع كل من النقـاد والبلاغيين أن يضعوا عبد القاهر فى موقعه الذى وضعوه فيه ؟ حسبما ذكرت فى الفصلين الأول والثانى وحتى يتضح وجه الحق لابد من وقفه مع كل فريق ..

أولا : مع النقاد :

ان الدوافع الأساسية التى دفعت النقاد الى أن يضعوا عبد القاهر فى طليعة نقاد العرب ، ويعدونه ناقدا متذوقا لفن الأدب هى ما أدركوه فيه من الذوق الرفيع والحس المرهف ، وحسن تصرفه فى اختيـار الألفاظ ثم وضعها فى المكان الذى يقتضيه المقام ، وذلك واضح فى جهده المبذول فى تأليف الكلام ، وتنظيم أجزاء الصورة الأدبية ، وجلاء الفكرة عنده بوسائل الصياغة اللغوية ، وهى وسائل ترجع جميعها فى رأى عبد القاهر الى الصياغة ، ودلالتها على الصورة الأدبية[1] .

وعلى ذلك فان أهمية الألفاظ لا تكون الا (فى مواقعها من الجمل بوصفها الوسائل التى يؤدى بها المعنى ، ولا أهمية لها فى ذاتها ، وانما تظهر أهميتها فى أداء المعانى ويتجلى ذلك فى تأليف الكلام ، وهنا تظهر مزية الصياغة وما فيها من ألفاظ فى جلائها للصـورة فالبلاغة والفصاحة ، وسائر ما يجرى فى طريقهما أوصاف راجعة الى المعانى ، والى ما يدل عليه بالألفاظ ، دون الألفاظ نفسها[2] .

وبذلك يتضح أن لعبد القاهر نظرته الثاقبة بالنسبة للفظ والمعنى (فكما لم يرضى بالرجوع الى مجرد المعنى فى تقويم الأدب ، لم يقنع

(١) النقد الادبى الحديث ٢٥٩ الدلائل ٥٠ ، ٥١ .
(٢) النقد الادبى الحديث ٢٦١ والدلائل ٢٠٠ .

كذلك بالوقوف عند حدود الألفاظ من حيث هى ألفاظ ، وانما رمى الى ربط الألفاظ بدلالتها فى السياق من حيث تكوين الصورة الأدبية[٣] .

وينظرون اليه كناقد برع فى فن النقد ، بل يتلمسون منه المعايير النقدية الصحيحة فى أثناء تخريجه وتوجيهه للآيات القرآنية والشواهد الشعرية ، وذلك مثبوت فى كتابه (دلائل الاعجاز) وقد ذكرت جانبا منها عند الكلام على فلسفته النحوية فى النقد .

هذه بعض الدوافع التى كانت سببا فى وضع عبد القاهر فى طليعة النقـــاد .

ولكن هنـــا سؤال آخـــر يطرح نفسه وهو : ما المعيـــــار الأساسى والمقياس الصحيح الذى بمقتضاه يحكم بالمفاضلة بين شاعر وآخر ؟

معيار المفاضلة عند عبد القاهر :

ان مما يجب القطع به أن كتاب (دلائل الاعجاز) هو ســـاحة عبد القاهر التى بسط فيها نظريته فى (النظم) وان نظريته هذه تقوم على أساس نحوى بحت فالنحو عنده كل شىء .

وعلى ذلك فان النحو عنده هو أهم وسائل التصوير والصياغة ، وبعد مقياسا يهتدى به فى البراعة ويتفاوت فى التسابق فيه الشعراء ، ثم نراه يصور لنا المعانى النحوية أنها كالأصباغ التى تعمل منها الصورة والنقوش ... الخ .

ويتضح منهجه هذا عند توجيهه للمعانى النحوية فى ثنايا تخريجه للنصوص القرآنية والشواهد وكلام العرب وابرازه لوجه المفاضـــلة بين شاعر وشاعر ، مستخدما فى ذلك منهجا دقيقا ، يتطلع فيه الى اللفظ وموقعه من الذى قبله والذى بعده ، ومؤداه للمعنى فى موقعه ، ومدى

(٣) النقد الادبى الحديث ٢٦٠ .

ملائمة ذلك مع المقام والحال وذلك كله بعد عرضه على القوانين النحوية ، التى هى عنده أهم وسائل التصوير والصياغة ، وبذلك تتجلى الصورة الأدبية فى أسمى درجاتها حتى نضع أيدينا على مواضع الحسن فى النص ، وان المستعرض لكتابه الدلائل يجد ذلك بكثرة فيما عرضه من نماذج شعرية ، وبيان وجه الاعجاز القرآنى فى الدفاع عن نظمه فيما ذكره من آيات من الذكر الحكيم كنماذج من كتاب الله تعالى .

اذن فمعيار المفاضلة عند عبد القاهر هو النحو وهو الأصل عنده كما ذكرت ، وواضح من منهجه أنه قد خرج بالنحو الى محيط جديد بمنهج له أصالته فى محيط المعانى النحوية .

وعلى الرغم من أن النقاد درسوا قضية النظم عند عبد القاهر وفهموا فحواها وهدفه من تبنيها بل ذكروا جانبا من أقواله عنها ، وقرروا ، أن النحو عنده هو كل شىء ، وأن وضع اللفظ وضعا تمليه قواعده هو أساس المعنى الذى يدل عليه الوضع أو تعليق اللفظة باللفظة . حسبما ذكرت آنفا ، وقد وصل الأمر ببعضهم أنه صرح بأنه يبدوا أن عبد القاهر بعمله هذا يبذل الجهد فى تجديد النحو ومنهجه ويعطيه من القيمة ما يجب له[٤] .

الا أنهم أغفلوا هذا الجهد النحوى الواضح الذى تبناه عبد القاهر فى محيط بسطه لنظرية (النظم) وأخرجوه من دائرة النحاة وعدوه فى طليعة النقاد العرب .

فهذا صاحب كتاب (النقد الأدبى الحديث) بحث نظرية النظم عند عبد القاهر بعمق ، وكان من ثمار بحثه أن قال :

(يقصد عبد القاهر بالنظم صياغة الجمل ، ودلالتها على الصورة) وهذه الصياغة هى محور الفضيلة والمزية فى الكلام .

---

(٤) انظر النقد الحديث .

ولهذا عنى عبد القاهر بشرح دلالات الألفاظ واختلافها بأختلاف مواقعها فى الجمل فيما سماه النظم) .

وقد قام فى هذا الباب بجهد عظيم الخطر ، فهو يقصد بالنظم ما يطلق عليه الغربيون علم التراكيب وهو عندهم أهم أجزاء النحو ، ويعرفه عبد القاهر بأنه « وضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو » .

ووسع عبد القاهر دائرة النحو ، فلا يقتصر على وجوه الاعراب ، وأنواع الجمل من اسمية وفعلية ، ومن استعمال أدوات الربط المختلفة ، ولكنه يشمه لما يدرس الآن فى علم المعانى من الفصل والوصل والتعريف والتنكير ، والتقويم والتأخير والحذف والاظهار والاضمار ، وكثيرا من المحسنات البيانية والبديعية التى تضيف الى المعنى — جمالا وبهاء — كالمزواجة بين الشرط والجزاء[٥] .

وبعد أن عرض نماذج وأقوال مما ذكرها عبد القاهر فى هذا الصدد قال :

(وبهذا لم تعد قواعد النحو لدى عبد القاهر جافة مقصورة على الاعراب كعهدنا بها وانما أضحت من وسائل التصوير والصياغة ومقياسا يهتدى به فى البراعة ، ويتفلوت فى التسابق فيه الشعراء ، وانما سبيل هذه المعانى النحوية سبيل الأصباغ التى تعمل منها الصورة والنقوش ، كما أنك ترى الرجل قد تهدى فى الأصباغ التى عمل منها الصورة والنقش فى ثوبه الذى نسج — الى ضرب من التخير والتدبر فى أنفس الأصباغ ، وفى مواقعها ومقاديرها ، وكيفية مزجه لها وترتيبه اياها .. كذلك حال الشاعر والشاعر فى توخيهما معانى النحو ووجوهه التى علمت أنها محصول النظم [٦] .

---

(٥) النقد الادبى الحديث ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٦) النقد الادبى الحديث ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ والدلائل ٧٠ .

ثم نراه يعلق قائلا : ويبدو أن عبد القاهر كان فى هذا يبذل الجهد فى تجديد النحو ويعطى منهجه من القيمة ما يجب له ، وبخاصة بعد أن رأى جهود النحويين ومماحكاتهم اللفظية ، ووقوفهم عند حدود اعراب أواخر الكلمات(٧) .

وان كان كلام الباحث فى شأن النحاة ليس على هذا الأطلاق ، بل ان بعضهم قد يكون كذلك ، ولكن أكثرهم لا نستطيع أن ننكر جهودهم الواضحة فى توجيه المعانى النحوية كما بينت ذلك فى الباب الثانى .

الا أن ما وصل اليه من نتائج قيمة بالتلميح على جهود عبد القاهر النحوية واعترافه بوجهة نظر عبد القاهر تجاه منهجه الجديد يجعلنا نقول :

كان يجب على الباحث الا يخرج عبد القاهر من محيط النحويين ويعده فى صفوف النقاد والأدباء العرب بل كان يجب أن تعد جهود عبد القاهر نحوية خالصة وما يلمسه النقاد من معايير ومقاييس فى منهج عبد القاهر ، ما هى الا ثمار نجنيها من عمق ثقافته وحكمته ، وبخاصة بعد أن تيقن لدينا أن أصل ثقافته نحوية ، وأن جذور نظريته مبثوثة فى كتب الأكابر من النحاة ، وذلك بشهادة صاحب (البيان العربى) والذى يعده أيضا من النقاد ، فقد ذكر جانبا من المناظرة الحادة التى قامت بين أبى سعيد السيرافى النحوى المتوفى فى ٣٦٨ هـ ، وأبى بشر متى بن يونس الفليسوف المنطقى ، والتى سبق أن ذكرت منها بعض مقتطفات فى الفصل الثانى من الباب الثانى . ثم عقب على هذه المناظرة مستلهما ما ذكره من قول السيرافى قائلا :

(تلك هى حقيقة الأفكار التى تبناها عبد القاهر وصاغ منها كتابه (دلائل الاعجاز) فالنحو هو كل شىء ، ووضع اللفظ وضعا تمليه قواعده هو أساس المعنى الذى يدل عليه الوضع ، أو تعليق اللفظة باللفظة ،

---

(٧) النقد الادبى الحديث ٢٦٦ .

وفكرة النظم التى نادى بها عبد القاهر تقوم على معرفة هذا النحو ، وما ينشأ من الكلمات حين تتغير مواضعها من المعانى المتجددة المختلفة)[٨] .

ثم استشهد على صحة ما ذهب اليه من فهمه لمراد عبد القاهر ببعض آرائه فى (الدلائل) التى يقول فيها :

(فالألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الاعراب هو الذى يفتحها ، والأغراض كامنة فيها ، حتى يكون هو المستخرج لها ، وهو المعيار الذى لا يتبين نقصات كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع اليه ، ولا ينكر ذلك الا من ينكر حسه ، والا من غالط فى الحقائق نفسه)[٩] .

هل بعد هذا البيان من بيان ؟ بعد أن ثبت لدينا أن فكر عبد القاهر نحوى ، وقد تبنى أفكار النحاة من قبله والنحو عنده هو كل شىء ، لأن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الاعراب هو الذى يفتحها ... الخ .

ثم يعود فيقول : انه أديب وناقد ، نزعه من محيط ثقافته ، ومن أصل بيئته ، واستكثر ذلك على النحو والنحاة انه الحق الواضح الذى لا جدال فيه ، ان ما لاحظه النقاد فى منهج عبد القاهر هو النحو ومعانيه ونقول النحو شىء ، ومعانيه شىء آخر ، هذا ما يأباه كل من تربى على مائدة علوم العربية .

ثانيا : مع البلاغيين :

ذكرت فى الفصل الثانى من هذا الباب آراء البلاغيين فى عبد القاهر من غير تعليق عليها ، وفى هذا المقام أذكر بعض الدوافع التى دفعت البلاغيين أن يعدوا عبد القاهر هو المؤسس لعلمى (المعانى والبيان) وهاك بيانها :

---

(٨) البيان العربى ٢١٩ .
(٩) البيان العربى ٢٢٣ .

٢ ـ لقد نظر البلاغيون الى منهج عبد القاهر ، وهو يعرض قضاياه ، ويعالجها ، ليبين نظريته فى (النظم) ويبرز من خلالها بعض المفاهيم التى هى معانى النحو عنده ، فنظروا اليها على أنها ضوابط ومصطلحات ، يضعها عبد القاهر كنتائج لقضاياه ومسائله التى يعالجها ، وبخاصة وأنه عقد فصولا ومباحث تحت عناوين هى الآن أصول فى علمى المعانى والبيـــان •

ولقد ذكر الأستاذ الدكتور / بدوى طبانة هذه المصطلحات فى كتابه (البيان العربى)[١٠] ورد على القائلين بأن عبد القاهر هو الواضع لعلم المعـــانى يقول :

(أما أنا فلا أجد فى هذه العبارة ، يعنى لفظ (البيان) الذى ذكره عبد القاهر فى مدخله الى دلائل الاعجاز ما يدل على ذلك بأية لغة ، أو بأية دلالة لا تصريحا ولا تلميحا)[١١] •

ويؤكد كلامه هذا بما ذكره أيضا فى أثناء عرضه لفكرة النظم عند عبد القاهر يقول :

(أن المعانى التى تنشأ من تعلق الاسم بالاسم أو تعلق الاسم بالفعل ، وتعلق الحرف بهمـــا هى : معانى النحـــ وأحكامه ، فالتعلق والاسناد يفهمان من النحو ، وعنهما تكون المعانى التى يريد المتكلم ابرازها ، ويستطيع السامع ادراكها ، ولا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو ومعنى من معانيه)[١٢] •

وهذا الذى ذكر هو ما يعنيه عبد القاهر وما جعله أصلا فى بسط نظريته ـــ حسبما أوضحت ذلك فى الباب الثالث •

ومما تجدر الاشارة اليه أن عبد القاهر ذكر عند تحقيق القـــول

---

(١٠) ص ٢٦٤ •
(١١) البيان العربى ٢١٧ •
(١٢) البيان العربى ٢١٩ •

فى معنى ألفاظ (البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة) أن معناها متحد ، وهى تدور حول وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة ثم تبرجها فى صورة هى أبهى وأزين وأنق وأعجب ... ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن يؤتى المعنى من الجهة التى هى أصح لتأديته ، ويختار له اللفظ الذى هو أخص به [١٣] .

واذا بحثنا عن هذه الجهة التى هى أصح لتأديته عند عبد القاهر فليس هناك الا النحو عنده وهو أصل نظريته ، فيعد علم الاعراب عنده — يريد به النحو — كالناسب أى : المبين لأصول المعانى والموضح لها الذى ينميها الى أصولها ، ويبين فاضلها من فضولها [١٤] .

فترك البلاغيون الأساس الذى بنى عليه عبد القاهر نظريته وهو النحو وانطلقوا ينظرون فيما ذكره عند تخريج المعانى النحوية من الفاظ أطلقوا عليها (علم المعانى) فى الدلائل ، (وعلم البيان) فى الأسرار .

٢ — ان من ثمار معانى النحو عند عبد القاهر أنه ذكر فى معرض استدلاله المنطقى على بطلان أن تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ على معنى أنه (لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفه فى اللفظ محسوسة تدرك بالسمع ، أو تكون صفة معقولة تعرف بالقلب فمحال أن تكون صفة فى اللفظ محسوسة ، لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغى أن يستوى السامعون للفظ الفصيح فى العلم بكونه فصيحا ، واذا بطل أن تكون محسوسة وجب الحكم ضرورة بأنها صفة معقولة ، واذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة فانا لا نعرف للفظ صفة يكون طريق معرفتها العقل دون الحس الا دلالته على معناه ، واذا كان كذلك لزم منه العلم بأن وصفنا للفظ بالفصاحة ، وصف له من جهة معناه لا من جهة لفظه) [١٥] .

---

(١٣) الدلائل : ٤٠ .

(١٤) الدلائل : ١٥ .

(١٥) الدلائل ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

فهذا القول من عبد القاهر واضح أنه يثبت به المزية للمعنى ، والفصاحة لا تدرك الا فى المعنى ، وأن وصف اللفظ بالفصاحة لا يكون الا من جهة معناه لا من جهة اللفظ ذاته ، والمعيار فى ذلك كله هو القانون النحوى •

ولكن هذا القول وأمثاله كثير لفت أنظار بعض البلاغيين على أنه من الضوابط والأصول التى وضعها عبد القاهر فى علم البلاغة ، ونسوا أن هذه المعانى التى يعبر عنها لا تتأتى الا من أصح الجهات التى يعرض عليها التركيب ليحكم بصحته فيؤدى معناه ولا جهة لاستعمال مثل هذا الا القواعد والأصول النحوية •

٣ ــ الاشارات التى تحمل بعض الألفاظ التى عدت فى نظر البلاغيين فيما بعد مصطلحات لعلم البلاغة أسسوا عليها علمى (المعانى والبيان) فى الوقت الذى لم يكن هناك ما يسمى بعلم البلاغة ، جعلتهم يؤكدون ما ذهبوا اليه ، فقد أخذوها من قول عبد القاهر (واعلم أن الكلام الفصيح قسمين ــ قسم تعزى المزية والحسن فيه الى اللفظ ، وقسم يعزى ذلك فيه الى النظم ، فالقسم الأول الكناية ، والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر) •

مفهوم كلامه واضح وهو أن فى اللفظ مزية وحسن ، تظهر فصاحته عند وضعه الوضع اللائق به لتأدية المعنى وليست هذه المزية فى ذات اللفظ كلفظ لذاته كما ذكر آنفا ، أو ربما أن تكون المزية والحسن فى اللفظ من ناحية حسن اختياره بمعنى أن يكون لفظا جزلا بعيدا عن التنافر ، وليس غريبا ولا مخالفا للقياس ، فعند وضعه فى مكانه يؤدى معناه وتظهر مزيته •

ومما تجدر الاشارة اليه أن جذور هذا الكلام وأصوله موجود عند النحاة الأول كالخليل وسيبويه والمبرد والفراء والسيرافى وأبى على الفارسى وابن جنى وغيرهم •

ولكن بعض البلاغيين أولوا كلامه ووجهوه على أنه أصول فى علم البلاغة والحق واضح أمام الجميع وهو أن عبد القاهر لم يقصد عند تأليفه لكتاب الدلائل أنه مؤلف فى علم البلاغة ولكنه كان يكتب فى الاعجاز القرآنى ، وقد جعل عماده فى التأليف علم النحو واستلهم معانيه من أصوله وأحكامه ليثبت بذلك اعجاز القرآن الكريم فى أسلوبه وفصاحته ليدحض بذلك خصمه ، وهذا واضح فى مقدمة الكتاب ، وفى عرضه لمسائله ومعالجته لها .

الاعتراف بالفضل لأهله واجب :

من خلال عرضنا لآراء بعض النقاد والبلاغيين فى عبد القاهر فى الفصلين الأول والثانى من هذا الباب نرى أن بعض الباحثين والمفكرين فى عصرنا الحديث يرجع الفضل فى ثقافة عبد القاهر لاصول غير عربية كأرسطو وابن سينا ، وقدامه بن جعفر الذى يعد قنطرة أو معبرا تعبر عليه الثقافة الغربية ، وبخاصة الفلسفة التى غزت الفكر العربى ، وبعضهم الآخر يرجعها الى الجاحظ — كما هو واضح من النصوص سالفة الذكر .

الأمر الذى يجعلنى أتساءل لماذا أكثر عبد القاهر من التصريح بأسماء أئمة النحاة كسيبويه وأبى الحسن الأخفش وأبى العباس المبرد وأبى اسحاق الزجاج وأبى بكر بن السراج وابن الانبارى وأبى العباس ثعلب والشيخ أبى على الفارس وغيرهم من أعلام النحو واللغة والرواة وممن اشتغلوا بعلم الكلام كأبى الحسن القاضى عبد الجبار ، وممن لهم باع طويل فى الميدان الأدبى والبلاغى مثل الجاحظ ، ولم يصرح باسم قدامة ممن يمثل الفكر الفلسفى اليونانى وتشريع الفلسفة للادب ؟

فهل كان ذلك من عبد القاهر مبالغة فى البعد عن اظهار الفكر الفلسفى فى منهجة وصوغه بالصيغة العربية ؟ أم جريا على عادة من سبقوه فى اخفاء فضل قدامة وغيره ؟

أقول : ان كفة الحق راجحة وواضحة وهو أن عبد القاهر ، قد قرأ كتب السابقين واعترف بذلك صراحة وبقول مجمل فى كتابه الدلائل كما ذكرت سابقا ، الا أنه ليس معنى ذلك أن ما قرأه عن هؤلاء جميعا كان مصدرا أصيلا لثقافته العربية وبخاصة وأننا نعلم أنه فارس ، فلم يؤخذ عليه أنه يتعصب للغة العربية أو الثقافة العربية لعروبته فهو الفارسى صاحب اللسان الأعجمى وقد فيض الله له من تربى على أيديهم من نحاة العرب والفرس ونتلمذ على مؤلفات الأولين منهم ، فاستمد ثقافته من منابعهم ، وقد أجاد العربية وأفاد فيها كأهلها أو أكثر .

حقائق تبرز أصل منهجه وثقافته :

١ — ان نقله عن أعلام النحو بالذات ، وكثرة ذكرهم والتنصيص على آرائهم فى عباراته المنثورة فى كتابه الدلائل التى يعبر عنها بقوله (وقالوا ، أو قولهم .. وقال النحويون) لم يقصد بها الا النحاة .

٢ — لقد كان يجعل آراء النحاة وأقوالهم أصولا يبدأ بها ثم ينطلق من خلالها ليبسط مسائله ، ثم يبرز جمال تطبيق القواعد والأصول النحوية أو يدلل على صحة ما ذهب اليه يقول النحاة ، مثال ذلك فى باب التقديم يقول :

(... وهذا الذى ذكرت عن أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب فى المفعول اذا قدم فرفع بالابتداء ، وبنى الفعل الناصب كان له عليه ، وعدى الى ضميره فشغل به كقولنا فى ضربت عبد الله ، عبد الله ضربته ، فقال — أى سيبويه — وانما قلت : عبد الله فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء ... الخ)[١٦] .

وبعد أن عرض عبد القاهر الكلام على النكرة اذا قدمت على الفعل ، أو قدم الفعل عليها قال :

---

(١٦) الدلائل : ٩٧ .

(وإذا اعتبرت ما قدمته من قول صاحب الكتاب وإنما قلت : عبد الله فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل ، وجدته يطابق هذا)[١٧] ثم مضى يعلل ربط كلامه بكلام سيبويه .

فإذا نظرنا فى هذا وأمثاله كثير فى الدلائل فان ذلك يعطينا مؤشرا صريحا على أن أصل ثقافته هي علم النحو ، وأن المعانى النحوية التى يفصح عنها فى أثناء توجيهه للآيات والشواهد وكلام العرب ما هى الا ثمار لهذه القواعد ، وهذا واضح كل الوضوح فى كتابه (دلائل الاعجاز) . وأيضا كتابه (أسرار البلاغة) ما هو الا تطبيق لما أجمل القول فيه أحيانا فى الدلائل وما من صفحة فى (دلائل الإعجاز) الا وتنطبق بهذه الحقيقة ، وبذلك يكون قد أرجع الفضل لأصحابه ورد الفروع الى أصولها والروافد الى منابعها ، يقول فى نهاية كتابه الدلائل : (ما أظن بك أيها القارىء لكتابنا ان كنت وفيته حقه من النظر وتدبرته حق التدبر أن ليس النظم شيئا الا توخى معانى النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معانى الكلم)[١٨] .

أما كونه قرأ كتب السابقين واستفاد منها من غير أن يصرح بذكر أصحابها كأرسطو وابن سينا وقدامة كما ذكر بعض الباحثين فانه من البديهى يجب أن نعرف بأن مؤلفات هؤلاء لم تعد فى نظره أصلا لثقافته وليس هناك عيب أن يقرأ فكرة أو يرى رأيا فى مؤلفاتهم ثم يرى أن ذلك الفكر أو الرأى له وجود فى أصل ثقافته فينهل من أصله ولا يعبأ بما عداه ، وبخاصة وأن الثقافة العربية أصيلة ولها جذورها الممتدة فى أعماق الزمن ، فعبد القاهر وهو ذلك الامام النحوى النحرير لم يقبل أن يكون لثقافته أصلا أو جذورا بعيدة عن الثقافة العربية الأصيلة والتى تربى على موائدها وتربع على أصولها بل وأصبح من أعلامها وأئمتها والذى أدلى بدلوه فى محيطها ، وكان من ثمار هذه الثقافة النحوية ما ألفه فى كتابه

---

(١٧) الدلائل : ١٠٤ .
(١٨) الدلائل ٣٢٤ .

(دلائل الاعجاز) فاتهامه بأن فكرته العلمية ومنهجه هو منهج قدامه أو أنه قرأ لأرسطو ولابن سينا وتأثر ، بل وكان هؤلاء هم أصل ثقافته فان هذا اتهام فى غير موضعه لما قررناه آنفا ، وأيضا فان الأفكار والمواهب العلمية لا يمكن الحجر عليها أو خضوعها لسلطان أحد .

بمعنى أنه قد يعن لمفكر فكرة ما ، ثم يبسط القول فيها ويعالجها بأسلوب ومنهج تحليلى ، ثم نرى من بعده أن هذه الفكرة لها أصل فى مؤلف سابق عليه بمعنى أن هناك وجه شبه بين الفكرتين ، فليس معنى هذا أن صاحب الفكرة الأولى التى بسطها وعرفها بمنهجه الفريد وبأسلوبه التحليلى يتهم بأنه قد أخذها أو سرقها من سابقيه ، ولما لا يكون من باب توارد الافكار واتحادها فان « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم » (١٩) .

وجه الحقيقة واضح :

قرر بعض الباحثين (أن نظم عبد القاهر ليس طريقا لنحو جديد(٢٠) ، ولو كان عبد القاهر يريد مما كتبه فى النظم رسم طريق جديد للبحث النحوى لحشد له كعادته فى الدفاع عما يراه حقا — كل ما استطاع فى هذا السبيل كى يثبت أركان هذا الاتجاه الجديد الذى يعتبره ثورة على النحو والنحاة حتى عصره — فليس من المعقول أن يذهب الى هذا دون أن يذكر صراحة ، ودون أن يسوق من الأدلة والبراهين ما يهدم المنهج القديم ويؤكد به أسس منهجه ، ولو أراد ذلك — وهو النحوى الكبير — لكان أولى به أن يرسم هذا الطريق الجديد فى أحد كتب النحو التى وضعها ، وما كان ليسوق فى كتاب وضعه أساسا لتأكيد نظريته فى الإعجاز وأنه راجع الى نظم الكلام وطريقة تأليفه وما كان لعبد القاهر أن يرسم طريقا جديدا للنحو دون أن يذكر ذلك صراحة ، ويتركنا نعمد فى هذا الزعم الى عبارة له هنا أو هناك) (٢١) .

---

(١٩) الحديد : ٢١ .
(٢٠) انظر بحث نظرية النظم عند عبد القاهر .
(٢١) انظر المصدر السابق ٣١٢ ، ٣١٣ .

أقول : ماذا يعنى الباحث بقوله : (نظم عبد القاهر ليس طريقا لنحو جديد) ؟ .

أيقصد بالنحو الجديد الذى ينكره على عبد القاهر هو وضع أصول أو قواعد أو ضوابط غير التى وضعها الأوائل من النحاة أو الزيادة عليها ؟ .

أم يقصد أنه لم يحد بالنحو طريقا جديدا على معنى أنه لم ينهج بالقواعد والأصول النحوية منهجا جديدا ؟

ان كان مقصوده الأول أن نظم عبد القاهر ليس طريقا لنحو جديد ، بمعنى التجديد فى الأصول أو الاضافة عليها ، فأنا معه وأوافقه وعلى ما أعتقد أن كل النحاة معه ، لأن الأصول والقواعد والمقاييس النحوية وضعها البصريون وأتم البناء من بعدهم الكوفيون ، ومن تربوا على موائدهم من نحاة بغداد وغيرها ، فليس فى مقدور أحد أن يغير أو يضيف شيئا ، لأنهم لم يدعوا حكما الا قننوه وبسطوا القول فيه ، وقد تسلم عبد القاهر البناء كاملا لا نقصان فيه .

وان كان مقصوده الثانى يريد به أن عبد القاهر لم يشق بالنحو طريقا جديدا ، على معنى أنه لم ينهج منهجا جديدا فلست معه ، لأنه ينكر على الشيخ جهده الواضح فالحق أن نظم عبد القاهر يعد منهجا جديدا فى النحو وان كان جذور هذا المنهج وأصوله عند النحاة الأوائل كما ذكرت ، ولكن عبد القاهر أخذ هذه الجذور مع ما تشبع به من ثقافة فى أصول النحو وقواعده ، ثم اختط لنفسه طريقا جديدا بمنهج جديد لم يسبقه أحد فى مثل هذا البسط والعرض لمسائله ومعالجته لقضاياه ، وقد جعل لذلك أصلا ينطلق من خلاله عرضه فى صورة نظرية وهى (النظم) .

فأرنى من من السابقين حدا بالقواعد النحوية حدوا مثل هذا فى العرض والبسط واستلهام المعانى الخصوصية والتحليل والتعليل والتوجيه والاستنباط واستلهام المعانى الخصوصية من طيات التراكيب النحوية فى الوقت الذى لم يثر على النحو والنحاة .

أما النحو : فقواعده هى الأصول عند عبد القاهر التى بنى عليها نظريته .

وأما النحاة : فكان يعد أقوالهم أصولا يقدم بها ويستشهد بها ثم ينطلق من خلالها الى طريقه الجديد كما ذكرت . وأما كونه يذكر صراحة أنه سيسلك طريقا جديدا فى النحو فهذا مما لا شك فيه واضح فى مقدمتيه للدلائل فضلا عن نصوصه الصريحة المنثورة فى صفحات كتابه الدلائل ، والتى تنطق بمنهجه الجديد فى النحو .

فماذا يعنى عبد القاهر بما ذكره فيما استهل به مقدمته التى خصصها فى صدر كتاب الدلائل لبيان أهمية علم النحو والذى قال فيها :

« هذا قول وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة ، وكل ما به يكون النظم دفعة ، وينظر منه فى مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة ، قد التقت له حتى رآها فى مكان واحد ... » (٢٢) .

ويعد الأعراب هو مفتاح المعانى ومعيارها الدقيق ومقياسها الحساس الذى يتبين به صحيح الكلام من سقيمه ، كما سبق ان ذكرت فى هذا الفصل .

ولأى غرض يقرر ؟ أن « ... هذا هو السبيل فلست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا ، وخطؤه ان كان خطأ الى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم الا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع فى حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستعمل فى غير ما ينبغى له ، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه الا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد ، وتلك المزية وذلك الفضل الى معانى النحو واحكامه ، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه) (٢٣) .

---

(٢٢) الدلائل : ٥ .

(٢٣) الدلائل : ٦٥ .

وناهيك أن تنظر فى دقة منهجه عندما يربط بين (النحو ومعانيه) فليس هناك (انفصال عنده بين علم النحو كقواعد وثماره كمعانى ، بل انظر فى قوله (بل ليس من فضل ومزيه الا بحسب الموضع وبحسب المعنى الذى تريده والغرض الذى تؤمه (٢٤) الى غير ذلك من النصوص التى يطول المقام بذكرها والتى سبق أن عرضتها فى فصول ومباحث الباب الثالث مع النماذج الرائعة التى استدل بها فى بسط قضيته ، وبيان مزية القواعد النحوية فى توجيه المعانى ليثبت أن النحو هو الأصل فى تفنيده لهذه المعانى حتى أخرج دررا نفيسة من المعانى الخصوصية التى لا يتوصل الى فهمها وادراك كنهها الا كل حاذق قد أوتى معالم الحكمة من أصولها ، وبذلك يكون قد عرض منهجه الجديد فى علم النحو .

أيحتاج بعد هذا العرض الى تصريح أو تلميح ؟ أهناك بيان أوضح من هذا البيان ؟ ومع هذا لم يكن منهجه الجديد هدما للمنهج القديم حتى يسوق من الأدلة والبراهين على ذلك بل هو يعد المنهج القديم أصلا له فكيف يثور عليه أو يهدمه ؟

وأما قول الباحث : (لو أراد ذلك — وهو النحوى الكبير — لكان أولى به أن يرسم هذا الطريق الجديد فى أحد كتب النحو التى وضعها) .

أقول : ان عبد القاهر عندما ألف وشرح مصنفاته فى النحو نرى أنه سلك فى وصفها منهج سابقيه لأنه فى مرحلة جمع المعلومات وتربية الملكة عنده ، ومع ذلك فانه كان يطعم القواعد ببعض المعانى ، مثال ذلك شرحه للعوامل المائه وتوضيح معانى العوامل ، وبعض توجيهاته فى كتابه (المقتصد) الذى هو اختصار لكتابه (المغنى) وفى ذلك دلالة على أنه يقدر المنهج القديم .

---

(٢٤) الدلائل : ٦٩ ، ٧٠ .

فلا غرو أن يصنف كتبا أخرى يبرز فيها ثمار ما جناه من هـــذه القواعد والأصول وعلى ذلك ، فليس كتابه (الدلائل) الا ثمرة من ثمار هذه القواعد .

ثم يحمســل البــاحث على النحــاة فيقول : (انه يجب ألا تحملنا الغيرة على النحو ، وما ينبغي أن يكون عليه الى أن ننسب الى عبدالقاهر أنه كان يرسم الطريق لنحو جديد ، وبذلك نخرج بأهم أعماله فى النقــد والبلاغة الى مجال آخر) [٢٥] .

أقول ولماذا خرج الباحث بعبد القاهر من امامته فى علم النحــو ومؤلفاته فيه الى حقل البلاغة والنقد ؟ وهل فهم ذلك فيه الا من خلال منهجه النحوى التحليلى الجديد ، والمبسوط فى كتابه ؟

والباحث نفسه يشهد ويقرر قائلا : (ومن هنا وجدنا السابقين من أئمة النحو لا تقف نظرتهم اليه عندحدود الصحة والخطأ ، وانما كانــت تتخللها أحيانا نظرات نقدية اتخذت طريقها فيما بعد بين الدراســات النقدية والبلاغية [٢٦] .

فهذه شهادة عدل واضحة المعالم لا تحتاج الى تعليق ولكن قوله (اتخذت طريقها فيما بعد ..) معنى هذا أن مثل هذا المؤلف (دلائل الاعجاز) يوم أن ألفه عبد القاهر النحوى لم يكن فى حسبانه أنــه يؤلف ويصنف فى فنى النقد والبلاغة لأن هذين العلمين أخذا طريقهما فيما بعد ، حسبما قرر الباحث .

ومن هنا نعلم ونؤكد القول بأن كتاب الدلائل لم يصنف فى النقــد أو البلاغة ولكن هذه وجهات نظر من الباحثين فى هذين الميدانين . ومن العجيب أن يرجع الباحث فيناقض نفسه ويقول (وليس من المعقــول أن يريد عبد القاهر للنحو أن يتسع هكذا ليشمل دائرة العمل النقــدى الخالص حيث يتحكم الذوق فى نهاية المطاف فى كل حسن ومزية تكون فى الكــلام) [٢٧] .

---

(٢٥) انظر نظرية النظم عند عبد القاهر ٣١٣ .
(٢٦) انظر المصدر السابق ٣١٣ .
(٢٧) المصدر السابق ٣١٥ .

أقول : لماذا نستكثر على علم النحو أن يتسع بمعانيه هكذا ؟ وهل هناك من مؤلف فى أى فن يكتب بالعربية الا وللنحو فيه وجود ، فى ضبط تراكيبه وبيان مزية خصائصها وصلتها بما قبلها وما بعدها ؟ ولقد قرر هذه الحقيقة عبد القاهر فى نهاية كلامه فى الدلائل بقوله :

(.. وأنك قد تبينت أنه اذا رفع معانى النحو وأحكامه مما بين الكلم حتى لا تراد فيها فى جملة ولا تفصيل خرجت الكلم المنطوق ببعضها فى أثر بعض فى البيت من الشعر والفصل من النثر من غير أن يكون لكونها فى مواضعها التى وضعت فيها موجب ومقتض) (٢٨) .

ان وجه الحقيقة واضح وهو أنه يجب أن نعترف بالفضل لأصحابه ، ونعلم أن النقاد والبلاغيين لم ينظروا الى عبد القاهر الا من خلال فلسفته النحوية ذات الأثر الفعال فى عقول الخاصة منهم .

عبد القاهر صاحب منهج جديد فى النحو :

مما سبق عرضه تبرق معالم الحقيقة واضحة فى فلسفة عبد القاهر ، فقد أوتى دقة النحوى الضليع ومزاج الذواقة لمعانيه ، وعمق نظرة الفليسوف وقوة أهل الحكمة والمنطق ، ففهم عمق منهجه بعض الذين لهم باع طويل فى علم النحو فاستناروا من حكمة فلسفته كالزمخشرى فى تفسير الكشاف وان هشام فى مغنى اللبيب وغيرهما كما بينت ذلك فى الباب الرابع .

ونظر اليه الأدباء والنقاد ، على أنه أديب ناقد وعدوه فى طليعة النقاد العرب ، وتزاحم البلاغيون ففحصوا منهجه وعدوه مؤسسا لعلمى (المعانى والبيان) وكل فريق ينكر على الآخر ما ذهب اليه ، ولكل وجهته فيما ذهب اليه وجهده المشكور .

ولكن على ما أعتقد أن الحق واضح والكفة راجحة فى جانب علم النحو حيث أصل ثقافة عبد القاهر ومنهجه الأصيل والجديد الذى اختطه

---

(٢٨) الدلائل : ٣٤٢ .

لنفسه بفلسفته التى لفتت أنظار كل فريق ، وجعلت كل واحد يتجاذبه من الآخر ، وأستطيع بعد ذلك أن أخلص الى منهجه النحوى الجديد فيما يلى :

أولا : انه استطاع أن يرسم منهجا فلسفيا جديدا فى علم النحو ، اختاره لنفسه بفلسفة جديدة تخالف فلسفة سابقيه من النحاة ، من حيث المنهج التحليلى التطبيقى ، ولذلك مدلوله فى كتابه (دلائل الاعجاز) وأثره فى مؤلفات المتأخرين عنه .

ثانيا : لقد خرج بالنحو من دائرة العلة الى محيط المعانى التى تكمن فى خصائص التراكيب النحوية فأخرج درر من المعانى النحوية ، أو نقول : انه تخطى بالنحو من مرحلة الجمود عند القاعدة التى وقف عندها بعض النحاة الى الانطلاق فى آفاق المعانى التى هى ثمار وضع هذه القواعد .

ثالثا : له فلسفة خاصة فى (النظم) استلهمها من ثقافته النحوية ، ووجد جذورها عند النحاة الأوائل ثم نهج منهجه الفلسفى المنطقى الجديد ، لتطويع هذه القواعد لخدمة المعانى ، بأسلوب بعيد عن الجدل والتعقيد وذلك لتحقيق هدفه الذى من أجله ألف كتابه (دلائل الاعجاز) للدفاع عن اعجاز القرآن الكريم فى أسلوبه ونظمه .

رابعا : كان من ثمار فلسفته النحوية فتح آفاق جديدة أمام النحاة والأدباء والنقا والبلاغيين ، والفضل فى ذلك كله يرجع الى علم النحو وقواعده التى لعبت دورا فعالا فى بيان مزية الأساليب وفسادها .

خامسا : كتاب (دلائل الاعجاز) ثمرة من ثمار علم النحو التى تمخضت عنه ثقافة عبد القاهر النحوية فقد استطاع بمواهبه النحوية أن يستعمل القواعد بمنهج جديد وجد جذوره واستمد روافده من سابقيه وهو بذلك يعد مجددا .. لان من سبقه من النحاة وقفوا بالقواعد والمعانى

النحوية وفقا لمقتضيات عصورهم ولم يضعوا نظرية تحت اسم (النظم) لها ضابطها ومنهجها كما فعل عبد القاهر ، وأيضا فان منهجه فى عرض القضايا وتحليلها يتميز بالبسط والتحليل والتعليل والتوجيه والاستنباط، وبذلك تميز على سابقيه بمنهجه الفريد والجديد •

وبعـــد :

فانه مما يجب أن نجعله على ذكر منا أن القواعد النحوية فى حاجة الى تطعيمها بالمعانى النحوية عند صياغتها ليسهل على طلاب العلم تذوقها وفهمها بمنهج تربوى يكون له أثره فى تنمية ملكة الذوق عندهم والحس المرهف وبخاصة وأننا نرى أن اللهجة العامية قد طغت على القواعد وأصبحت الفصحى تكاد تكون معدومة الا عند المتخصصين لأنها أصل فيهم ونخبة من المتحدثين وقليل ما هم ، وان الكثير من طلاب العلم يحاولون الفرار من مادة النحو ويرجع ذلك من وجهة نظرى لعدم تذوقهم للمعانى النحوية مع القاعدة ، فاذا نهجنا بالنحو هذا المنهج الجديد نكون بذلك قد رجعنا بالنحو الى منهج المؤسسين له من لدن عبد الله بن أبى اسحق الحضرمى والخليل وسيبويه والفراء الى الشيخ أبى على الفارسى وتلميذه أبى الفتح بن جنى ومن تابع المسيرة من بعدهم كعبد القاهر الجرجانى والزمخشرى وابن هشام وغيرهم ومن المصنفين فى اعراب القرآن ومعانيه • •

والله الهادى الى سواء السبيل ••

* * *

المراجـــع

١ ـــ القرآن الكريم .

٢ ـــ الاتقان فى علوم القرآن ـــ للسيوطى ـــ ط : المكتبة الثقافيـــة ـــ بيروت لبنان .

٣ ـــ احياء النحو ـــ للاستاذ / ابراهيم مصطفى ـــ ط : لجنة التأليف والترجمة والنشر .

٤ ـــ أسرار البلاغة ـــ للامام عبد القاهر الجرجانى ـــ الطبعة الاولى ـــ لسنة ١٣٩٢هـ ـــ ١٩٧٢م . ـــ ط : مكتبة القاهرة .

٥ ـــ أسس النقد الادبى ـــ للدكتور / أحمد أحمد بدوى ـــ ط : دار نهضـــة مصر للطبع والنشر ـــ الفجالة بالقاهرة .

٦ ـــ اعجاز القرآن ـــ للباقلانى ـــ ط : المكتبة الثقافية ـــ بيروت لبنان .

٧ ـــ الاعلام ـــ لخير الدين الزركلى ـــ ط : دار العلم بيروت .

٨ ـــ الامتاع والمؤانسة ـــ لأبى حيان ـــ ط : لجنة التأليف والنشروالترجمة بمصر .

٩ ـــ انباه الرواة على أنباه النحاة ـــ للقفطى ـــ ط : دار الكتب المصرية .

١٠ ـــ الايضاح فى علل النحو ـــ للزجاجى ـــ ط : القاهرة .

١١ ـــ الايضاح لتلخيص المفتاح فى علوم البلاغة ـــ للخطيب القزوينى ـــ بشرح عبد المتعال الصعيدى ـــ ط : المطبعة النموذجيـــة ـــ الطبعة الخامسة .

١٢ ـــ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ـــ للسيوطى ـــ ط : السعادة بالقاهرة .

١٣ ـــ البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى ـــ د / محمد حسنين أبو موسى ـــ ط ـــ دار الفكر العربى .

١٤ — البيان والتبيين — للجاحظ — تحقيق وشرح الاستاذ / عبد السلام هارون — ط — مكتبة الخانجي بمصر .

١٥ — البيان العربى — للدكتور بدوى طبانة — ط : مكتبة الانجلو المصرية — الطبعة الرابعة .

١٦ — تاج العروس — للامام الزبيدى .

١٧ — التبصرة والتذكرة — للصيمرى — تحقيق الدكتور / فتحى أحمد مصطفى — ط : جامعة أم القرى بمكة .

١٨ — تاريخ بغداد — للخطيب البغدادى — ط : دار الكتاب العربى — بيروت لبنان .

١٩ — تاريخ آداب اللغة العربية لجرجى زيدان — ط : دار الهلال بالقاهرة.

٢٠ — تفسير الكشاف للزمخشرى — ط : دار الكتاب العربى — بيروت .

٢١ — ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن — للخطابى والرومانى والجرجانى — تحقيق / محمد خلف الله أحمد ، ومحمد زغلول سلام — ط : دار المعارف بالقاهرة .

٢٢ — الخصائص — لابن جنى — ط : دار الكتب المصرية .

٢٣ — دلائل الاعجاز — للامام عبد القاهر الجرجانى — تعليق الشيخ / أحمد المراغى — ط : دار الكتب المصرية — الطبعة الثانية .

٢٤ — شذرات الذهب فى اخبار من ذهب — لابن عماد الحنبلى — ط : مكتبة القوسى بالقاهرة .

٢٥ — شرح التصريح للشيخ خالد الازهرى — ط : المطبعة الازهرية بمصر — الطبعة الثالثة ١٣٤٤ هـ ١٩٢٥ م

٢٦ — شرح المفصل لابن يعيش — ط : المطبعة المنيرية بالقاهرة .

٢٧ — شرح الكافية — للرضى — ط :

٢٨ — طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكى — ط : الحسينية بمصر .

٢٩ — طبقات القراء — لابن الجزرى — ط

٣٠ — طبقات المفسرين — للسيوطى — ط : ليدن ١٨٣٩ م .

٣١ — طبقات النحويين واللغويين — للزبيدى — ط : الخانجى — ليحيى

٣٢ — الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز — ليحيى بن حمزة العلوى — ط : المقتطف بمصر ١٣٣٢ هـ .

٣٣ — عبد القاهر الجرجانى للدكتور / احمد بدوى — ط : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر — الطبعة الثانية .

٣٤ — الفريد فى اعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذانى — رسالة دكتوراه تحقيق الدكتور / فؤاد على مخيمر والدكتور / فهمى حسن النمر — جامعة الازهر .

٣٥ — فوات الوفيات — لمحمد بن شاكر الكبتى — ط:دار الثقافة — بيروت . تحقيق د / احسان عباس .

٣٦ — قدامة بن جعفر والنقد الادبى — للدكتور / بدوى طبانة — ط : مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الثالثة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .

٣٧ — تفسير القرطبى الجامع لاحكام القرآن — ط — دار الشعب .

٣٨ — الكتاب — لسيبويه — ط : بولاق بالقاهرة .

٣٩ — كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون — لحاجى خليفة — ط : وكالة المعارف .

٤٠ — لسان العرب — لابن منظور — ط : دار صادر — بيروت .

٤١ — مجلة البحث العلمى والتراث الاسلامى — صادرة من كلية الشريعة والدراسات الاسلامية — جامعة الملك عبد العزيز — العدد الثانى ١٣٩٩ هـ .

٤٢ — مجلة البحث العلمى والتراث الاسلامى — نفس الجامعة — العدد الثالث ١٤٠٠ هـ

٤٣ — مجلة كلية اللغة العربية جامعة الامام محمد بن سعود — العدد السابع ١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٧ م .

٤٤ — مجلة كلية اللغة العربية — جامعة الامام محمد بن سعود — العدد الثامن ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م .

٤٥ — مجلة كلية اللغة العربية — جامعة الامام محمد بن سعود — العدد التاسع ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م .

٤٦ — مجلة كلية اللغة العربية — جامعة الامام محمد بن سعود — العدد العاشر ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .

٤٧ — المدارس النحوية — للدكتور / شوقى ضيف — ط : دار المعارف بمصر — الطبعة الرابعة .

٤٨ — مرآة الجنان وعبر اليقظان فى معرفة ما يعتبر من الزمان — لليافعى — ط : دائرة المعارف النظامية — حيدر آباد .

٤٩ — مقدمة فى البيان العربى — د / طه حسين — ط : دار الكتب المصرية ١٣٥١ هـ ، ١٩٢٣ م .

٥٠ — مراتب النحويين — لابى الطيب اللغوى — ط : مكتبة النهضة بمصر .

٥١ — المحكم فى نقط المصاحف — للدانى — ط : دمشق .

٥٢ — المطول على التلخيص — لسعد الدين التفتازانى — ط : مطبعة احمد كامل ١٣٣٠ هـ .

٥٣ — معانى القرآن — لابى زكريا الفراء — ط : دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٥ م .

٥٤ — معجم الادباء — لياقوت — ط : دار احياء التراث العربى بيروت .

٥٥ — معجم المؤلفين — لعمر رضا كحالة — ط : الترقى دمشق .

٥٦ — المغنى فى ابواب التوحيد والعدل — للقاضى عبد الجبار — ط : وزارة الثقافة والارشاد القومى بمصر .

٥٧ — مغنى اللبيب — لابن هشام — تحقيق : محمد محيى الدين عبد المجيد .

٥٨ — معالم النقد الادبى — للدكتور / عبد الرحمن عثمان — ط : دار النشر للجامعات المصرية ١٩٦٨ م .

٥٩ — النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة — ليوسف بن تغرى بردى — ط : دار الكتب المصرية .

٦٠ — النحو والنحاة بين الجامة والازهر — للشيخ / محمد عرفة — ط : مطبعة السعادة بالقاهرة .

٦١ — النحو الوافى — للأستاذ عباس حسن — ط : دار المعارف — الطبعة الخامسة .

٦٢ — نزهة الالباء فى طبقات الادباء — لابن الانبارى — ط : نسخة خطية مصورة بمكتبة مجمع البحوث الاسلامية باسلام اباد — باكستان .

٦٣ — النقد العدبى الحديث — للدكتور / محمد غنيمى هلال — ط : دار نهضة مصر للطبع والنشر الفجالة — بالقاهرة .

٦٤ — نهاية القول المفيد فى علم التجويد / لمحمد مكى نصر — ط : المكتبة العلمية — لاهور باكستان .

* * *

موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣

الباب الاول

عبد القاهر الجرجانى

(٨ ــ ٢٩)

الفصل الاول : نبذة عن نشأته وحياته	٩
اسمه ونشأته	٩
أساتذته	١١
مذهبه النحوى	١٤
مذهبه الفقهى والاعتقادى	١٥
وفاته	١٥
الفصل الثانى : مؤلفاته	١٦

الباب الثانى

خصائص التراكيب النحوية قبل عبد القاهر

(٣٠ ــ ٩٨)

الفصل الاول : لمحة عن المعانى النحوية قبل عبد القاهر	٣٣
المبحث الاول : البصره منارة النحو ومعانيه	٣٦
صلة المعنى بالقاعدة النحوية عند القراء	٣٧
الخليل بن احمد	٤١
المعانى النحوية عند الخليل	٤٠
سيبويه	٤٦

الموضـــــوع	الصفحة
القاعدة والمعنى فى الكتاب	٤٧
المبحث الثانى : المعانى النحوية فى الكوفه	٥٨
الفـــــــراء	٥٩
المعانى النحوية فى معانى القرآن للفراء	٦٠
المبحث الثالث : المعانى النحوية فى بغداد	٦٧
ابو على الفارسى	٦٨
المعانى النحوية عند أبى على	٦٩
ابن جنى	٧٣
نماذج من المعانى النحوية فى الخصائص	٧٤
الفصل الثانى : النظم قبل عبد القاهر	٨٠
موقف الباحثين من النظم	٨٠
بين النحاه والفلاسفة	٨٦
مقتطفات من المناظرة التى وقعت بين السيرافى ومتى ابن يونس	٨٦
تفنيد رأى صاحب نظرية النظم النحوية والرد عليه	٩٤
شهادة عقل لا بد منها	٩٦

الباب الثالث

الفلسفة النحوية فى الدلائل

(٩٩ — ٢٦٦ —

الفصل الاول : فلسفته فى تقديمه للدلائل	١٠٤
الفصل الثانى : عبد القاهر يدافع عن النحو	١١٣
الفصل الثالث : النحو والفصاحه فى نظر عبد القاهر	١٢٢
معانى المصطلحات البلاغية عند المتأخرين	١٢٢

الموضـــــوع	الصفحة
معانى هذه الالفاظ عند عبد القاهر	١٢٣
موقفه من الاستعارة والكناية والمجاز	١٣١
الفصل الرابع : فلسفة عبد القاهر النحوية فى قضية النظم	١٣٢
المبحث الاول : التعريف بالنظم	١٣٤
المبحث الثانى : النحو أساس للنظم	١٣٩
الاعجاز القرآنى فى معانى النحو وأحكامه	١٤١
المبحث الثالث : النظم والنقـــد	١٤٢
الفصل الخامس : الاعراب ومزيته فى بيان الاعجاز	١٤٦
الفصل السادس : فلسفته النحوية فى قضية اللفظ والمعنى	١٥٨
انصاف للجاحظ	١٥٩
موقع النحو من اللفظ والمعنى عند عبد القاهر	١٦٢
مزية الالفاظ فى نظمها	١٦٥
الفصل السابع : فلسفته النحوية فى بعض فصول الدلائل	١٦٩
المبحث الاول : فلسفته النحوية فى التقديم والتأخير	١٦٩
التقديم بعد همزة الاستفهام	١٧٢
التقديم فى النفى	١٧٧
التقديم فى الاثبـــات	١٧٩
المبحث الثانى : فلسفته النحوية فى الحذف	١٨٣
حذف المبتدا	١٨٦
حذف المفعـــول	١٨٩
الاضمار على شريطة التفسير	١٩٥
حذف المفعول بعد فعل المشيئة	١٩٧

الموضـــــوع	الصفحة
المبحث الثالث : فروق فى الخبر	١٩٩
الخبر الاسمى والفعلى	٢٠٣
الفرق فى المعنى بين تعريف الخبر وتنكيره	٢٠٤
وجوه تعريف الخبر بأل الجنسية	٢٠٥
المبحث الرابع : (الذى) وحكم الجملة بعده	٢١٣
المبحث الخامس : فروق فى الحال	٢١٦
المبحث السادس : فلسفته فى العطف وتركه	٢٢٧
احوال الجمـــل	٢٣٤
عطف الجمل التى لها محل والتى لا محل لها	٢٣٥
المبحث السابع : (ان) واثرها فى المعنى	٢٣٨
بين النحو والفلسفة	٢٤١
ضمير الشأن مع (ان) واثر ذلك فى المعنى	٢٤٢
مزايا دخول (ان) واثر ذلك فى المعنى	٢٤٢
مزايا دخول (ان) على النكرة	٢٤٤
(ان) تغنى عن الخبر	٢٤٥
مواضع الرباط التى تنوب فيها (ان) عن الفاء	٢٤٦
المبحث الثامن : فى مسائل (انما)	٢٥٠
الفرق بين (ما و الا) و (انما)	٢٥٥
تقديم الفاعل او المفعول فى هذا الباب	٢٥٦
المبتدأ والخبر بعد (انما) او (ما و الا)	٢٥٨
الفرق بين (انما) و (لا) المعاطفة	٢٥٨
حكم العطف بـــ (لا) بعد (انما) و (ما و الا)	٢٦٠
حكم وقوع الفعل بعد (انما)	٢٦١

الموضـــــــوع | لصفحة

البـــاب الرابـــع

اثر الفلسفة النحوية عند عبد القاهر فيمن بعده

الفصل الاول : الفلسفة النحوية بين عبد القاهـــر والزمخشرى

فى كشافه ٢٦٩

اولا : فى التقديم ٢٦٩

ثانيا : فى باب الحذف ٢٧٣

ثالثا : فروق فى الخبر ٢٧٧

فروق فى الخبر النكره ٢٧٨

رابعا : فروق فى الحال ٢٧٩

خامسا : العطف وتركه بين الجمل ٢٨٠

مراعاة النظم عند الزمخشرى واجب ٢٨٥

الفصل الثانى : تأثر ابن هشام بفلسفة عبد القاهر النحوية . . . ٢٨٨

مواطن تأثر ابن هشام بعبد القاهر ٢٨٨

اولا : حول الكلام على (اذ) ٢٨٩

ثانيا : حول اقسام الواو ٢٩٠

ثالثا : ما يشبه الجملة وحكمها فى التعلق ٢٩٠

رابعا : الضمير المسمى فصلا وعمادا ٢٩٢

خامسا : استعمال (كاد) ٢٩٤

سادسا : موقفه مع همزة الاستفهام ٢٩٤

سابعا : توجيه ابن هشام بالمعربين ٢٩٧

ثامنا : رد ابن هشام على الجرجانى ٢٩٨

تاسعا : موقفه مع البيانيين ٢٩٩

توجيهه للبيانين ٣٠١

الباب الخامس

عبد القاهر بين النقاد والبلاغيين والنحويين

(٣٠٥ — ٣٣٦)

الفصل الاول : رأى النقاد فى عبد القاهر ٣٠٧
الفصل الثانى : رأى البلاغيين فى عبد القاهر ٣١٠
الفصل الثالث : رأى النحويين فى عبد القاهر ٣١٥
الفصل الرابع : أين موقع عبد القاهر الجرجانى وكتابه الدلائل . ٣١٨
أولا : مع النقاد ٣١٩
معيار المفاضلة عند عبد القاهر ٣٢٠
ثانيا : مع البلاغيين ٣٢٤
الاعتراف بالفضل لاهله واجب ٣٢٨
حقائق تبرز اصل منهجه وثقافته ٣٢٩
وجه الحقيقة واضح ٣٣١
عبد القاهر صاحب منهج جديد فى النحو ٣٣٦

* * *

رقم الايداع بدار الكتب ٤٠٧٠ / ٨٣

دار التوفيق النموذجية
للطباعة والجمع الآلي
الأزهر: ٣ حيضان الموصلي
بجوار جامع الدعاء